جامعة الحاج لخضر – باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



القرصنـة البحـرية
وتـأثـيراتـها على المنـطقة العربيـة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد:
حسام الدين بوعيسي

إشراف
د. شيتور جلول

لجنة المناقشة

أ.د حسين قـــــادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنـــــــة	رئيســـــا
أ.د مبروك غضبـــــان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنـــــــة	عضوا مناقشا
د. جلول شيتـــــــور	أستاذ محاضــــر أ	جامعة بسكــــرة	مشرفـــــا
د. عبد العظيم بن صغير	أستاذ محاضــــر أ	جامعة بسكــــرة	عضوا مناقشا
د. دلال بحــــــــري	أستاذ محاضــــر أ	جامعة باتنـــــــة	عضوا مناقشا
د. العيفة ســـــــالمي	أستاذ محاضــــر أ	جامعة الجزائـر 3	عضوا مناقشا

السنـة الجامعية: 2013/2012

إهـــــداء

- إلى أمـــــــي و أبــــــــــــــــي.
- الى زوجتي والعائلة الكريمة وكل الاهــــــــــل.
- الى الدكتور المحتـــــرم شيتور جلول.
- الى كل من احب العلم و العلمـــــــــاء.
- اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع و اتمنى التوفيق من الله.

تشـــكر

جزيـــل الشكر إلى

كل من ساهم في مسـاعدتي

لإنجاز هذا العمـل المتواضـع

لكم كل التقدير والاحتـرام

– مقدمة:

إن جريمة القرصنة من أقدم وأخطر الجرائم التي شهدها التاريخ البشري، فقد عانت حضارات كثيرة هذه الجريمة منذ أن عرف الإنسان ركوب البحر حيث كانت تهدد سلامة الملاحة البحرية و كانت من أهم المناطق التي عرفت هذه الظاهرة المنطقة العربية خاصة منطقة القرن الإفريقي وعدة مناطق من أمريكا اللاتينية.

وقد أظهرت الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية القديمة تأثرت بدرجة كبيرة خاصة التجارية منها فالعلاقات (الصينية – العربية) و الإفريقية أظهرت تراجعا وتدهورا نتيجة ما كان يحدث خاصة مع الساحل الشرقي لإفريقيا في حين كانت الصين ترسل –"في زمن قبل الميلاد"– عدة سفن وأساطيل إلى تلك المناطق، وتعاملت مع الساحل الشرقي لإفريقيا ومع الدول المطلة على بحر العرب خاصة عمان التي كانت إحدى المحطات الرئيسية في طريق الخليج البحري، ووصلت السفن الصينية حتى إلى الإسكندرية وان كانت في معظمها سفن تجارية لاحربية ما عدا تلك التي زارت الساحل الشرقي لإفريقيا.

أما على الصعيد الحالي فالإجرام لم يعد يقلق أجهزة الدولة على النطاق الداخلي فقط ، إنما أصبح من المعضلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي في هذه المرحلة بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي للدول ودرجة تطورها باعتبار أن القراصنة طوروا استخدام أساليب غير تقليدية في عملياتهم للقرصنة بل وتتكيفوا مع الواقع الدولي الجديد في المجال الامني والتكنولوجي مستغلين الأوضاع الأمنية والسياسية في مناطق تواجدهم ، فبالنسبة للقرن الإفريقي نجد ان مشاكل الصومال و توتره وصراعاته الداخلية سببا رئيسا في تواجد تلك الجريمة في المنطقة ، ونرى أن اريتريا ومشاكلها وتواجد الارهاب في فيها أصبح عاملا مشجعا لإنتشار الجريمة هناك ، وما زاد انتشار تلك الجريمة هناك هو فتح الحدود الوطنية أمام التجارة الحرة والاقتصاد العالمي منطلقة في نشاطها من خلال تحالفات في أكثر من مكان من هذا العالم مهددة بذلك خطط التنمية والاستقرار على كافة المستويات.

أما بالنسبة للعديد من الدول العربية تعتبر جريمة القرصنة من اخطر الجرائم تهديدا للأمن القومي، فمثلا مصر عانت مشكلة تهديد إستراتيجيتها الأمنية و لمواجهة التهديدات القائمة و المحتملة أو التهديدات المستجدة التي تمس أمنها الوطني في شبه جزيرة سيناء أو البحر الأحمر أو في منابع نهر

النيل و قناة السويس، تسعى جاهدة لمكافحة هذه الجريمة من خلال توجهاتها الأمنية الجديدة.

في حين سعت المجموعة الدولية للحد من الظاهرة من خلال القانون الدولي في عدة اتفاقيات وقرارات مجلس الأمن الدولي المتمثل في:

القرار رقم (1816) في 2008. ثم القرار رقم (1838) في 2008. والقرار (1851) في نفس السنة التي تدعو الدول القادرة على إرسال سفن وطائرات إلى المنطقة المقابلة للساحل الصومالي لمكافحة القرصنة وحماية السفن وتحرير السفن المخطوفة أو التي تتعرض للتهديد والخطف. وقد نتج عن هذه القرارات استغلال مجموعة الدول خاصة القطبية والعظمى منها و القادرة حيث القوة والتواجد في المحيطات و البحار من أن تستغل قوتها و عدتها و نفوذها في السيطرة على المنطقة وتنفيذ أجندات خفية تبدأ بالمساعدات الإنسانية و إحلال الأمن و مكافحة الظاهرة و تنتهي في الأصل بالاستثمار اللاأخلاقي و احتلال المنطقة و استغلال خيراتها ..بدءا بالكيان الصهيوني وسياستها الاستيطانية الجديدة القديمة في القرن الأفريقي مرورا بالولايات المتحدة وبريطانيا و فرنسا وروسيا...هذه القوى التي تحاول أن تجعل من القراصنة فقط قطاعا للطرق دون الرجوع إلى أهم العوامل و الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور هذه الجريمة واستبقت إلى التواجد العسكري دون الحلول الأخرى التي تعتبر الحلول الأنجع و الأسلم..من خلال ما تقدم نحاول دراسة هذا الموضوع المهم و الخطير على المنطقة العربية في حالة التهاون في علاجه...و بوصفة عربية..وبتعاون عربي ...وفي أسرع الأوقات من خلال دراسة جريمة القرصنة وطرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

ومن خلال ما تقدم نحاول طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور جريمة القرصنة البحرية و إنتشارها في المنطقة العربية؟

إن هذه الإشكالية تجعلنا أمام جملة من التساؤلات والاستفسارات، أهمها:

1- إلى أي مدى ساهمت الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لدول المنطقة العربية في تزايد جريمة القرصنة.

2- إلى أي حد ستساهم الدول العربية في مكافحة جريمة القرصنة، وهل يمكن أن تحد من تواجد القوى الدولية في منطقة القرن الافريقي.

3- هل يمكن للدول المعنية بالظاهرة الحد من الجريمة بإمكاناتها المحدودة ؟

- الفرضيات:

وفقاً لطبيعة الإشكالية المطروحة والموضوع الذي تتطرق إليها هذه الدراسة، ولأن أي بحث يجب أن ينطلق من اقتراح فرضيات أساسية تحدد اتجاهه وتضبط أهدافه ونتائجه، فإن الموضوع ينطوي على فرضيات ثلاث على النحو التالي:

- الفرضية الأولى:

- إن سوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها سكان المنطقة من فقر وجوع ، وخاصة دول القرن الافريقي كانت من أهم الاسباب التي أدت إلى تنامي جريمة القرصنة وكذا أنواع أخرى من الجرائم.

- الفرضية الثانية:

- تعتبر المنطقة من اهم المناطق الاستراتيجية في العالم ولذلك فكثير من الدول الكبرى في العالم تسعى بشكل مباشر وغير مباشر للسيطرة على المنطقة ونهب خيراتها وهذا يعتبر أحد أهم الاسباب التي ادت الى انتشار جريمة القرصنة البحرية.

-الفرضية الثالثة:

إن سعي إسرائيل لتأمين منطقة بحر العرب الذي كان صمام الأمان في حرب 1973 وتدويله وكذا محاولة حصر وتضييق الخناق عن المناطق العربية التي تهدد أمنها هو أيضا أهم أسباب ظهور الجريمة البحرية.

-الفرضية الرابعة:

ان التطورات التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات وزيادة الأهمية لموارد النفط وشح الموارد الغذائية في كثير من الدول , ولكون منطقة القرن الافريقي ذات أهمية استراتيجية ونقطة عبور نشطة للبواخر والناقلات أسال لعاب الكثير من سكان المنطقة الذين عانوا من الفقر والجوع مما خلف تنامي هذه الجريمة وأصبح من الصعب السيطرة عليها نتيجة للمبالغ التي تطالب بها تلك الجماعات المسلحة للإفراج عن المخطوفين.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك دوافع موضوعية و دوافع ذاتية:

والدوافع الموضوعية: يكمن التطرق إلى جريمة القرصنة البحرية باعتبارها إحدى أهم الجرائم والمشاكل الدولية الحالية، وتأثيراتها السلبية على العديد من الدول العربية و العالمية بالإضافة إلى سعي بعض الدول إلى العودة للتواجد الاستعماري بالمنطقة خاصة إسرائيل.

أما الدوافع الذاتية: فتكمن في الرغبة الشخصية في التطرق لهذا الموضوع الذي يحمل نوعا من الديناميكية، بالإضافة إلى اهتماماتنا الشخصية بالقضايا الإستراتيجية و الأمنية وذلك من خلال بحثي في دراسات الليسانس والماجستير التي تضمنت دراسات عن الأمن الأوروبي والأمريكي وتأثيره على المنطقة العربية ، وكذا بعض الأبحاث غير المطبوعة التي تطرقت فيها الى جملة من الجزئيات حول الموضوع .

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تتناول أهم القوى الفاعلة في صنع القرار الدولي وسعيهم لاتخاذ الآثار السلبية لجريمة القرصنة للسيطرة على المنطقة بالإضافة إلى مستقبل المنطقة العربية من البحر الأحمر ومضيق باب المندب في المعادلة الدولية الراهنة و خطورة جريمة القرصنة التي أصبحت ظاهرة مقلقة

خاصة في القرن الإفريقي و صعب التحكم فيها، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الأمن و السلم الدوليين و الاقتصاد الدولي بصفة عامة وخطورتها على دول المنطقة العربية بصفة خاصة.هذا بالإضافة إلى تأثير هذه الظاهرة على النقل الملاحي البحري الدولي مما سيؤثر على التجارة البحرية الدولية و التي ستلقي بضلالها على كل اقتصاديات دول العالم وبالتالي لا توجد دولة في العالم بمنأى عن خطورة و تأثيرات هذه الجريمة.

أهداف البحث:

الهدف من البحث هو كشف حقيقة هذه الجريمة والأسباب التي دفعت إلى حدوث شرخ في منطقة باب المندب و القرن الإفريقي، بالإضافة إلى سعي بعض القوى العظمى و القطبية للتواجد بالمنطقة و لعل أكثرهم إثارة الصين التي تسعى لأن تكون بدورها قطبا موازيا لأمريكا التي تسعى للإنفراد بصنع القرار الدولي.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسة ستبحث في انعكاسات جريمة القرصنة على العالم وخاصة الوطن العربي، وفي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للوقاية من الآثار السلبية من طرف بعض الدول العظمى.

- إن دراسة هذه الجريمة كشفت عن الكثير من التجاوزات العديد من الدول التي تسعى إلى إعادة استعمار المنطقة وأخرى تسعى إلى تدميرها.

- إن التعريف بخطورة الجريمة و تأثيرها على المنطقة العربية لعله يلقى صدى في تحرك الدول المعنية مباشرة بسرعة و الدول العربية بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أن موضوع القرصنة موضوع قديم قدم التاريخ. إلا أن الدراسات المتخصصة حول الموضوع كانت قليلة جدا، خاصة لما تمثله الجريمة من خطورة كبيرة تجلت اليوم في تأثيرها البالغ على سلامة الملاحة البحرية، وأهمية النقل البحري يهدد الأمن والاقتصاد والتجارة الدولية. بالإضافة إلى تأثير القرصنة على سلامة نصف مليون بحار.

- ولعل أهم الدراسات حول الموضوع هي الدراسات التي قامت بها مركز الدراسات الأمنية والتدريب بالرياض في كتاب منشور يتكون من عدة أبحاث لمجموعة من الباحثين المتخصصين

في الملاحة و الأمن والعلاقات الدولية. كان بعنوان " القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية" تطرق فيه المختصون بإسهاب إلى : مفهوم القرصنة وتاريخها و إلى مفهوم الملاحة البحرية والتجارية والموقع العربي وتأثيره في أمن الملاحة الدولية حيث كانت الدراسة تتمحور حول المكافحة الأمنية للظاهرة بالدرجة الأولى وهو مانعتبره غير كاف للحد من هذه الجريمة.

كما كانت هناك دراسة تاريخية للقرصنة البحرية خاصة في منطقة شمال إفريقيا في العصر الحديث وتأثيرها على المنطقة و كيف تطورت القرصنة و أهم الوقائع التي عرفتها الفترة .

- كان الكتاب من تأليف الباحث المنور مروش بعنوان:" القرصنة الأساطير و الواقع"
- كما قام الباحث محمد سلامة مسلم الدويك بالتطرق إلى الموضوع من خلال كتاب بعنوان "القرصنة البحرية و مخاطرها على البحر الأحمر". و تم التطرق إلى: سلطات الدولة على مياهها الإقليمية بالإضافة إلى أهمية الطريق الدولي نحو القرن الإفريقي باتجاه البحر الأحمر وقناة السويس. و مكافحة القرصنة.
- كما تطرق الكاتب الروسي(باسيف ماخوفيسكي) بإسهاب إلى موضوع القرصنة البحرية من خلال كتابه (القرصنة البحرية) وتطرق إليها من نواحي عدة مفهومها و تاريخها و أسبابها في مناطق عدة من العالم وأهم المراحل التاريخية التي عانى منها المجتمع الدولي من هذه الظاهرة وكيف تمت معالجتها.

- المناهج المتبعة في الدراسة:

- **المنهج التاريخي**:
- إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي و لا يمكن دراسة ظاهرة القرصنة بعزلها عن ماضيها، ويساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة وكذا تطور جريمة القرصنة.

- **المنهج الوصفي**:

- فالباحث حين دراسته لظاهرة ما فإنه يقوم في الخطوة الاولى بوصف الظاهرة محل الدراسة ويقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كما وكيفا.

- **المنهج المقارن:**

- وذلك من خلال التعرض لمقارنة مدى تأثير الجريمة على دولة دون أخرى وكذا مقارنة السياسات المتبعة لمكافحة القرصنة كجريمة دولية.

- **تقسيم الدراسة :**

ولدراسة هذا الموضوع حاولنا وضع خطة تتماشى و أهمية الموضوع وأهم الأهداف التي لابد من دراستها للإحاطة ولو الشبه كاملة بالموضوع بدءا من التعريف بالجريمة إلى دراستها التاريخية إلى المرور بالظاهرة في المنطقة العربية وأهم دوافع والأسباب التي أدت إلى وجودها وفي الأخير إلى بعض الاقتراحات و الحلول لهذه الظاهرة. وتمت هذه الدراسة من خلال الخطة التالية :

- مقدمة البحث و التي حاولنا من خلالها الإحاطة بموضوع جريمة القرصنة وقد قسمنا البحث إلى أربع فصول نحاول شرح كل منها:

- **فالفصل الأول:** تحدثنا فيه عن الجذور التاريخية لجريمة القرصنة وتعريفها من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها القرصنة حتى إلى يومنا هذا و تعريفها من خلال مجموعة من التعاريف المختلفة عبر مراحل زمنية مختلفة ووجهات نظر بعض الفقهاء وخرجنا بتعريف إجرائي محاولة منا لوضع تعريف شامل ووافي للقرصنة البحرية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث:

* تناولنا في المبحث الأول: القرصنة تعريفها و جذورها التاريخية. وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول تطرقنا فيه إلى تعريف القرصنة

المطلب الثاني تناولنا فيه بدايات القرصنة في العصور القديمة و عصر الإسلام من خلال فرعين حيث :

الفرع الأول كان بعنوان القرصنة قديما قبل 1200 سنة قبل الميلاد

الفرع الثاني تعرضنا فيه الى القرصنة في القرون الوسطى

* أما المبحث الثاني كان بعنوان القرصنة في العصر الحديث و المعاصر. وقسمناه الى ثلاث مطالب حيث :

المطلب الأول بعنوان مكافحة القرصنة في عصر الخلافة الإسلامية أما

المطلب الثاني فتحدثنا فيه إلى الإمبراطوريات الأوربية في القرون الوسطى ومكافحة القرصنة

والمطلب الثالث تناولنا فيه القرصنة البحرية في البحر المتوسط.

- **أما الفصل الثاني**: تطرقنا فيه القرصنة في القرن الإفريقي أسبابها و تأثيراتها حيث عرفت هذه المنطقة هذه الظاهرة مؤخرا وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

* حيث المبحث الأول تناولنا فيه الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي وبحر العرب وقسمناه إلى مطلبين:

المطلب الأول بعنوان الأهمية التاريخية و الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي.

أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى البعد الاستراتيجي لبحر العرب.

* أما المبحث الثاني فكان مهم حيث تعرضنا فيه إلى تأثير جريمة القرصنة على (الصومال. اليمن . مصر و السعودية) وقسمناه إلى ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: تأثيراتها على الصومال

المطلب الثاني: تأثيراتها على اليمن

المطلب الثالث: تأثيراتها على مصر و السعودية.

* أما المبحث الثالث فدرسنا فيه أهم تأثيرات القرصنة البحرية على العالم وباقي المنطقة العربية ونتائجها من خلال ثلاث مطالب :

فالمطلب الأول كان بعنوان مخاطر تدويل المنطقة على الأمة العربية.

أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى أضرار القرصنة على المصالح الاقتصادية و التجارية العربية

والمطلب الثالث كان بعنوان مخاطر القرصنة على التجارة الدولية و النقل البحري العالمي.

- **أما الفصل الثالث:** فكان بعنوان القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة خطورة التعاون و آلية الحد منها. ونظرا لخطورة الظاهرة وخطورة التعاون بين الآفات الثلاث تطرقنا إليه من خلال ثلاث مباحث حيث:

* في المبحث الأول أبرزنا أهم قواعد القانون الدولي حول مكافحة القرصنة وقسمناه إلى مطلبين حيث:

في المطلب الأول تناولنا الأمم المتحدة وأهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة القرصنة

وفي المطلب الثاني أوردنا أهم القرارات الدولية والتشريعات المحلية لمكافحة القرصنة مع التعليق عليها

* أما المبحث الثاني فكان بعنوان القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة ومخاطر الاندماج وقسمناه إلى مطلبين :

المطلب الأول: خطورة استغلال الجماعات الإرهابية للقراصنة حيث حاولنا إبراز خطورة الظاهرة

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وعلاقاتها بالقرصنة والتسلح هذه الجريمة التي تشكل خطرا كبيرا.

- **وكان الفصل الرابع**: يتناول البعد الدولي لظاهرة القرصنة وآلية المكافحة وخطورة الظاهرة على المجتمع الدولي كافة من جهة وقوى دولية كان لها اليد الخفية في بروز الظاهرة وتطورها من جهة أخرى. تناولنا هذا الفصل في ثلاثة مباحث حيث:

* في المبحث الأول تطرقنا إلى مكافحة القرصنة وأهم أسبابها: مصالح لبعض الدول أم حرب على الظاهرة. من خلال مطلبين:

كان المطلب الأول بعنوان أهم مصالح الدول العظمى في المنطقة

أما المطلب الثاني تناولنا فيه الحرب على جريمة القرصنة بين الفشل والنجاح.

* أما المبحث الثاني تناولنا فيه صراع الدول الكبرى حول منطقة القرن الافريقي من خلال مطلبين:

فالمطلب الأول تناولنا فيه أسباب تواجد الدول العظمى بالمنطقة والتي هي بالدرجة الأولى المصلحة والنهب.

والمطلب الثاني الذي كان بعنوان حرب المصالح وبداية حروب الألفية الثالثة

* أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مستقبل المنطقة والقرن الإفريقي في ظل القرصنة والاستراتيجيات الأمنية الجديدة من خلال مطلبين حيث:

المطلب الأول تناولنا فيه الاستراتيجيات الأمنية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي.

أما المطلب الثاني حاولنا دراسة أهم الآليات العربية لمكافحة جريمة القرصنة.

وفي الأخير خلصنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج التي لخَصنَاها في مجموعة من النقاط وكانت زبدة هذا البحث. بالإضافة الى مجموعة من الإقتراحات التي نراها مناسبة للحد من هذه الجريمة الخطيرة.

- **وخاتمة** البحث كانت النتيجة التي خلصنا إليها من دراستنا لهذا الموضوع.

- **صعوبات البحث:**

لا يكاد يخلو أي عمل علمي من الصعوبة. فطريق العمل محفوف بالمتاعب و الصعاب، ولكن هي ميزة الباحثين وهدفنا القيام بهذا العمل المتواضع ولو بالقدر اليسير، فقد واجهتنا جملة من الصعاب في البحث حول الموضوع لعل أهمها:

- قلة المراجع التي تتحدث عن الموضوع وإن كان أغلبها موقع انترنت التي حاولنا اختيار أهمها وأكثرها مصداقية وأكاديمية.

- صعوبة الموضوع في حد ذاته نظرا لاختلاف الآراء حوله من خلال الدراسات السابقة

- قلة الدراسات الأكاديمية حول ظاهرة القرصنة من جهة وعدم الاهتمام بمثل هذه الأبحاث خاصة في جامعاتنا الجزائرية.

- خطة البحث:

- مقدمـــــــة

- الفصل الأول: الجذور التاريخية لجريمة القرصنة و تعريفها

* المبحث الأول: القرصنة تعريفها و جذورها التاريخية

المطلب الأول: تعريف القرصنة

المطلب الثاني: بدايات القرصنة في العصور القديمة و عصر الإسلام.

الفرع الأول: القرصنة قديما قبل (1200) سنة قبل الميلاد

الفرع الثاني: القرصنة في القرون الوسطى

* المبحث الثاني: القرصنة في العصر الحديث و المعاصر.

المطلب الأول: مكافحة القرصنة في عصر الخلافة الإسلامية

المطلب الثاني: الإمبراطوريات الأوربية في القرون الوسطى ومكافحة القرصنة

المطلب الثالث: القرصنة البحرية في البحر المتوسط.

–الفصل الثاني: القرصنة في القرن الإفريقي أسبابها و تأثيراتها

* المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي وبحر العرب

المطلب الأول: الأهمية التاريخية و الجيواستراتيجية للقرن الإفريقي

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي لبحر العرب

* المبحث الثاني: تأثير جريمة القرصنة على (الصومال. اليمن . مصر و السعودية).

المطلب الأول: تأثيراتها على الصومال

المطلب الثاني: تأثيراتها على اليمن

المطلب الثالث: تأثيراتها على مصر و السعودية.

* المبحث الثالث: تأثيرات القرصنة على العالم وباقي المنطقة العربية و نتائجها

المطلب الأول: مخاطر تدويل المنطقة على الأمة العربية.

المطلب الثاني: أضرار القرصنة على المصالح الاقتصادية و التجارية العربية

المطلب الثالث: مخاطر القرصنة على التجارة الدولية و النقل البحري العالمي.

–الفصل الثالث: القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة خطورة التعاون و آلية الحد منها

*المبحث الأول: **أهم قواعد القانون الدولي حول مكافحة القرصنة**

المطلب الأول: الأمم المتحدة وأهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة القرصنة

المطلب الثاني: أهم القرارات الدولية والتشريعات المحلية لمكافحة القرصنة

*** المبحث الثاني: القرصنة والإرهاب و الجريمة المنظمة ومخاطر الاندماج**

المطلب الأول: خطورة استغلال الجماعات الإرهابية للقراصنة

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وعلاقاتها بالقرصنة والتسلح

–الفصل الرابع: البعد الدولي لجريمة القرصنة وآلية المكافحة

*المبحث الأول: مكافحة القرصنة: مصالح أم حرب على الظاهرة.

المطلب الأول: أهم مصالح الدول العظمى في المنطقة

المطلب الثاني: الحرب على ظاهرة القرصنة بين الفشل و النجاح

*** المبحث الثاني: صراع الدول الكبرى حول المنطقة**

المطلب الأول: أسباب تواجد الدول العظمى بالمنطقة

المطلب الثاني: حرب المصالح وبداية حروب الألفية الثالثة

*** المبحث الثالث: مستقبل المنطقة العربية و القرن الإفريقي في ظل القرصنة والاستراتيجيات الأمنية الجديدة**

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني: الآليات العربية لمكافحة جريمة القرصنة.

- **نتائج و اقتراحـات**

– خاتمـة

الفصل الأول: القرصنة تعريفها وجذوها التاريخية

تعد القرصنة من أقدم جرائم السلب والجرائم المنظمة الأخرى، وترجع جذورها الى الوقت الذي تمكن فيه الإنسان من ركوب البحر، حيث مارسها الإغريق في العصور القديمة، فقد ورد ذكر أعمال القرصنة والقراصنة في مآثرهم في قصائد الإغريق وحكاياتهم ,وحيث كانت موضوعا للنقوش المثبتة في نصب المعابد، كما كتب عنها المؤرخ الإغريقي (هيرودتس)، إذ يقول إن القراصنة كانوا يقومون بحملات منظمة لخطف النساء وسلب الأموال[1]، وعلى مرِ العصور ظهرت القرصنة وانتشرت الى ان اختفت لأسباب عدة ولكن عادت من جديد في العصر الحالي ، في حين اتفق المجتمع الدولي على خطورة الجريمة .

وإن اختلفت التعاريف ثمة تجريم للظاهرة في قواعد القانون الدولي المعاصر والحديث، والتي ازدادت خطورتها اليوم مع التطور التقني و الاتصالات الحديثة التي اصبحت من العوامل التي تطورت بها الظاهرة، وفي ظل هذا الوضع يحاول الفقهاء الدوليون ايجاد حلولا قانونية للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تؤرق المجتمع الدولي بصفة عامة ،وفي بداية هذا القرن اصبحت العديد من الدول تعاني جريمة القرصنة خاصة المنطقة العربية.

في هذا الفصل نحاول التطرق إلى أهم تعاريف القرصنة البحرية والمراحل التي مرت بها تاريخيا.

[1] – صالح عبد الكريم ذيب: الاختصاص في الجرائم المرتكبة على ظهر السفن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 1993، ص 146.

المبحث الأول: تعريف القرصنة البحرية وبداية ظهورها تاريخيا

تشغل المحيطات 70% من سطح الأرض، فالمحيط الهادي وحده يمثل 50% من مساحة المحيطات في العالم. هذه المساحة جعلت دول العالم تعتمد كثيرا على طرق الملاحة البحرية في المرور ونقل البضائع عبر البحر، وأصبحت لها أهمية بالغة في التجارة البحرية فمعظم بلدان آسيا والمحيط الهادي تركز في بنيتها الاقتصادية على التصدير، وزاد اعتمادها على النقل البحري، وأصبح تدفق سلعها نحو التصدير أمر مهم لإصدار اقتصادياتها، ففي زمن السلم تعتبر طرقا تجارية لازدهار التجارة وفي أوقات النزاعات تعتبر خطوط اتصال إستراتيجية هامة[2] خاصة مع بداية العصور الأولى التي لم تكن تعرف أي وسيلة نقل غير النقل البري، لكن مع ركوب الإنسان البحر عرف نقلة نوعية، وبدأت تواصل الحضارات والشعوب، وتبادل السلع.. إنها عولمة في مقتبل العمر، بدأ بها الإنسان نحو التقدم.

وبطبع الإنسان وعامل الشر الكامن بتصرفاته عرف العالم منذ القدم ظلم الإنسان لأخيه الإنسان في البحر كما في البر، وظهر (لصوص البحر) منذ أزيد من 1200 سنة قبل الميلاد حتى القرون الوسطى أين ظهرت هذه الجريمة التي عرفت بالقرصنة تطورا كبيرا مع مرور الوقت.

- ومن خلال هذا. نحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

القرصنة وأهم تعريفها وجذورها التاريخية منذ القدم حتى العصور الحديثة.

---

2 - Ji Guoxing : sloc security in the Asia pacific , center occasional paper, Asia Pacific Center For Security Studies, Honolulu , Hawail, February 2000, p02.

المطلب الأول: تعريف القرصنة

ظهرت مؤخرا جريمة قديمة قدم التاريخ كان العالم يرويها في القصص والأساطير. هي القرصنة البحرية، والتي عرفت انتشارا واسعا في أهم المناطق العربية للملاحة البحرية وهي الصومال بمنطقة القرن الإفريقي، وفي وقت تملأ المحيطات البوارج والأساطيل بأقوى الأسلحة تطورا في العالم، والتي بقيت تلتزم الصمت حيال الجريمة، لمصالح وأهداف استراتيجية.. هذه الجريمة التي بدأت تشكل خطرا على المنطقة العربية خصوصا نحاول التطرق إليها من خلال تعريفها قديما وحديثا ومن خلال المواثيق والمعاهدات الدولية، وكيف عرّفتها الدول والمجتمعات قديما وحديثا، حيث اتفقت كل الدول والمعاهدات على تجريم هذه الظاهرة وإن اختلفت التسميات ومن خلال هذا المبحث الذي سنتطرق فيه إلى تعريف القرصنة:

فقد شكلت عودة جريمة القرصنة في بداية القرن الواحد والعشرون خطورة على حرية الملاحة في التجارة العالمية، ونتج عنها تأثيرات سلبية هددت سلامة وحركة التجارة البحرية الدولية وتنقلات الأفراد فقد اعتبرت القرصنة من ضمن الجرائم الدولية متى استوفت العنصر الدولي المكون لها خاصة في ظل تفاقم الجريمة.

1)تعريف القرصنة:

أ) لغة:

كلمة القرصنة في اللغة مشتقة من كلمة "قرص" "القرصنة" بالظم نعت من القرص بالفتح[3] وجاء في لسان العرب: وقطع به قطعا إذا قطع به الطريق[4] وفي المعجم الوسيط: القرصان لص البحر والقرصنة: السطو على سفن البحر[5].

كما يجعلها البعض من الكتاب لفضة مفردة يجمعونها على جمع (قراصنة) وهي كلمة إيطالية.

ويعتبرها البعض: على أنها تصرف يعني قطع الطريق بقصد السرقة فهي عبارة عن لصوصية يقوم بها قطاع طرق للإغتناء عن طريق السلب والاختلاس.[6]

ب) القرصنة اصطلاحاً:

تعددت التعريفات الخاصة بجريمة القرصنة البحرية وإن اتفقت جميعها على خطورة الأفعال المكونة لها، دعا إلى تجريم هذه الظاهرة دوليا ونحاول من خلال تعريف القرصنة من عدة جوانب:

أ) تعريف القرصنة تاريخياً:

كانت القرصنة تعني أعمال احتجاز السفن عنوة والسطو عليها في عرض البحر في غير أوقات الحرب ولأسباب قد تكون سياسية أو غير ذلك.

كما تتمثل أعمال العنف والإرهاب والاستيلاء بهدف الحصول على المكاسب المالية أو الدعائية، وتقف البواعث السياسية خلف الكثير من عمليات القرصنة البحرية أو الجوية، وتشمل المطالب بحق تقرير المصير أو الاستقلال السياسي لشعب من الشعوب أو للاحتجاج على موقف أو سياسة تتبعها دولة ما، أو الرغبة في إنزال الضرر بمصالح دولة معينة وإرباك وسائل نقلها، وقد تهدف أعمال القرصنة إلى تحقيق مآرب ذاتية كالرغبة في مغادرة دولة معينة، أو الحصول على فدية مالية أو الهروب من تنفيذ أحكام جنائية.[7]

---

[3] - مرتضى الزربدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الوارق، ج16، ص 4504.

[4] - ابن منظور: لسان العرب. دار المعارف. القاهرة. ط 2008.ص 238.

[5] - إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

[6] - زواني نادية: الاعتداء على حق الملكية الفكرية، التقليد والقرصنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 8.

[7] - زواني نادية: الاعتداء على حق الملكية الفكرية، نفس المرجع السابق، ص9.

ب) تعريف القرصنة من الناحية القانونية:

ونحاول التطرق إلى تعريف القرصنة من خلال تعريفها في الفقه الدولي ومن جهة أخرى من خلال تعريف القرصنة في الاتفاقيات الدولية.

1) تعريف القرصنة في الفقه الدولي:

اختلف الفقهاء في تعريف ظاهرة القرصنة البحرية نظرا لصعوبة وضع تعريفا دقيقا لها ونلاحظ أنهم انقسموا في تعريفها إلى فريقين:

-الفريق الأول عرف القرصنة بالنظر إلى عناصرها الجوهرية، أما الفريق الثاني فعرفها بالنظر إلى عناصر الجريمة.

أ) تعريف القرصنة البحرية من منظور العناصر الجوهرية:

وقد اكتفى عناصر هذا الفريق ببيان العناصر الجوهرية فيها، فعرفت القرصنة البحرية بأنها: "ارتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص والأموال[8]، ومنهم من عرفها بأنها:

"اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار دون أن يكون مصرحا بذلك من جانب دولة من الدول، ويكون الغرض منه الحصول على مكسب باغتصاب السفن أو البضائع أو الأشخاص".[9]

وفي تعريف آخر للقرصنة:

"هي كل عمل غير شرعي من أعمال العدوان يرتكبه أشخاص على ظهر السفينة خاصة في أعالي البحار العامة، أو يحاولون ارتكابه ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر سفينة أخرى أو ضد سفينة أخرى نفسها مع قصد النهب أو السلب.[10]

ومنهم من عرف القرصنة بأنها:

"كل اعتداء مسلح يقع في عرض من مركب لحسابه الخاص مستهدفا السلب ونهب السفن أيا كانت جنسيتها، أو خطف وسلب الأشخاص الموجودين عليها أو الآمرين معا".[11]

ويعرفها أحدهم بأنها:

---

[8] – عبد العزيز محمد سرحان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 336.

[9] – محمد حافظ غانم: مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 455.

[10] – حسني محمد جابر: القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 133.

[11] – علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط6، الإسكندرية، 1971، ص 408.

"تشمل أعمال العنف التي تتم ضد الأشخاص أو الأموال بغير حق مشروع في البحر العام".[12]

وعند النظر إلى مجمل هذه التعاريف نجد أنها تتضمن أهم العناصر الجوهرية لأعمال القرصنة دون أن تتعرض لعناصر جريمة القرصنة ذاتها.

ب) تعريف القرصنة البحرية من منظور عناصر الجريمة:

اكتفى أنصار هذا الفريق ببيان عناصر جريمة القرصنة البحرية دون أن يقدموا تعريفا محددا لها وحدد منهم عناصرها بثلاث:

1) أعمال إكراه: ويستوي في ذلك أن تكون هذه الأعمال موجهة للعمال أو الأشخاص.

2) يجب أن ترتكب هذه الأعمال في البحر العام:

فالجرائم التي تقع في المياه الإقليمية لدولة ما لا تعد قرصنة بحرية بالمعنى الدقيق وإنما تدخل في اختصاص الدولة التي وقعت في مياهها الإقليمية وهي التي تنظم كيفية المعاقبة عليها.

3) أن لا تكون بوكالة مشروعة:

أي أن لا تكون هذه الأعمال مما يقره القانون الدولي العام، سواء بالقياس لمن يأتي هذه التصرفات بذاته أو لمن أمر بمباشرتها، والبعض يعتبر من قبيل القرصنة البحرية إذا توفت فيه العناصر التالية:

1- أن يكون من الأعمال الإجرامية.
2- أن ينطوي على استعمال العنف ضد الأشخاص أو ضد الأموال.
3- أن يتم بقصد تحقيق منافع أو أغراض شخصية.
4- أن يتم في البحار العالية أو في مكان لا يخضع لسلطة أي دولة.[13]

وإن كان اختلاف الفقهاء حول تعريف القرصنة البحرية إلا أنهم اتفقوا على أنها جريمة من جرائم القانون الدولي، واعتبارها عملا محظورا يعاقب عليه.

ج) تعريف القرصنة في الاتفاقيات الدولية:

نظمت اتفاقية جينيف للبحار العالية الصادرة في أفريل 1958 نصوص خاصة بالقرصنة البحرية فورد في المادة (15) منها ما يلي:

---

[12]- الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم و الحرب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص208.

[13] - محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1970، ص 1133- ص1134.

- تكون من أعمال القرصنة ما يلي:

1) أي من أعمال العنف أو أعمال الحجز غير القانوني أو السلب التي يقوم بارتكابها الطاقم أو الركاب على السفينة خاصة أو طائرة خاصة لأغراض خاصة أو موجهة:

أ) ضد سفينة أو طائرة في البحار العالية أو ضد الأشخاص أو الأموال في السفينة ذاتها أو في الطائرة ذاتها.

ب) ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال في مكان يقع خارج نطاق الاختصاص الإقليمي لأي دولة من الدول.

2) أي عمل يعد اشتراكا اختياريا في إدارة سفينة أو طائرة مع العلم بأن السفينة أو الطائرة تمارس القرصنة.

3) أي من أعمال التحريض أو التسهيل عمدا لأي من الأعمال التي ورد وصفها في الفقرة (1) و(2) من هذه المادة.[14]

وقد أضافت المادتان (16) و(17) من اتفاقية جنيف السابق الإشارة إليهما كحالتين أخريين هما:

1) أعمال القرصنة كما حددتها المادة 15 والتي ترتكب بواسطة سفينة حربية، أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية لتمرد طاقمها وتحكم في السيطرة عليها.

2) تعد السفينة أو الطائرة من سفن أو طائرات القرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسطرون عليها فعلا يهدفون إلى استعمالها بقصد القاعدة ذاتها إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استعملت لارتكاب أي من الأعمال مادامت باقية تحت سيطرة الأشخاص المذنبين.[15]

ويتضح من نص المادة (101) من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1982 أنها تعرف القرصنة بنفس التعريف الوارد في المادة (15) من اتفاقية جنيف لسنة 1958 حول أعالي البحار التي بدورها لم تقم أكثر من تدوين قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، كانت قد استقرت مدة طويلة في الممارسة الدولية.[16]

---

[14] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، دمشق، 2011، ص 271.

[15] – المرجع نفسه: ص272.

[16] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (جامايكا)1982، ص 63.

تعريف القرصنة حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982:

عرفت الاتفاقية القرصنة:

أي عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة:

أ) أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلبي يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها:

1) في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.

2) ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أي دولة.

ب) أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

ج) أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) أو يشمل عن عمل ارتكابها.[17]

ومما سبق نحاول أن نعطي تعريفا واضحا للقرصنة وذلك من خلال فحص وتدقيق أهم الجوانب التي تميز هذه الجريمة وهذا من خلال تعريف إجرائي:

- **تعريف إجرائي مقترح للقرصنة البحرية:**

هي كل عمل يقوم به فرد أو جماعة بقصد منفعة عامة أو خاصة على سواحل أو مياه دولة أو البحر العالي ويكون باستعمال الإكراه أو القوة على سفينة أو مركب أو أي نوع من أنواع النقل البحري صغيرا أو كبيرا بطريقة غير قانونية وعلى غير وجه حق، وكل من ساهم أو سهل أو حرض أو قام أو أمر ونفذ أي من هذه الأعمال، وتكون السيطرة للاستغلال أو الاستيلاء أو حتى الابتزاز والإكراه على سلب المال أو الأعراض أو المطالبة بمثل ذلك يعد قرصنة.

كما حددت منظمة الملاحة الدولية ثلاثة أشكال للأعمال التي ينفذها القراصنة هي:

أولا: السلب باستخدام أسلحة خفيفة: وهي سرقات صغيرة باستخدام السلاح، وغالبا ما ترتكب في الموانئ أو على مقربة من السواحل ضد الصيادين أو المتنزهين في البحر.

[17] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام 1982، المرجع السابق، ص63.

وتعرف منظمة الملاحة الدولية ذلك النوع من السلب على النحو التالي: "هجوم انتحاري يقع على طول السواحل، وتنفذه قوارب قوية جدا يقودها مجرمون ولصوص مسلحون في البحار، وهم عادة يحملون السكاكين وهدفهم عموما السيولة النقدية، والأغراض الشخصية غالية الثمن"، وهذا النوع من القرصنة هو الشائع وتزيد نسبته عن 70% من الحالات.

__ثانيا__: **السرقة والاعتداء المسلح المتوسط بخطف أو بدون خطف:** ويقصد بذلك "هجمات عنيفة وسرقات تسفر عن جروح خطرة أو سقوط قتلى، وتنفذها عصابات منظمة جيدا، وهي عادة مسلحة تسليحا ثقيلا، وتعمل لحساب مركب (أم) مستفيدة عموما من شركاء على البر متواطئين معها، وهذا الشكل من القرصنة يمثل خطرا شديدا على الملاحة، ولا سيما عندما يتم تحييد الملاحين وشل حركتهم أو حجزهم".

__ثالثا:__ **الاختطاف الإجرامي الخطير**: ويتم فيه ارتكاب جرم الاختطاف، حيث يستولي القراصنة على المركب ويعمدون إلى تمويهه أولا، ثم تسجيله باسم مزور، وحمولته تختطف أو تقذف في البحر حسب نوع شبكة المجرمين وتُسمى منظمة الملاحة هذا النوع من الظاهرة "تقنية المركب الشبح" كما تحدد هذا النوع من القرصنة بأنه: " أنشطة إجرامية دولية مخططة وتحدث تصرفها موارد هامة، وتستخدم عصابات هامة من رجال مدربين جيدا ومسلحين تسليحا ثقيلا وعلى استعداد تام لاستخدام الأسلحة النارية.[18]

الآثار القانونية المترتبة عن القرصنة:

إن جريمة القرصنة يترتب عنها آثار قانونية (القراصنة+ السفينة القرصنية)، ثم محاكمة القراصنة ومصادرة السفينة حيث:

1) القبض على القراصنة:

استقر العرف الدولي منذ أقدم العصور على أن القرصنة جريمة بحرية تتبع المسؤولية الدولية لمرتكبيها، ووجوب التعاون في القضاء على هذه الظاهرة، ووصفها بأنها أعمال إرهابية، وتحديد نصوص واتفاقيات وقرارات دولية منصرفة إلى أعمال القرصنة[19] ففي الماضي كان يجوز لكل ملاح أن

---

[18] – الحسيني عبد الكريم: ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ندوة بعنوان ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، بتاريخ 8 أفريل 2009، السودان، ص 2.(نسخة مخزنة على الويب بتاريخ 24-11-2011 pm 6:18).(http//www.orrasid.com /index, php/Main/index /4/17/Contents)

[19] – علي حسين الشرفي: الإرهاب والقرصنة البحرية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص 31.

يقوم بتوقيف القراصنة وتقديمهم للمحاكمة كما أكدت على ذلك معاهدة جنيف لأعالي البحار ونظمت القبض على القراصنة ومحاكمتهم في المواد من (19-22) وقد قررت هذه المواد لمختلف الدول اختصاصات شرطية وقضائية عدة لمكافحة القرصنة وهي:[20]

1) الاختصاصات الشرطية:

للإشارة أولا أن هذه الاختصاصات مقررة للسفن الحربية وحدها فلا يجوز للسفن التجارية كما كان في الماضي (التصدي والقبض على السفن) وفي هذا المعنى تنص المادة (21) من معاهدة البحار العالمية على ما يلي: (الاستيلاء بسبب أعمال القرصنة يتم القيام به فقط من السفن الحربية أو الطائرات العسكرية، أو سفن وطائرات في خدمة الحكومة ومفوضة بهذه المهمة.

وعلى ذلك يجوز للسفينة الحربية إذا صادفت سفينة تجارية مشتبه بها -مهما تكن جنسيتها- أن تقوم بتفتيشها للبحث عن ما إذا كانت تقوم بأعمال القرصنة ولها حق توقيف الأشخاص الموجودين فيها في حال تثبتها من أنها سفينة قرصنة.

وتأسيسا على أن القرصنة البحرية جريمة دولية تكون مكافحتها من حق جميع الدول وليست الدول التي توجد السفينة قريبة من مياهها الإقليمية فحسب، بغض النظر عن جنسيتها[21] سواء في أعالي البحار أو في مكان آخر لا يخضع لاختصاص أي دولة من الدول.

أما إذا دخلت سفينة القرصنة المياه الإقليمية لدولة معينة، فيكون من حق هذه الدولة الأخيرة وحدها القبض عليها ومحاكمتها، وفي ذلك تنص المادة (14) من معاهدة جينيف على أن:" تتعاون جميع الدول لأقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في مكان آخر خارج نطاق الولاية القانونية لأي دولة".

وتنص المادة (14) على أنه: " يجوز لأي دولة أن تقبض على سفينة أو طائرة يكون القراصنة قد استولوا عليها وأصبحت تحت إشرافهم، وأن تقبض على الأشخاص وتستولي على ممتلكاتهم الموجودة عليها عندما يتم ذلك في أعالي البحار أو أي مكان آخر خارج نطاق الولاية القانونية في أية دولة أخرى".[22]

[20] - بهجت عبد الله قائد: القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1410، ص 37.

[21] - المرجع نفسه، ص 38.

[22] - المرجع نفسه، ص 39.

3) محاكمة القراصنة:

أسهمت عوامل تاريخية وموضوعية عديدة في سعي المجتمع الدولي لتقنين المسؤولية الجنائية على الصعيد الدولي تتصل هذه العوامل بالأفعال الجرمية خارج الحدود لا سيما في أعالي البحار بالقرصنة ضد السفن والأموال والأشخاص. وقد تصدى المجتمع الدولي لهذه الأفعال وأدرجت (القرصنة) ضمن الجرائم الدولية، وقننت في نصوص تضمنتها اتفاقية قانون البحار التي اعتمدت من قبل الأمم المتحدة عام 1982، كما عقدت اتفاقيات دولية لمعالجة وتجريم خطف الطائرات التي تشكل نوعا من القرصنة الجوية، كذلك انتشار تجارة الرقيق وما خلفته من مآسي في تاريخ البشرية جعلت القانون الدولي يعدها جريمة ضد الإنسانية نصت عليها مجموعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[23] ولعل أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص المادة الرابعة منه.[24]

وباعتبار أن القرصنة جريمة دولية فإنه يُعد القبض على سفينة القرصنة ومحاكمة ما عليها من قراصنة عما صدر منهم من أعمال غير مشروعة التي ترتب عنها الإخلال بأمن وسلامة الملاحة في البحار ضروريا ومُلحا، وهذا ما يجعلنا أمام جملة من التساؤلات أهمها:

أ) السلطة التي تملك محاكمة القراصنة:

استقر العرف الدولي على حق سلطات الدولة التي قبضت على القراصنة في محاكمتهم أمام محاكمها، إذ يعتبر القرصان في جميع العصور مُجرماً في حق جميع الدول وخارجا عن القانون.

وليس للقرصان أن يتمسك بمحاكمته وفقاً لقانون علم السفينة أو قانون جنسيتهم أو أمام قضاء أي منهما، ففي القديم كان القُرصان يعدم مباشرة أو يشنق[25]، ومفاد ذلك أن القرصنة تجرد السفينة والقرصان من الجنسية، والمقصود بالتجريد هنا فقط من حيث الاختصاص القانوني بنظر جريمة القرصنة والحكم فيها ويستثنى من هذا الاختصاص العام الغرض الذي يتم فيه القبض على السفينة القرصانية في المياه الإقليمية لدولة ما، بعد مطاردة بدأت في البحر العام، ففي هذا الغرض تختص محاكم الدولة الأخيرة بمحاكمة القراصنة وفقا لقانونها.

---

[23] – حناوي خليل محمود وباسيل يوسف: المرجع السابق، ص 9-11.

[24] – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الرابعة. ص8.

[25] – بهجت عبد الله قائد: القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية، المرجع السابق، ص 40.

ب) القانون الذي يُطبق على القراصنة:

لا يجوز للقراصنة المطالبة بمحاكمتهم وفقا لقانون علم السفينة، أو قانون جنسيتهم لأن القرصنة تجرد السفينة والقرصان من الجنسية، بحيث يحرم القرصان وسفينته من محاكمته وفقا لقانون جنسيته أو جنسية علم السفينة والقانون الواجب التطبيق هنا على القرصان والسفينة مركبة القرصنة هو قانون الدولة الحاجزة أي الدولة التي قبضت على سفينة القرصنة و محاكمتها أمام قضائها، ولها حق تحديد العقوبة المقررة للقرصنة البحرية.

ج) العقوبة المقررة لجريمة القرصنة البحرية:

في العصر الحديث عادة تعاقب الدولة القراصنة بعقوبات شديدة تتراوح بين الأشغال الشاقة والإعدام، بالإضافة إلى مصادرة السفينة بما عليها من بضائع وأموال مملوكة للقراصنة، أما الأموال المتهربة ترد إلى أصحابها، وقد قننت معاهدة جينيف للبحار العالية الأحكام المغلقة بحق الدولة التي قامت بالقبض على سفينة القرصنة بمحاكمتها وذلك في المادة (219) والتي نصت على:

"ويمكن لمحاكم الدولة التي قامت بالاستيلاء أن تقرر العقوبات التي يجب توقيعها ويمكنها كذلك تحديد الإجراء الذي يجب اتخاذه بالنسبة إلى السفن والطائرات والممتلكات دون الإجحاف بحقوق الأطراف الثالثة التي تعمل بحسن نية".[26] وهذا يعني ان كل محكمة قامت دولتها بإلقاء القبض على السفينة لها الحق في تقرير العقوبات حسب قوانينها الداخلية ولها حق تحديد الاجراءات المتخذة في الممتلكات وكذا ضمان حقوق جميع الاطراف سواء تعلق الأمر بالمتضررين أو المعتدين بما تحدده تشريعات الدولة.

[26] – بهجت عبد الله قائد: القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية، المرجع السابق، ص42

المطلب الثاني: بدايات القرصنة في العصور القديمة وعصر الإسلام.

بدأت مشاكل وجرائم البحر من قتل وسرقة وسلب منذ ان ركبه الانسان واعتلى السفن ـ(بحكم الغريزة وحب المال والتملك)ـ، فمنذ أن استعمل الإنسان السفينة للنقل والتجارة، بدأت عمليات القرصنة تطاله في الساحل والبحر من سلب ونهب وسبي النساء والعبيد... حيث عُرفوا قديما باسم "لصوص البحر"، والكثير من الأساطير والروايات تحكي مآثرهم...وجرائمهم، كما عرفت هذه الظاهرة الوجود في عصر الخلافة الإسلامية في بدايتها خاصة في الحبشة (الصومال)، حيث استطاع المسلمون القضاء عليها من خلال القوة من جهة، وفتوحات الحبشة التي أنارت العقول والقلوب بالدين الإسلامي.

ونحاول في هذا المطلب التطرق إلى البدايات الأولى للقرصنة في العصور القديمة ثم عصر الإسلام.

تعتبر جريمة القرصنة البحرية من أقدم الجرائم التي عرفتها البشرية منذ أكثر من 1200 سنة قبل الميلاد وها هي اليوم تعاود الانتشار من جديد بعد أن كانت من الجرائم البدائية.. لا يحكى عنها إلا في كتب التاريخ أو أفلام الكارتون، هذه الظاهرة التي كانت لها أسبابها ومسبباتها من القدم ومن هنا نحاول أن نتطرق من خلال هذين المطلبين إلى التاريخ القديم لهذه الظاهرة والعوامل التي أدت إلى ظهورها.

الفرع الأول: القرصنة قديما قبل (1200) سنة قبل الميلاد:

تعود أعمال القرصنة إلى أزيد من ثلاثة آلاف سنة، ويعتقد البعض أن كلمة قرصان استخدمت في العام 140 ق.م من جانب المؤرخ اليوناني (بوليبيوس) أما المؤرخ اليوناني (بلوتارك) فقد ذكرها في حوالي مئة عام بعد الميلاد ليعبر عن أقدم تعريف واضح للقرصنة، فقد وصف القراصنة بأنهم أولئك الأشخاص الذي يهاجمون بدون سلطة قانونية، ليس فقط السفن ولكن المدن الساحلية أيضا، وقد وصفت القرصنة لأول مرة في الأعمال الأدبية القديمة (الإلياذة،، والأوديسا).[27]

وتشير بعض المصادر الأخرى أن الفينيقيين كانوا أول من امتهن هذه الصفة منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وتشير المصادر أن القراصنة اليونان لحقوا بالقراصنة الفينيقيين[28]، وشملت أنشطتهم السواحل اليونانية، والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وكانوا أثناء هجماتهم على البحار يستخدمون قوارب خفيفة تحمل من المياه وتخبأ بين الأشجار، وكانت هذه القوارب تتسع لحوالي 30 شخصا، ولم يقتصر نشاط لصوص البحر الأوائل على التعرض للسفن بل طال نشاطهم المدن والموانئ، ولم يتضاءل نشاط القراصنة في البحر الأبيض المتوسط إلا بعد تأسيس الأسطول البحري العسكري الأثيني في القرن الخامس قبل الميلاد حيث تمكن هذا الأسطول من ملاحقة القراصنة.

وفي حملته الشرقية اصطحب الاسكندر معه عددا من علماء الإغريق مثل (تيارخوس وباتروكيلس) اللذين تحدثا في مؤلفاتهم عن نشاط القراصنة ومراكز تجمعهم على الطريق المؤدي إلى الهند وخاصة في جزيرة سومطرى الواقعة في الطريق التجاري الذي يربط البحر الأحمر ببحر العرب، فالمحيط الهندي[29] ومن جهة أخرى كان (بوليقراط) طاغية جزيرة ساموس (537-522 ق.م) حيث

---

[27] – محمد ياسر منصور: القرصنة البحرية بين الأمس واليوم، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد(78) السعودية سبتمبر2004، ص 90.

[28] – المريخي سيف شاهين: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولى، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد 58، مصر، 2008، ص38.

[29] – المريخي سيف شاهين: القرصنة في الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي..، المرجع السابق، ص39.

استطاع بناء أسطول ضخم بمقاييس عصره، سيطر به على بحر" إيجه " كما استطاع بناء مدينة رائعة إلا أنه اكتسب سوء السمعة باعتباره وحشا ولصاً، ولكن اعتبر البعض أن عمل "بوليقراط" كان استثناءا في عصره، كوسيلة لإدارة السياسة والتجارة.. و كانت القرصنة أحد عناصرها.[30]

ومارس القرصنة على مستويات متقدمة إلى الحد الذي دفع ببعض المؤرخين للقول أن بوليقراط هو أعظم قراصنة العالم القديم (وقد استطاع حاكم جزيرة "كريت" بعد مدة من الزمن القضاء على "بوليقراط" علما أنه كان قرصانا سابقا هو الآخر).[31]

ومنذ قيام الإمبراطورية الرومانية مارس القراصنة قطع الطرق والملاحة بالقرب من موانئ "روما"واستطاع القراصنة القبض على قضاة رومانيين والمس بسمعة الإمبراطورية (التي كانت لا تغيب عنها الشمس)، سياسيا وتجاريا وملاحيا وتم تعريض روما لحصار بحري بكل معنى الكلمة، وقد استغل القراصنة ضعف الدولة الإيطالية والخلافات الداخلية فيها (الحرب الأهلية بين أنصار "ماري" وأنصار "سولا")[32]، وبعد فترة من تزايد هذه الظاهرة كلف "بومبي*" في العام 67 قبل الميلاد [33]واستطاع القضاء على القرصنة في البحر المتوسط، ومن أجل توطيد سلطته عمد إلى إطلاق صراح القراصنة، وأسكنهم أوروبا بعيدا عن السواحل البحرية، على وجه الخصوص (كيليكيا) وأعطاهم فرصة للعودة إلى الحياة الشريفة، وبالتالي أمن شرهم[34] ونفس الشيء حدث مع "يوليوس" القيصر الذي اختطف من طرف القراصنة أثناء رحلة له في جزيرة "رودوس"، وبعد فدية أُعطيت للقراصنة أُطلق سراحه لكنه عاد وانتقم من القراصنة –شر انتقام– وأنهى وجودهم من البحر المتوسط، وبالتالي وبفضل كل من القائد العسكري (بومبي) والقيصر، غابت القرصنة من سواحل المتوسط إلى أن مات القيصر في 15 مارس عام 44ق.م وسرعان ما عادت الظاهرة خاصة في ظل تراخي قبضة الإمبراطور الجالس على العرش حتى سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وكانت القرصنة لاتزال تسيطر على الملاحة وطرقها.[35]

---

[30] – باتسيك ماخوفسكي: تاريخ القرصنة في العالم، ترجمة أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 22.

[31] – المرجع نفسه، ص23.

[32] – المرجع نفسه، ص 26.

* – جيني بومبي: (106-48 قبل الميلاد) قائد عسكري روماني وشخصية سياسية رومانية مهمة.

[33] – المرجع نفسه، ص 27.

[34] – المرجع نفسه، ص 29.

[35] – باستيك ماخوفسكي: تاريخ القرصنة في العالم، نفس المرجع السابق، ص35.

أسباب انتشار القرصنة في العصور القديمة:

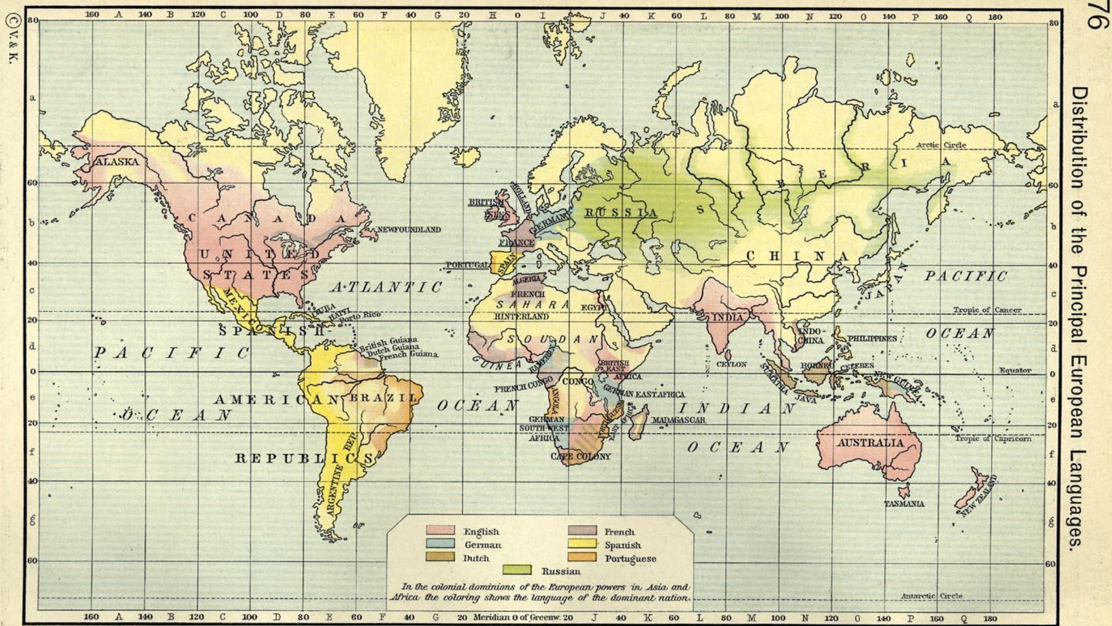
كانت هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور جريمة القرصنة البحرية في العصور القديمة وأصبحت ظاهرة خطيرة مست بالملاحة البحرية خاصة وأنها كانت الوسيلة الوحيدة لربط العالم قارياً، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الجريمة الخطيرة:

1- انتعاش التجارة البحرية.

2- ظهور لصوص البحر.

3- ازدهار تجارة العبيد والرق.

4- التوسع الإمبراطوري لبعض العواصم واعتمادها على القراصنة.



خريطة توضح أهم الممرات المائية في العالم بالإضافة الى أهم الامبراطوريات التي تتواجد في المناطق الاستراتيجية في العالم قديما.

المصدر: http://www.emersonkent.com/map_archive/world_map_languages_1911.htm

- الفرع الثاني: القرصنة في القرون الوسطى:

كما أسلفنا الذكر أن القرصنة البحرية اختفت في عهد الإمبراطورية الرومانية بفضل كل من "بومبي والقيصر الروماني " ولكن ما إن لبثت أن عادت مع موتهما وضعف السلطة الحاكمة خاصة في بداية القرن الخامس الميلادي.

ولعل سقوط الإمبراطورية الرومانية كان من أهم عوامل عودة ظهور وانتشار القرصنة[36]، علما أن أهم بداية للحضارة الأوربية كان على جانب البحر كانت في 3000 سنة ق.م وبلغت الحضارة الإغريقية ذروتها في القرن 27 ق.م و 180ق.م بلغت روما أوج قوتها وانقسمت إلى إمبراطوريتين (الرومانية الغربية) (الشرقية البيزنطية) ثم بدأت القرون الوسطى أين عرفت أوروبا حركة تجارية وملاحية كبرى [37]، لكن عودة القرصنة إلى المنطقة خاصة شمال البلطيق وبحر الشمال ومضيق المانش والتي كانت أهم المناطق البحرية، وازدادت حدة الصراع بين الدول الأوربية للسيطرة على البحار والمصبات وبدأ ظهور "الفايكينغ" في بداية القرن الثامن كأهم قراصنة للبحر استطاعوا السيطرة عليه وعلى والملاحة البحرية من وإلى أوروبا فعاود المهنة أسلافهم في جزيرة اسكندنافيا نتيجة ظروف الحياة الصعبة انذاك حيث عرفت المنطقة في تلك الفترة المجاعة والفقر المدقع وقلة مواد الغذاء والطعام بالإضافة إلى ندرة الإنتاج في تلك المناطق، مما أدى بهم إلى احتراف مهنة أجدادهم والسطو على أراضي الغير[38] ورغم أنهم ألبسوا الرعب في نفوس العالم إلا أنهم:

- وضعوا قانونا خاصا للقراصنة فيما بينهم يعاقب كل من يحاول سرقة أو نهب مجتمعهم.
- إقامة العدل ونظام يحكمهم يسري على جميع فئات مجتمعهم .[39]

ومع بداية القرن الثامن تصاعدت أعمال القرصنة في بحر البلطيق بعد انتعاش اقتصادي في بلدان بحر البلطيق، وتحسن الحركة التجارية، وتزايد الحركة للدول مع الدول الأوروبية، ما يغري بالسرقة وتزايدت حدة الصراع بين الدول للسيطرة على البحر مما دفع بمماليك أوربا والدول الاسكندنافية والسلافية لاستغلال القراصنة لأغراضهم السياسية الخاصة واستئجارهم في

---

[36] - باتسيك ماخوفسكي: تاريخ القراصنة في العالم، المرجع السابق، ص41.

[37] - المرجع نفسه، ص42.

[38] - المرجع نفسه، ص 43.

[39] - باتسيك ماخوفيسكي: تاريخ القرصنة في العالم، المرجع السابق، ص50.

أعمـــالهم التوســـعية والحربيـــة خاصـــة مـــع ظهـــور القراصـــنة (الروجيـــون) والقراصـــنة (البورميون)* وسيطرتهم على بحر البلطيق.[40]

ولم تعد القرصنة مصدرا للمال فحسب بل أصبحت في هذه الفترة مصدرا أساسيا للرقيق وتجارته، فكانت عصابات البر والبحر تغير على السكان الآمنين وتسبي النساء والأولاد والرجال وكان اليونانيون والفينيقيون أسبق الأمم في اتخاذ القرصنة وسيلة للحصول على الرقيق ومنذ القرن (12) كانت جزيرة (ليمينوس وديلوس) في بحر إيجه من أهم مناطق مستودعات الرقيق المخطوف[41]، وقبل هذه الفترة في أواخر القرن الرابع و الخامس الميلادي حيث شن المغول-الذين جاؤوا من أواسط آسيا ويطلق عليهم اسم (الهون)- هجمات على القبائل الجرمانية، وكثرت الحروب في المنطقة حيث وفي العام 476 م استطاع القائد الألماني (أودواسر) من خلع آخر أباطرة روما (أغسطلوس) واشتد الصراع في بحر البلطيق وكان حافزاً لوجود القراصنة[42] ونفس الشيء جعل من القراصنة في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. فمنذ العصر اليوناني تعرف المنطقة نشاط القراصنة.

كما تشير المعلومات أن العرب وخصوصا (المعينيون السبئيون) وأهل عمان كان لهم السبق في الوصول إلى الهند وسيلان وكانوا يحتكرون التجارة البحرية بين الغرب والشرق قبل وصول البطالمة والرومان، وشجع القراصنة في منطقة بحر العرب والخليج العربي ازدهار هذه الخطوط التجارية، كما عرفت التجارة العربية خطر القرصنة خاصة في جزيرة (بروويرز) وسكان شمال سيام وكمبوجيا وتعرضها للسطو، وهذا ما زاد من نفوذ القراصنة وتوسع قوتهم.[43]

كما استخدم النبلاء في أوربا في العصور الوسطى عصابات الإرهاب للإخلال بالأمن ضد خصومهم من النبلاء المنافسين لهم، حيث كانوا يعيثون فسادا في الإقطاعيات التي يملكها النبلاء المنافسون، كما كان العبيد يغزون إقطاعيات أسيادهم ويشكلون عصابات للانتقام والقتل والسرقة وإشاعة الفوضى في أراضي أسيادهم، ومنهم مجموعات للقراصنة تجوب البحار وتهدد الملاحة البحرية، وقد استخدمت كل من الإمبراطوريات الفرنسية ، الإنجليزية والإسبانية ضد بعضهم البعض في حرب

---

* – الروجيون والبورميون: قبائل كانت تعيش في مناطق ساحلية لبحر البلطيق وكانت من اهم قبائل المنطقة و اقواهم في تلك الفترة من التاريخ.

[40] – المرجع نفسه، ص 51.

[41] – عبد السلام الترمانيني: الرق، سلسلة عالم المعرفة، العدد 23، مجلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، نوفمبر 1979، ص 44.

[42] – جفري برون: تاريخ أوربا الحديث. ترجمة على المرزوقي. دار الاهلية للنشر. الاردن 2006. ص96.

[43] – المريخي سيف شاهين: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولى، المرجع السابق، ص 152.

غير معلنة في البحار، وهو ما يعد إرهاباً دولياً في العصر الحديث، كما أن القراصنة في البر يبيعون خدماتهم إلى من يعطي ثمنا أكبر.[44]

[44] – أحمد جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، 1986، ص89.

المبحث الثاني: القرصنة في العصر الحديث والمعاصر:

منذ بداية الملاحة وجدت القرصنة البحرية، فمنذ القديم كان البحر مجالاً للفوضى، فمناطق واسعة ومحيطات يصعب مراقبتها وغياب القوانين التي تحكم هذه المناطق ومثلما كانت الظاهرة في القدم رغم ضعف الإمكانات وبساطة الوسائل، فهي في العصر الحديث والمعاصر تعرف تطورا وتقدما مع مرور الزمن وتغيير في التكتيك والوسائل..ونفس المواقع تقريبا، حيث انه و منذ القدم لاتزال وكراً للصوص البحر كما تم تسميتهم قديما، حيث عاودت الظاهرة البروز حيث استطاع القراصنة تحقيق مآربهم المالية من السلب والنهب ومن جهة اخرى تعطيل الملاحة البحرية مما أثر سلباً على التجارة الدولية والنقل البحري.

ومن خلال هذا المبحث نحاول دراسة تاريخ القرصنة في العصر الحديث وكيف تطورت في العصر المعاصر أين أضحت وماذا نتج عنها.

المطلب الأول: مكافحة القرصنة في عصر الخلافة الإسلامية:

في منتصف القرن السادس الميلادي وبعد ظهور الإسلام وانتشاره في شبه الجزيرة العربية، وسّع المسلمون من فتوحاتهم لتشمل العراق وفارس، ونجحوا في القضاء على الدولة (الساسنية) وبلغت التجارة في هذه الفترة مبلغاً عظيما لدرجة أنه حُكيت أساطير في أوربا عن مصدر هذه السلع التجارية التي كانت تباع هناك، فمنهم من قال أنها تأتي من الجنة، وقول آخر يذكر أن منابتها في بلاد تحرسها الأفاعي وصار الشغف لمعرفة هذه المناطق والسيطرة عليها، حتى انتهى الأمر بالكشوفات الجغرافية و الحملات الاستعمارية.[45]

كما أنهم نجحوا في هزيمة الروم وإخراجهم من بلاد الشام ومصر وسيطر بذلك المسلمون على أهم الموانئ والمراكز التجارية في البحر الأبيض المتوسط وفي الخليج العربي والبحر الأحمر وأصبحوا يتحكمون في طرق التجارة البحرية إلى الشرق، فأولوا الموانئ والمراكز التجارية عناية كبيرة فأنشئوا فيها أحواضاً لبناء السفن وأسواقاً للبيع، واهتموا بتحسين شبكة الطرقات وتأمين سلامة المسافرين من خطر اللصوص والقراصنة، الذين كانوا يغيرون على الأراضي الإسلامية ويسلبونها ويسبُون نساءهم وأولادهم خاصة قراصنة الحبشة والهند[46] الذين اتخذوا أوكاراً في مناطق متعددة (جزيرة سومطرى

[45] – شوقي عبد القوي عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 151، مجلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يوليو 1990، ص7.

[46] – سيف شاهين المريخي: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولى، نفس المرجع السابق، ص155.

وعبادان، شواطئ نهر السند، جزيرة القطرية) كأوكاراً وقواعداً لاستخدامها في شن هجوماتهم على التجار العرب والمسلمون، واستطاعوا السيطرة على مناطق عدة من الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي لمدة من الزمن.[47]

هجمات القراصنة على المسلمين:

مع ازدهار الحركة التجارية والملاحية في بداية الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى الفتوحات التي قام بها المسلمون، جعلوا من الحركة الملاحية للسفن الإسلامية تزداد، وهذا ما جعلها عرضة للقرصنة من جهة والسلب والنهب من جهة أخرى.

حيث تُجمع المصادر العربية الإسلامية على أن أول هجوم تعرض له المسلمون في البحر الأحمر من قبل القراصنة كان في سنة 20هـ/640م في عصر الخليفة "عمر بن الخطاب رضي الله عنه"، فقد ذكر "الطبري" في حوادث سنة 20هـ، أن "عمر بن الخطاب رضي الله عنه" أرسل "علقمة بن مجزر المدلجي" في حملة بحرية إلى الحبشة بعد أن أغار القراصنة على موانئ إسلامية للساحل الشرقي للبحر الأحمر[48] كما تحدث "بن خياط العصفري" الذي عاش في القرن الثالث الهجري في كتاباته عن نشاط القراصنة الهنود وهجماتهم على السفن الإسلامية في الخليج العربي والمحيط الهندي، كما تحدث "البلاذري" في كتابه (فتوح البلدان) عن قراصنة هنود عرفوا باسم (القراصنة الميد) واعتداءاتهم على النسوة المسلمات اللاتي أرسلهن ملك "سيلان" إلى "الحجاج بن يوسف الثقفي" والي العراق .

واتسع نشاطهم أثناء الحكم الأموي، وأثناء الفتوحات الإسلامية في السند والهند ويشير المصدر إلى الفتوحات الإسلامية في العصر العباسي والتي كان لها الدور الكبير في استئصال هذه الآفة[49]،

وكان القرن الثاني للهجرة مهماً وحافلاً بالفتوحات الإسلامية، في حين زاد نشاط القراصنة في المحيط الهادي والهندي وأصبح لهم قوة ونفوذ جعل الكثير من الملوك والأمراء يهابونهم وقد ساهم المسلمون في الحد منها. فكان عصر الخلافة الإسلامية يتميز بما يلي:

---

[47] – المرجع نفسه، ص 156.

[48] – المريخي سيف شاهين: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر، المرجع السابق، ص 157.

[49] – البلاذري (أحمد بن يحي بن جابر البغدادي): فتوح البلدان (النسخة الإلكترونية)، شركة طبع الكتب العربية، مطبعة الموسوعات، مصر، 1901، ص 440.

1) أن المسلمون راعو حقوق الجوار وحقوق السيادة للدول أثناء الفتوحات الإسلامية، فكتبوا لملك الهند يطلبون منه رد الأسرى من المسلمون، وما إن لم يستطع دفع المسلمون بجيوشهم لتحرير أسراهم من القراصنة.

2) أن حملة المسلمين من عمان أين كانت ترابط جيوش المسلمين للدفاع عن الأراضي الإسلامية في القرون الأولى للهجرة كانت فعالة في الحد من القرصنة، منذ عصر الخليفة عمر بن الخطاب.

3) أن العرب والمسلمين لحقوا القراصنة وقاتلوهم في البر حتى أوكارهم وكذلك في البحر، وتمكن المسلمون من تطهير البحر من القراصنة خاصة الهنود وقطاع الطرق، فازدهرت العلاقات التجارية بين المسلمين وغيرهم (الأمويين والعباسيين) بعدما تمكنوا من القضاء على القراصنة الأحباش فيما بعد والقراصنة (الميد).

4) كانت كلما تضعف السلطة المركزية للدولة الإسلامية تظهر آفة القرصنة سرعان ما تنتهي باستقرار الأمور ويتم مكافحتها وحماية الملاحة والطرق التجارية.[50]

وبالتالي يمكن القول أن الدول الإسلامية عبر مراحلها التاريخية ساهمت بشكل كبير في إرساء السلامة الملاحية وأمن البحار حتى بداية القرن الخامس عشر وظهور إمبراطوريات جديدة سادت البحر وتحققت كل فترة من فترات الحكم الإسلامي في القضاء على هذه الظاهرة سواء من ناحية القوانين التي تحكم الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية، أو من حيث استعمال القوة المسلحة، حتى بداية القرن 15 ومجيء الإمبراطورية العثمانية والتي بدورها كان لها جهد فعال حيث كانت الإمبراطورية العثمانية تزداد ضعفا، في حين قوة أوروبا تتزايد، وازداد نشاط الأوربيين في تجارة العبيد ففي خلال السنوات الأولى من القرن 18 ارتفع معدل العبيد إلى 50 ألف عَبد سنويا، فكانت مملكة (أويو Oyo)* تقوم بعمليات القرصنة واصطياد العبيد، وكان البرتغاليون على علاقات تجارية معها في التعامل مع ما تجنيه من القرصنة.[51]

وقبل ذلك استطاع الأتراك تحرير المتوسط من الاحتلال الإسباني. حيث تعاون(السلطان التركي) مع بعض القراصنة البحر الأبيض المتوسط خاصة (خير الدين وبربروس) اللذان استطاعا

[50] – سيف شاهين المريخي: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي ..، نفس المرجع السابق، ص159.

* – قبائل (Oyo) قبائل أنشأتها قبائل (اليوربا – Yoruba) بمنطقة خليج بنين وكانت من اهم القبائل التي احترفت عمليات القرصنة و السطو.

[51] – كولين ماكيفيدي: أطلس التاريخ الإفريقي، ترجمة مختار السويفي، الهيئة المصر للكتاب، 1987، ص 145.

تحرير الجزائر وتونس من الاحتلال الإسباني في بداية القرن 15، وكان أهم تحالف بين الدول التركية والقراصنة على أساس ديني سياسي.[52]

المطلب الثاني: الامبراطوريات الأوربية في القرون الوسطى ومكافحة القرصنة:

في بداية العصور الوسطى عرفت أوربا حركة تجارية وملاحية مزدهرة لكن بالمقابل ظهرت آفات وتجاوزات تبعت ذلك، فظهر على شواطئ غرب أوربا "الفايكينغ "ضد "النورمان" من شمال القارة، بعدما عانت شعوبها من الظروف المناخية القاسية وشجعتها خيرات البحر على ذلك، فقامت بعمليات السلب والنهب وقبل "الفايكينغ" من الجهة الجنوبية من بحر المتوسط في القرن الثامن عان المسلمين من القراصنة المتواجدين في البحر الأبيض المتوسط[53]، حيث في هذه المرحلة استخدم النبلاء في أوربا في العصور الوسطى عصابات الإرهاب للإخلال بالأمن ضد خصومهم من النبلاء المنافسين لهم حيث عاثوا فسادا في الإقطاعيات، وشكّل العبيد عصابات قتل وانتقام وإشاعة الفوضى في أراضي أسيادهم.

فهذه المرحلة هي من أهم المراحل التي عُرفت فيها جريمة القرصنة البحرية حيث كان القراصنة يجوبون البحار ويهددون الملاحة البحرية، واستعملوا حتى من طرف أمراء الدول والإمبراطوريات في حروبهم الغير معلنة في البحار والمحيطات[54] وبالتالي كانت القرصنة من صُنع الدول والحكومات من جهة ونتيجة عوامل أخرى لعل أهمها:

-وضع أوربا في القرون الوسطى:

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس، عرفت أوربا الوسطى نزاعات بين المماليك الجرمانية، وفي الوقت نفسه عرفت فوضى وتقسيمات أدت إلى ظهور العديد من الآفات في وقت توقف زحف المسلمين جنوبا.

---

[52] - Pirateria Historia, propiedad del contenido , Editiones Rialp S.A Lunes 22 de Agosto de 2011, p3.
http://www.Canalsocial.net /ger/ficha Ger.asp?id=8481&cae= historia

[53]- Pirateria Historia, propiedad del contenido , Editiones Rialp S.A Lunes 22 de Agosto de 2011, p4.
http://www.Canalsocial.net /ger/ficha Ger.asp?id= 8481&cae=historia

[54] – أحمد جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسي، درا الحرية، القاهرة، 1986، ص 89.

وفي ظل عدم الاستقرار السياسي وانتشار السرقة والسلب بدأت القرصنة البحرية تعرف في الشمال موطأ القدم (الفايكينغ) هذه المجموعة التي أبحرت بحثا عن المال والغنائم، وظهر ما يعرف في تلك الفترة بـ(لصوص البحر)، وأصبحوا يطاردون أي شيء له قيمة (ذهب، مجوهرات، غذاء، عبيد، نساء...).واستطاع القراصنة الاتفاق مع أعدائهم من الممالك وإقامة تحالفات وكذا مع الدوقيات في تلك الفترة من أجل الصراع على النفوذ والحكم.

أما وسط أوربا وشمالها عرفت الشبكات التجارية بين المدن الرئيسية حركة ملاحية مهمة، خاصة بعد نمو واتساع المدن الرئيسية (لندن، بريمن، هامبورغ...)، في هذه المرحلة ظهرت القرصنة وامتدت حتى الساحل الفرنسي والمناطق الاسكتلندية والأيرلندية ولمعالجة هذه الظاهرة أنشأت فرنسا فرعا للدفاع عن السفن التجارية بعدما تعرضت للسلب والنهب وكانت شريعة الغاب هي السائدة خاصة في القرن الرابع عشر.[55]

وكما هو الحال ما يحدث في الصومال اليوم حدث منذ أكثر من عشرة قرون في أوربا.

- **القرصنة في أوربا في القرون الوسطى:**

الأسباب:

فكما هو الحال في الصومال لا استقرار ونظام هش، واقتتال داخلي وحروب أهلية، انتجت الجرائم والقرصنة البحرية، ففي العصور الوسطى كما هو الحال في الأوقات العصيبة في كل تاريخ، السرقة والسطو المسلح في هذه المرحلة عرفت تمرد الأقنان على اللوردات وحتى الفلاحين نتيجة الفقر والمجاعة التي ضربت أوربا والحرب التي عرفتها.

فقد عرفت هذه الفترة في (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) السرقة والسطو علنا نتيجة الظروف التي مرت بها أوربا، وعرفت منظمات إجرامية منظمة.

وقد استخدم ملوك أوربا هؤلاء المرتزقة الذين احترفوا الإجرام في حروبهم خاصة حروبهم الصليبية، ودامت هذه الحرفة خمسة قرون، حيث مارس القراصنة في بداية القرن 12 عشر عمليات السطو والقرصنة خاصة في عهد الملك (فيليب وأغسطس) (ق12).

---

[55] - Carlos Belane: biratas Corsarios, Bucaneros filibusteros… Revista actually notes, Ano3, N=52, 2011, p 1.
http://www.actuallynotes.com/piratas-corsarios-Bucan-eros.HTM.

وفي عهد (لويس التاسع) في القرن الثالث عشر حاول القضاء على قطاع الطرق في فرنسا والقرصنة لكن بقيت الأمور على حالها ونفس الشيء مع (تشالز السادس) حتى القرن الخامس عشر.

في هذه الفترة ظهرت عصابات خدماتهم (القتل، السرقة، القرصنة...)ما يسمو بـ (المغيرين) الذين كانوا يقدمون خدماتهم لمن يدفع أكثر وكان أكثرهم في (إيطاليا).[56]

وفي نفس الوقت في القرن الرابع عشر عانت ألمانيا فوضى حيث كان الصراع في أشده بين الكنيسة والحكام والبارونات، وبدأت حالة التسيّب فيها وظهر قطّاع الطرق في تلك الفترة على شكل عصابات تعيش على السلب والنهب خاصة في ظل الوضع السياسي المضطرب الذي كانت تعيشه ألمانيا.[57]

كما عرفت بريطانيا القرصنة هي الأخرى، وكان القرصان الأكثر شهرة (السير فرانيس دريك) الذي كان أشهرهم في أوائل القرن السادس عشر، في وقت كانت الإمبراطورية البريطانية لا علاقة لها بالقراصنة ولكنها كانت هي الأخرى من أكبر ضحايا عمليات القرصنة أنذاك، وقد عرفت القرصنة في العصور الوسطى تأثيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة أدت إلى حروب بين الدول ومن اخطرها الحرب التي كانت ستقوم بين المملكة البريطانية واسبانيا .

ومن جهة اخرى لم تختلف مميزات قراصنة تلك المرحلة عن نفسها اليوم وخاصة اذا تعلق الأمر بما يجري في الصومال حيث:

- كان القراصنة يعيشون كالمتمردين تتصف حياتهم بالمكر والخداع والذكاء.
- لا وجود للقانون والالتزامات. المال والغناء هو الهدف الرئيسي.
- كانت نهايتهم تراجيدية إما الموت أو الاختباء في المراتع كالجرذان.
- قياداتهم أشد تنظيما، لهم مسؤول عن الطاقم كالقبطان وهو من يعطي الأوامر، وحتى في البر لهم مناطق كالعشائر للتزود بالمؤن.
- يتقاسم القراصنة جميع المسروقات التي يتم الحصول عليها.

---

[56] - a.lecler et outer: Le Moyen Age la gronde criminalite, Jmago Mundi, Encyclopédie, Jeudi 30 Out 2012, p1
http://www.Cosmovisions.com/choron CriminaliteMA.HTM.
[57] - Ibid, p2.

وقد عرفت أمريكا اللاتينية هي الاخرى القرصنة على طول السواحل البرازيلية، وفي جزر الكرايبي (سان دومينغو، هاييتي) وحول قناة "بنما " كما توجد جماعات قرصنة محدودة في أمريكا الوسطى وكذلك الموانئ (كولومبيا، إكوادور، فنزويلا).[58]

وإذا رجعنا إلى أسباب انتشار جريمة القرصنة التي عرفتها أوربا وأمريكا اللاتينية في تلك الفترة وحتى أمريكا الشمالية نجد أنها الأسباب ذاتها التي تعرفها اليوم منطقة القرن الإفريقي.

وعقب اكتشاف البرتغاليين الطريق لرأس الرجاء الصالح التي كانت قبلة اكتشاف القارة الأمريكية_ في أكتوبر 1492 العالم الجديد_ أين انطلقت مرحلة جديدة من المغامرة، وعلى طول الطريق البحري ظهرت القرصنة البحرية، خاصة مع وجود الغنائم والمال حيث كان الطريق الوحيد للنقل هو البحر، فظهر القراصنة الهولنديين الذين اتخذوا من جزيرة (سانت أوستاتيوس) وجزر أخرى مثل جزر(الانتيل)، واصبح وبشكل رئيسي البحر الكاريبي وخليج المكسيك مرتعاً لهم حيث وصلت أعمال السطو والسلب والنهب حتى للمحيطين الهادي والأطلسي[59]، وللإشارة أن هذه الحرفة في القرون الوسطى لم تقتصر فقط على الرجال حتى النساء أيضا كانت تمتهنها مثل(توتا) ملكة (أيليريا) وغيرها من النساء اللواتي احترفن مهنة القرصنة.[60]

أما البرتغاليين فعقب اكتشافهم الطريق البحري المباشر الواصل بين غرب أوربا والمحيط الهندي خارج نطاق الطريق البري القديم، كان لهذا التحول الأثر البالغ في النشاط الاقتصادي والحركة التجارية بين مدينتي الإسكندرية والبندقية خاصة في سنة (923هـ/1517م)، عندما انتقلت السلطة في مصر من أيدي المماليك إلى أيدي الأتراك العثمانيين الذين وقع على عاتقهم إيجاد الحلول الممكنة لمواجهة ظاهرة القرصنة التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة، حيث عانت منها منطقة المشرق العربي كله بوجه عام.[61]

ولعل تطور البندقية والتي أصبحت اكبر قوة اقتصادية وتجارية عالمية في تلك الفترة، جعلها تتمتع بالسلطة والنفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط حيث ربطت علاقات قوية تجارية ومالية

---

[58] - Pirate, 14/03/2012/ 12:48
http://www.historedumonde.net/pirate.html

[59] - Prateria Historia, propiedad del conten - Pirate, 14/03/2012/ 12:48
http://www.historedumonde.net/pirate.html. ido:Ibid, p5.

[60] – Ibid, p8.

[61] – محمد مصطفى صفوت: الجمهورية الحديثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، (ط1)، 1958، ص4.

بوسط أوربا، وأقامت علاقات مهمة مع مصر وشرقي البحر الأبيض المتوسط ومع العالم الإسلامي وأصبحت مركز اتصال حضاري[62] حيث تطورت العلاقات وتم عقد معاهدة بين البندقية والسلطان الأول عام 1715 وكان نص المادة (14) تشترط على أنه إذا أسر القراصنة سفن البندقية ثم جاءوا لبيعها في موانئ السلطان يحضر على أي فرد شراؤها أو التعامل مع القراصنة ويجب تحرير السفينة وما عليها وردها للتجار.[63]

كما قام الفرنسيون في غزوهم لمنطقة المغرب العربي و احتلال المنطقة بمساعدة القراصنة حيث كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط تحت رحمة (لصوص البحر)، عندما وصل القائد الفرنسي (غاليبولي) أين استعان بقرصان تاجورة (ليبيا) في حين استعان خير الدين قائد الأسطول العثماني بقراصنة المغرب العربي (سنان رايس ودرغوت وصالح رايس) بمنطقة (لابريفيزا) ثم معركة (ليبانت) سنة1571 أين أغرق العثمانيون عدد من السفن الفرنسية ومن الأسطول التابع لأسطول البابا[64].

من جهة أخرى قامت إسبانيا بحملة على الجزائر حيث جعلت من القرصنة كذريعة لتبرير الهجوم بحجة أن الرايس الجزائري (كتشل علي) استولى على سفينة إسبانية مليئة بالسلع والنقود التي تحملها لحامية وهران وكلها حجج واهية لتبرير الاستعمار الذي أصبح ميزة تلك الفترة أين كان القراصنة جهة المغرب العربي يقومون بحماية المنطقة وعرفوا تنظيما محكما.[65] وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، استطاع القراصنة في أوربا السيطرة على الملاحة البحرية ومارسوا مهنة السلب والنهب على طول سواحل إسبانيا فسيطروا على بحر الكارايبي وسرقوا أملاك الدولة الإسبانية، وكان من بعض تحريض فرنسا وإسبانيا، في ظل التنافس على النفوذ من جهة، والحروب الدينية من جهة أخرى، حيث استعمل الفرنسيون القراصنة في حروبهم ضد إسبانيا في تلك الفترة. ومع تطور وتقدم الملاحة الأوربية ووسائلها خاصة أن الثورة الصناعية ساهمت في تطوير وسائل النقل البحري، واختراع المحرك التجاري وأنواع من الأسلحة، انحصر نفوذ القراصنة في بداية القرن الثامن عشر خاصة مع ظهور قوانين جديدة، وهو ما ظهر في الأمر الملكي الصادر عام 1806 (الملك كارلوس الرابع):

- منع التعامل مع القراصنة.

---

[62] - المرجع نفسه، ص5.

[63] - كتاب مجلة التاريخ العربي، المرجع السابق، ص 7778.

[64] - مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص96.

[65] - المرجع نفسه، ص 100.

- مكافحة القراصنة.
- معاقبة القراصنة بالشنق.

ثم في المؤتمر الدولي بباريس عام (1856) أين اتفقت الدول المشاركة على إلغاء الرق.

وقد انتشرت الجريمة بشكل اوسع مع بدايات القرن التاسع عشر بشكل خاص في البحر الكاريبي وجنوب آسيا سنة 1900 وجنوب افريقيا انطلاقا من ميناء "لاغوس" النيجيري , لكن التعامل معها بالقوة في تلك الفترة أدى إلى انحسار الظاهرة.[66] وفي فترة قبيل الحربين العالميتين شهدت الظاهرة حركية واسعة وبشكل مكثف في سواحل ألمانيا.

المطلب الثالث: القرصنة البحرية في البحر المتوسط:

إن أهمية البحر المتوسط كبيرة جدا نظرا للموقع الذي يتمتع به فهو يظم ثلاث قارات ويعتبر شبكة ربط بين بقاع العالم (الشرق والغرب، الشمال والجنوب)، وكان المتوسط مجالا لصراعات الدول العظمى وبين كيانات متجاورة طيلة عقود من الزمن وفي فترات متفاوتة.

ففي القرن السادس عشر كان للأسباب انتشار القرصنة نوعان مختلفان:

- القرصنة المغاربية في البحر المتوسط.
- لصوص البحر الفرنسية والإنجليزية والهولندية في الأطلس.

فلم يعمموا كلمة لصوصية البحر على المتوسط في القرن إلا لإدانة الهجومات المسلطة على أسطولهم التجاري في هذا البحر والتشهير بالحرب اللاقانونية التي شنتها الدول المسيحية ضد الثروات الإسبانية المنقولة عبر البحار.

وحسب عدد من المؤرخين، أن كلمة لصوصية لم تطلق على القراصنة المتواجدون في السواحل الجزائرية ، إلا بعد ان استولى واستعمر الاسبان على معظم مناطق العالم في عام (1614) حيث طرد القراصنة الأوربيين منها فلجئوا هؤلاء إلى الجزائر.[67]

---

[66] - Corsarios Y filibusteros: Historia de piratas Revista, Muy , Junio 1986. http://www.artrev.8K.com /0000000300. htm.

[67] – المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع، دار القصبة للنشر، ج2، الجزائر، 2009، ص 9.

وكما سبق مجيء العثمانيين إلى الجزائر أسطورة "بربروسية" فأثناء الغزو المسيحي طلب الأندلسيون السلطان العثماني (بايزيد الثاني) منه النجدة والقيام بعمليات ضد السفن الإسبانية في القسم الغربي من المتوسط، فأرسل بايزيد القرصان الشهير كمال رايس[68] في تلك الفترة و استطاع البرتغاليون من إبقاء خليج "هورمز" آمنا من هجمات القراصنة طلية حكمهم وسيطرتهم عليه، واعترف العديد من الرحالة بعظمة وازدهار "هورمز[69] "وحجم التجارة الصادرة والواردة إليه خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر طيلة مائة عام.[70]

في هذه السنوات عان البحارة من عمليات السطو والسرقة في البحر المتوسط باعتباره ذو أهمية البالغة منذ العصور القديمة أين كان هو همزة وصل وربط واتصال بين سكان الشام (شمال جزيرة العرب) وإفريقيا وراء جبل طارق، وكان البحر المتوسط طريقا مهما للالتفاف حول الصحراء من البحر المتوسط نحو الأطلنطي.

ولعل أهم الاتصالات القديمة هي رحلة "هانو هيرودوت " أي حوالي 425 ق.م و التي لم يُأت على ذكرها[71] ولم تُعرف من قبل .

وقد ساعد البحر المتوسط بدوره على التحركات البحرية، فهو أقرب إلى تسميته بالبحيرة الهادئة به عدة جزر متناثرة خاصة في جزئه الشرقي وكانت مسالكه طرقا للفينيقيين قديما في مراحل مبكرة من تاريخ البشرية، وقد عرفت التجارة البحرية أهمية بالغة قديما[72] خاصة عن طؤيقه بإعتباره أهم المسالك .

وفي الجزائر يرجع الفضل في بناء أسطول بحري إلى "خير الدين بربروس" بعد أن طرد الإسبان منها وبنى الجسر الممتد بين المدينة وبرج الفنار[73] في وقت عرف فيه البحر الأبيض المتوسط عمليات واسعة للقرصنة بدءا من القرن السادس عشر وأصبحت عاملا مهما لبعض الدول في مداخيلها واستراتيجيتها الاقتصادية وممولا للميزان العام خاصة الدولة العثمانية التي كانت في حرب دائمة مع

---

[68] – المرجع نفسه، ص11.

[69] – روي فيراير أندرادي: تاريخ البرتغاليين في الخليج العربي يوم سقطت هورمز، ترجمة عيسى أمين، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، 1996، ص 8.

[70] – المرجع نفسه، ص9.

[71] – محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد34، أكتوبر 1980، الكويت، ص 68.

[72] – المرجع نفسه، ص 69.

[73] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، المطبعة العربية ، ج2، الجزائر، 1955، ص303.

الغزو الإسباني.[74] حيث كانت أيالة الجزائر العاصمة ذات موقع دولي هام خاصة في الدفاع عن (دار الإسلام) وقد كان نشاطها كثيرا ومكثفا من (1585-1830)، فعملت في إطار قانوني مؤسس، حيث كانت القرصنة البحرية بكل أنوعها وفي اشد انتشارها في حين كانت التجربة الجزائرية بمثابة مدرسة حقيقة كوّنت واخرجت العديد من القادة البحريين.

كما كانت للجزائر مرفأ مينائي مهم، تتعايش مع جميع جنسيات الفضاء المتوسطي وخارجه، فكانت الجزائر مدينة تسامح وانفتاح على الآخرين، من خلال العديد من المعاهدات (معاهدة السلام والصداقة) الموقعة بين وصاية الجزائر والدول الأخرى في جميع أنحاء العالم.[75]

وفي هذه الفترة عرفت سواحل أوربا والبحر المتوسط القرصنة البحرية حيث عمل قراصنة مالطا والذين كانوا يعملون تحت لواء الدول الأوربية حرفة السلب والنهب في البحر.[76]

وهنا وجب تحديد النشاط الذي كان يقوم به الرياس الجزائرين والعثمانيين الذي اطلق عليهم الاسبان والفرنسيين بأنهم قراصنة فنشاطهم أنذاك يعتبر في التاريخ العربي جهاد من أجل حماية أرض الإسلام التي كانت تعاني من محاولات احتلال الدول الغربية، وبالتالي نشاط البحارة الجزائريون في ظل الحكم العثماني لم تكن قرصنة في حد ذاتها و إنما (نشاط ذو طابع قانوني) من خلال حماية مياهها البحرية وحماية السكان والبلاد، في حين فإن نشاط القراصنة الأوربيين او باقي القراصنة كان بهدف السلب والنهب والقتل وهو مايعتبر جريمة خطيرة[77] خاصة اذا تعلق الأمر بحماية مصالح الدول الكبرى حيث عملت بعض الدول والمملكات الأوربية مثلا على إبعاد فرنسا من أوربا وتشجيعها في الاهتمام بمناطق أخرى و كانت الجزائر أهمها ,وقد شجعت القراصنة على المساعدة للقيام بهذا الدور. في حين كانت القرصنة عاملا من عوامل السلب والنهب كان التناحر قائما على أشده بين الأوربيين (فرنسا وبريطانيا) وبالتالي كانت الحروب على مناطق شمال إفريقيا سواء البري أو البحري حيث لم يعتبر هذا اي نوع من انواع القرصنة عندهم, فالدول الأوربية كان هدفها الأساسي هو الاستعمار

---

[74] – حسين خوجة: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر العموري، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.س.ط)، ص 37.

[75] – وكالة الأنباء الجزائرية: إبراز دور الجزائر كقوة بحرية في الفترة العثمانية خلال لقاء بوهران، يوم دراسي لمبادرة مركز الدراسات المغاربية في الجزائر، وهران الخميس 12 يوليو 2012 (نسخة مخزنة على الويب) http://www.asp.dz/

[76]– عبد السلام الترمانيني: الرق، سلسلة عالم المعرفة، العدد23شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1979، ص45.

[77] – وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

وكانت القرصنة حرفتها والقراصنة كانوا وسيلتها وبالتالي الاستيلاء على خيرات الجزائر بشكل خاص وشمال افريقيا بشكل عام كان هدفهم[78]، والنتيجة هي:

- أن البحر الأبيض المتوسط كان ولا يزال من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ومن أهم الطرق الملاحية نظرا لموقعه الهام.
- إن الأعمال التي كان يقوم بها الجنود البحارة الجزائريين لا يمكن تسميتها قرصنة لأنها كانت دفاعا عن الأرض والشعب، والمياه الإقليمية في إطار قانوني.
- إن بداية القرصنة كانت من أوربا، وأشرس القراصنة كانوا أوربيين مارسوا حرفة القتل والنهب والسلب.
- إن أسباب القرصنة كانت الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها أوربا، وخلق منطقة قراصنة كان بفعل الأمراء والملوك، أو بفعل رجال المال والنهب.
- مايميز تلك الفترة ان الدولة العثمانية استطاعت القضاء بفعل قوتها على ظاهرة القرصنة والسيطرة على البحر المتوسط بيد من حديد.

---

[78] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص83.

الفصل الثاني: القرصنة في القرن الإفريقي أسبابها وتأثيراتها:

من المعروف أنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن المجتمع الدولي ومن الصعب حل القضايا الأمنية خاصة ذات التأثير الخارجي التي تواجهها بصورة منفردة وأية طريقة يسعى بها بلد ما لتحقيق الأمن، قد يؤثر على أمن الآخرين، وأي ظاهرة عابرة للحدود (الإرهاب، القرصنة، الجريمة المنظمة...) تمس منطقة تؤثر على الجوار وحتى المستوى الدولي، ولا يمكن لأي دولة أن تحصل على الأمن بمعناه الحقيقي إلا عندما تبني أمنها تماشيا مع الأمن الإقليمي والدولي خاصة في ظل العولمة وتكنولوجيا الاتصال وتطور وسائل الإعلام، والتسلح بمختلف أنواعه، هذا ما يفرض على الدول التعاون في الكثير من الأحيان للتصدي لأخطر أنواع الجرائم خاصة العابرة للحدود ولعل القرصنة البحرية أجداها التي مست الأمن العالمي قامت الملاحة البحرية والتجارة الدولية، خاصة البحرية منها، وقد أثرت خاصة على المناطق التي ضربتها في الصميم سواء في المناطق المباشرة التي تتواجد فيها الظاهرة أو دول الخور حيث أثرت القصة مباشرة على الملاحة في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وهو ما أثر سلبا على اقتصاديات وأمن دول منطقة القرن الإفريقي وجوارها وهش أمنها وما نتج عنها من تأثيرات سلبية أخرى.

هذا ما سنحاول دراسته هذا الفصل من خلال دراسة جريمة القرصنة في القرن الإفريقي أسبابها وتأثيرها.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي وبحر العرب.

منذ عصور ما قبل الإسلام، والعرب يعرفون طريقهم إلى إفريقيا من أجل التجارة، والتي جذبت الكثير من الهجرات العربية لتستقر هناك، وتتزاوج مع العنصر الزنجي، ولعل أبرز ما كتب عن التواجد والتزاوج العربي الإفريقي قديما هو كتاب (الكشاف البحري) لمؤلف ورحالة إفريقي مجهول، كتبه في القرن الأول الميلادي خاصة عن شرق إفريقيا[79]، ورغم ما يفصل بين العرب وإفريقيا من مياه البحر الأحمر وخليج عدن إلا أن الساحل الشرقي لإفريقيا عرف قوافل تجارية مستمرة تميزت بها منطقة القرن الإفريقي وبحر العرب، وتزاوج بين المنطقتين، هو ما أدى إلى بروز إنسان عربي إفريقي وكانت مياه البحر في الجنوب طريق مهما للاتصال والتواصل بين المنطقتين، فقد عرفت منطقة القرن الإفريقي أهمية بالغة في التواصل بين شعوبها، وعرفت منطقة عالمية كأهم الطرق التجارية القديمة من المحيط عبر باب المندب حتى البحر الأحمر وصولا إلى حضارة الفراعنة، خاصة وأنها احتلت منطقة مهمة جيواستراتيجية في شبكة الربط الملاحي والحضارات التي كانت تقطن المنطقة والتي عرفت أوج تقدمها وتطورها قديما وربطت الطريق البحري هذه الحضارات مع حضارات العالم الأخرى في شرق آسيا وأوربا وغيرها، وسنحاول في هذا المبحث دراسة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي وبحر العرب.

---

[79] – صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة كتب المعرفة، العدد 49، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1982، ص 11.

المطلب الاول: الأهمية التاريخية والجيواستراتيجية للقرن الإفريقي:

أولا: الموقع الجغرافي:

القرن الإفريقي هو ذلك الجزء من الجانب الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية، ويحده من الغرب خط وهمي يمتد من الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية يمتد خلال خليج عدن والمحيط الهندي، فالساحل الصومالي يمتد من منطقة رحيتا الإرتيرية في خليج عدن إلى رأس غور دفوي، ومنها إلى حدود كينيا إلى مسافة تزيد عن 2500كلم[80] وعليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل إثيوبيا والصومال وجيبوتي، بيد أن بعض الجغرافيين قد وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتشمل كينيا والسودان ، بل الأكثر من ذلك أنه في عام 1981 وجهت فرنسا الدعوة إلى كل من السعودية واليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة، يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع.[81]

ويظم القرن كذلك المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي، وهي التي تتحكم فيه.



خريطة توضح طرق الملاحة البحرية .المصدر : عن موقع:www.google .com/maps

---

[80] – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية، مجلة المنار، الشركة الدولية للإعلام والتوزيع، 2010/05/28 القدس(نسخة مخزنة على الويب):

http://www.manare.com/atemplate.php?id =2198.

[81] – عزو محمد عبد القادر ناجي: عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2378، 2008/08/19.) (نسخة مخزنة على الويب):

http://www.ahewar.eg/debat/show.art.asp?aid:144415.

أو كما يرى آخرون: هو ذلك البروز الشرقي من القارة الإفريقية في اتجاه المحيط الهندي وخليج عدن، على شكل مثلث الذي يجعله يشرف بشكل فاعل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وعليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل:

إرتيريا، جيبوتي، الصومال، إثيوبيا، السودان، كينيا، وهناك من يظم: اليمن، والسعودية، لقربهما منه، واعتبارهما من دول القرن الإفريقي.

و يعرفه آخرون بأنه: الأراضي التي يسكنها الصوماليون و إن تعددت أوطانهم في إثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي وذلك وفق تعريف الجغرافيين (والانثربوليين)، أما المنضمات، فتطلق على دول: الصومال، ارتيريا وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا دول القرن الإفريقي كوحدات سياسية[82]، وهذه المنطقة يتواجد أهم المضايق الدولية أهمية استراتيجية وللملاحة البحرية وهو مضيق باب المندب ذلك الممر تشرف عليه منطقة القرن الإفريقي وتتحكم فيه وهو ممر مائي تمر عليه معظم الطرق الملاحية نحو بحر العرب وغيرها عبر البحر المتوسط بواسطة قناة السويس.[83]

وفي أدبيات السياسة الأمريكية فقد وسعت من نطاق مفهوم القرن الإفريقي ليشمل عشرة دول، تمتد من اريتيريا شمالا وحتى تنزانيا جنوبا، ليظم: إثيوبيا، اريتيريا، الصومال، كينيا، أوغندا، تنزانيان السودان، جيبوتي، روندا، بورندي.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها المنطقة فإنه لم يتم الاتفاق على مفهوم محدد، حيث أن الدلالة السياسية تغلب على الدلالة الجغرافية.[84]

- **مضيق باب المندب:**

هو أحد المضايق والممرات الاستراتيجية، التي تمثل الوصل بين إفريقيا وآسيا وأوربا من خلال البحر الأحمر، يبلغ اتساعه 96 ميلا، وهو يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، وقد أطلق عليه العرب اسم "باب المندب" أو "بوابة الدموع" لأن السفن التي كانت تعبره كانت تتعرض للارتطام بالصخور البارزة فتحطمها وتفقدها بحارتها، حتى إن عائلات البحارة تندبهم عند رحيلهم فسمي(باب المندب).

---

[82] – مسفر بن صالح الغامدي: الصراع الدولي على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، كتاب الحلقة العلمية، كلية التدريب، قسم البرامج التدريسية (19-2011/12/21)، الخرطوم، ص 4.

[83] – عزو محمد عبد القادر ناجي: عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص6.

[84] – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي، الأهمية الإستراتيجية والصراعات الداخلية، مرجع سابق، ص3.

والذي يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم منذ القدم و اليوم يعتبر شريانا هاما في النقل البحري دوليا. كما يعتبر منطقة استراتيجية هامة في نقل بين جميع قارات العالم ومصدرا من مصادر الدخل لعديد من دول المنطقة.



-صورة توضح موقع باب المندب.موقع وكبيديا.

تطل اليمن على ساحله الغربي أما على ساحله الإفريقي فتطل عليه إثيوبيا وجيبوتي، وتتوزع عدد من الجزر في هذا المضيق والمناطق الاستراتيجية أهمها (جزيرة ميون) و(جزيرة قمران) و(جزيرة كوريا موريا) و(جزيرة سوقطرة) التي تقع على بعد 220 ميل من الجنوب الشرقي لباب المندب.[85]

أهمية القرن الإفريقي استراتيجيا:

يحتل القرن الإفريقي موقعا هاما ومميزا، يؤثر على التفاعلات التجارية الواسعة وغيرها الجارية في المنطقة التي تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض واهم المناطق البحرية حيث:

- تشرف المنطقة على ممرين مائيين في غاية الأهمية حيث تمر منه ناقلات النفط في الخليج العربي والجزيرة العربية مرورا بقناة السويس، كما يطل على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره الأساطيل الدولية مما يتيح لها الاتصال بجهات العالم الجنوبية فمن يسيطر على المنطقة يسيطر على أهم الممرات المائية (مضيق هورمز وباب المندب) وتتداخل من خلال ذلك أمنيا مع منطقة حوض البحر الأحمر.

[85] – محمد علي الحوات: مضيق باب المندب، أهميته الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (د.س.ط)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 12.

- بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869، واكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج، أصبح منطقة عبور ملاحية مهمة بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوربا وحلقة محورية للتحرك من المحيط الأطلسي نحو البحر المتوسط والمحيط الهادي.[86]
- كان له الدور الهام أثناء العدوان الإسرائيلي عام 1973 عندما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات، وأصبحت منطقة القرن الإفريقي منذ تلك الفترة تحظى بأهمية بالغة وميدانا للتنافس، ومن المناطق المهمة في صراع العرب ضد العدوان الصهيوني.[87]
- ان الموارد الاقتصادية المختلفة التي يزخر بها القرن الإفريقي تمثل الخزان الرئيسي الذي يزود مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب حيث ينبع نهر النيل جزءه الأكبر في هذه المنطقة، إذ تزود إثيوبيا نهر النيل بحوالي 85% من مياهه ولمكانة هذا المورد الحيوي زاد الاهتمام بمنطقة القرن الافريقي داخليا ودوليا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محورا مهما في التفاعلات الدولية، حيث أصبحت قضية المياه إحدى القضايا الساخنة في العلاقات الدولية.[88]

- أهمية القرن الإفريقي:

أ)عربيا:

تعد منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية بالنسبة للبلدان العربية وتشكل عمقا استراتيجيا لها، وترتبط بها على أكثر من مستوى نتيجة الجوار الجغرافي والتداخل البشري، والتفاعل التاريخي والحضاري وهي تشكل جزءا مهما من الوطن العربي (السودان، جيبوتي، الصومال) حيث أن:

- المنطقة تتحكم في منابع نهر النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال.
- تعتبر منطقة أمن للبحر الأحمر وترتبط مباشرة بالأمن القومي العربي وتُأثر في مصالح دول المنطقة اقتصاديا، ملاحيا، أمنيا.

[86] – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي، الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية، نفس المرجع السابق، ص3.

[87] – محمد علي الحوات: مضيق باب المندب أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، نفس المرجع السابق، ص13.

[88] – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية، المرجع السابق، ص3.

- هي منطقة صراعات إقليمية ودولية تُؤثر على الدول الساحلية مباشرة كما تؤثر على المنطقة العربية نتيجة لتلك الصراعات جلبت العديد من المشاكل للدول المطلة على سواحله وجعلها عرضة للحروب، وقد أصبح أمن منطقة من المسؤولية العربية .
- منطقة اقتصادية مهمة لعدد من الدول، تساهم في دعم اقتصادياتها وفتح أبواب الملاحة على ضفاف سواحلها.[89]

ب) بالنسبة للدول الأوربية: تحظى منطقة القرن الإفريقي باهتمام أوربي بالغ، نظرا للروابط التاريخية والثقافية التي تعود إلى الفترة الاستعمارية بعد أن خضعت هذه المنطقة للاستعمار الفرنسي والبريطاني والبرتغالي والإيطالي فترة من الزمن، تركت بصمتها في مختلف ظروف الحياة، وربطت علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع المنطقة وتطورت مع مرور الزمن.[90]

مشاكل القرن الإفريقي:

وفي ظل التسابق الدولي على منطقة القرن الإفريقي تعاني الدولة العديد من المشاكل نبرز أهمها:

1)**الصراعات الداخلية والإقليمية:** تعاني دول القرن الإفريقي منذ عقد من الزمن صراعات داخلية وحروب أهلية، هذا بالإضافة إلى الحروب بين دول المنطقة والتي تركها الاستعمار نتيجة التقسيمات التي قام بها وتركت مشاكل حدودية بين كل دول المنطقة لازالت قائمة إلى يومنا هذا.

2) **مشاكل اللاجئين والنازحين:** نتج عن الحروب الأهلية والداخلية بالإضافة إلى الحروب الحدودية بين الدول المتحاربة، جملة نزوح وتهجير جماعي طوعي، هروبا من الحرب وقصري تهجري بالقوة نتيجة الحروب الأثنية والطائفية.

3) **مشكلة الفقر والأمن الغذائي:** إن عدم الاستقرار في المنطقة ونتيجة الحروب الدائمة وهشاشة الحكم وانعدام الاستقرار السياسي أثر على اقتصاديات الدول التي يعاني شعوبها الفقر المدقع والبطالة وانعدام تام لأبسط سبل العيش، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه المنطقة من تصحر وجفاف شديد وأزمة مياه حقيقة تمر بها المنطقة.

4) تعاني المنطقة من عدة أمراض مستوطنة قديمة وحديثة وهي من أفتك الأمراض (السيدا، الطاعون، الكوليرا...).[91]

---

[89] – المرجع نفسه، ص4.

[90] – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي، الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية، نفس المرجع السابق، ص4.

[91] – مسفر بن صالح الغامدي: الصراع الدولي على النفوذ في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص4.

إن كل هذه المشاكل ساهمت لأن تكون المنطقة غير آمنة ومستقرة وأصبحت حقلا منتجا للجريمة (القرصنة، الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، وفي خضم هذه المشاكل وجدت(إسرائيل) موقعا مهما للسيطرة على المنطقة حيث:

الطمع الصهيوني للسيطرة على مياه المنطقة والقرن الإفريقي:

إن أزمة المياه في المنطقة جديرة بالاهتمام، فهي تعود تاريخيا الى عهد الاستعمار البريطاني اي إلى المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا وإرتيريا، وقد تم التوقيع عليه في أديس أبابا في 15 ماي 1902 وقد نصت المادة الثالثة من الجزء الأول (الذي يحدد الحدود بين إثيوبيا والسودان) على أن يتعهد الإمبراطور "منلييك" بأن لا يسمح بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط تعوق تدفق مياه أي منهما إلى النيل إلا في حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.[92]

في حين يميل الإسرائيليون إلى إبطاء تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى، ويقول البروفيسور **"**دان سالا زفسكس**"** مفوض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات متعددة الأطراف بفينا عام 1992 أنه: **"** إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي أن لا يجادل بشأن المياه**"** (يقصد العرب).[93]

وفي هذه النقطة وبالنسبة لأهمية القرن الإفريقي: تبدأ أهم نقاط الحكم الاستراتيجي الشمالية من قناة السويس وسيران ، والجنوبية عند مضيق باب المندب،وهذا لخنق الملاحة المدنية والعسكرية على السواء في البحر الأحمر، ولذلك دار الصراع دائما حول نقاط التحكم هذه خاصة أثناء الحروب ضد الكيان الصهيوني أو الحروب الدولية الأخرى، واكتسبت منطقة القرن الإفريقي غربا والسواحل العربية شرقا في جنوب البحر، ومضايق تيران شرقا، وجوبال غربا في شمال البحر مميزات جيوبولتيكية في خريطة الصراع الدولي والمنافسة الحادة بين القوى، خاصة على مستوى الصراع الإقليمي مع الكيان الصهيوني،والتي اصبحت ثان منطقة هامة بعد منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد حرب 1973.[94]

---

[92] – سامر مطمر وخالد حجاري: أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد29، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، مايو 1996، ص 115.

[93] – المرجع نفسه، ص 165.

[94] – صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، نفس المرجع السابق، ص59.

ومن خلال هذا نجد أن الأهمية الاستراتيجية والتاريخية للقرن الإفريقي لعبت دورا كبيرا في وجود الصراع بالمنطقة والتدخلات الدولية من أجل وضع قدم سيطرة فيها، وهو ما جعل هذه التراجيديا من الأحداث من خلال (حروب أهلية، صراعات بين الدول المجاورة، الصراع العربي الصهيوني، القاعدة....).

وبالتالي فإن أهمية المنطقة وعودة الاهتمام بها، كمدخل طبيعي وكموقع وكثروات تجعلها بؤرة توتر مجهولة المصير لسيناريوهات مختلفة محتملة.

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي لبحر العرب:

يكتسي بحر العرب أهمية إستراتيجية بالغة فهو يقع في منطقة مرور مهمة ويشهد أغلبية عمليات القرصنة فيه خاصة بجانب القرن الإفريقي كما أنه يطل على أهم الدول وأكبرها في الشرق الأوسط فيطل على الهند وإيران، عمان، باكستان، اليمن، الصومال. حيث تقوم فيه الكثير من المناورات البحرية العسكرية الكبرى للدول النووية كباكستان والهند وإيران مما جعل الأنظار تصب عليه بشكل الخصوص كما أن هناك أفكار ومشاريع لتدويل بحر العرب بغرض المحافظة على الأمن والسلام الدوليين.

- **بحر العرب الموقع:**

يتوسط بحر العرب شبه الجزيرة الهندية وشبه الجزيرة العربية فهو جزء من المحيط الهندي تحده إيران وباكستان من الشمال والشبه الجزيرة العربية شرقا والقرن الإفريقي من الغرب.[95]

يبلغ عرضه 2400 كيلومتر مربع وعمقه 4,6 كيلومتر مربع يصب فيه نهر الاندوس ونهر نامادا و كايتي كما أنه يلامس البحر الأحمر والخليج العربي .

تطل عليه سلسلة جبال ظفار في السلطنة العمانية وجبال غات الهندية وله ذراعان يمتدان إلى خليج عمان وخليج عدن.[96]

-قضية تدويل بحر العرب:

إن أهم أسباب التدويل لبحر العرب تتمثل في مصالح الدول العظمى الهامة في المنطقة العربية و المتمثلة:

---

[95] - عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية. سلسلة عالم المعرفة. الكويت 1989. ص40.

[96] - المرجع نفسه: ص41.

1- مصالح الدول الكبرى:

تمتلك المنطقة العربية ثروات هائلة مما جعلها محطة صراع بين الدول الكبرى منذ وقبل ظهور الثورة الصناعية وتقدم الصناعات في الغرب، حيث بدأ الصراع بين مختلف الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى على هذه المنطقة الغنية بثرواتها وكذلك غنية بموقعها الاستراتيجي بتوسطها من العالم حيث أنها تمتلك أهم المنافذ البحرية وتطل على أهم البحار والمحيطات من مضيق جبل طارق غربا إلى ممر قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب وخليج عمان شرقا فهذه الممرات تعتبر ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية. وقد حدد العديد من المؤرخين أن المنطقة العربية شهدت صراعات دولية عليها أكثر من أي منطقة أخرى في العالم خاصة فيما يتعلق بصراع الذي شهدته ولا تزال تشهده منطقة الشرق الأوسط. فأسباب ودواعي هذا الصراع الدولي على المنطقة العربية تتمحور في أربعة نقاط رئيسة إضافة إلى أسباب أخرى أهمها:

أولاً: العامل الديني وقد كان أحد أسباب استهداف المنطقة العربية، حيث أن المنطقة تمتلك ثروة دينية بصفتها مهد الديانات الثلاث (الإسلام، والمسيحية، واليهودية) وامتلاكها الأماكن المقدسة لهذه الديانات الثلاث، مما جعل صراعاً دينياً يندلع بين الدول الغربية أين سيطرت الكنيسة وكانت على شكل حملات صليبية، لاحتلال بيت المقدس، والدولة الإسلامية استمر مئات السنين حتى انتهى بانتصار القائد "صلاح الدين الأيوبي" وتحريره بيت المقدس، علماً بأن هذا الصراع سبقه صراع روماني فارسي على المنطقة العربية قبل الإسلام إلى أن انتهت الدولتين بالفتوحات الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية من نهاية حدود فارس شرقا إلى حدود أوروبا الشرقية.[97]

ثانياً: امتلاك المنطقة العربية لثروات طبيعية هائلة: وهو ما احتاجت له الدول والإمبراطوريات الغربية بعد الثورة الصناعية التي بدأت الدول الغربية تحتاج إلى مصادر المواد الأولية والأسواق التي تستهلك صناعاتها، ومن أهم هذه الثروات البترول حيث أنه يقدر احتياطي النفط للدول العربية ما يقارب (68%) من نسبة الاحتياطي العالمي وأيضا احتوائه لأراضي زراعية خصبة وغناه بأهم الموارد المائية كنهر النيل ونهرا لأردن ومصبات وبحيرات مختلفة والمعادن كالزنك والفسفور والحديد والثروة السمكية وغيرها من الثروات التي تهم الدول الصناعية، ولذلك ازدادت حدة الصراع بين الدول الغربية مع ازدياد حاجاتها لهذه الثروات، ومع تغير موازين القوى بينها.[98]

---

97 – عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية. المرجع السابق. ص42.

98 – المرجع نفسه: ص43.

ثالثاً: تمتلك هذه المنطقة ثروات بشرية هائلة ومتنوعة وماهرة، ولذلك تستفيد هذه الإمبراطوريات من هذه الثروة المتنوعة للعمل في مصانعها ومؤسساتها العسكرية كما فعلت بريطانيا وفرنسا في تجنيد سكان المنطقة في جيوشها وقبلها فعلت الإمبراطورية العثمانية.
كما أن التنوع العرقي في منطقة الشرق الأوسط عامل قوة لسكان المنطقة للاستفادة من مزج هذه العرقيات واختلاطها مع السكان الآخرين.
رابعاً: سيطرة المنطقة على أهم الممرات المائية التي تربط العالم شرقه بغربه وشماله بجنوبه، وهي باب المندب، قناة السويس، مضيق هرمز، مضيق جبل طارق، البحر الأبيض المتوسط الذي تسيطر المنطقة على سواحله الجنوبية والشرقية وتمتد من مضيق جبل طارق غرباً جنوباً وحتى سواحل سوريا ولبنان وفلسطين شرقا وهي جميعها سواحل تسيطر عليها دول عربية، ماعدا الساحل الفلسطيني الذي سيطرت عليه إسرائيل بعد إنشائها، لذلك مثلت هذه الممرات المائية نقطة صراع بين الدول الطامحة للسيطرة على المنطقة، وكذلك عامل جذب لاحتلال هذه الممرات أو احتلال الدول المسيطرة عليها،كما حصل في حملة نابليون بونابرت على مصر، والحملات البريطانية على الخليج ومن قبلها البرتغالية.

و بنظرة تحليلية فاحصة للنقاط الأربع التي ذكرت عن أهمية المنطقة العربية، يجمع المؤرخون والخبراء الإستراتيجيون على أن الصراع من أجل السيطرة على المنطقة العربية حتمي ،وأن استهدافها من قبل القوى الطامعة الخارجية متوقع جداً، ولذلك لابد من استعراض تاريخ صراع القوى الكبرى على هذه المنطقة والذي سنبدأه بالصراع العثماني الغربي، حيث بدأ هذا الصراع بعد ضعف الإمبراطورية العثمانية، بعد أن سيطرت على معظم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا امتد لحوالي (400) عام، حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وتقسيم إرثها بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين في ذلك الوقت – البريطانية والفرنسية– اللتان تقاسمتا الإرث العثماني فيما بينهما. وبذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت النفوذ والسيطرة الغربية بشكل كامل.

لقد كانت فترة مابين الحربين العالميتين فترة سيطرة أوروبية على المنطقة العربية ممثلة ببريطانيا وفرنسا وايطاليا في ليبيا اللتين تقاسمتا النفوذ في المنطقة، وباتفاقيات محددة كان أهمها اتفاقية "سايكس بيكو"، ولكن بعد بروز ألمانيا كقوة رئيسة مرة أخرى، بدأ الصراع بين دول الغرب –فرنسا – بريطانيا – ألمانيا، ثم دخول الولايات المتحدة الأميركية منطقة هذا الصراع، ولذلك برزت الولايات

المتحدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة، كقوة وحيدة في العالم، أزاحت كل من بريطانيا وفرنسا من المنطقة العربية، وبعد حرب السويس عام (1956) منهية بذلك هاتين الإمبراطوريتين كقوى عظمى في الساحة الدولية.[99]

لكن لم تدم القطبية الأميركية الواحدة في الساحة الدولية، ففي المنطقة العربية برز الاتحاد السوفياتي بعد تفجيره القنبلة الذرية ، وبدء المد الشيوعي، وإنشاء حلف وارسو لكتلة الدول الشيوعية في أوروبا، لمواجهة حلف الناتو، وبدء مرحلة ما عرف بالحرب الباردة بين الكتلتين، أو بالأحرى الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، والتي كانت المنطقة العربية أحد أدواتها حيث استعرت المواجهة الباردة بين الطرفين في الستينات والسبعينات، مسجلة بعض المكاسب أو الخسائر لهذا أو ذاك. فاستمرت الحرب الباردة بين القوتين العظميين على المنطقة حتى التسعينات من القرن الماضي، عندما انهار الاتحاد السوفياتي عام (1991)، وتحول إلى خمسة عشر جمهورية منهياً بذلك حقبة الحرب الباردة، وبدأ عصر الهيمنة الأميركية، أو القطب الأوحد، ولذلك ترتب الولايات المتحدة أوراقها في منطقة الشرق الأوسط، من خلال محاولة حل الصراع العربي الإسرائيلي، وإنهاء المشكلة الفلسطينية، لتكون اللاعب الوحيد في المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى في العالم.[100]

---

[99] – يوجين روجان: العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر. كلمات عربية للترجمة و النشر. ط1. القاهرة 2011. ص19.

[100] – عز الدين محمد احمد: أبعاد السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الخليج العربي. مجلة السائل. جامعة 6 اكتوبر. مصراته ليبيا. العدد الرابع، افريل 2008. ص 117.

المبحث الثاني: تأثير جريمة القرصنة على الصومال، مصر، السعودية، اليمن:

إن العودة القوية لجريمة القرصنة البحرية في مطلع الألفية الثالثة مثيرا للدهشة والاستغراب، حيث بدأت تتوسع الجريمة منذ العقد الماضي حتى الآن، منطلقة من الساحل الصومالي وباب المندب، وسواحل شرق إفريقيا حتى أصبحت اليوم على أبواب مضيق هورمز الاستراتيجي.

إذ تشير بيانات الاتحاد الأوربي إلى أن أبعد مدى لعمليات القرصنة عام 2011 وقعت على بعد 1600ميل بحري من السواحل الصومالية مقابل 165 ميل بحريا عام 2005، وتغطي أكثر من 1.7 مليون كيلومتر مربع من المياه، هذا في ظل الأساطيل والبوارج والتطور الذي يشهده العالم في مجال التسلح يقف عاجزا أو متفرجا أمام ما يحدث، في وقت أصبحت القرصنة ثاني مصدرا للأموال في الصومال إذ تولد سنويا ما يزيد عن 200 مليون دولار كنتيجة لتزايد هجمات القراصنة، وتنامي حجم الفدية المطلوبة[101] وامتدت الظاهرة لتؤثر على الدول المحيطة بالمنطقة خاصة القريبة منها على مداخل البحر الأحمر والقرن الإفريقي ولعل أهمها اليمن، والسعودية ومصر بالدرجة الأولى دون أن نستثني مالها من تأثير خطير على الملاحة الدولية والتجارة العالمية.

[101]- حامد عطا: على مضيق هورمز، 999 مجلة الثقافة الاجتماعية والأمنية، العدد49، السنة 41، نوفمبر 2011، مجلة تصدر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، ص 5.

المطلب الأول: تأثيرها على الصومال:

تتموقع الصومال في منطقة هامة وجد استراتيجية، منذ القدم كانت مهد الحضارات تتالت بها، وشعوب عاشت فيها، ومنذ القدم كانت بؤرة للتوتر حتى أنها ذُكرت في كتاب الله، واليوم تعاني من كل أنواع الجرائم نحاول دراستها من خلال هذا المبحث:

أولا: الصومال الموقع والتاريخ:

- الصومال إحدى الدول العربية التي تعاني الفقر والجوع، عاصمتها موغاديشو.
- اللغة العربية، والصومالية، انضمت إلى الأمم المتحدة عام 1960.
- مساحتها تقدر بـ: 637.000 كلم^2.[102]
- الموقع: تحدها جيبوتي بمسافة 58 كلم، وإثيوبيا 1600 كلم، وكينيا 682 كلم، وبحزام شاطئ 3025 كلم[*]
- من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم هي القرن الإفريقي جنوبا قرب باب المندب وكل المنطقة الممتدة على طول البحر الأحمر وقناة السويس.

ثانيا: تاريخ الصومال:

ينتمي الصوماليون إلى القبائل العربية، وبصورة خاصة إلى قبيلة قريش جاؤوا إلى الصومال بين القرن السابع والقرن التاسع الميلاديين.

عانى الصومال من الاستعمارين الإنجليزي والإيطالي بين عام 1880 و 1890.

كانت أول انتخابات صومالية عام 1956 فاز بها حزب (جامعة الشية الصومالية) وشكلت أول حكومة وطنية وانتخب عبد الله عثمان رئيسا للجمهورية وفي العام 1967 ريس الوزراء.

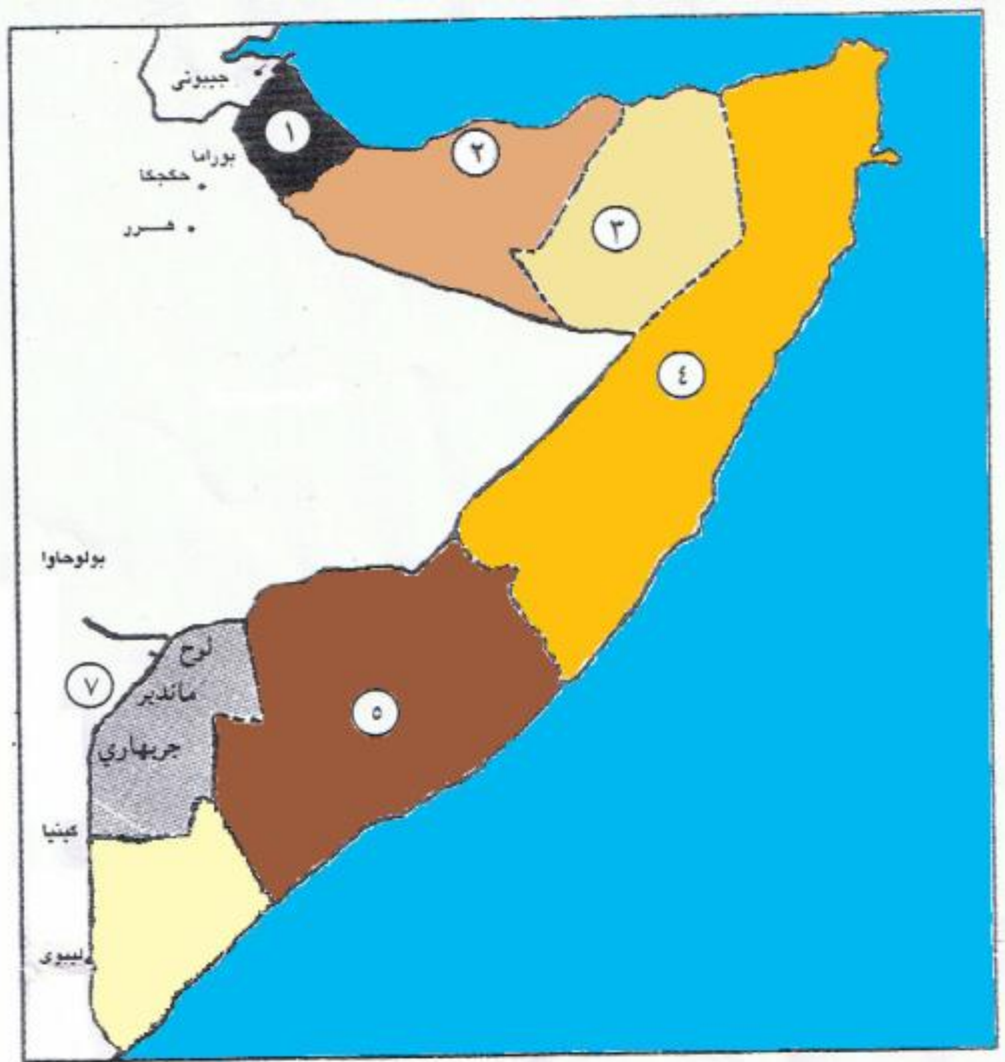
حيث قسم الاستعمار الصومال إلى خمسة مناطق

1) الصومال البريطاني والصومال الإيطالي اللذات توحدا وكونا جمهورية الصومال المعروفة الآن بالصومال.
2) الصومال الفرنسي الجمهورية جيبوتي.
3) الصومال الغربي، لازالت تحت الحكم الإثيوبي (أجادينيا).
4) الصومال الكيني (NFD) تحت الحكم الكيني

---

[102] – كمال مورسي شريل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دال الجيل، بيروت، ط1، 1998، ص 332.

[*] – تقع شرق القارة الإفريقية يحدها شمالا خليج عدن والبحر الأحمر، جنوبا كينيا والشمال الغربي جمهورية جيبوتي، وغربا إثيوبيا، شرقا المحيط الهندي.



① مناطق يسيطر عليها التحالف الديمقراطي الصومالي (SDM) . قبائل الغدو بورسي.
② مناطق تسيطر عليها الحركة الوطنية الصومالية (SNM) . قبائل الاسحاق.
③ مناطق يسيطر عليها الحزب الصومالي المتحد (USP) قبائل الورسنجلي والدولبهنتي.
④ مناطق تسيطر عليها الجبهة الديمقراطية الصومالية للانقاذ (SSDF) قبائل الماجرتين.
⑤ مناطق يسيطر عليها المؤتمر الصومالي الموحد (USC) . قبائل الهوية.
⑥ مناطق تسيطر عليها الحركة الصومالية (SPM) . قبائل الاوجادين (الدارود)
⑦ مناطق تسيطر عليها الجبهة الوطنية الصومالية (SNF) قبائل المريحان

–المصدر: عاطف صقر: نقلا عن صحيفة الاتحاد الاماراتية.24–11–1992.

وقد مر الصومال الحديث بستة مراحل:

المرحلة الأولى: بداية دخول المستعمر حيث حاول البرتغاليون دخول الصومال والاستيلاء عليها في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي.

المرحلة الثانية: امتداد الإدارة المصرية لها التي كانت امتداد للخلافة العثمانية حوالي عام 1517.

المرحلة الثالثة: دخول الدولة المستعمرة الأوربية (فرنسا بريطانيا البرتغال) إلى الأراضي الصومالية حوالي عام 1884 **حيث تم تقسيمها**.

المرحلة الرابعة: استقلال الصومال النهائي عام 1960.

المرحلة الخامسة: قيام ثورة 21 أكتوبر 1969 التي قادها مجموعة من الضباط الذين بقوا في الحكم حتى العام 1991 (محمد سياد بري).

المرحلة السادسة: في عام 1973 عاد النزاع مع إثيوبيا حول منطقة **"**أوغادين**"** استمر حتى العام 1983، وبعدها أخذ يشهد توتر بين الافراد أحيانا[103]، حينها بدأت التوترات في هذا البلد العربي بعد حقبة طويلة من الاستعمار وطول المآسي والتي زادت مع انهيار نظام الدولة.

وبعد انهيار الدولة الصومالية واندلاع الحرب الأهلية المدمرة عام 1991[104]، بدأت الصومال تعرف مرحلة الحكم الهش والحرب الأهلية بالإضافة إلى سلب خيراته وتحويل كل مدخراته، وتأجيج الوضع الداخلي للصومال حيث كان "عبد الرشيد علي شرمايكه" رئيسا للجمهورية، الذي اغتيل بشهر على انتخابه فانتقلت السلطة إلى الجيش الذي قام بحل الأحزاب وأصبح الجنرال (محمد سياد بري) قائد للجيش رئيسا لمجلس قيادة الثورة.

- **انهيار الدولة وظهور القرصنة:**

كان العام 1991 بداية مكملة لانهيار دولة الصومال، حيث استمرت الحرب الأهلية لأكثر من 20 عاما، ومهد لعدم استقرار منطقة القرن الإفريقي هذا ما أدى إلى انتشار جريمة القرصنة البحرية في المنطقة الممتدة من خليج عدن إلى المحيط الهندي وخاصة أمام السواحل الصومالية التي بلغ طولها حوالي 3700 كلم وهي من أطول السواحل في العالم، وباتت القرصنة تهدد الملاحة الدولية

---

[103] – كمال موريس شربل: المرجع السابق، ص 333.

[104] – محمد معلم أحمد: منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية، دراسة تطبيقية عن الحرب الأهلية في الصومال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، الرياض، 2006، ص208.

ليس فقط على أمن البحر الأحمر الذي يعتبر ممرا ملاحيا حيويا يربط التجارة البحرية بين ثلاث قارات: أسيا، أوربا، إفريقيا وتهدد هذه الظاهرة والأمن والسلم الدولي بالإضافة إلى تهديد الأمن الغربي، حيث يربط البحر الأحمر بين الدول العربية المطلة عليه، وأمن منطقة الخليج العربي مما يؤثر على منظومة الأمن العربي مستقبلا[105].

- **أسباب جريمة القرصنة في الصومال:** هناك أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأسباب أخرى نتيجة دول عديدة لها مصالح في المنطقة أرادت أن تكون هذه الحلقة من الإجرام في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم وهنا نحاول أن ندرسها بعمق ومن اهم الاسباب هي:
- **الأسباب السياسية:**

1) إن انهيار الدولة في الصومال والإطاحة بالرئيس الصومالي السابق "محمد سياد بري" عام 1991، كانت وراء وقوع الصومال في فوضى واضطرابات مستمرة مما أتاح للقراصنة الصوماليين فرصة ومجالا لارتكاب جرائم بدون خوف من العقوبة، وكان فشل التدخل الدولي بها خلال الفترة الممتدة ما بين 1992-1995 وحالة عدم الاستقرار التي عاشتها الصومال سببا رئيسيا في بروز الظاهرة في الصومال.
2) نقص الاهتمام العربي بجريمة القرصنة رغم أنها تمس الأمن القومي العربي في الصميم.
3) حالة الانهيار والفوضى التي ساهمت في حدوثها عدد من الدول وكان للدور الخارجي والتدخلات الإقليمية مهما في تردي الأوضاع في الصومال.
4) مشكلة الحروب الأهلية، والحروب مع الدول المجاورة التي زادت في معانات الشعب الصومالي، وظهور هذه الجريمة الخطيرة في ظل غياب اهتمام جدي دولي سابقا، وفي ظل انهيار ول الصومال.[106]
5) تداعيات الحرب مع إثيوبيا حيث كانت هذه الحرب خطوة لها عواقب خطيرة جدا على البلاد.
6) سياسات الدول المجاورة للصومال التي كانت تعمل بشكل مستمر على تدمير الصومال سواء لأسباب داخلية ومصالح أو لتنفيذ سياسات وأجندات خارجية.[107]

---

[105] – إيمان مرعي: قراصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، مكتبة الأهرام، ط1، القاهرة، 2008، ص 36.

[106] – عبد الله الحسيني: فشل التدخل الأوربي في الصومال أدى إلى الفوضى وظهور القرصنة، جريدة الرياض، جريدة يومية، السبت 22 صفر 1431هـ /6 فيفري 2010، العدد 15202، تقارير دولية، السعودية.

- **نتائج القرصنة في الصومال:**

- إن غياب السلطة الفعالة في الصومال نتج عنه تلك الإنقسامات والحرب الأهلية المدمرة بالإضافة إلى القرصنة التي أصبحت حرفة في المنطقة كان أهم نتائجها سياسات ملئ الفراغ التي نتج عن غياب السلطة وأهم النتائج:

1) ظهور شركات التأمين التي أصبحت تدر ملايين الدولارات مقابل ضمان أمن السفن، ولعل أهم شركات الأمن، شركة يقع مقرها بجنوب إفريقيا (ساركين) من أهم شركات الأمن، أحد مؤسسيها "اريك برينس" مؤسس شركة "بلاك ووتر" مقابل ملايين الدولارات.
2) ازدياد عمليات الصيد غير الشرعي خاصة على سواحل الصومال خاصة السفن الأوربية والآسيوية، لأنواع مختلفة ونادرة من الأسماك.
3) التخلص من النفايات السامة بالسواحل الصومالية، العملية المجانية والتي نتج عنها الكثير من الأمراض والآثار السيئة بعد المد الذي أحدثته موجات تسونامي ديسمبر 2004، والذي جعل الصيادين الصوماليين يمتهنون القرصنة وبالتالي كأحد العوامل التي دفعت بهذه المهنة الخطيرة.
4) الإفراط في عملية الصيد بالمنطقة مما يهدد الحياة البحرية للمنطقة.[108]
5) أصبحت جريمة القرصنة ذريعة للتدخل الدولي في الصومال بهدف مكافحة القرصنة والإرهاب في الصومال.
6) أضرت جريمة القرصنة بعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال ونقل المؤن والإغاثة لهم، الأمر الذي فاقم من أزمة النزوح واللجوء بشكل أدى إلى كارثة إنسانية شهدتها الصومال عام 2011.[109]

من خلال هذا نجد أن جريمة القرصنة زادت وفاقمت من الأزمة الموجودة في الصومال، اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا، بل زادت في قدرة الحلول للأزمة الداخلية وأضعفت الحكومة المركزية، ولعل هذه الجريمة امتدت إلى الدول المجاورة وانتشرت خاصة بالمناطق المحيطة بها جغرافيا

---

[107] – محمد معلم أحمد: منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحرب الأهلية، دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة نايف للعلوم الأمنية تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، الرياض، 2006، ص 226.

[108] – مانويل الميدا: قراصنة القرن الإفريقية، مجلة المجلية مجلة العرب الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 1564، 2011، ص 11.

[109] – آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، منشورات ملتقى دولي، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنية بعنوان: ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن، يناير2012، ص 13.

- **تأثيرات أزمة القرصنة الصومالية على دول الجوار:**

إن ضعف الحكومة المركزية الصومالية، وزيادة انتشار جريمة القرصنة ، أثر سلبا على دول الجوار الصومالي، فتزايد أعمال القرصنة الإجرامية في الآونة الأخيرة قبالة سواحل الصومال وفي المياه الدولية للبحر الأحمر، وأمام خليج عدن ضد سفن التجارة المارة، نتج عنها حالة من الإرباك والتداعيات الخطيرة على سلامة وأمن البحر الأحمر وعلى استمراره كممر مائي آمن للتجارة، وهذا ما يؤثر سلبا على المصالح الإستراتيجية للدول المطلة عليه ودول الجوار الصومالي خاصة تلك التي تعتمد عليه بشكل رئيسي في تجارتها الدولية[110] وبما أن العلاقات بين الدول تتأثر ببعضها البعض خاصة نتيجة النزاعات المسلحة وغيرها فإن للقرصنة تداعيات خطيرة جدا، وتأثيرها يكون على كل دول الجوار الصومالي دون استثناء، وإنما درجة التأثير تتفاوت من دولة لأخرى حيث زيادة واتساع رقعة هذه الظاهرة الإجرامية تكون له تبعيات على الدول المجاورة من خلال:

أ) إن تحويل الطرق البحري نحو طريق رئيس الرجاء الصالح سيؤثر سلبا على هذه الدول وعلى مستقبلها، ومداخيلها الاقتصادية.

ب)إن تحويل المنطقة إلى منطقة حروب وصراعات نتج عنه فواعل إجرامية جدد (القرصنة، الإرهاب، الجريمة المنظمة) وهو ما سيمتد آثاره لدول الجوار لقوة الظاهرة الإجرامية العابرة للحدود.

ج) دخول قوى فاعلة جديدة تسعى لاستنزاف خيرات المنطقة خاصة القوى القطبية العظمى.

د) سعي الكيان الصهيوني للسيطرة على المنطقة وأمنها واقتصاداتها وهو ما سيؤجج الصراع بالمنطقة ويهدد الأمن القومي العربي.[111]

- **دور دول الجوار في انعدام الاستقرار الصومالي والمساهمة في ظهور جريمة القرصنة:**

ساهمت دول الجوار الصومالي في التوتر واللااستقرار في الصومال بدرجة كبيرة سوآءا لمصالح هذه الدول أو تنفيذ لأجندات خارجية حيث:

[110] – محمد زاهي المغنيربي، ومصطفى عبد الله خشيم: صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، مجلة فصلية تصدر عن جامعة الدول العربية العدد 66، جويلية 1991، ص 54.

[111] – المرجع نفسه، ص54.

1) الدور الإثيوبي:

تحتل إثيوبيا موقعا استراتيجيا هاما شرق إفريقيا، وتشكل قلب القرن الإفريقي، وهو قلب متدفق بالمياه، إذ تشكل بحيرات إثيوبيا وحدها قرابة 83% من جملة منابع نهر النيل، وتقوم إثيوبيا بدور إقليمي في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، إلا أن هذا الدور تناقص مع استقلال إقليم "اريتريا" عن إثيوبيا عام 1993 حيث كانت تمارس دورها من منطلق كونها المعقل الأول للمسيحية في إفريقيا، حيث خدمت مشاريع الغرب المسيحي في منطقة البحر الأحمر قديما واستمرت إلى يومنا هذا وتتنافس مع إريتريا حاليا في كسب ود إسرائيل والغرب حيث فتحت بلادها لنفوذ هذه القوى، حيث أوجدت فيها قواعد عسكرية وأمن للتجسس بهدف حياكة المؤامرات والعمل ضد الدول العربية[112] والإسلام والمسلمين، وهو ما حدث فعلا في استخدام إسرائيل قواعد في إثيوبيا في عدوانها على العرب في حرب 1967.

فهناك العديد من القواسم تربطها "إثيوبيا" بالكيان الصهيوني، فإسرائيل هي التي أبعدت إريتريا من الانضمام للدول العربية وهي التي عارضت استقلال "ارتيريا" في بادئ الأمر، وإسرائيل من قدم الدعم لإثيوبيا ، وكيلا الدولتين (إثيوبيا وإسرائيل) لا تعترفان بحدودهما نتيجة أطماعهما في الدول المجاورة، وكما تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى أن يكون لإثيوبيا دورا محوريا في منطقة البحر الأحمر على حساب الدور العربي والمصري، وجعلها الدولة المشرفة على (باب المندب) ودول مجمع الأنهار (الدول المشرفة على حوض السودان)، وتحاول الولايات المتحدة جعل كل من السودان والصومال وجيبوتي كيانات صغيرة تابعة "لإثيوبيا" وهي بدورها قاعدة أمريكية إسرائيلية يسهل من خلالها خلق التوترات والسيطرة على المنظومة الإقليمية.[113]

2) الدور الاريتري:

تحتل اريتريا موقعا استراتيجيا مهما في جنوب غرب البحر الأحمر، حيث تطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتمتلك عدد من الجزر البحرية الاستراتيجية التي تشرف مباشرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وخطوطه الملاحية العابرة للمياه الدولية، كما ترتبط بحدود برية مع كل من : السودان، إثيوبيا، جيبوتي ذوي الانتماء إلى الأصول العربية (الحامية، السامية)، واستقلت من إثيوبيا

---

[112] – مسفر بن صالح الغامدي: الحلقة العلمية مكافحة القرصنة البحرية، من 19-2011/12/21، بعنوان الصراع الدولي على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، كلية التدريب، قسم البرامج التدريسية، الخرطوم، 2011، ص 16.

[113] – المرجع نفسه، ص17.

عام 1993، حيث تلقت دعما عربيا في ذلك، وبحكم مكوناتها الاجتماعية والجغرافية والدينية والتاريخية كان من المتوقع أن تكون دولة منظمة للجامعة العربية، ولكن مع تدخل الغرب والولايات المتحدة بالضبط جعلت منها دولة تابعة لها بعيدا عن التوجه العربي، وبدأت في صراعات مع دول المنطقة بدءا مع السودان حول استضافة اريتريا للمعارضة السودانية عام 1994، مما أدى إلى صدام عسكري ثم مع اليمن في نزاعها على جزيرة "حنيش" والجزر التي حولها عام 1991، ومع إثيوبيا في حرب دامت سنتين (1998-2000)، ومع الصومال بدعم فصائل ضد أخرى واحتضان المعارضة الصومالية ممثلة (بحركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي)، وأخيرا قيام ارتيريا باحتلال جزء من أراضي جيبوتي عام (2008).[114] ومن الحرب الاخيرة اجتمع قادة المنطقة على ان أرتيريا أبت القرن الافريقي في حالة حرب ولا استقرار وخاصة بعد أن رفضت تعاونها مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وكذا نزاعها مع دولة جيبوتي .

ويجمع المحللون على أن اليد الخفية والمتمثلة في إسرائيل وخدمة لأجندة أمريكية وعلى حد قول وزير خارجية جيبوتي أن "الممارسات الأريتيرية المدعومة من إسرائيل تعد خطرا مهددا للجميع وأن باب المندب هو امتداد للأمن القومي العربي"[*]، حيث يعتقد الجميع أن ارتيريا تطمح إلى احتلال مواقع من الأراضي المطلة على خطوط البحر الأحمر، الذين يعتبرونه تهديدا مباشرا لمصالحهم الوطنية وفي حقيقة الأمر هو بإيعاز من إسرائيل تقيم في أراضيها قواعد عسكرية وتسعى إلى السيطرة على المنطقة وتبقي الأمر على حاله من الفوضى والقرصنة.[115]

3) الدور الكيني:

حيث تعتبر نقطة مهمة للنشاط الإسرائيلي في القرن الإفريقي حيث تتواجد قواعد إسرائيلية ومحطات استخباراتية، وتعد بعثة الموساد في "نايروبي" مركزا إقليميا لكافة أنشطة الموساد في القرن الإفريقي ،وكينيا تعد من أكبر المستفيدين من الانهيار الصومالي حيث تستقبل بعثات الأمم المتحدة والمساعدات المالية ومقرات البعثات الأجنبية، واستغلال خيرات الصومال كسوق تجارية، وبالتالي تسعى كينيا إلى إضعاف الصومال استغلال لموارده وعدم مطالبته بالأجزاء التي تحتلها كينيا.[116]

---

[114] – مسفر بن صالح الغامدي: الحلقة العلمية مكافحة القرصنة البحرية، المرجع السابق، ص18.

[*] – وزير خارجية جيبوتي 2011، محمد علي يوسف، خلال الدورة 13 لوزراء خارجية دول الاتحاد الإفريقي بشرم الشيخ.

[115] – طارق القيزاني: أسمرة ترفض التعاون مع لجنة الأمم المتحدة، اريتريا تبقي القرن الإفريقي في حالة حرب دائمة، جريدة العرب، الجمعة 2008/09/19، قطر، ص 2.

[116] – مسفر بن صالح الغامدي: المرجع السابق، ص 19-20.

- **اقتراحات الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد رئيس الجمهورية الصومالية للحد من جريمة القرصنة البحرية:**

في الفترة الممتدة ما بين 27 و 28 ماي 2012 انعقد بدبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرا دوليا بعنوان " ظاهرة القرصنة البحرية" وكانت مداخلات الرئيس الصومالي شريف الشيخ أحمد الذي اعتبر أن الحلول الدولية لمكافحة القرصنة لا تلبي الغرض المنشود بالنسبة لهم كصوماليين للحد من ظاهرة القرصنة وأعطى خططا استراتيجية بديلة يعتبرها الصوماليون مجدية ومفيدة لهم وقليلة التكلفة تمثلت في النقاط الستة التالية:

أولا: تعاون دولي على دعم الحكومة الصومالية، وفقا للقرارات الأمم المتحدة والصادرة عن مجلس الأمن الدولي الرامية لأن تكون للصومال دولة قوية وقادرة على بسط سيطرتها على جميع الأراضي الصومالية وحتى تستطيع قمع كل الخارجين عن القانون في البحر الأحمر.

ثانيا: تمويل ودعم فكرة الحكومة الصومالية الخاصة بتكوين قنوات لخفر السواحل الصومالية التي ستتخذ مراكز مراقبة وعمليات على طول السواحل الصومالية والتي يصل عدد أفرادها 5000 من القوات البحرية النظامية، على أن يوفر لها المجتمع الدولي كل المستلزمات الضرورية لها من مرتبات ومخصصات شهرية وتدريب وأسلحة وذخيرة وأجهزة اتصالات وناقلات جنود وزوارق سريعة مجهزة بأسلحة تفوق قدرة الأسلحة التي يستخدمها القراصنة حاليا حتى تكون لهذه القوات كل الإمكانات الضرورية لمطاردة القراصنة في عرض البحر وطول السواحل المحاذية للبلد الصومالي (للعلم أن تكلفة هذه المكافحة لن تكلف ثلث ما تقدمه السفن التجارية للقراصنة من فدية، ولن يستغرق الوقت أكثر من سنتين ونصف).

ثالثا: مساعدة المجتمع الدولي في تعزيز الشرطة وقواتها بالعتاد العسكري، وكذا المساعدة[117] في تحسين حالة القضاة ورفع مستواهم العلمي، وإصلاح السجون لتكون قادرة على استيعاب المجرمين من القراصنة، وملائمة لإيواء المسجونين وذات مواصفات دولية.

رابعا: مكافحة البطالة المتفشية في الأوساط الشبانية الصومالية وخاصة ساكني السواحل الصومالية وذلك لتوفير فرص عمل يمكن أن تغنيهم عن اللجوء إلى الأفعال الإجرامية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

---

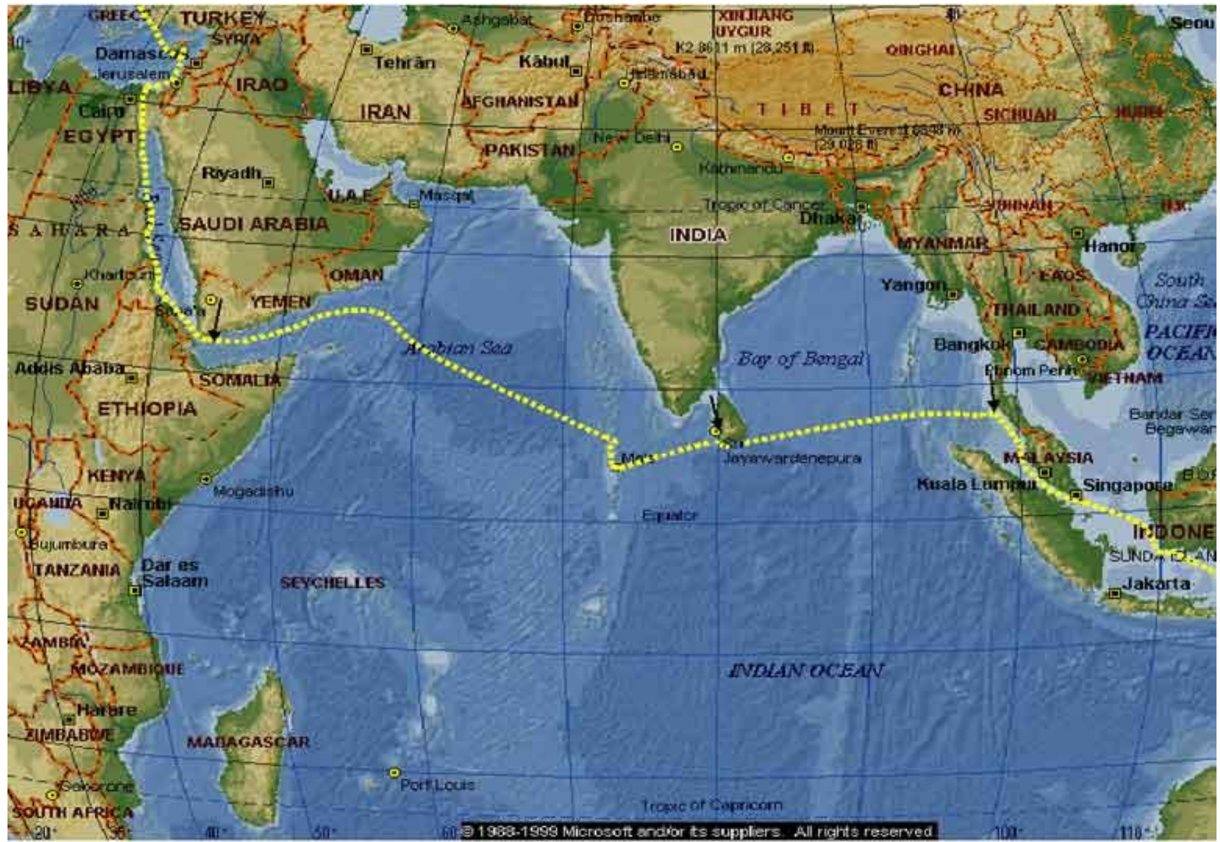
[117] – كلمة رئيس جمهورية الصومال شريف الشيخ أحمد، المؤتمر الدولي بعنوان: ظاهرة القرصنة البحرية، دبي، 27-28 يونيو 2012، الإمارات العربية المتحدة، ص 1.

خامسا: مساعدة الحكومة الصومالية في برامجها الهادفة إلى إنشاء مراكز إيواء واستقبال عناصر الميليشيات المختلفة، ومن الفئات المتقاتلة، وألوان الإرهابيين من القاعدة والشباب الذين بدءوا يلقون السلاح ويستسلمون للحكومة يوميا بعد فشلهم في ميدان المواجهات وذلك من أجل تجريدهم من السلاح وتأهيلهم تأهيلا يؤهلهم لأن يكونوا مواطنين صالحين من أفراد المجتمع الصومالي ويكفوا عن سفك دماء الأبرياء والاعتداء على الناس وممتلكاتهم وهذا ما يجعل البيئة الصومالية نظيفة وخالية من الأشرار ومن الأسلحة الفردية التي يحملها الخارجون عن القانون.

سادسا: وقف خروقات السفن الأجنبية والأساطيل الدولية وناقلات المواد السامة على مياهها الإقليمية، والابتعاد عن سواحلنا الإقليمية ووقف أعمالها الإجرامية التي تمارسها سفن صيد السمك الكبيرة التي تقوم بالصيد غير الشرعي، والتي ترتكب أعمالا تخالف أنظمة وقوانين الصيد البحري وتعتدي على السيادة الوطنية وتحارب الصيادين الصغار من المواطنين الصوماليين الذي أصبحوا ضيوفا في مياه سواحلهم الإقليمية بعد أن كانوا أسيادها في الماضي، ويتوقفوا عن رمي سمومهم في البحر والنفايات التي تضر مواطني الدولة المطلة على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي وأن يحترموا حقوق الصيادين الصوماليين لأنه ما كل صياد قرصان.[118]

إن المتمعن في اقتراحات الرئيس الصومالي يجد أنها جدية وبسيطة وتظهر أنها عملية جدا "فأهل مكة أدرى بشعابها " وتبقى وجهة نظر بحاجة إلى المساعدة والتطبيق.

[118] – المرجع نفسه، ص 2.



المصـــدر:المـــؤتمر الـــدولي لمكافحـــة القرصـــنة البحريـــة في المحـــيط الهنـــدي, دبي
http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=11475

المطلب الثاني: تأثيراتها على اليمن:

تتموقع اليمن في أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وأعطى لها هذا الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة والسيطرة، كما ساد الصراع السياسي بين القطبين إبان الحرب الباردة، حيث كانت تسعى كل دولة من الدول المتصارعة للسيطرة على مناطق النفوذ الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية خاصة مع ظهور جريمة القرصنة، هذه الظاهرة بين الافتعال والمسببات المختلفة، نحاول دراسة موقع اليمن جغرافيا وسياسيا لتحديد موقع من الأحداث في القرن الإفريقي خاصة جريمة القرصنة.

أولا: الموقع الجغرافي لليمن:

1)الموقع الفلكي:

يقع اليمن بين دائرتي (12-19) شمالا وبين خطي طول(41و54) شرقا، ويظهر من الموقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر و13 خطا طول، وهو ما يعكس شكل المساحة المتطاول.

ويعد موقع اليمن ضمن المنطقة المتميزة بالمناخ الجاف وهو ما أثر على الغطاء النباتي والزراعي في المنطقة.[*]

2)الموقع البحري:

يتميز موقع اليمن البحري بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق باب المندب باعتباره أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر[119]، فهو يقع في منطقة تنافس سياسي بين الدول العظمى وقريب من أهم منطقتين هما القرن الإفريقي والجزيرة العربية[120] يمر عبره 3.3 مليون برميل نفط يوميا أي ما يعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية، وتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد مضيق هورمز ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبر يوميا.

---

[*] – تعاني اليمن من ازمة المياه في العديد من المناطق الداخلية منها وهو ما اثر سلبا على الزراعة فيها.

[119] – صالح ناصر جعيشيان: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، دراسة سياسية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، ثم العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص 28.

[120] – محمد محمود الرياني: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 133.

كما لليمن العديد من الجزر البحرية، وغيرها والتي تقع على طريق هام لنقل النفط العالمي عن طريق باب المندب وقناة السويس.* ، وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها (2500كلم).[121]

- مساحة اليمن تقدر بـ527970كلم^2
- حدود الدولة: 288 كلم مع دولة عمان.
- 1458 كلم حدود مع المملكة العربية السعودية.
- 1906 كلم شواطئ بحرية.[122]
- **الموارد الطبيعية:**

من أهمها: زيت خام، سمك، صخور ملحية، رخام، ذهب، رصاص، نحاس..

- **الموقع السياسي لليمن:**

مثلت المملكة العربية السعودية الجار الجيوبوليتيكي الأكثر أهمية لليمن، ومن أبرز محددات الاستقرار السياسي فيه، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية المطلات المائية الأقرب لليمن ولها القدرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والتأثير على السياسة الوطنية، خاصة مع القوة الاقتصادية والمالية السعودية، في حين يعاني اليمن الفقر وشح الموارد.[123]

- **تاريخ اليمن:**

منذ القدم كانت تعرف اليمن حركة تجارية بحرية حيث يقال أنها كانت على اتصال بحري مع مصر خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، وقامت عدة حضارات به (دولة قتبان) عام 400ق.م[124] وحضارة سبأ، ودولة حضرموت، والحضارة الإسلامية، دولة معين...

دخلت اليمن ضمن الإمبراطوريات الإسلامية وبعد التفكك ظهرت بها عدة دويلات (بني زيان، الزيدية، العليمية، الأيوبية...) احتلتها البرتغال في القرن (15)، ومع قيام الإمبراطورية العثمانية سيطرت عليها.[125]

---

* تعتبر قناة السويس الطريق الملاحي الاقرب في العالم للربط بين قارة آسيا و اوروبا و أمريكا و الأمن.

[121] – صالح ناصر جعيشيان: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، المرجع السابق، ص28.

[122] – كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، المرجع السابق، ص 636.

[123] – صالح ناصر جعيشيان: المرجع السابق، ص 29.

[124] – كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، المرجع السابق، ص 636.

[125] – المرجع نفسه، ص 633.

انقسمت اليمن إلى دولتين عام 1967 أسس الإمام يحي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام (1970) وفي 1962/09/26 أقام الإمام البدر الجمهورية العربية اليمنية (يمن شمالي وجنوبي) استطاعت العربية السعودية إنهاء الخلاف بين اليمنيتين ثم عاد التوتر إلى أن استطاعت الكويت في العام 1989 المساهمة في توحيد اليمن وبعد مفاوضات كان ذلك عام 1990*، هذا بعدما ان عملت العديد من الدول الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا) على عدم التوحد وبقاء الحال كما هو عليه[126]، خاصة في ظل الموقع المهم الذي تقع فيه اليمن خاصة الموقع البحري لليمن والذي يسيل لعاب الدول العظمى وتكمن أهميته في:

- **أهمية موقع اليمن البحري استراتيجيا:**

1) يحتل اليمن موقعا بحريا هاما فهو يعتبر حلقة اتصال هامة ايضا لأقصر طريق بحري يربط بين الشرق والغرب عبر مضيق باب المندب وقناة السويس.
2) يعتبر طريقا حيويا لنقل البضائع من الخليج لأوربا، ونقل المواد الهامة نحو إفريقيا ومنها.
3) يعتبر من المراكز الهامة للسيطرة والتأثير على المحيط الهندي والخليج العربي.
4) تواجد البترول على مياهه في منطقة الجرف القاري.
5) كثرة عدد الجزر التي يتحكم عدد منها في حركة الملاحة البحرية في المنطقة (جزيرة سومطرى، كمران، الزبير...).
6) وقوع اليمن بين قارتي إفريقيا وآسيا وإطلاله على مضيق باب المندب جعله حلقة وصل بين القارتين ، كما يطل اليمن على بحرين هما: البحر العربي وخليج عدن من ناحية الجنوب.
7) ونظرا لأهمية البحر الاحمر فإن اليمن يتحكم جنوبا في البحر الأحمر[127] وهذا ما سنحاول دراسته فيمايلي:

* بعد حرب طاحنة مست اليمن ساهمت الكويت باعتبارها احدى الدول في المنطقة و المتأثرة بالأزمة اليمنية من تقريب وجهات النظر بين اليمنين وحل ازمة اليمن في العام 1990.

126 – كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، المرجع السابق، ص634.

127 – صالح ناصر جعيشان: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، مرجع سابق، ص 30-31.

البحر الأحمر الموقع والأهمية:



المصدر:عن موقع الخرائط: **www.google.com**

اكتسب البحر الأحمر أهمية استراتيجية من موقعه الجغرافي، إذ يتميز بين بحار العالم بموقعه المتوسط حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية بصفة عامة وبين البحر المتوسط والمحيط الهندي بصفة خاصة[128] وأهم ما يميزه كطريق بحري هو امتداده بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي بحيث يربط بينهما من أقصر طريق وعرف سابقا ببحر الحبشة وبحر اليمن، ويتميز بامتداده الطولي حيث يبلغ طوله من السويس شمالا حتى مضيق باب المندب جنوبا 2000كلم ويتراوح عرضه بين 400كلم في النصف الجنوبي و 200كلم في النصف الشمالي، حيث يتفرع إلى فرعين، الشرقي منهما يكون خليج العقبة، والغربي يكون خليج السويس، ويفصلهما عن بعضهما شبه جزيرة سيناء، ويعتبر مضيق باب المندب أضيق جزء فيه.

مضيق باب المندب: يعتبر أضيق جزء في البحر الأحمر، يتراوح اتساعه بين 12 ميلا إلى 14 ميلا، ويعتبر المدخل الطبيعي الوحيد للبحر الأحمر عند نهايته الجنوبية ، حيث يلتقي بخليج عدن والمحيط الهندي ليشكل نقطة مهمة من النقاط الإستراتيجية الطبيعية في العالم.[129]

كما يتميز البحر الأحمر بوجود مضايق طبيعية تتحكم في مداخله ومخارجه أهمها (مضيق باب المندب بالمدخل الجنوبي)، مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة، مضيق جوبال عند مدخل خليج السويس، بالإضافة إلى عدد كبير من الجزر لها دور استراتيجي في السيطرة على الملاحة[130]، رغم أن اليمن سابقا لم يولي الاهتمام البالغ بها.

فحتى لعهد قريب قبل الغزو الإرتيري لجزر ارخبيل اليمن 1995 كانت اليمن تعتقد أنها دولة برية على الرغم من أنها تملك سواحل على البحر الأحمر وخليج عدن، والبحر العربي، وتتحكم في مدخله الجنوبي عبر مضيق باب المندب، ويبلغ طول سواحلها 2200كلم، ففي معظم الدراسات التاريخية تنسب المستعمرين إلى دخولهم اليمن عن طريق البحر.

كما أن اليمن هي من أوائل الدول العربية التي نبهت إلى خطورة الأوضاع في البحر الأحمر ودعت في منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى عقد مؤتمر في مدينة تعز عام 1977 للدول العربية المتشاطئة على جانبيه بهدف تنسيق السياسات الأمنية والاستراتيجية، والمصالح العربية، وأيضا بهدف

---

[128] – جميلة العيسي: الصراع البريطاني حول البحر الأحمر، مكتبة العبيكان، ط1، 2001، الرياض، ص 19.

[129] – المرجع نفسه، ص 20.

[130] – المرجع نفسه، ص23.

تحرير البحر الأحمر أمنيا باعتباره بحرا عربيا لأن معظم الدول المطلة عليه دول عربية، ولكن أجهض المشروع اليمني لعدة أسباب أهمها:

1) الكيان الصهيوني الذي عمل جاهدا على إفشال كل المشاريع في المنطقة.

2) مصالح الدول الكبرى في المنطقة خلال مرحلة الحرب الباردة نظرا لأهمية المنطقة عسكريا واستراتيجيا.[131]

وما يمكن استنتاجه أن الموقع الاستراتيجي لليمن وأهمية جلبت له لعنة عدم الاستقرار الداخلي فعاصفة جريمة القرصنة التي ضربت المنطقة نتج عنها بآثار سلبية كبيرة على اليمن كان أهمها:

- **الأخطار الأمنية للقرصنة البحرية على اليمن:**

إن جريمة القرصنة البحرية هذه الجريمة القديمة الحديثة لها تأثيرا مباشرا على أمن واستقرار اليمن باعتباره أهم الدول المطلة على منطقة القرن الإفريقي والأقرب إلى مسرح عمليات القرصنة وبالتالي يكون تأثيرها على اليمن أمنيا كبيرا وذلك على النحو التالي:

1) إن ما يحدث في الصومال من قرصنة وفي السودان من نهب مسلح كلها ظواهر خطيرة يمكنها الانتقال إلى اليمن، وفعلا عرفت السنوات الأخيرة في اليمن تعرض سفن عدة لعمليات القرصنة ، خاصة في ظل الأنظمة الهشة والتغيرات التي تعرفها المنطقة.[132]

2) خطر التدخل الخارجي والتدويل للبحر الأحمر، فبعد حرب أكتوبر 1973 قام اليمن بغلق بحيرة عربية، وبظهور القرصنة البحرية تطالب العديد من الدول الغربية (على رأسها الو.م.أ وإسرائيل) بالتدويل واتخذت الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرارات بهذا الشأن وبالتالي خروجه عن السيطرة العربية وتكون اليمن أول المتضررين بالتدويل بحكم موقعها في المنطقة.[133]

3) يعتبر البحر الأحمر عازلا طبيعيا بين اليمن وغيرها، وباعتبار أن حماية الحدود البحرية أقل تكلفة من متطلبات حماية الحدود بريا وبالتالي يعطيها الأمان كإقليم وسعيها لحماية البر أكثر، ولتجارتها الدولية مخرجا إذا ما تعرضت جهاتها الأخرى إلى التهديد[134] وجريمة القرصنة

---

[131] – أمين هويدي: أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980، ص 30.

[132] – آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، ورقة بحث منشورة في كتاب حول ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيراتها على اليمن، كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، جدة، يناير 2012، ص 15.

[133] – المرجع نفسه، ص 14.

[134] – صالح ناصر جعيشان: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، مرجع سابق، ص 30.

زادت عبئ الحماية الملاحية، بالإضافة إلى القوى الدولية التي تجوب المحيط بالقرب من اليمن جعلها في مرمى التهديد.

4) امتلاك اليمن للعديد من الجزر ذات الموقع الهام، والتي يملك من خلالها أهمية بحرية استراتيجية، وميزة الانتشار لهذه الجزر والقواعد البحرية (كجزيرة سومطرى...) جعلها مهددة بفعل جريمة القرصنة، وتعرضها لخروقات من طرف السفن الحربية الأجنبية.[135]

5) تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين الصوماليين إلى اليمن وظهور كبير للهجرة غي الشرعية، يشكل عبئا كبيرا على اليمنيين في ظل الوضع الأمني والاقتصادي المنهار في الصومال وبالمقابل الهش في اليمن، وبالتالي تبدأ المشكلة من الصومال.[136]

و من خلال ما سبق نستخلص أن القرصنة البحرية تأثر تأثيرا كبيرا في تهديد اليمن وعدم استقراره نظرا لخطورة هذه الجريمة.

6) إن انعدام استقرار المنطقة، وظهور القرصنة جعل الجماعات الإرهابية تتزايد في المنطقة نتيجة الانهيار السياسي للدولة الصومالية، وهو ما أدى إلى تصدير الظاهرة إلى اليمن بحكم التقارب الجغرافي بالإضافة إلى الجريمة المنظمة التي بدأ تعرفها المنطقة وهو أخطر ما يمكن أن يمس اليمن والنتيجة أن اليمن اليوم يعاني من الإرهاب.

- **تأثير القرصنة على اليمن اقتصاديا:**

أثرت جريمة القرصنة على الاقتصاد اليمني (تجارة، وملاحة) بشكل كبير جدا وهذا ما نعالجه في النقاط التالية:

1) تعتمد اليمن بشكل رئيسي على ميناء عدن في تصدير منتجاتها من البن والجلود وغيرها من المنتجات، كما هو الحال في استيراد احتياجاتها، مما يجعل معظم العمليات التجارية تتم عبر ميناء عدن، ومع ظهور القرصنة التي هددت أمن الملاحة البحرية وزيادة تكاليف التأمين والفدية... تأثرت التجارة اليمنية بشكل مباشر، وهو ما يؤثر في الاقتصاد اليمني الهش أكثر، ومن جهة معظم تجارتها (البن، الجلود) تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت وجود

[135] – المرجع نفسه، ص 31.

[136] – د. الكباب: المعالجة الحقيقية لعدم الاستقرار في القرن الإفريقي وعمليات القرصنة لا يمكن تحقيها إلا بتحقق الأمن والاستقرار في الصومال، جريدة 14 أكتوبر، الاثنين 30 مارس 2009، العدد 14423، السنة 41، اليمن، ص 3.

القراصنة في المنطقة وتهديدهم للملاحة البحرية وبالتالي الحجة في التواجد عسكريا في المنطقة.[137]

2) إن أهم صادرات اليمن هو البن ومع وجود القراصنة وتأثر النقل البحري شريان لنقل البضائع تأثر الاقتصاد اليمني مباشرة.[138]

3) تستفيد اليمن من تكاليف العبور للسفن التجارية التي تمر عبر مضيق باب المندب، حيث تمر بشكل يومي ناقلة كل (ثلاث دقائق)، ومع وجود القرصنة تضطر العديد من السفن لتغيير طريقها نحو رأس الرجاء الصالح، والأخرى تتوقف نتيجة التكاليف العالية والمتعددة(الحماية، التأمين، الخطورة على سلامة الأفراد) وهو ما أثر سلبا على اليمن في أحد الموارد التي تدعم اقتصادياته.[139]

4) إن انعدام الأمن في المنطقة بفعل القرصنة والصيد الجائر العشوائي يؤثر بشكل سلبي ومباشر على الثروة السمكية في المنطقة، ويعتبر الصيد إحدى أهم مداخيل السكان من الساحل اليمني، ومن أهم الحرف والمهن التي يمارسها اليمن، وتأثرت فعلا بالقرصنة من خلال سلب قوارب الصيادين وفرض الفدية، وحتى التهديد بالقتل.

بالإضافة إلى رمي النفايات النووية في السواحل الصومالية والتي تؤثر على كل الأمن البيئي لمنطقة القرن الإفريقي وما لها من آثار على الثروة السمكية والبيئية والثورة البحرية الأخرى.[140]

5) تأثر العلاقات الاقتصادية وترابطها بين دول المنطقة، خاصة مع دول القرن الإفريقي أثرت سلبا جريمة القرصنة على التبادل التجاري فيما بين هذه الدول.[141]

6) من بين أسباب أهمية البحر الأحمر، تتعلق بثرواته، حيث أكدت الدراسات العلمية على وجود ثروة سمكية كبيرة ومتنوعة[142] ونتيجة لجريمة القرصنة البحرية أكد مسؤولون يمنيون أن

---

137 – مديحة أحمد درويش: النشاط الأمريكي في جنوب البحر الأحمر، دار الشروق، ط1، جدة، 2006، ص 89.

138 – المرجع نفسه، ص 110.

139 – آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، المرجع السابق، ص 13.

140 – المرجع نفسه، ص 15.

141 – د. الكباب: المعالجة الحقيقية لعدم الاستقرار في القرن الإفريقي...، الاستقرار في الصومال، المرجع السابق، ص 3.

142 – حزام الطاهر: اليمن، شركات أسماك خليجية تكبدت خسائر موجعة جراء القرصنة والأزمة المالية، مجلة الاقتصاد الإلكترونية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر والتوزيع، السبت 1430/05/07هـ الموافق لـ 2 مايو 2009، العدد 5682.

نسخة مخزنة على الويب

http://www.alegt.com /2009/05/02/article-223852.HTML

الإنتاج السمكي تراجع بنحو 50% بسبب تفاقم جريمة القرصنة البحرية وهو ما يشكل خطورة على الاقتصاد اليمني، في ظل تراجع الشركات الأوربية والخليج على شراء الأسماك اليمنية ونقص الإنتاج، الأمر الذي تسبب في خسائر كبيرة للصيادين، خاصة في المياه الإقليمية القريبة من باب المندب وخليج عدن والواقعة بجوار المياه الصومالية، كما أن الكثير من الصيادين تعرضوا لأعمال الخطف والقرصنة ومصادرة قواربهم ومعداتهم، علما أن أزيد من 86 شركة يمنية وخليجية وعربية وعالمية تعمل في تصدير الأسماك في اليمن وفي العام 2011 صدرت إلى أزيد من 62 دولة في العالم منتوجاتها*، واحتلت السعودية المرتبة الأولى في استيراد الأسماك اليمنية بكمية 36.628 ألف طن أي بقيمة 102.19 مليون دولار، ثم مصر بـ14.8 ألف طن، بقيمة 21.81 مليون دولار.

حيث تمثل الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطا ساحليا يبلغ طوله 2000كلم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، كما تتناثر عليه الجزر والخلجان مما هيأ لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن 350نوعا مما عزز أهمية هذا القطاع الذي تأثر تأثرا كبيرة بالقرصنة الملاحية باعتباره موردا دائما للاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسي لفرص العمل[143] ومنه يمكن القول أن القرصنة البحرية أثرت في الاقتصاد اليمني سلبيا تأثيرا كبيرا ومباشرا وجب معالجته بسرعة وبأولوية.

- **أهم إجراءات اليمن للحد من القرصنة:**

تعتبر اليمن من أهم الدول المطلة على البحر الأحمر، ومن أكثر الدول تضررا من جريمة القرصنة وكان تحرك اليمن سريعا لمحاولة الحد من الجريمة حيث:

1) سعت اليمن إلى إقناع عدد من الدول العربية الرئيسية المطلة على البحر الأحمر للتعاون الجماعي لحماية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، وصحب ذلك عدة تحركات لمسؤولين يمنيين كبار على رأسهم الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وزيارات للدول العربية المعنية بالقرصنة (الأردن، مصر، السعودية...).

---

* – يعتبر السمك اليمني من اجود واحسن انواع الاسماك في العالم من جهة ومن جهة أخرى فإن الثروة السمكية الصومالية هي الأخرى تعتبر من اجود واحسن أنواع السمك في العالم.

143 – موقع وزارة الخارجية اليمنية على الانترنيت، الخميس 20 أوت 2012، 18:30 PM.

http://www.Mofa.gov.ye/ yemen –info/main-inf, HTML

الصفحة 8 عنوان:الأسماك

2) اتخاذ اليمن عدد من الإجراءات البحرية في حدود الإمكانات المتوفرة كنشر 1000 جندي من خفر السواحل و 16 زورقا بحريا حربيا مجهزا بمختلف المعدات البحرية العسكرية في خليج عدن وباب المندب.

3) تكثيف الدوريات الأمنية على مدار الساعة.

4) إنشاء عدة مراكز إقليمية لمكافحة القرصنة (صفاء، عدن، الحديدة، المكلا) مزودة بكافة الإمكانات.

5) بحكم موقع اليمن البحري فإنها تسعى لأن تكون مركزا إقليميا لمواجهة القرصنة، وتكون مركزا للتنسيق والاتصال لمنطقة خليج عدن والبحر الأحمر هذا إضافة إلى مركز آخر في كينيا وتنزانيا و لمنطقة شرق إفريقيا.

المطلب الثالث: تأثير القرصنة البحرية على كل من (مصر، السعودية):

كان تأثير جريمة القرصنة البحرية قويا على اقتصاد وأمن مصر، هذه الجريمة التي عرفتها منقطة القرن الإفريقي منذ القدم، ونظرا لأهمية المنطقة وحيوية الممرات المائية بها، وما لها من أهمية على الجانب الاقتصادي والأمني على كل من مصر والسعودية أدت إلى كل منها إلى التحرك للحد من آثار هذه الجريمة التي نتطرق إليها.

- **تأثير القرصنة البحرية على مصر:**

تحتل مصر موقعا استراتيجيا هاما، فمنذ القدم كانت محل اهتمام الدول والحضارات ومنطقة عبور تجارية، ومع اكتشاف البرتغاليين للطريق البحري المباشر الواصل بين غرب أوربا والمحيط الهندي، كان له الأثر البالغ في النشاط الاقتصادي والحركة التجارية بين مدينتي الإسكندرية والبندقية وخاصة في سنة 923هـ /1517م عندما انتقلت السلطة من يد المماليك إلى أيدي الأتراك العثمانيين[144]، كما شهدت سواحل البحر الأحمر والقرن الإفريقي بالدور التاريخي الفاعل (إبان الخديوي إسماعيل) (1863-1879)، حيث رفرف علم مصر معلنا سيطرته على مناطق شرق إفريقيا وسواحلها وحتى أقصى جنوب الصومال وأوغندا، حيث تمكنت من تسيير شؤون مياه البحر الأحمر وخليج عدن

[144] - عبد الرحيم العطاوي: مجلة التاريخ العربي، كلية الآداب، الرباط، (د.س.ط)، ج1، ص 7709/1.

والمحيط الهندي حيث تمكنت قواتها من التحكم بالمنطقة ومكافحة تجارة الرقيق ومصادرة سفنهم ونالت مصر سمعة واحتراما.

وكانت أهمية المنطقة خاصة في ظل تعدد وضخامة النشاط التجاري والاقتصادي وعائداته الكبيرة في ازدياد وتطور، مما زاد في أهمية المنطقة وتطور حركة الملاحة فيها ولعل هذا من أهم عوامل بناء وظهور مصر كأعرق وأقدم بلدان العالم[145]، فبدراسة الطرق البحرية الرئيسية في العالم قديما وحاضرا يتضح لنا أهمية الطريق من آسيا إلى أوربا وخاصة تلك المارة بقناة السويس وباب المندب عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقد قدر أن وصلت عام 2011 إلى (10.3) مليون حاوية، وتعتبر قناة السويس من أهم تسع ممرات عالمية (مضيق ملقا، مضيق البسفور، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق، رأس الرجاء الصالح، رأس ماجلان، قناة بنما)، في حين تتأثر المنطقة العربية والإسلامية هي الاخرى من هذه الممرات الحيوية والإستراتيجية[146] نظرا لإستراتيجيتها وأهميتها.

- **أهمية المنطقة:**

تحتل المنطقة مكانة جيواستراتيجية بالغة ، فالبحر الأحمر هو طريق الاتصال البحري الوحيد الذي يصل بين معبرين مائيين هما مضيق عدن في الجنوب وقناة السويس في الشمال، ليكمل السلسلة البحرية بين البحار الشرقية والغربية، ويبدو البحر كما لو كان جسرا عائما يمتد بانحراف بين الشمال الغربي حيث قناة السويس والبحر المتوسط ، والجنوب الشرقي حيث مضيق عدن والمحيط الهندي، بحيث يربط بينهما كأقصر طريق، فهو يشمل من درجات العرض (الخط18) شمالا ويشمل من درجات خط الطول (الخط11)، وبهذا مع قناة السويس تكون المنطقة الأقصر والطريق لأسرع بين الشرق والغرب بشكل عام، وفي المحيط الهندي والبحر المتوسط بشكل خاص.

ويقع مضيق عدن إلى الجنوب من سيناء عدن وتتحكم في مدخله جزيرة (بريم) وتقسم المضيق إلى ممرين:

- باب الاسكندر: وعرضه نحو(3كلم) وعمقه نحو (85) قدم.

---

145 – المرجع نفسه، ص 7710/1.

146 – قضايا إقليمية (1): الجزء الثاني، القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، المرجع السابق، ص43.

- ممر ميمون: وعرضه نحو (16كلم) وعمقه نحو (990) قدم.[147]

وخلاصة القول أن أهمية ممر قناة السويس كبيرة جدا لدرجة أن النشاط التجاري والاقتصادي الدولي عرف انتعاشا هائلا منذ فتح القناة، وأنه شريان ربط لجميع جول العالم خاصة الدول العربية وأن أي مساس بأمن المنطقة و الملاحة البحرية هو مساس بأمن مصر القومي وأمن التجارة والاقتصاد الدولي الذي يعرف العديد من الأزمات مؤخرا.

- **الآثار الاقتصادية لجريمة القرصنة على مصر:**

تعتبر الخطوط البحرية المارة عبر البحر الأحمر عن طريق قناة السويس خطوطا مهمة للسفن وناقلات النفط إلا أن القرصنة في المنطقة أدت الى إنحراف السفن عن خطوط سيرها العادية وتغيير مسارتها للتتخذ مسارات بعيدة عن مناطق القرصنة وهذا الأمر ترتب عنه مايلي:

1)زيادة تكاليف النقل:

إن تغيير مسار ناقلة بترول أو عبّارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح لسفينة متجهة مثلا (من السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية) بدلا من المرور عن قناة السويس يضيف حوالي 2700 ميل كل رحلة ليكلف السفينة ما يقارب 3.5 مليون دولار سنويا كمبلغ إضافي لاستهلاك الوقود فقط.

2) زيادة في تكاليف التعويضات نتيجة تأخر وصول الشحنات إلى مستلميها وبالتالي تتحمل الخسائر الناشئة عن التأخر مما يزيد في سعر البضائع المحمولة.[148]

3) زيادة أقساط التأمين نتيجة اتخاذ الخطوط المعتادة، فارتفاع تكاليف التأمين رغم بعض الشركات إلى الإبحار من حول جنوب إفريقيا بدلا من قناة السويس طلبا للسلامة، حيث تقدر الزيادة في تكاليف التأمين على الأخطار نتيجة الصراعات لحوالي 20000 سفينة تعبر خليج عدن يمكن أن يصل إلى 400 مليون دولار علما أنه منذ عام 1982 بدأت بعض الشركات تدرج خطر القرصنة كخطر بحري[149] في وقت أصبحت القرصنة على قناة السويس في حدود 5% هذه القناة التي

---

[147] - أحمد محمود سراج الدين: المضايق البحرية في منطقة الشرق الأوسط في المنظور الجيوستراتيجي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (20)، يناير، 1988، ص 14، ص15.

[148] - قضايا إقليمية (1)، القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، المرجع السابق، ص 44.

[149] - المرجع نفسه، ص 45.

شـقـت عـام 1869 وبالتـالي اتصـال ميـاه البحـر الأحمـر لميـاه محيطـات العـالم مـع البحـر الأبـيض المتوسط.[150]

4) إن ظاهرة القرصنة والوضع القائم في مياه خليج عدن، وقرب السواحل الصومالية بفرض أعباء إضافية على السياسة المصرية لمختلف أدواتها الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية، بعض تلك الأعباء بـدأت بالفعـل مـن هجـرة غـير شـرعية للأجانـب (الصـوماليين، والمسـاعدات...) بالإضـافة إلى تحـرك مصـر عسـكريا ومـا يسـتوجب مـن إنفاقـا ماليـا. وإعلاميـا والـدور الواجـب اتخـاذه تجـاه الجريمـة في وقـت تكون فيه مصر بحاجة ماسة إلى أموال لأجل التنمية والتطوير وسد حاجيات المجتمع المصري الذي يعيش نوعا من الفقر.[151]

5) إن الملاحـة علـى قنـاة السـويس تشـكل مـدخولا قوميـا مهـم لمصـر بالإضـافة إلى آلاف العمـال والموظفين بالشركات البحرية وبالسفن والملاحة وأن تـأثير القرصـنة البحرية بالإضـافة إلى تأثيرهـا علـى طريق رأس الرجـاء الصـالح، مـداخيل آلاف المؤسسـات الخاصـة والعمـال في الملاحـة البحريـة والصـيد وغيرها والتي بدورها ستتأثر حتما بسبب القرصنة وتهديداتها الأمنية وهو ما يشكل بطالة محتمة لهؤلاء العمـال البسـطاء ، وهـذا مـا يـؤدي إلى تشـريد آلاف العمـال والـتي تعيـل آلاف العـائلات بـدورها وهـو عبئ كبير على الدولة المصرية.

6) ونظـرا لطـول السـواحل البحريـة المصـرية فـإن قطـاع الصـيد البحـري والـذي يمثـل اكـبر القطاعـات الحيوية في مصر يتأثر بشكل سلبي بسبب انتشار القرصنة والذي بدوره يسبب عدم الأمن مما يمنع الصيادين من ممارسة نشاطاتهم على اكمل وجه.

– الآثار الأمنية للقرصنة البحرية على مصر:

أدى ظهور جريمة القرصنة البحرية إلى التأثير الخطير على الأمن القومي العربي، وخاصة الدول القريبة لمنطقة القرصنة ومصر إحدى هذه الدول وهذا على النحو التالي:

---

[150] – مجلة الأهرام، مجلة تصدر عن مؤسسة الأهرام، 21 أكتوبر 2011، السنة 136، العدد 45609، ص2.

[151] – سامح راشد: التحرك المصري في مواجهة القرصنة الصومالية، مجلة الأهرام، مجلة تصدر عن مؤسسة الأهرام، (المجلة الإلكترونية)، العدد 118، 12 يناير 2009، ص2.

http://acpss.ahram.org / ahram/2009/01/12/ commo.HTM.

1) اضطرار السفن إلى التسلح، في حين ترفض مصر السفن المسلحة المرور إلى القناة وفقا للقوانين الدولية البحرية لاستعمالها الأسلحة في غير أوقاتها، وبالتالي لابد من دراسة أنسب الحلول لوضع الأسلحة على السفن لأجل الحماية والسلامة من هجمات القراصنة.[152]

2) إن القرارات الدولية لمجلس الأمن والاتفاقيات الدولية التي تسمح للدولة التي يمكنها مكافحة وملاحقة القراصنة دون تحديد دقيق لنطاق عملها ورصد السفن المشتبه بها من خلال عناصر الاستطلاع البحري بالمنطقة هو تساؤل حول وجود مؤامرة على قناة السويس ، وهو ما يمس أمن مصر القومي مباشرة.

3) إن قوة القراصنة وزيادة تسليحهم يعتبر تهديدا مباشر لأمن المنطقة وأمن قناة السويس التي تعتبر من أهم المعابر الرئيسية تأثرا في المنطقة.

4) إن نوعية السفن التي أصبحت مستهدفة (حاملات النفط، ناقلات الغاز والبترول، ناقلات السلع الضخمة...) تمثل قنبلة موقوتة على كل أمن المنطقة بما فيما مصر، مما يمكن أن يتسبب في كوارث أمنية وبيئية وإيكولوجية.

5) إن تواجد الأساطيل البحرية- أمريكا- إسرائيل، هو تهديد مباشر لأمن مصر القومي.[153]

6) إن استمرار القرصنة بالوتيرة الحالية يجعل منطقة خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر مناطق محظورة بحرية، وما يجعل القراصنة يوسعون نشاطهم حتى بالقرب من مصر، وبالتالي يشكل تهديدا مباشرا لمصر وخللا للاستقرار في البحر الأحمر:

فمعنويا: المكانة والثقل اللذان تتمتع بهما مصر كدولة كبيرة إقليميا، إما يشهدان ازدهارا وتقدما أو انحسارا وتقلصا، وستظهر بذلك الأهمية السياسية للبعد المعنوي إذا ما تم الوصل مستقبلا إلى صيغة ما أو تصور للأمن والاستقرار في البحر الأحمر، وإذا ما فكرت الدول المشاطئة للبحر الأحمر تكوين تجمع إقليمي أو منظمة تجمعها سيكون لهذا البعد دور وتأثير في موقع كل دولة اعتبارا من مقومات القوة الشاملة للدولة وقدرتها على التنظيم... .

---

[152] – هيئة التحرير: الآثار الأمنية للقرصنة،مجلة الأهرام، مجلة تصدر عن مؤسسة الأهرام، 21 أكتوبر 2011، السنة 136، العدد 45609، ص2.

[153] – أسامة هيكل: أمن قناة السويس، مجلة المصري اليوم، العدد 1637، السبت 6 ديسمبر 2008.

(نسخة مخزنة على الويب)

http://today.alma syalyoum.com / article2 aspx? Artivle ID= 189230 ISSUE ID= 1246.

نفسيا: تكون هيبة كل دولة بدءا من هيبة قياداتها وما حققته أثناء الأزمات وكيف تصرفت من خلال المواقف والنتائج، وللصورة الذهنية المترتبة عن ذلك انعكاسا ملموسا على وضعية موقع كل دولة في أي ترتيبات أوضاع إقليمية تستجد مستقبلا.[154]

7) إن الدور الخفي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني الذي يعرف أهمية المنطقة أمنيا في حرب 1973، هو العامل الأساسي في تأجيج الصراع في المنطقة وخلق هذه الجريمة للتواجد، فالكيان الصهيوني يعرف أن شريان مصر هو القناة والمنفذ البحري من جهة البحر الأحمر وما يمثله لمصر من بعد أمني واستراتيجي واقتصادي وبالتالي فإن الحكم في هذه المداخل هو التحكم في أمن مصر وأي زعزعة للاستقرار في المنطقة يكون له تأثيرات خطيرة على أمن مصر الاقتصادي والقومي، وهذا ما يسعى الكيان الصهيوني لفرضه سواءا:

- مساومة مصر في القضايا الاستراتيجية والمصيرية فيما يخص(القضية الفلسطينية، المياه، الحدود...)
- تدمير الاقتصاد المصري وخلق عدم الاستقرار فيها لما لها من وزن عربي وتهديد للكيان الصهيوني.[155]

- تأثير القرصنة البحرية على المملكة العربية السعودية:

تتموقع السعودية على ساحلي البحر الأحمر والمتوسط أين يضيق المنفذ البحري على خليج العقبة وتحيط مصر والأردن والسعودية من جانبيه، أين تتحكم السعودية في أهم ممر من خلال جزيرتي تيران ومنافين فكانت قديما معبرا للقوافل التي تنقل البضائع بين الشرق والغرب، لذلك قام (أغسطوس) بحملة عليها عام 24م لتأمين السيطرة على ممراتها، وزادت مكانتها مع ظهور الإسلام وانتشاره كقبلة لأنظار المسلمين، وتبوأت مركزا استراتيجيا هاما اقتصاديا وتجاريا[156] وموقعا جغرافيا جغرافيا بحدود استراتيجية على النحو التالي:

---

[154] - سامح راشد: التحرك المصري في مواجهة القرصنة الصومالية، المرجع السابق، ص2.

[155] - موقع مصر للبترول والغاز، القرصنة وقناة هرتزل تهدد الإيرادات البترولية لقناة السويس، موقع متخصص اقتصادي، الجمعة 2012/08/21، 16:30 ، ص2.

http://www.egyptoil-gas.com /read-article-issues-a.php?AID=37.

[156] - كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، در الجيل، بيروت، ط1، 1998، ص 577.

- **حدود دولة المملكة العربية السعودية:**

طول حدود المملكة العربية السعودية 4410كلم منها 488 كلم مع العراق 198 كلم مع المنطقة الحيادية بين السعودية والعراق، و742 كلم مع الأردن، ومع الكويت 222كلم، ومع عمان 676كلم، ومع قطر 40كلم، ومع الإمارات العربية المتحدة 586كلم، ومع اليمن 1452كلم.

و يتموقع الخط الجغرافي للسعودية على سواحل مهمة يزيد طولها عن 2510كلم من خلال شواطئها.[157]

وهي إحدى الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والذي يعتبر بالنسبة لها أحد الشرايين الهامة البديلة لتصدير منتجاتها بعيدا عن موانئ التصدير الواقعة على الخليج العربية والتي تعرضت باستمرار خلال العقود الثلاثة الأخيرة لعدم الاستقرار في ظل المتغيرات والظروف الدولية الراهنة، أبدى الكثير من الباحثين السعوديين تخوفهم مما يحدث في المنطقة وأن ذلك سيؤثر على المملكة العربية السعودية وحصروا أثار القرصنة فيما يلي:

1) تأثير القرصنة على أمن الملاحة البحرية للملكة العربية السعودية وهو ما يؤثر سلبا على استقرار وأمن المنطقة.
2) التأثير على الملاحة البحرية سيؤدي سلبا على التأثير في الاقتصاد خاصة الشحن والنقل البحري وبذلك استمرار عمليات القرصنة ستؤثر على الاستثمار في المملكة.
3) تأثير القرصنة على نقل النفط للمكلة المصدر عبر البحر الأحمر خاصة في ظل عدم الاستقرار قبالة سواحل الصومال.
4) تأثير القرصنة على مشاريع تحلية المياه والتي تمثل من أهم المشاريع المهمة والأساسية في المملكة في المنطقة.
5) تأثير القرصنة على عملية التنمية حيث يتم استيراد مستلزماتها عبر موانئ المملكة العربية السعودية عبر البحر الأحمر.[158]

هذا بالإضافة إلى أن الدولية الثانية المتأثرة بالقرصنة البحرية و المشاطئة للقرن الإفريقي هي اليمن كما يلي:

---

[157] – المرجع نفسه، ص 580.

[158] – عوان بن عيد البلوري وآخرون: القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، كتاب الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث البحرية، المديرية العامة لحرس الحدود ووزارة الداخلية، 10-14 ذو القعدة 1432هـ، المملكة العربية السعودية، ص15.

1) اقتصاديا:

تعد السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الأول لليمن حيث أن حجم التبادل بينهما يزيد عن (2 مليار دولار عام 2005) و (2.5 مليار دولار عام 2009)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات اليمنية إلى دول المجلس، وأن القرصنة البحرية تؤثر تأثيرا مباشرا على اليمن باعتبار الموقع والملاحة المشاطئة للصومال.

حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن نحو نصف مليار دولار عام 2009 وحتى العام 2006 نحو113 مشروع استثماري بكلفة 1.5مليار دولار تقريبا.

قدرة اليمن على خدمة التجارة الخليجية:

- توفير مسار آمن، موانئ، محطات ترانزيت.
- بدائل لنقل النفط والغاز عبر الأنابيب وتسهيل حركة التجارة.
- التنوع لموارد اليمن، واعتبارها مكانا استثماريا مهما.
- التزويد بالموارد السمكية نظرا لوفرتها.
- الحجم السكاني لليمن الذي يزيد عن 24 مليون نسمة ويوفر يدا عاملة رخيصة.

2) أمنيا:

- بحكم الجوار الجغرافي ثمة ارتباط عضوي بين أمن اليمن وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي استقرار الأخرى يحافظ على استقرار الدول الأخرى.
- التنسيق الأمني في مكافحة الإرهاب و القرصنة البحرية.
- التهديدات التي تمس استقرار اليمن تمس السعودية بحكم الحدود الجغرافية البرية الكبيرة وبالتالي تمس دول المجلس، إلى غير ذلك من علاقات التأثير والتأثر وبالتالي فإن ظاهرة القرصنة البحرية التي تمس الشواطئ اليمنية، والتي تضرب استقرار الصومال والتي بإمكانها الانتقال لليمن هو مس مباشرة لأمن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يتطلب ضرورة التعاون الجدي والفعال في مكافحة[159] جريمة القرصنة البحرية.

[159] – عمر الحسن: مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية، المخاطر والفرص، موقع كتاب مراقبون من أجل الحرية، الأحد 3 يوليو 2011، 12:47.
http://108.167.157.35/index. php? Option =com-contant & view=article id= 39986= 2011-07-04-03-47-23 & catid= 6: 2009-05-11-20-56-01 &temid=7.

ومما تطرقنا إليه إن مشكلة القرصنة البحرية لها آثار وخيمة على المنطقة العربية برمتها، ولعل مصر والسعودية هما من أكثر البلدان تضررا بعد الصومال واليمن.

فصر والسعودية الحد الأدنى عندهما هو حراسة وتأمين أمن شواطئهما أو ما تمتلكان من مناطق مجاورة أو جزر، وترك الصومال يغرق في أزمته في حين أنهما من أكبر الدول امتدادا على البحر الأحمر حيث أن مصر شواطئها تزيد عن 950كلم من البحر الأحمر، في حين أن السعودية لها أكثر من 1200كلم.

و البعد العسكري الذي تسعى إليه الولايات المتحدة وإسرائيل هو التدويل ومصر والسعودية من أول المتضررين من حيث:

- التهديد الأمني.
- الثروات السمكية.
- الخيرات المعدنية في البحر الأحمر من خلال الحرب على الموارد.[160]

هذا بالإضافة إلى الأخطار التي تم ذكرها، وسوف تطال المخاطر الملاحة في قناة السويس، وصادرات النفط الخليجي، وقد تصبح هذه المنطقة منطقة ساخنة لصراعات مستقبلية وأماكن لا استقرار سياسي وهذا ما تسعى إليه الدول العظمى هو صناعة ملعب للكبار، فيه كل أنواع الخيرات والثروات، وشعوب تقبل الاستعباد.

[160] مايكل كلير: الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص 32.

المبحث الثالث: تأثيرات القرصنة على العالم وباقي المنطقة العربية و نتائجها:

لقد أثرت القرصنة البحرية على الصومال بشكل كبير، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا مما جعلت منه منطقة مفتوحة على مصراعيها لكل من هب ودب من القوات الدولية فاستبيحت أرضه وساحله وخيراته، حيث ساهمت هذه الدول في تأزيم الوضع في الصومال وتغذية الصراعات فيه خاصة الدول العظمى التي تسعى للسيطرة على المنطقة العربية بدءا بالصومال باعتباره البوابة الأولى نحو السيطرة على المنطقة العربية في العالم العربي، من جهة أخرى من خلال هذه الدراسة الملاحظ أن الكيان الصهيوني ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراع داخل الصومال ومن خلال دول الجوار وليس ببعيد أن جريمة القرصنة هي أحد أفلام هذه العصابة الصهيونية، وهذا ما سنحاول كشفه والعلاقات الوطيدة مع المنطقة العربية ما حدث في الصومال ويحدث كان له أثار كبيرة على المن القومي العربي باعتبارها هي المعنية من هذه الكوميديا (الأمريكو-اسرئيلية) خاصة كانت الآثار على الدول المجاورة (مصر، اليمن، السعودية) وهو ما انعكس كلية على الأمن القومي العربية واقتصادياته نتيجة خطورة الظاهرة (القرصنة) التي ضربت الأمن العربي واقتصادياته والمتمثلة أساسا في التجارة البحرية في الصميم وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: مخاطر تدويل المنطقة على الأمة العربية

تتميز المنطقة العربية عن غيرها من مناطق العالم بإعتبارها مجموعة متجانسة من حيث اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك بالإضافة الى نسبة اللذين يدينون الدين الاسلامي فيها , وبتربعها على موقع استراتيجي له أهمية اقتصادية وإرث ثقافي, و يطلق على المنطقة العربية عدة تسميات أقلها حاليا الوطن العربي, واضحى كل من يطلق على هذا الاسم يتهم بالعودة الى ستينيات وسبيعنيات القرن الماضي أي سنوات القومية العربية.[161] أما الطاغي فهي البلدان العربية والعالم العربي مما يجعلها ضمنيا مجموعة دول متلاحمة جغرافيا متشابها في خصائصها الجغرافية والسكانية والثقافية دون أن يحملها هذا التشابه على التعاون الفعال. وكما ذكرت سابقا فالمنطقة العربية او مايعرف بالوطن العربي أو العالم العربي وهو مصطلح جغرافي بالأساس يطلق على منطقة جغرافية ذات لغة وثقافة مشتركة.



المصدر: كتاب جغرافية العالم العربي , لحسام الدين جاد الرب ص 27

[161] Denis.Bouchadr « .le nouveau monde arabe.enjeux et instabilités. » André versaille édition.2012 France. Page 11

الاهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية:

تمتد المنطقة العربية على مساحة تصل الى 14 كلم2 مابين دائرتي عرض 2 جنوبا وحتى 37,5 شمالا, اي نحو 40 درجة عرضية كما يمتد بين خطي طول 17 غربا الى 60 شرقا اي نحو 77 خط طول[162]

يشكل الموقع الجغرافي للمنطقة العربية أهمية كبيرة حيث أن امتدادها بين خطوط الطول ودوائر العرض أدى ذلك الى تنوع الظروف المناخية من المناخ الاستوائي في الجنوب حتى المناخ المعتدل في الشمال مرورا بالمناخ المداري والصحراوي وهذا التنوع المناخي أدى بدوره الى تنوع نباتي وانعكس ذلك بوضوح على تنوع الموارد الاقتصادية وخاصة الزراعية منها[163]

كما تشرف المنطقة العربية على مساحات مائية هامة حيث سهل هذا الأمر الاتصال الخارجي سواء كان ذلك تجاريا او حضاريا أو مجتمعيا ولذلك لم يكن الوطن العربي معزولا طوال التاريخ وتمتاز سواحل الوطن العربي بأنها تطل على بحار مفتوحة كما أن تعتبر من السواحل الصالحة للملاحة البحرية طوال السنة وبذلك تختلف عن السواحل الميتة التي تتجمد طوال السنة طوال أشهر السنة أو معظمها مثل سواحل روسيا الشمالية وسواحل كندا المطلة على المحيط المتجمد الشمالي أو سواحل الدول الاوروبية المطلة على بحر البلطيق.[164]

وترتبط السواحل العربية بظهير اقتصادي غير زراعي على سواحل المغرب العربي واليمن وسلطنة عمان, أو بيترولي على سواحل الخليج العربي وسواحل البحر المتوسط في ليبيا والجزائر ومصر.

وأهم المسطحات المائية التي تطل عليها المنطقة العربية هي:

البحر المتوسط" : يقع في شمال المنطقة العربية ويمثل البحر المتوسط أهم بحار العالم تجاريا وحضاريا كما يمثل حاليا حركة عسكرية عالية في الوقت الحاضر.

- البحر الاحمر: يمتد من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي فيما بين دائرتي عرض 10 و 30 شمالا وهو يتصل عن طريق مضيق باب المندب بخليج عدن ثم المحيط الهندي ويتصل البحر الاحمر

[162] - حسام الدين جاد الرب, جغرافية العالم العربي, كلية الاداب جامعة أسيوط , ص 35 نقلا عن الموقع الالكتروني:www.kotoob.com

[163] نفس المرجع السابق ص 38

[164] حسام الدين جاد الرب, نفس المرجع السابق ص 39

بالبحر المتوسط شمالا عن طريق قناة السويس, ويعد البحر الاحمر بحيرة عربية خالصة ذات أهمية استراتيجية وتجارية عالمية.

- الخليج العربي: خليج طولي يمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي وهو يتصل من الجنوب الشرقي بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز وهو ممر هام مائي هام بالنسبة للتجارة الدولية وخاصة البترول وهو المنفذ البحري الوحيد لبعض الدول الخليج العربي كالكويت والعراق والبحرين والامارات العربية وقطر وزادت اهمية الخليج العربي بظهور البترول.



المصدر: www.google.com/maps

- كما تتميز المنطقة العربية من الناحية التجارية والجيواستراتيجية كونها تطل على اربع مضايق بحرية لها اهمية قصوى [165]

- وتحتوى المنطقة العربية على 22 دولة 12 في قارة اسيا و10 دول في القارة الافريقية والدول هي : السعودية العربية المتحدة, العراق, الكويت , الاردن, الامارات العربية المتحدة, قطر,

[165] يوجين روجان, العرب منذ الفتوحات العثمانية الى الحاضر, ترجمة محمد ابراهيم الجيدي,كلمات عربية للترجمة والنشر, القاهرة ط1, 2011, ص 10

البحرين, الاردن, لبنان, فلسطين, سوريا , اليمن, مصر , ليبيا, تونس, الجزائر, المغرب,موريطانيا, السودان, جيبوتي, جزر القمر,الصومال.[166]

ولقد ظهرت في المنطقة العربية أقدم الحضارات البشرية في العالم حيث هيأ موقعها بكل مافيها من عوامل ومؤثرات الى قيام هذه الحضارات وقد ضاعف من اهمية المنطقة العربية ظهور الرسالات السماوية على اراضيه كاليهودية والمسيحية والاسلام وقد انتشرت هذه الرسالات السماوية الثلاث في ربوع العالم وقد ساعد على ذلك الموقع المتميز للمنطقة وسهولة اتصالها بالعالم كله. أما من الناحية الاقتصادية فتمتاز المنطقة العربية بموقعها البحري فضلا على وقوعها شبه جزري إذ يتخلل اليابس العربي مجموعة من البحار والخلجان الهامة تمتد كالاصابع وكأنها تشير الى أخطر المواقع الاستراتيجية في العالم.[167]

وتشهد المنطقة العربية تطورا هائلا في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية من أوسع الأبواب، خاصة في المرحلة الراهنة والتغيرات في المجال السياسي ونظم الحكم.

ومن خلال هذا فإن المخاطر التي تمر بالمنطقة العربية كبيرة ومتعددة، وتدعيم الأمن القومي العربي يتطلب الاعتماد على العديد من الركائز الواقعية والموضوعية لتغيير الواقع السلبي في العلاقات العربية العربية، وشعوب منطقة القرن الإفريقي، وقبل التطرق إلى مخاطر تدويل منطقة بحر العرب.

ومن هنا نضع جملة من الركائز التي لابد منها لتفادي الكارثة ولعل أهم منها:

1) إعادة التفكير في بناء أسس لسياسات الأمن القومي العربي المشترك.
2) تحديد منطلقات للجمال الحيوي للمنطقة العربية من خلال المواقع الاستراتيجية التي تهدد أمن المنطقة العربية.
3) بناء علاقات تعاون استراتيجي سياسي واقتصادي وأمني ومائي مع هذه المنطقة من القرن الإفريقي.

[166] حسام الدين جاد الرب, نفس المرجع السابق ص 45
[167] يوجين روجان, نفس المرجع السابق ص 55

4) معالجة الآثار السلبية للفترة الماضية والاستفادة منها في ظل التحولات الراهنة التي شهدتها المنطقة العربية[168] والاعتماد على هذه الأسس والمرتكزات يجنب المنطقة العربية من مخاطر تدويل المنطقة.

أ/ أسباب التدويل ومخاطره:

هناك عدة أسباب تسعى العديد من الدول إلى تدويل المنطقة ولعل أهم هذه القوى الكيان الصهيوني.

الكيان الصهيوني وسعيه إلى تدويل منطقة القرن الإفريقي وبحر العرب:

يسعى الكيان الصهيوني جاهدا لتدويل المنطقة وإرساء قواعد عسكرية مستقلة فيها وذلك لعدة أسباب أهمها:

أ) إن سياسة الكيان الصهيوني في المنطقة خاصة بعد اتفاقية السلام مع مصر عام 1973 جعلتها تسعى جاهدة إلى ممارسة دور إقليمي بالمنطقة ومحاصرة مصر بشتى الوسائل الممكنة في محيطها خاصة محيطها الإفريقي وباعتبارها الحليف والشريك والابن المدلل للولايات المتحدة الأمريكية راعية الأمن ودركي العالم من مصلحتها هذا التدويل حيث تسعى إسرائيل إلى:

1) التعامل مع إثيوبيا بمنطق معين يجعلها تابعة تبعية مطلقة وهذا من أجل حصار مصر فيما يخص قضية مياه النيل.

2) إثارة جنوب السودان من منطلق نفس الهدف.

3) سرقة مياه النيل في ظل الأزمة المائية الحادة التي تعاني منها المنطقة عن طريق أنابيب تم تحت قناة السويس وهو المشروع التي أطلقت عليه اسم (نزعة السلام).

4) جعل موضوع الموارد المائية على الطاولة التفاوضية في مباحثات السلام العربية الصهيونية.[169]

ب) إن تدويل البحر الأحمر قد يؤدي إلى زيادة الوجود العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة القرصنة واستخدامه لمصالح أجنبية ويستخدم إلى الضغط على دول المنقطة.[170]

---

168 – المحرر: التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي، مجلة البيان، مجلة تصدر عن الكويت، العدد300، جويلية 2012، ص18.

169 – حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وتحديات عصر النهضة أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2007، ص 118.

170 – طلعت مسلم: ضرورة مكافحة القرصنة البحرية عربيا، مركز الجزيرة للدراسات (10-08-2012)، 11:30 ص3. (نسخة مخزنة على الويب):
http://www.aljazira.net / anolysis/ pages/27gc55bf-ef43-416c-94ce-70c23ab37sd6.

ج) يخشى من أن أطرافا أجنبية تكتسب حقوقا في المنطقة نتيجة تشريع مبادئ يساء استخدامها على حساب السيادة العربية كما هو مساء استخدام أوضاع خولتها الأمم المتحدة في أفغانستان وفلسطين والعراق... [171]

د) تموقع العديد من القوات في منطقة القرن الإفريقي مما جعلها ساحة عسكرية بالقطع البحرية.

- فالصين منذ2011 وهي ترابض بالمنطقة بحثا عن قاعدة عسكرية في إحدى الدول العربية.

- اليابان والهند سعت لبناء قواعد خارجية لها وهي تبحث بمواقع ليست بعيدة عن المنطقة ولعل اليمن أهم مكان.

- روسيا تتواجد من مدة بالمنطقة علما أن تاريخها حافل بها منذ الحرب العالمية الأولى.

- ماليزيا هي الأخرى أرسلت سفنا حربية وهي تقوم بعمليات مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى قوات محلية مثلت الإمارات العربية وسلطنة عمان لمواجهة القرصنة.[172]

إن الكيان الصهيوني وبعض الدول الكبرى تسعى جاهدة لكي تكون المنطقة مرآبا لقطعها البحرية، وتدويل المنطقة خدمة لأجندات هذه الدول وحماية لمصالحها ولمصالح الكيان الصهيوني الذي يسعى منذ حرب 1973 إلى أن تكون المنطقة تحت سيطرته نظرا لأهميتها الاستراتيجية وموقعها الهام، وكل دولة تسعى لجعل المنطقة ملعبا لنهب الخيرات واستنزاف الثروات.

إن استمرار عمليات القرصنة وزيادة وتيرة أعمال السلب والنهب للقراصنة في منطقة القرن الإفريقي وخليج عدن، من خلاله تسعى القوى الكبرى في الضغط على الدول المحيطة بميدان القرصنة حيث أجبرت بعض هذه الدول على منح تلك الدول قواعد بحرية فوق أراضيها، واستباحة سيادتها كما يحدث في الصومال والعراق وباكستان وأفغانستان والسودان ... ومن هنا بدأت ظاهرة الإرهاب تتنامى أكثر فأكثر، والجريمة المنظمة عملت أوكارا في المنطقة.[173]

---

[171] – طلعت مسلم: ضرورة مكافحة القرصنة البحرية عربيا، مرجع سابق، ص 3.

[172] – أشرف أبو السعود: القرصنة البحرية تجعل المحيط الهندي ساحة عسكرية دولية، مجلة الأهرام، نوفمبر 2010 (نسخة مخزنة على الويب)
http://digital ahram .org.eg/ articles.aspx? serical= 322931 eid=85.

[173] – محمود قاسم الشعبي: القرصنة في القرن الإفريقي وردود الأفعال الدولية تجاهها، الجريدة الإلكترونية، اليمن اليوم، 20 فيفري 2010، 23:48 (نسخة مخزنة على الويب):
http://www.yemen today.net/2008-11-11-20-53-11/2011-01-06-13-04-43-2255-2010-02-20-20-52-35-html.

فالولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي لإسرائيل تسعى للتدويل خدمة لمصالحها وزيادة لقواتها التي تعوم وتجول في المنطقة، حيث أن الولايات المتحدة تتواجد في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية.

- **التدويل و التواجد الأمريكي في المنطقة:**

إن أهم الدول التي تسعى لتدويل بحر العرب واستباحه في المنطقة هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث:

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوحدات لها في البحرين منذ العام 1971، وتتمتع بتسهيلات كبيرة في ميناء سليمان، وقد لعبت البحرين دورا مميزا في حرب العراق 1991، وأصبحت البحرين مقرا لقيادة الأسطول الخامس منذ عام 1995، وقوة منتشرة تزيد عن 5 آلاف من البحرية.[174]

في حين تسمح قطر منذ حرب الخليج الثانية 1991 لوحدات من سلاح الجو الأمريكي باستخدام أراضيها، وتخزين العتاد والسلاح وقوة تزيد عن 8000 عنصر في قاعدة القيادة بالسيلية العديدة، كذلك هو الأمر بالنسبة لسلطنة عمان وبقوة تفوق 3000 عنصر مع طائرات ومقاتلات مختلفة وقوة بمختلف أنواع الأسلحة والطائرات والبوارج والسفن العائمة في السعودية (قاعدة الظهران الجوية، وموانئها في الخليج العربي) منذ العام 1943 حتى 1962، ثم بعد حرب الخليج الأولى والثانية مع 9آلاف جندي، وأكثر من 100 ألف في الكويت و 1200 بالإمارات العربية المتحدة.

هذا بالإضافة إلى البوارج والأسطول الخامس والغواصات التي تعوم في بحار المنطقة وجزرها والمحيط بالقرب من المنطقة العربية من القرن الإفريقي إلى بحر العرب إلى الخليج.[175]

- **إسرائيل والبحث عن تدويل بحر العرب:**

استعمل الكيان الصهيوني مجموعة من المداخل للوصول إلى غايته في القارة الإفريقية والمنطقة العربية ومن أبرز تلك المداخل الإيديولوجي والثقافي، ومدخل محاربة الأصولية، ومدخل المجتمع المدني والتنمية، والمدخل الأمني، وهذا لأجل تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،

---

[174] – إبراهيم بولمكاحل: استراتيجية مواجهة التحدي الأمني في النظام الإقليمي الخليجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 21.

[175] – إبراهيم بولمكاحل: استراتيجية مواجهة التحدي الأمني في النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص 22.

ولا شك أن عدم قدرة العرب على تطوير استراتيجيات جديدة في علاقاتهم مع شعوب ودول القارة السمراء من أهم عوامل نجاح الكيان الصهيوني في كينيا وجنوب السودان وغيرها... .[176]

فإسرائيل منذ قيامها عام 1948 أدركت أهمية البحر الأحمر كرئة ثانية تتنفس منها وتمد أذرعها من خلاله للوصول إلى إفريقيا وأدركت أهمية مضيق باب المندب والبحر الأحمر،وبالتالي تسعى جاهدة للسيطرة على الممر المائي المهم للتحكم فيه، فاستطاعت احتواء اريتريا وإقامة قاعدة لها في ميناء مصوع والاستفادة من الجزر الإريترية على امتداد ساحلها على البحر الأحمر البالغ أكثر من (1000كلم) والذي يظم أكثر من (360) جزيرة، تتحكم فيها إسرائيل من خلال قاعدة (رواجيات) وقاعدة (مكهلاوي) على حدود السودان ولها قواعد في كل من جزيرة (حالب) وجزيرة (فاطمة) في مضيق باب المندب، ناهيك عن استئجار الجزر الاريترية الإستراتيجية التي تسيطر على مدخل البحر الأحمر من الجنوب ولعل أهمها (جزيرة دهلك) التي أقامت فيها إسرائيل قاعدة بحرية والتي تستعملها مركزا للصيد والمراقبة في البحر الأحمر على كل من السعودية واليمن والسودان والصومال وحركة ناقلات النفط.

إن هذا التموقع الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر ومحاولة تدويل بحر العرب له أبعاد خطيرة، فمنه يتم إيصال السلاح إلى الجماعات المنشقة في الدول المستهدفة (دارفور، جنوب السودان)، واستمرار الحرب الأهلية في الصومال، وزعزعة الاستقرار في اليمن...

إن مثل هذا السعي لأجل تدويل بحر العرب والسيطرة على البحر الأحمر وأهم الجزر المحيطة به ومضيق باب المندب، له أبعاد خطيرة على الأمن القومي العربي على المدى القريب والمتوسط والبعيد ناهيك عن أن ذلك يعتبر نقطة ارتكاز للولوج إلى المنطقة العربية والقارة السمراء وهذا ما تسعى إليه إسرائيل.[177]

[176] – مقال منشور بموقع حركة الإصلاح الإسلامي الإريتري بعنوان المضايق والممرات المائية، (17 أوت 2012، 19:30)، ونشر بجريدة الرياض السعودية، يوم الجمعة 24 يونيو 2012 (نسخة مخزنة) ، ص2.

http:// www.islaher.og/details-php?ren type= 1hid=1102.

[177] – مقال منشور لموقع حركة الإصلاح الإسلامي الاريتيري، المرجع السابق، ص1.

المطلب الثاني: أضرار القرصنة على المصالح الاقتصادية والتجارية العربية:

يعتبر البحر الأحمر وخليج عدن الطريق البحري الوحيد لتجارة الدول العربية المطلة عليها كالأردن والسودان وجيبوتي، وهو طريق كبير الأهمية لتجارة كل من مصر والسعودية، رغم أن لكل منهما إطلالة على بحار غيره، كالبحر المتوسط بالنسبة لمصر والخليج العربي بالنسبة للسعودية، ويطل كل من اليمن والسودان على المحيط الهندي، وأن أي ارتباك في البحر الأحمر وخليج عدن يؤثر سلبا بشكل واضح على مصالح تلك الدول وأمنها، أما الملاحة البترولية فإن 30% منها يمر عبر البحر الأحمر، ومن المعلوم تقريبا أن كل الدول العربية دول بترولية واقتصادياتها معظمها دخلها من البترول والغاز وبارتباك الملاحة في هذه الممرات، تتأثر هذه الدول خاصة دول الخليج، من خلال صادراتها نحو أوربا وأمريكا.[178]

هذا بالإضافة إلى التجارة المنقولة بحرا والتي تمر عبر هذه الممرات والتي أصبحت تعاني في كثير من تكاليف التأمين والحماية ومشاكل القراصنة كتعريض التجارة للخطر والسفن يتم الاستيلاء عليها أو دفع الفدية التي عادة ما تكون مبالغ خيالية في ظل أن القرصنة أصبحت التجارة المربحة لدولة تعاني كل أنواع المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية..

- **الأسباب الاقتصادية لانتشار عمليات القرصنة البحرية:**

تختلف المسببات الاقتصادية لظهور عمليات القرصنة البحرية وتزايد هذه الجريمة ولعل أهمها:

1)نمو السياسات الرأسمالية واقتصاد السوق:

إن تزايد النمو الاقتصادي السريع في ظل الرأسمالية واقتصاديات السوق وارتفاع تكاليف المعيشة خلق طبقة من المجتمع تعيش دون مستوى الكفاف ولا تتمكن من مواصلة حياتها الاعتيادية مع الارتفاع الكبير في الأسعار فتظهر موجات من اللاجئين الذين يسعون إلى الرزق السريع، وغالبا ما يكون ذلك بوسائل غير مشروعة، هذه الفئة تشكل المصدر الرئيسي للقراصنة.

2)اتساع الفجوة بين الوعي الشعبي والقدرة القومية: تنامت المشاكل الاجتماعية ذات البعد الأمني نتيجة لاتساع الفجوة بين احتياجات الشعب ووعيه من ناحية، وبين القدرة القومية لتغطية

---

[178] – الحسيني عبد الكريم: ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، ندوة علمية لمركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 8 أفريل 2009، السودان (نسخة مخزنة على موقع الراصد)

http://www.arrasid.com / index.php/maiw/index/4/17/contents.

الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع من ناحية أخرى، فمع الزيادة السكانية وتنامي البطالة وتفشي الفقر والجوع انتشرت جريمة القرصنة وتزايدت[179]، وهذا يعتبر مجرد سبب من أسباب انتشار القرصنة الموضوع المراد معالجته.

3)الدوافع الاقتصادية والتطور التكنولوجي:

كان للتطور التكنولوجي دوره في وجود أعداد أقل من أطقم السفن تخدم سفن أكبر، فضلا عن البحر عن الوفر الاقتصادي في التكاليف، مما جعل هذه السفن أكثر عرضة وقابلية للاعتداء والهجوم عليها.[180]

4)ظهور الفساد في الدول المختلفة:

عندما يسود الفساد في مجتمع معين تظهر طبقة من العسكر والموظفين العموميين الذين يهتمون بالكسب السريع على حساب المبادئ والقوانين فهم حينها يهتمون بالكسب السريع مهما كانت وسائله قد تقتصر هذه الفئة في تسهيل عمليات الرشوة وتصبح من المنظمين للقراصنة.[181]

5) قانون التسجيل المفتوح أو ما يعرف بنظام أعلام الملائمة:

لنظام أعلام الملائمة دور واضح في تشجيع القرصنة البحرية، فمن ناحية تبحر السفن القديمة والمتهالكة وعلى متنها بحارة هو من أقل المستويات، لتشكل هذه السفن فرصة جاهزة للقراصنة، قد لا يتورع بحارة هذه السفن في تغيير مسار السفينة وبيع البضائع.

من ناحية أخرى عادة ما يتم الدفاع عن السفينة وحمايتها في المياه الدولية من قبل الدول حاملة العلم، ولما كانت كثير من السفن تحمل أعلام دول التسجيل المفتوح فإنه من الصعب استخدام الضغط الدبلوماسي على الدولة التابعة للقراصنة.

6) تناقص ميزانيات القوات البحرية بعد الأزمة الآسيوية 1997:

إن تناقص الميزانيات المخصصة للقوات البحرية في العديد من الدول إبان الأزمة المالية الأسيوية عام 1997، وتحويل الميزانيات وفق الأولويات الأخرى، لعب دور في تقلص حماية السواحل وصعوبة حماية أعالي البحار.

---

179 – عبلة عبد الحميد بوخارس: القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، سلسلة قضايا إقليمية تطبيقات اقتصادية معاصرة، العدد 490، ص41.

180 – علي حسن الشرفي: الإرهاب والقرصنة البحرية، مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص12.

181 – فرانسيس مورلابيه، جوزيف كوليز: صناعة الجوع، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد64، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل 1983، ص 74.

7) نفقات و تكاليف ضبط الأمن في المحيطات:

من سيدفع لحماية وتوفير قوات ضبط الأمن في المحيطات؟ فليس هناك أي دولة ترغب في تحمل تكاليف ونفقات توفير قوات أمن كافية لحماية السفن المبحرة عبر المحيط[182]، نظرا لأن المساحة كبيرة جدا ومن جهة أخرى توزع القراصنة في مناطق عدة على طول السواحل الصومالية الطويلة هذا بالإضافة إلى المياه الإقليمية الدولية وهو ما يصعب عملية التواجد الأمني في كل هذه المسافات من جهة وتطور الوسائل بالنسبة للقراصنة عامل، يساعد هؤلاء الأشخاص في الهروب.

- **آثار القرصنة على المصالح التجارية و الاقتصادية العربية:**

تؤثر القرصنة على مصالح الدول العربية بصفة مباشرة خاصة تلك الدول المطلة ساحليا على منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وما جاورها وتختلف من دول لأخرى ولعل أهم التأثيرات الخطيرة ما يلي:

1) تؤدي أعمال القرصنة إلى مخاطر على أزيد من (65798) صياد يمثلون 16 ألف قارب صيد يوفر 2890 فرصة عمل جديدة سنويا جل سكان الدول في القرن الإفريقي الساحلية يعتبر أهم مصدر للعيش من جهة حيث أنه:

أ) يؤثر على مصدر رزق آلاف من الطبقة الضعيفة من الصيادين.

ب) تؤدي أعمال القرصنة إلى ارتفاع سعر السمك والثروة السمكية نتيجة تحميل تكاليف الفدية المدفوعة، وتكاليف إجراءات تأمين ملاحة الصيد باستخدام جهاز لا سلكي مرتبط بجهاز تتبع بنظام مراقبة السفن عبر الأقمار الاصطناعية.

وهذا يؤثر على التنمية في المنطقة وآثارها السلبية (القرصنة)[183].

3) تأثر الملاحة في قناة السويس:

إن أهمية قناة السويس على المستوى الدولي كبيرة جدا فهي تسهم في نقل 14% من تجارة العالم المنقولة بحرا و 35% من وإلى موانئ البحر الأحمر والخليج العربي و 20% من وإلى موانئ الهند وجنوب شرق آسيا و 39% من وإلى منطقة الشرق الأقصى و 26% من صادرات البترول

---

[182] – عبلة عبد الحميد بخاري: القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي ، المرجع السابق، ص 43.

[183] – طلعت مسلم: ضرورة مكافحة القرصنة البحرية عربيا، المرجع السابق، ص3.

وبشكل عام يستخدم هذا الخط الملاحي ما يزيد عن 20 ألف سفينة بمتوسط 59 سفينة يوميا وهو ما يعتبر عددا مهما في عمليات النقل البحري.[184]

حيث أن الوضع الجغرافي لقناة السويس يجعل منها أقصر الطرق التجارية مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح.

أما بالنسبة لأهمية القناة بالنسبة إلى جمهورية مصر، فتعد إيرادات قناة السويس المصدر الثالث للدخل القومي لمصر (5 % من الناتج القومي)، وأهم مصادر العملة الصعبة لمصر، فمنذ العام 1975 وعندما يتم إعادة افتتاح القناة تحصلت مصر على إيرادات مباشرة قدرت بـ 61.382 مليار دولار، وفي العام 2008 فقط حققت إيرادات بلغت بـ 5.4 مليار دولار أي بزيادة 16.7%.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم في سبتمبر 2008 أدت تراجع معدلات النمو العالمي من 4% إلى 2%، خاصة في كل من الهند والصين والبرازيل أي من 10% إلى 5و6% ودول الخليج من 8% إلى 3%.

كما انخفض معدل التجارة العالمية من 5% إلى 2% فضلا عن الانهيار الحاد في أسعار النفط من 147 دولار للبرميل إلى 60 دولار للبرميل، مما نتج منه تبني الدول المصدر للنفط قرارا بخفض الإنتاج بمعدل 2.5 مليون برميل من الإنتاج مما ألقى بضلاله على ضعف حركة الملاحة البحرية في المنطقة التي تمر من خلالها 17% من شحنات النفط الموجهة إلى أوربا وأمريكا ومن ثم انخفض عدد السفن العابرة لقناة السويس جراء هذه الأزمة، مما أثر على مدخول القناة.

ضف إلى ذلك أن أعمال القرصنة البحرية وزيادة نشاط القراصنة على شواطئ خليج عدن وسواحل الصومال التي تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر أين يتعرض القراصنة إلى ناقلات النفط والسفن بكل أنواعها أثر على حركة الملاحة البحرية والنقل البحري باتجاه قناة السويس[185] حيث:

- كبريات شركات الملاحة قررت تحويل مسار سفنها من القناة نحو طريق رأس الرجاء الصالح.
- انخفاض عقود تأجير السفن من 168 ألف دولار إلى 100 ألف دولار للرحلة الواحدة.
- ارتفاع أسعار التأمين حوالي 10% للرحلة التي تمر بخليج عدن، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع أسعار الشحن إلى 50% وتكلفة المرور بقناة السويس.

---

[184] – محمد حافظ عبد المجيد: قناة السويس بين الأزمة المالية والقرصنة البحرية، تقرير القاهرة، العدد 39، 7 يوليو 2009، يصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص1

http:// acpess.ahram.rg.eg/ ahram/2009/7/7/CAIRO.HTM

[185] – المرجع نفسه، ص 4.

وهذا ما نتج بنقص في عدد السفن العابرة للقناة بنحو 22 سفينة عن المتوسط اليومي المسجل والذي بلغ 59 سفينة، وتراجعت إيرادات قناة السويس بانخفاض زاد عن 81.8 مليون دولار سنة 2009 عن 2008 وتراجعت أكثر خلال الربع الأول من العام 2009، وبلغت نسبة التراجع في العائدات مثلا عام 2009 بـ29%، وهذا ما يؤدي إلى خسارة كبيرة لأهم الإيرادات المصرية من القناة[186] وهذا ما يؤثر على المصالح الاقتصادية لأهم البلدان العربية مصر.

- تأثير القرصنة على الملاحة اليمنية:

إن تهديد جريمة القرصنة البحرية مس الأمن القومي اليمني، حيث شكلت ذريعة لتنادي الأساطيل البحرية إلى هذه المنطقة مبررة ذلك بحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية، ومن الناحية الاقتصادية تعاني اليمن من هذه الجريمة حيث:

- تم دفع الفدية مبالغ عالية للسفن اليمنية التي تم احتجازها والتي يقدر عددها بالعشرات، وتم سرقة بعض قوارب الصيادين.
- أثرت في سلامة التجارية اليمنية من وإلى اليمن وهو ما أثر على الاقتصاد اليمني الذي يعول كثيرا على النقل البحري في استيراد وتصدير المنتجات.
- انفاق اليوم لأموال في غنى عنها لمكافحة هذه الظاهرة وزيادة قدرات قوات خفر السواحل، هو بحاجة إلى إنفاقها على اقتصاد اليمن الهش، بدل تعزيز الأمن البحري.
- تهريب البشر والمخدرات والأسلحة عبر المياه الإقليمية وهو ما أثر في الاقتصاد اليمني وخلق جملة من المشاكل.
- تزايد عدد النازحين الفارين من جحيم الحرب الأهلية في الصومال والفقر والبطالة نحو اليمن التي أصلا تعاني شعوبها الفاقة، هذا في ظل تجاهل المجتمع الدولي وعدم تحمله المسؤولية تجاه ما يحدث في الصومال ومعاناة الدول المجاورة من ما يحدث في ظل عدم وجود القدرات اللازمة للقضاء على الجريمة الخطيرة.[187]

---

[186] – محمد حافظ عبد المجيد: قناة السويس بين الأزمة المالية و القرصنة البحرية، المرجع السابق، ص4.

[187] – أحمد الزبيري: القرصنة البحرية وتداعياتها على الأمن القومي اليمني، جريدة 26 سبتمبر، العدد 1494، الخميس 14 يناير –كانون الثاني 2010، ص 11.

http://www.26sep.net /newswee kprint.php? lng=arabic lsid=48962.

- تغيير عدد كبير من السفن التجارية والناقلات البحرية لطريق البحر الأحمر نحو رأس الرجاء الصالح، فمثلا "الشركة النرويجية المتخصصة) يملك والتي تملك واحدا من أكبر الأساطيل للنقل في العالم، قررت أن تجعل طريقها الجديد نحو رأس الرجاء الصالح عوض خليج عدن وهذا خوفا من تعرض أطقمها للخطر أو الخطف والاحتجاز من قبل القراصنة وهذا ما يؤثر سلبا على الدول التي تستفيد من عائدات مرور هذه السفن بالإضافة إلى التجارة معها[188] ولعل مصر واليمن ودول الخليج العربي من أهم هذه الدول.

4) القرصنة تهدد قطاع الصناعة البحرية:

إن المخاطر اليومية التي يواجهها التجار، ومالكوا السفن والعاملون على ظهرها، أثناء إبحارهم في المناطق التي تتعرض السفن والبواخر فيها لهجمات القراصنة، وبالتالي تجعل من المهنة مهنة متعبة وخاصة للعاملين في المجال ، مما قد يهدد هذا النوع من الصناعات في المناطق الساحلية التي تعرف عددا كبيرا من العائلات تقتات على مثل هذه الحرف، وقد عرفت الصومال الجزء الرئيسي في منطقة القرن الإفريقي من حيث الخسائر.

5) تسريحات بالجملة للعاملين في القطاع وتوقف مؤسسات:

حيث في دراسة قامت بها مصلحة "مؤتمر مكافحة القرصنة البحرية "الذي أقيم في دبي أفريل 2011. أشارت إلى أن 170 سفينة صيد تقريبا توقفت عن رحلاتها في المياه الدولية مما استدعى تسريحات بالجملة طالت نحو 50 ألف عامل، وتراوحت حجم الفدية فقط في الصومال بين 75و 80 مليون دولار عام 2010، وهو ما يؤثر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وهذا بدور ه ينعكس على اقتصاديات البلدان العربية لما يترتب عنه من مخاطر وتبعات.[189]

6) أخطار القرصنة البحرية على البيئة:

---

[188] - Morta coma I forcodell: la nueva pirateria on las difentes costas del tacer Mondo Y su incidencia en el comercia Maritimo international, projecte fide carrera de plomoteura en navrgacio Maritimo, Quatrimester de primo –vero,2009, facultat de noutica de Barcelona, universitat politéchnica de catolunya , p 169.

[189] - شافعي محمد: مؤتمر دبي حول القرصنة: تعددت المؤتمرات والنتيجة هي الفشل، شبكة الشاهد، 23 أفريل 2011، 14:30 (نسخة على الويب):

http:// arabic.alshadinet/reports/41004.

تعتبر المناطق العربية الممتدة على طول منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وفي جهة شرق القرن تجاه المحيط مناطق تواجد القراصنة ومع امتلاك القراصنة للأسلحة الثقيلة والمتطورة فإنها تهدد الأمن البيئي للمنطقة حيث:

- احتمالات انسكاب كميات ضخمة من النفط في المياه في حالة تعرض حاملات النفط العملاقة التي تسير في خليج عدن لعمليات القرصنة مما سيؤثر سلبا على النظام البيئي في المنطقة ، ففي أثناء الهجوم على السفينة "تاكاياما" اخترق القراصنة خزان الوقود ليتدفق النفط إلى البحر مهددا المنطقة بكارثة إيكولوجية والحياة البحرية.
- إن استعمال القراصنة الأسلحة الثقيلة والمتطورة عالية التفجير قد تؤدي إلى اشتعال النيران في الحاويات العملاقة أو إغراقها أو إجبارها على الانجراف للشاطئ، وأي من هذه الأخطار قد يؤدي إلى كوارث بيئية تدمر الحياة البحرية وحياة الطيور لعدة سنوات قادمة.

وبالتالي فإن هدف القراصنة هو الفدية والمال ولكن خيار تدمير السفن يبقى قائما وخطورة نوع ما تحمله السفن من مواد قد تكون مواد نتائجها وخيمة وكارثية.[190]

7) تأثيرات القرصنة البحرية على الأمن العربي في الصومال:

إن ما يحصل عليه القراصنة من أموال، تمر حصصا كبيرة منها إلى دولة الصومال إلى القادة المحليين الذين يتورط معظمهم في عمليات لحروب الأهلية الدائرة بالصومال وحتى في اليمن والدول المحيطة بها كإرتيريا وكينيا ... وبالتالي لتساعد تلك الأموال في تمويل الحروب الداخلية وبعض التقارير تربط العلاقة بين الفصائل المتقاتلة والجماعات المسلحة الأخرى والقراصنة، وبالتالي فإن القضاء على القرصنة يؤدي إلى وقف إمدادات مالية مهمة للفصائل المتنازعة.

8) غياب الأمن الملاحي: بسبب القرصنة البحرية ازدهرت عمليات التهريب، والإتجار في السلاح والإتجار بالبشر وتزايد هذه العمليات على إثر غياب دولة قوية قادرة على حماية أمن إقليمها.[191]

ومما سبق يمكن القول أن جريمة القرصنة البحرية أيا كانت أسبابها فإن الخاسر الأكبر هي الدول العربية خاصة دول الخليج العربية ودول القرن الإفريقي للأسباب المذكورة، بالإضافة إلى أن

---

[190] – روجيه ميدلتون: القرصنة في الصومال، تهدد التجارة العالمية وتغذي الصراعات المحلية، ترجمة محمد الزاوي، مجلة قراءات إفريقية، السبت 25 أوت 2012، ص4،(نسخة مخزنة على الويب):

http://www.qiraatotrican.com /view/?q=199.

[191] – المرجع نفسه، ص 3.

معظم مداخيل الدول العربية خاصة دول الخليج العربي هو البترول الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النقل البحري الذي تهدده القرصنة ودول أخرى على التجارة البحرية مثل موانئ دبي التي هي الأخرى ليست بمنأى عما يحدث، وتمتد أضرار القرصنة على القناة وبالتالي فإن الأمن الاقتصادي العربي في خطر بسبب القرصنة[192]، وفي ظل التواجد العسكري الأجنبي أصبح الأمن الإقليمي العربي برمته في خطر وهذا ما يخدم الدول العظمى التي تسعى إلى الانقضاض على المنطقة بالإضافة إلى الكيان الصهيوني هو الآخر الذي يسعى إلى بسط هيمنته وقوته على كل المداخل الاستراتيجية للمنطقة العربية، وهذا ما يستوجب تحركا عربيا عاجلا للحد من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة وعدم الاستهزاء بنتائجها وعواقبها الوخيمة، حيث أشار الخبير في شؤون الأمن والملاحة "روث سميث" (مدير برنامج العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في جامعة وابكاتو في هملتون (نيوزلاند) إلى أخطار الأنشطة النووية المدنية التي تنطوي على نقل كميات كبيرة من الوقود المشع، سواء للاستخدام الطبي أو الصناعي، المنقول بحرا والذي يشكل قنبلة نووية عائمة خاصة إذا كانت مدنية وعدم وجود حماية أمنية كافية، ومما قد تسببه من مخاطر في حالة حدوث حوادث مع القراصنة، وما قد يسبب ضرار إيكولوجيا.

هذا بالإضافة إلى السفن التي تنقل المواد الكيماوية، عن طريق الحاويات بالبحر مع غيرها من السلع وبالتالي في ظل وجود هذه الظواهر الإجرامية، القرصنة، الإرهاب، الجريمة المنظمة لا بد من أخذ الحيطة والحذر والجدية في المكافحة.[193]

المطلب الثالث: مخاطر القرصنة على التجارة الدولية والنقل البحري العالمي:

في الوقت الذي ينعكس فيه الركود الاقتصادي العالمي والذي بدوره أثر على كافة الأنشطة الاقتصادية، يبقى النقل البحري يلعب دوره المهم كشريان أساسي للتجارة العالمية حيث استطاع القراصنة من إرباك التجارة الدولية، وحركة الملاحة الدولية، مما جعل الأزمة المالية أكثر عمقا وتأثيرا على الاقتصاد العالمي، وأسعار النفط تتأرجح متضاربة نتيجة أحداث القرصنة، حيث تتراوح أسعاره بين ارتفاع نتيجة عامل القرصنة والانخفاض نتيجة تراجع الطلب على إثر الأزمات المتتالية، الأمر

[192] - Copyrigth trade mork son thern africa 2011: Economic impact of maritine piracy (10-08-2012) 17:30, p01
Htttp://www.trademarkas.org /news/economic-impact-moritime-piracy.

[193] - Rom smith: la securité Maritim et les cargaisons nucléaires forum du desarmement, institut des notions unies pour la recharche sur le desarmement, nations unies, 2010, p 30.

الذي جعل أسعار النفط تعاني من التذبذبات، وكان لمخاطر القرصنة دور كبير في ضرب السوق الدولية والتأثير عليها في مختلف مجالات التجارة الدولية خاصة النفطية.

ولقد أثرت القرصنة البحرية على مختلف الجوانب في التجارة الدولية والنقل البحري حيث أدت إلى:

1) انكماش وركود اقتصادي.

2) تقلص في الاقتصاد العالمي.

3) ازدياد واضح في البطالة.

4) زيادة أعباء ميزانيات الدول.

5) زيادة في تكاليف النقل والتأمين.

6) أثرت الكثير من اقتصاديات الدول التي تركز مداخيلها على التجارة البحرية.[194]

ومن هنا نجد أن للقرصنة تأثير كبير نحاول أن تطرق إليه:

- **تأثير القرصنة البحرية على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية:**

القرصنة البحرية جريمة تهدد التجارة العالمية من خلال تهديدها للنقل البحري والاقتصاد العالمي، حيث يتم نقل ثلاثة أرباع تجارة العالم بحرا، فالنقل البحري:

أ) مؤثرا أساسيا في ميزان المدفوعات لأي دولة.

ب)إسهامه في التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، وحرية التجارة.[195]

حيث أن 70% من المياه تغطي كوكب الأرض وتفصل بين دول العالم وما يوجد ما يقارب 2.3 مليار نسمة من الناس تفصلها المياه، وثلث حياة الإنسانية على بعد 100 كلم من السواحل فمعظم دول العالم الأكثر كثافة سكانية هي مدن ساحلية (لوس انجلس، طوكيو، نيويورك، شنغهاي، ساو باولو...) وتأثير القرصنة يكون له عوامل على النقل البحري الذي تستعمله الناس بنسبة كبيرة في عمليات النقل بالإضافة إلى اللاأمن الذي ينتج عن هذه الجريمة.

[194] – عبلة عبد الحميد بخاري: القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، تطبيقات اقتصادية معاصرة، العدد 490، الجزء الثاني، قضايا إقليمية، ص 45.

[195] – عبلة عبد الحميد بخاري: القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، المرجع السابق، ص 43.

إن أهمية النقل البحري تكمن في أن 90% من التجارة العالمية من حيث الوزن والحجم الذي تمر سنويا عبر المحيطات وأهميتها الاستراتيجية، والتدفقات التي تنقل من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك كبيرة جدا خاصة وأن الطاقة الاستيعابية للسفن والناقلات أكير بكثير من أي وسيلة نقل أخرى وتزداد حجما وتنوعا عاما بعد عام، وتقدمها تكنولوجيا، بالإضافة أنها الوسيلة الأكثر اقتصاديا في العالم لنقل البضائع من منطقة لأخرى خاصة المسافات البعيدة[196] وبالتالي التهديد العالمي للقرصنة يبرز في عدة مجالات أبرزها:

- **التهديد العالمي للقرصنة:**

لقد أصبحت القرصنة البحرية من أخطر التهديدات العالمية، والتي تفرضها على كل من التجارة الدولية، والسلامة والاستقرار البحري في المنطقة خاصة في ظل تزايد عدد هجمات القراصنة، واتساع رقعتها الجغرافية ، وهذا ما يتطلب جهودا دولية، وتنسيقا للعمليات العسكرية، ومساهمته القطاع الخاص وتكمن مخاطر التهديد في عدة نواحي:

1) إن انتشار القراصنة في أهم المناطق البحرية في العالم يشكل خطرا أمنيا واقتصاديا في العالم بحيث انها تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس وهو أحد أهم طرق الملاحة البحرية في العالم حيث يقدر عدد السفن التي تعبره سنويا بما يقارب 20 ألف سفينة، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من إجمالي سفن الملاحة النفطية العالمية.
2) اختطاف أشخاص مدنيين وتعريض سلامتهم إلى الخطر حيث تم اختطاف عدة سفن في المنطقة واختطاف رعايا من عدة دول (اليمن، السعودية، الإمارات، روسيا، الصين...) تقريبا من كل الجنسيات دون استثناء.
3) التعرض إلى السفن الدولية التجارية وتهديد حركة التجارة العالمية من خلال اختطاف سفن تجارية وناقلات النفط.
4) تأثير القرصنة سلبيا في قطاع التأمين البحري، وارتفاع نسبة التأمين على كل السفن التي تأخذ مسارها على المنطقة (القرن الإفريقي) والمناطق الأخرى التي تعاني من نفس الظاهرة.[197]

---

[196] - Bruno Modica: comprendre la piroterie moritime institut cloiseul pour la politique international et la géoéconomie (Vendredi 03 juillet 2009), Sécurité global N= 07. (Page seur le web) http:// clio.cr.clionautes.org/spip.php? article 2471.

[197] – حسين البادي: ظاهرة القرصنة البحرية تهدد أمن الممرات المائية، وحركة التجارة العالمية، 999 مجلة الثقافة الاقتصادية والأمنية، العدد 491، نوفمبر 2011، تصر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، ص 26.

5) إن التحويل نحو الطريق الجديد يتضمن تخصيص أيام أخرى في عرض البحر وبالتالي تأخير في التسليم وفي التحميل وهو ما ينتج عنه تكلفة إضافة وهذا ما يؤدي إلى مزيد من الخسائر والأتعاب[198] ومع نمو الاقتصاديات السريع جدا لدول آسيا والمحيط الهادي، زادت قدرات الأساطيل البحرية فيها، وزادت أهمية النقل البحري الذي أصبح يقسم إلى ثلاثة فئات رئيسية:

1) الصلب الجاف: (حديد خام، فحم، قمح، حبوب...)
2) الصلب السائل: (النفط الخام والمشتقات النفطية، الغاز...).
3) البضائع العامة: والتي تتمثل في الحاويات.

حيث أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة لدول آسيا والمحيط الهادي، كما أن استهلاك النفط في آسيا والمحيط الهادي هو أكبر من الإنتاج مما يدعوا الحاجة إلى الاستيراد فواردات النفط للعام 2010 تمثلت تقريبا في 60% من استهلاك النفط في آسيا وهذا ما أدى إلى النمو السريع في التجارة الإقليمية للطاقة المنقولة بحرا وتزايد ناقلات النفط وناقلات الغاز خاصة ما ينتقل إلى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان التي عرفت ازدهارا اقتصاديا كبيرا، حيث هذه الدول تستورد حوالي 4 مليار برميل نفط خام يوميا، ويمثل النفط الخام من الشرق الأوسط والخليج وقودا لشمال شرق آسيا، وبالتالي فإن العوائق والشواغل الأمنية تؤثر كثيرا على المنطقة وحركتها التجارية (خاصة القرصنة).[199]

أما بالنسبة لتجارة البضائع الصلبة الجافة: تعتبر من أهم المناطق حيوية حيث أن نسبة الموارد الصلبة الجافة التي تمر من آسيا 56% من الإجمالي العالمي (50% فحم، 60% حديد خام، 60% حبوب)، فمعظم تجارة الحديد الصلب عن طريق البحر، وبالنسبة للحبوب فإن دول شمال شرق آسيا تعتمد اعتمادا مباشرا على الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتأثر تأثرا كبيرا بالنقل البحري لأنها تعتمد عليه شبه كليا، والقرصنة البحرية تهدد كثيرا الملاحة البحرية.

أما بالنسبة لتجارة الحاويات، قد سجلت نموا كبيرا ودورا هاما في استمرار وزيادة النمو حيث عرفت نشاطا كبيرا عبر المحيط الهادي، ونحو موانئ الشرق الأوسط.[200]

---

[198] - Morto come i forca dell: la nurvo piraterio, en les diferentes…., ibid, p169.

[199]- Ji Guoxing: sloc security in the ascia Pacific, centre occasional poper asia –pocific center fo security studces, honolulu, hawai, february,2000, p3. (page in the welp) http://www.apcss.org/ bublications /ocasionel %2 papers/opsloc.htm.

[200] – Ibid, p 4.

فهذه الخطوط البحرية من خط آسيا إلى المحيط الهادي خط الشمال وجنوبا خط المحيط الهادي ورأس الرجاء الصالح ترتبط مع المحيط الهندي، وبالتالي فإن قطع القرصنة لهذه الشريان بمثاب تعطيل خطوط عالمية وطرق هامة جدا للإمدادات والتجارة.[201]

6) إن أعمال القرصنة تكلف الصناعة البحرية قرابة (3.2) مليار دولار سنويا على شكل تأمينات إضافية، ومبلغ (2.95) مليار دولار إضافي لتغيير الاتجاه بالنسبة لبعض السفن حول طريق رأس الرجاء الصالح بالنسبة للسفن التي تتسم بأعمال القرصنة.

-كما أن ارتفاع متوسط الفدية العادية من 3.4 مليون دولار إلى 5.4 مليون دولار بين عامي 2009-2010، حيث هناك أبسط مثال أنه تم دفع في نوفمبر 2010 حوالي 9.5 مليون دولار للإفراج عن ناقلة النفط الكورية الجنوبية (سامهو دريم)، وتبلغ التكلفة السنوية الإجمالية على الاقتصاد العالمي بسبب أعمال القرصنة –من الصومال بشكل رئيسي– ما بين (7و12) مليار دولار.

7) إن نشاط القرصنة أثر بشكل كبير وأعاق حركة النقل البحري خاصة ناقلات النفط والغاز، والمواد الكيماوية وغيرها نظرا لخطورتها وخطورة تفجيرها ونوعية المواد المنقولة... وطريقها (مضيق هورمز هو الطريق الوحيد لأكبر منتجي النفط وهو طريق داخل نطاق نشاط القرصنة ونتج عنه العديد من الهجمات الناجحة)، وفي ظل المشاكل السياسية في الشرق الأوسط زاد الأمر سوءا وزاد من صعوبة نقل الطاقة خارج مدخل الخليج وهو ما أثر على الإمدادات العالمية للنفط.[202]

8) تؤثر القرصنة البحرية في إيصال المساعدات الغذائية والدعم الإنساني إلى الشعب الصومالي الذي تمزقه الحرب، وتخلق تحديا أمام التجارة العالمية.

9) تؤثر القرصنة البحرية بدرجة كبيرة في تعطيل عملية التنمية في القارة السمراء، من خلال تأثيرها على التجارة البحرية التي تحمل للفرص الاقتصادية البحرية الإيمائية لهذه القادرة التي تعيش اقتصاديات بلدانها كل أنواع الضعف والتقهقر.[203]

---

[201]- Ji Guoxing: sloc security in the ascia Pacific, Ibid, p05.

[202] – روبرت رايت: ازدياد أعمال القرصنة الصومالية يهدد الشحن البحري الدولي، حدود ينبغي السيطرة عليها لتأمين طرق التجارة العالمية، صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، العدد 6358، الأربعاء 9 مارس 2011، ص 1. (نسخة مخزنة على الويب) :

http://www.aleqt.com /2011/03/09/article-512606.html

[203] - Copyrigth trode mark south evn Africa 2012: Economic Inpact of maritine piracy, Ibid, p2.

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن القرصنة البحرية استطاعت قطع الوريد الذي ينقل كل أنواع مواد وقوف العالم وعيش البشر على سطح الأرض حيث أن حاجة الشعوب إلى بعضها جعل التجارة والعلاقات الاقتصادية تتطور وحاجة الشعوب إلى بعضها زادت، والملاحة البحرية هي أكبر الوسائل وساطة لنقل حاجيات الدول والمؤسسات والشركات بين بعضها البعض، وقطع الطريق في وجه هذه الأساطيل البحرية التي تجوب البحار والمحيطات بمثابة قطع الوريد على القلب، وما ينتج عنها من أخطار تمس السلم والأمن الدولي في مرحلة يعاني منها الاقتصاد العالمي كل أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، وتعاني الشعوب كل أنواع الآفات (الحروب، المجاعة، الفقر) وبالتالي فإن تأثير ظاهرة القرصنة البحرية في الاقتصاد الدولي كبيرة جدا كبر أهمية النقل البحري للإنسان،ومن هنا لا بد من تحرك دولي سريع لوقف هذه الظاهرة التي تستفيد منها القوى العظمى التي سعت إلى وجود هذه الجريمة الخطيرة.

الفصل الثالث: القرصنة والارهاب و الجريمة المنظمة خطورة التعاون بينهما و آلية الحد منها.

إن الفوضى أصبحت سمة العصر، فهي تتسع وتترسخ منذ نهاية الحرب الباردة مع ظهور أكثر من 60 صراعاً مسلحاً حصد مئات الآلاف من الأرواح، وتدفق أكثر من 17 مليون من اللاجئين وتحولت الحياة اليومية في مناطق كثيرة من العالم إلى جحيم لا يطاق، فالعالم بأسره تحول إلى منطقة حرب من أفغانستان إلى العراق إلى فلسطين إلى لبنان حتى السودان والصومال وتشاد ومالي والنيجر وسوريا وضرب الإرهاب حتى الولايات المتحدة الأمريكية، ولندن، ومدريد...[204]

فما بين الإرهاب والصراعات المسلحة..إلى ظهور الجريمة المنظمة في ظل غياب مؤسسات قادرة على صنع الأمن والسلم في الدولة.. إلى ظهور القرصنة البحرية التي وجدت الساحة فارغة بلا حسيب أو رقيب فاختلط الحابل بالنابل وأصبح من يدفع أكثر يسيطر، ومن يتمكن في تحقيق أكبر قدر من الإجرام والسطو والسرقة يكون الأقوى، هذا ما أنتج تعاوناً مصلحياً بين هذه الجرائم الثلاث التي هزت منطقة القرن الإفريقي ومست المنطقة العربية وأثرت على السلم والأمن الدوليين، ومن خلال هذا نحاول دراسة هذه الجرائم في ظل القرصنة البحرية التي زادت الطينة بلّة، وكيفية الحد من هذه الظواهر والقرصنة بالخصوص.

[204] – رضا عبد السلام: انهيار العولمة، منشورات كتب عربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 112.

المبحث الأول: أهم قواعد القانون الدولي حول مكافحة القرصنة:

عرفت الألفية الثالثة من هذا القرن بدايات عملاقة في التقدم والتطور الهائل بمختلف الجوانب خاصة العسكرية منها ووسائل القتال، زادت في حدّة الدمار في النزاعات الداخلية والدولية، في ظل هذه المآسي والآلام وتحديات القرن الواحد والعشرون، سعى المجتمع الدولي خاصة الدول المتمدينة والمنظمات الحقوقية والإنسانية للبحث عن أفضل السبل لحماية الأشخاص في حال النزاعات.

وعلى الرغم من أن هناك تماثلا في وضع المدنيين في النزاعات المسلحة بنوعها، إلا أن عدم وجود تماثل مبكر في الاهتمام الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية، وإخضاعها لقدر من التنظيم الدولي أُسوة بالنزاعات المسلحة، كان لزاما أن ينتظر المجتمع الدولي حقبة من الزمن، عاش خلالها المدنيون في أوضاع مأساوية.

في الواقع إن تخلف التنظيم الدولي إلى تقنين هذه النزاعات على الرغم من قدمها، فإن الإنسان عانى منها عبر العصور، كان مرد ذلك تعنت الدول أحيانا ومصالح بعضها أحيانا أخرى... وضعف الدول مرة أخرى وعدم قدرتها على الحد من الجريمة من جهة وتذرعها بمبدأ السيادة مرة أخرى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بوصفها شيئاً داخلياً.[205]

من خلال هذا تحركت مؤسسات المجتمع الدولي في وضع أسس قانونية للحد من هذه الجريمة وآليات مكافحة من خلال وضع اتفاقيات وعقد معاهدات تسمح بمكافحتها دولياً ومن خلال هذا نحاول دراسة أهم الاتفاقيات الدولية والقرارات للحد من هذه الجريمة.

---

[205] – شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2002،ص 59.

المطلب الأول: الأمم المتحدة وأهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة القرصنة:

إن أهمية البحار والمحيطات بالغة الأهمية، ساهمت في ربط علاقات التواصل بين الشعوب وتعاون المجتمع الدولي في كل المجالات، كما سعت الأمم المتحدة دائما لحفظ السلم والأمن الدولي وتدعيمه وإن كانت لم تصل إلى الحد المقبول، من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات خاصة قوانين البحار والمحيطات والإطار القانوني الذي ينبغي أن يُنظر ضمنه في جميع الأنشطة التي تجري فيها، وتعد هذه الاتفاقيات والقرارات والمعاهدات بمثابة تشريع وضع لتناول جميع جوانب تفاعل الإنسان مع المحيطات والبحار، وقد عملت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بدور ريادي في الاهتمام بمحيطات العالم وبحاره ودعوتها إلى العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي تعني بها (كاتفاقية 1982...) وكانت جريمة القرصنة البحرية إحدى الجرائم التي عملت الأمم المتحدة على مكافحتها والحد منها[206] قانونياً وعملياً من خلال تجريم ظاهرة القرصنة دولياً وذلك بواسطة الإتفاقيات والإعلانات والقرارات:

- **أهم الإتفاقيات:**

من المعروف أن جريمة القرصنة جريمة قديمة قدم التاريخ البشري وكانت جريمة محرمة دولياً منذ القدم حيث:

1) التـــحريم على أساس عرفي:

كان لهذه الجريمة تأثير كبير على أمن والسلامة البحرية لدول العالم قاطبة ومن ثمة تهديد المجتمع الدولي كله، وإن الانتقال من مسألة الفرد عن الجرائم التي يرتكبها وفقا للقواعد القانونية الداخلية (القواعد القانونية القديمة كلها كانت تعتبر القرصنة جريمة يجب المعاقبة عليها وتمنعها) وبالتالي العرف الدولي كان متفقا لكن بدون اتفاق واضح ومقنن على تجريم القرصنة الدولية، وبعد ذلك انتقلت المساءلة من المساءلة الداخلية إلى مساءلة الفرد عن الجرائم التي يرتكبها وفقا للقواعد القانون الدولي عبر تقنين القواعد القانونية التي تنظم أعمال هذه المسؤولية، خلال حقب زمنية متعددة ومتتالية[207].

---

[206] – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، البند 34 من القائمة الأولية، المحيطات وقانون البحار، رقم A/55/61، 20 مارس 2000، ص5.

[207] – مناري خليل محمود وباسيل يوسف: المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أو قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2003، ص16.

2) التـــحريم في الاتفاقيات الدولية:

مع مرور الزمن، وحاجة الإنسان إلى القانون ومع تطور المجتمع الدولي بتنظيم جديد وفواعل جديدة أ رقى وأهم (الدولة والمنظمات الدولية...) ومع تطور قواعد القانون الدولي بدأ بتشكيل محاكم جنائية دولية خاصة تنظر بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الحربين العالميتين.

وباعتبار القرصنة جريمة دولية تمس الأمن والسلم الدوليين وأمن الملاحة البحرية، ومن خلال نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعدد مجموعة الجرائم التي تنطوي عليها نفس افتحال القرصنة البحرية[208] كانت مجموعة من الصكوك والاتفاقيات كانت قبل ذلك تنص على تجريم القرصنة البحرية ولعل أهما:

أولا: اتفاقية جنيف لأعالي البحار 29 أفريل 1958:

تعد اتفاقية جنيف لأعالي البحار المبرمة في 29 أفريل 1958، أول اتفاقية دولية تتناول القرصنة البحرية، وقد أطلقت هذه الاتفاقية على القرصنة البحرية اسم "جريمة لصوص البحر" وقد عرفتها "فأوردت بالمادة (15) منها الأعمال التي تُعد من قبيل أعمال القرصنة البحرية الأفعال الآتية:[209]

1) أي عمل غير قانوني ينطوي على العنف أو الحجز أو القبض أو السلب يرتكب لأغراض خاصة بواسطة طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها:

أ) في البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو أموال على ظهر مثل هذه السفينة أو الطائرة.

ب)ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال خارج نطاق الاختصاص لأية دولة.

2) أي عمل يعد اشتراكاً اختيارياً في إدارة سفينة أو طائرة، مع العلم أن السفينة أو الطائرة تمارس القرصنة.

3) أي عمل من أعمال التحريض أو التيسير العمدي للقيام بفعل من الأفعال المبينة في الحالتين السابقتين.

---

[208] – مناري خليل محمود وباسيل يوسف: المحكمة الجنائية الدولية، المر جع السابق، ص 17.

[209] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4، دمشق2011، ص 271.

ويُبين هذا النص أن جريمة القرصنة لا ترتكب إلا في أعالي البحار، أو في مكان لا يخضع لاختصاص دولة من الدول، كما يفترض لحدوث هذه الجريمة وقوع أفعال عنف من طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة ضد طاقم أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة أخرى.

وأكدت الاتفاقية ضرورة التعاون الدولي لقمع الجريمة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر يقع خارج نطاق الاختصاص، كما أكدت حق كل دولة في ممارسة الاختصاص القضائي ضد المجرمين المنتهكين لحرية الملاحة[210] كما أضافت المادة (16) من الاتفاقية حالة أخرى عن وقوع أعمال القرصنة من سفينة أو طائرة حربية أو عامة أو حكومية إذا تمرد طاقمها واستولوا عليها وتحكموا في السيطرة عليها.

ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 (جاميكا):

تعتبر هذه الاتفاقية مساهمة هامة في صون السلم وتحقيق العدالة، وإضافة مهمة لمؤتمري الأمم المتحدة لقانون البحار المعقودين في جنيف 29 أفريل 1958 وعام 1960، والتي استطاعت إبراز الحاجة إلى اتفاقية جديدة لقانون البحار في ظل المشاكل التي نعاني منها.[211]

وحددت تعريفا للقرصنة والسفينة أو الطائرة القرصنة وأهم القواعد الواجبة التطبيق حددت من المواد (100 حتى المادة 107) و 110 من اتفاقية 1982)

***المادة 101**: نصت على تعريف القرصنة:

أي عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة:

أ) أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجها:

1) في أعمال البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.

2) ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أي دولة.

ب) أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

---

[210] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، المرجع السابق، ص 272.

[211] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (جاميكا)، تمهيد، ص 17.

ج) أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أو يسهل عن عمد ارتكابها.

***المادة 102:**

القرصنة التي ترتكبها سفينة حربية، أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية[212]، تمرد طاقمها إذا ارتكبت أعمال القرصنة، المعرفة في المادة 101، سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائر حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة، اعتبرت هذه الأعمال في حكم الأعمال التي ترتكبها سفينة أو طائرة خاصة.

***المادة 103:**

تعريف سفينة أو طائرة القرصنة:

تعتبر السفينة أو الطائرة سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لغرض ارتكاب أحد الأعمال المشار إليها في المادة 101، وكذلك الأمر إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استخدمت في ارتكاب أي من هذه الأعمال، مادامت تحت سيطرة الأشخاص الذين اقترفوا هذا العمل.

***المادة 104:**

احتفاظ سفينة أو طائرة قرصنة بالجنسية أو فقدها لها:

يجوز أن تحتفظ السفينة أو الطائرة بجنسيتها عل الرغم من أنها أصبحت سفينة أو طائرة قرصنة، ويحدد قانون الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها أمر الاحتفاظ بالجنسية أو فقدها لها.

***المادة 105:**

ضبط سفينة أو طائرة قرصنة:

يجوز لكل دولة في أعالي البحار أو في مكان آخر خارج ولاية أي دولة أن تضبط أي سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقفة تحت سيطرة القرصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص، وتضبط ما فيها من ممتلكات، ولمحاكم الدولة التي قامت

212 – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (جاميكا)، المرجع السابق، ص 63.

بعملية الضبط أن تقرر ما يفرض من العقوبات، كما أن لها أن تحدد الإجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرة أو الممتلكات، مع مراعاة حقوق الغير المتصرفين بحسن نية.

المادة 106*:

المسؤولية في الضبط دون مبررات كافية:

عندما تضبط سفينة أو طائرة بشبهة القرصنة دون مبررات كافية، تتحمل الدولة التي قامت بعملية الضبط، إزاء الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها، مسؤولية أي خسارة أو أضرار يسببها هذا الضبط.[213]

المادة 107*:

السفن والطائرات التي يحق لها تنفيذ الضبط بسبب القرصنة:

لا يجوز أن تنفذ عملية الضبط بسبب القرصنة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك.[214]

المادة 110*:

حق الزيارة:

باستثناء الحالات التي تكون فيها أعمال التدخل مستمدة من سلطات تمنحها معاهدة، ليس لدى سفينة حربية تصادف في أعالي البحار أية سفينة أجنبية من غير السفن التي تكون لها حصانة تما وفقا للمادتين 92 و 96، ما يبرر تفقد هذه السفينة ما لم تتوفر أسباب معقولة للاشتباه في:

(أ) – أن السفينة تعمل في القرصنة.[215]

...الخ الاتفاقية 1982 (أنظر الملاحق)

ومن خلال ما ورد في الاتفاقية نجد أن شروط وجود عمل من أعمال القرصنة يتطلب توفر الشروط التالية:

---

[213] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المرجع السابق، ص 64.

[214] – المرجع نفسه، ص 65.

[215] – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المرجع السابق، ص 66.

- أن يكـون العمـل غـير مشـروع، ويتمثـل أساسـا في اسـتعمال العنـف أو احتجـاز[216] أو الأشخاص أو عمل من أعمال السلب، وعلى ذلك إذا كان العمل مشروعا فإنه لا يعتبر من أعمال القرصنة (حالة الدفاع الشرعي مثلا).
- أن يهدف العمل إلى تحقيق أغراض خاصة ، وبالتالي إذ لا يوجد تحديد لأغراض القرصنة، فالقرصنة لا ترمي فقط –كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة – إلى تحقيق أغراض مالية (كالسرقة أو الحصول على فدية أو الاستيلاء على السفينة أو على البضائع) ذلك أنه قد يتم ارتكاب القرصنة لدوافع أخرى مثل الانتقام أو الكراهية، ومن ثمة فإن تحقيق مكسب مادي أو نية السرقة لا تشكل الغرض الوحيد للقرصنة.
- أن يرتكب العمل طاقم أو ركاب سفينة خاصة (أو طائرة خاصة)، ويمكن أن تقع أعمال القرصنة من جانب سفينة حكومية أو سفينة حربية تمرد طاقمها واستولى عليها.
- أن تكون أعمال موجهة ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال في أعالي البحار أو في مكان لا يخضع لولاية أية دولة، وبالتالي فإن أفعال العنف التي يرتكبها طاقم أو ركاب سفينة ضد سفينة ذاتها أو ضد أموال أو أشخاص على ظهرها لا تعد قرصنة.
- يعتبر الاشتراك أو التحريض من أعمال القرصنة أيضا.
- أن سيطرة مرتكبو أعمال القرصنة على السفينة (أو الطائرة) سيطرة فعلية حتى يمكن اعتبارها سفيه (أو طائرة) خاضعة للقراصنة.[217]

ثالثا: اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية روما 1988:

كانت هذه الاتفاقية إضافة إلى المعاهدات السابقة (1950 و 1982) لتطوير القانون الدولي، وسعياً إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتوطيد التعاون بين الدول.

عقدت في 10 مارس 1988 بروما.

حيث اعتبرت أن الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية تلحق الضرر بسلامة الأفراد والممتلكات، وتؤثر بشدة على عمل الخدمات البحرية وتضعف من ثقة الشعوب العالم لسلامة الملاحة البحرية.

[216] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، المرجع السابق،ص 05.

[217] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، المرجع السابق ، ص 6.

وبعد أن آمنت كل الأطراف بالحاجة الملحة إلى تطوير التعاون الدولي في ميدان استنباط إجراءات فعالة وعملية لمحاكمة ومعاقبة الأعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية، فجاءت هذه الاتفاقية[218]على النحو التالي :

– حددت المادة الثانية:

1) يعتبر أي شخص مرتكب لجرم إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي:

أ) الاستيلاء على سفينة أو السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو باستعمال أي نمط من أنماط الإخافة.

ب) ممارسة أي عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة إذا كان هذا يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة.

ج) تدمير السفينة أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لهذه السفينة.

د) الإقدام بأية وسيلة كانت على وضع، أو التسبب في وضع نبيطة أو مادة على ظهر السفينة يمكن أن تؤدي إلى تدميرها أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما يعرض للخطر وقد يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة.

هـ) تدمير المرافق الملاحية البحرية أو إلحاق الضرر البالغ بها أو عرقلة عملها بشدة، إذا كانت مثل هذه الأعمال يمكن أن تعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة.

و) نقل معلومات يعلم أنها زائفة و بالتالي تهديد الملاحة الآمنة للسفن.

ز) جرح أو قتل أي شخص عند ارتكاب أو محاولة ارتكاب الأفعال الجرمية المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (و).

2) كما يعتبر أي شخص مرتكبا لجرم إذا ما قام بالآتي:

أ) محاولة ارتكاب أي من الأفعال الجرمية المحددة في الفقرة (1)، أو:

ب) التحريض على ارتكاب أي من الأفعال الجرمية المحددة في الفقرة (1) من جانب شخص ما أو مشاركة مقترف تلك الأفعال.

---

218 – اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988، الأمانة العامة، شبكة المعلومات القانونية لمجلس التعاون الخليجي، الأربعاء 22 أوت 2012، ص1. (نسخة مخزنة على الويب):

http://www.gcc-legal.org/mojportalpublic/treatydetails.aspx?id=788.

ج) التهديد، المشروط أو غير المشروط، طبقا لما ينص عليه القانون الوطني بارتكاب أي من الأفعال الجرمية المحددة في الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(هـ) من الفقرة (1) بهدف إجبار شخص حقيقي أو اعتباري على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به إذا كان من شأن هذا التهديد أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة المعينة.[219]

ومن خلال ما ورد في الاتفاقية نجد أن هذه الاتفاقية قد حددت تعريفا كاملا للقرصنة من خلال الأفعال التي تتم على السفينة وتحديد السلامة الملاحية التي تنطبق عليها تماما هذه الأفعال الجرمية كما بينتها الاتفاقية في الفقرة (1) من المادة (3)، وبالتالي يمكن أن تعرف القرصنة من خلال ما ورد في هذه المادة من خلال الأفعال والقرصان هو من يقوم بهذه الأعمال بالإضافة إلى الأشخاص الآخرين المساهمين في الجريمة والمذكورين حسب ما ورد في الاتفاقية.

كما نضيف ما ورد في المادة (10) من الاتفاقية ذاتها التي أعطت الاتفاقية حق المقاضاة للدولة التي قبضت على السفينة القائمة بعمل القرصنة، وحق مقاضاتها طبقا لقوانين هذه الدولة.[220]

وبالتالي يمكن القول أن هذه الاتفاقية ساهمت بنودها في تحديد السفينة القرصنية والقرصان وأضافت اسهاما للقانون الدولي في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة.

رابعا: اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (بروتوكول عام 2005):

ووفقا للمكتب البحري الدولي فإن القرصنة في تزايد مستمر في عام 2001 و 2006 كانت هناك 2224 حالة وأزيد من 319 بحارا ماتوا أو اختفوا في بعض الحالات، ما جعل المنظمة البحرية الدولية لمكافحة الإرهاب تسعى جاهدة لتمديد المساعدة في الحد من الجريمة من خلال إيجاد إطار عملي خاصة منن الجانب القانوني في مكافحة القرصنة البحرية.[221]

وبناء على ذلك عقدت المنظمة البحرية الدولية مؤتمرا لتنقيح الصكين الموقعان عام (1988)، (سابقي الذكر)، وعقد هذا المؤتمر في مقر المنظمة بلندن (10-14- أكتوبر 2005) حيث:

---

[219] – اتفاقية روما لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق. ص2.

[220] – اتفاقية روما لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، المرجع السابق، ص 7.

[221] - Julio Albert ferrero: pirateria yterrorismo Maritimo. xxv11 semana de Estudios del Mar. Motril, 2009, p337.

جاء في التمهيد الإشارة إلى: التأكد من اتخاذ الإجراءات الملائمة ضد الأشخاص الذي يرتكبون التصرفات الغير مشروعة ضد السفن، وتتمثل هذه التصرفات:

- الاستيلاء (Seizure) على السفن بالقوة.
- أعمال العنف ضد الأشخاص الموجودين على متن السفينة.
- وضع أجهزة على السفينة قد تؤدي إلى تدميرها أو إتلافها.

وجاء في المادة 2 من البروتوكول مايلي:

- الأعمال غير المشروعة:

في مفهوم هذا البروتوكول يُعد عملاً غير مشروع إذا ارتكب الشخص عمدا أحد الأفعال الآتية:

1) نقل معلومات يعلم ذلك الشخص أنها زائفة، مما يهدد الملاحة الآمنة للسفينة.
2) إذا قام بالتهديد بارتكاب أفعال إجرامية بهدف إجبار شخص حقيقي أو اعتباري على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به من شأنه تعريض الملاحة الآمنة للسفينة المعنية للخطر.
3) إذا أنزل من السفينة أي مواد متفجرة أو مواد مشعة، أو سلاحا بيولوجيا أو كيميائياً أو نووياً بطريقة تسبب أو يرجح أن تسبب الوفاة أو إصابة جسمية أو ضررا بالغا.
4) إذا أفرغ من سفينته زيتا أو غازا طبيعيا سيلا، أو مادة خطرة أو ضارة أخرى بكميات أو بتركيز يسبب الوفاة أو إصابة جسمية أو ضررا بالغا.
5) إذا استخدم سفينة بطريقة تسبب الوفاة أو إصابة جسمية أو ضررا بالغا.
6) إذا نقل على متن سفينة أي مواد متفجرة أو مواد مشعة مع قصر استخدامها بغرض تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.
7) إذا نقل على متن سفينة أي سلاح بيولوجي أو نووي أو كيميائي، أو أي مادة خاصة قابلة للانشطار أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصا لمعالجة أو استخدام أو إنتاج مادة خاصة قابلة للانشطار بقصد استخدامها في نشاط نووي تفجيري أو في أي نشاط نووي آخر لا يخضع لاتفاق الضمانات الشاملة الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
8) إذا نقل على متن سفينة أي مواد أو برمجيات أو تكنولوجيا ذات صلة بالإسهام في تصميم أو تصنيع أو إيصال سلاح بيولوجي أو كيميائي بقصد استخدامها لهذا الغرض، ويستثنى

من ذلك نقل المواد القابلة للانشطار من و إلى أراضي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أو تحت إشراف الدولة إذا لم يتعارض ذلك مع واجباتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة.[222]

9) إذا ما قام عن عمد وبطريقة غير مشروعة بنقل شخص على متن سفينة بالرغم من أنه يعلم بارتكابه فعلا يشكل جرما منصوص عليه في هذا البروتوكول أو في أي معاهدة مما ورد ذكره بالمرفق بهدف مساعدته على الإفلات من مقاضاته جنائيا.

10) إذا ما قام عن عمد وبطريقة غير مشروعة بجرح أو قتل أي شخص، أو حاول ارتكاب جرم، أو ساهم كشريك في ارتكاب جرم، أو نظم آخرين أو وجههم بارتكاب جرم أو تعزيز النشاط الإجرامي أو القصد الجنائي لمجموعة حين ينطوي ذلك على ارتكاب جرم يتمثل في أي من الأعمال غير المشروعة سالفة الذكر.[223]

من خلال الاتفاقية نجد أنها لم تضف الكثير عن اتفاقية روما (1988) وإنما أضافت فكرة تعزيز النشاط الإجرامي.

بالإضافة إلى النشاطات الغير شرعية في رمي النفايات وهذا ما حدث ويحدث في السواحل الصومالية أين تغتنم بعض الدول والشركات فرصة الحرب الأهلية والتوتر وهشاشة الحكم في الصومال وترمي النفايات في سواحلها، وهذا ما جرمته هذه الاتفاقية وهو قفزة نوعية في حماية الأمن والسلم الدوليين.

هذا بالإضافة إلى جميع المتواطئين في عملية القرصنة سواء المحرض أو الشريك أو الناقل أو المساهم أو المخطط ... وهذا ما يساهم في عدم إيقاف المسؤولين وتجريم هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون اليد الثانية للقراصنة.

وفي الأخير يمكن القول أن بروتوكول 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية هو مساهمة ناجحة من خلال وضع قواعد قانونية تساعد على الحد من جريمة القرصنة البحرية.

---

[222] – محمد بهي الدين: أضواء على أهم إصدارات المنظمة البحرية الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مجمع المنظمة البحرية الدولية، مقر مذكرة التفاهم للمنظمة البحرية الدولية، مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر، سبتمبر 2006، ص4.

[223] –محمد بهي الدين: أضواء على أهم إصدارات المنظمة البحرية الدولية، المرجع السابق، ص 5.

المطلب الثاني: أهم القرارات الدولية والتشريعات المحلية لمكافحة القرصنة البحرية:

لقد عرفت القرصنة البحرية تنوعا مهما في الطرق والأساليب مع مرور الوقت فاليوم اختلفت كمًا وكيفًا عما كانت عليه في الماضي، حين لم تكن للقراصنة دعما من دول أو منظمات دولية، وكان السلاح الأبيض فقط هو المستعمل ، واقتصرت أعمالهم على مهاجمة أهداف صغيرة وضعيفة، ونهب خزائن السفن وركابها وما عليها من أشياء ثمينة ثم الفرار وترك الضحية تواصل طريقها ،تلك الأعمال اعتبرتها الأعراف الدولية آنذاك وقوانين البحار لاحقا جرائم دولية، ولكن القرصنة المعاصرة تحتاج إلى قوانين كما تحتاج إلى قرارات حاسمة سواء من خلال المؤسسات الدولية أو من خلال تشريعات الدول الداخلية لتعزيز دور المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تطرقنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل.

ومن خلال العودة إلى المشاريع القانونية السابقة نجد أن المادة الأولى من مشروعي (قانون الجرائم المخلة بسلم وأمن الإنسانية، واللذان تم إعدادهما من قبل لجنة القانون الدولي عامي 1951 و1954 تنص على أن تعتبر (الجرائم على أمن وسلم الإنسانية جرائم بمقتضى القانون الدولي ويعاقب عليها بهذه الصفة سواءا كانت معاقبا عليها بمقتضى القانون الوطني أو (لا)[224] وبالرجوع إلى المادة (15) من اتفاقية جينيف لأعالي البحار لعام 1958 نجد أنها أطلقت على القرصنة البحرية اسم "جريمة لصوص البحر"[225] وبالتالي نجد أن القوانين الدولية كافة اتفقت على أن القرصنة البحرية جريمة دولية وجب مكافحتها، ولذلك نحاول دراسة أهم القرارات التي اتخذت في هذا الشأن، وأهم التشريعات المحلية التي نصت على هذه الجريمة وعقوباتها.

أولا: القرارات الدولية:

1) قرارات مجلس الأمن:

تيقن المجتمع الدولي بأن القرصنة البحرية جريمة دولية وجب التصدي لها ومكافحتها وهذا ما تجلى من خلال جملة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نددت بهذه الجريمة وخطورتها وسنَّت لها جملة من القوانين لتعريفها وتحديدها وجملة من الإجراءات الردعية للحد منها، وفي هذا الشأن أصدر مجلس الأمن الدولي جملة من القرارات لعل أهمها:

---

[224] - Edaardo Greppi: the évolution of individual , criminal, responsibility under international Law .international review of red gross, Vol 81, N^{o}= 835, september 1999 ,pp549-550.

[225] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، المرجع السابق، ص 271.

أ)قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1814) –15 ماي 2008–:

كان في بدايات التحرك الدولي لمكافحة القرصنة البحرية، في إطار تدابير الأمن الجماعي، كأعمال يقرها القانون الدولي وتطبيقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية باعتبار أن أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو السلب يعد قرصنة وجب مكافحتها[226] فأتى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1814) خلال جلسته (5893). في 15 ماي 2008.

حيث جاء في ديباجته التأكيد على أهمية بناء مؤسسات تمثيلية في الصومال لإنهاء العنف والقتال باعتبار هذه المظاهر السبب الرئيسي في ما يحدث بالمنطقة باعتبار النظام الصومالي هش، وغياب سلطة أدى إلى تدهور الوضع فيه، وأنه السبب الرئيسي في عدم استقرار المنطقة وما يحدث من مظاهر سلبية لا أمنية بها وفي المنطقة.

حيث نصت المادة (06) منه:

يشير إلى اعتزامه اتخاذ تدابير ضد من يحاولون منع أو إعاقة عملية سياسية سلمية، أو من يهددون بالقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، أو من يقومون بأعمال تقوض الاستقرار في الصومال أو في المنطقة، ولهذا يطلب من اللجنة المنشأة عملا بالقرار رقم (751) (1992) "يشار إليها فيما بعد باسم اللجنة" أن تقدم في غضون 60 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار توصيات بشأن تدابير محددة تستهدف هؤلاء الأفراد أو الكيانات.

حيث نصت المادة (7) منه:

يشير إلى اعتزامه تعزيز فعالية حضر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال، ويفيد باعتزامه اتخاذ تدابير ضد من ينتهكون الحضر المفروض على توريد الأسلحة، ومن يدعمونهم للقيام بذلك، ويطلب بالتالي إلى اللجنة أن تقدم في غضون 60 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار توصيات بشأن تدابير محددة تستهدف هؤلاء الأفراد أو الكيانات.

كانت قرارات مجلس الأمن واضحة بشأن ما يحدث في الصومال من خلال تحمليه المسؤوليات لكل من يساهم في زعزعة الاستقرار في الصومال من خلال المادة (6) و(7) وأخذ تدابير في حقهم وبالتالي الجانب العملي والميداني مهم جدا للحد من الجريمة هذا في إطار البدء بصلب

---

[226] – إبراهيم محمد العناني: القرصنة ومكافحتها في القانون الدولي، مجلة الإنساني، تصدر عن الصليب الأحمر الدولي، العدد 45، شتاء ربيع 2009، ص 38.

الأزمة وهو الاستقرار في الصومال وهذا ما ذكر في هذا القرار[227] لكن خطورته تتمثل في دخول القوى الأجنبية لمياه الصومال الإقليمية.

ب) قرار مجلس الأمن رقم (1816) في 02 جوان 2008:

يعتبر من أهم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم 5902 المعقودة في 02 جوان 2008، حيث صادق فيه مجلس الأمن بالإجماع، ومن خلاله منح الدول حق إرسال سفن حربية إلى مياه الصومال الإقليمية لمكافحة القرصنة[228] وكان بداية في مقدمته:

"إذ يثير قلقه الشديد خطر أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تتعرض لها السفن على إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وفعالية إلى الصومال، وعلى سلامة الطرق البحرية التجارية وعلى الملاحة الدولية.

وإذ يعرب عن قلقه بسبب التقارير الفصلية الصادرة منذ عام 2005 عن المنظمة البحرية الدولية والتي تقدم الدليل على استمرار أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر لا سيما قبالة سواحل الصومال.

وإذ يؤكد أن القانون الدولي، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في 10كانون الأول/ ديسمبر 1992"، أن "الاتفاقية"تضع الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلح فضلا عن أنشطة بحرية أخرى.

وإذ يؤكد من جديد أحكام القانون الدولي ذات الصلة بقمع القرصنة بما فيها الاتفاقية، وإذ يشير إلى أنها تتيح مبادئ توجيه للتعاون قدر الإمكان على قمع القرصنة في أعالي البحار أو في مكان آخر خارج نطاق ولاية أي دولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تفقد السفن التي تقوم أو يشتبه في قيامها بأعمال قرصنة وتفتيشها واحتجازها والقبض على الأشخاص الذين يرتكبون تلك الأعمال بغية مقاضاتهم.[229]

---

[227] – الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1814 (2008) الذي اتخذه مجلس الأمن خلال جلسته 5893 المعقودة في 15 ماي 2008، S /RES/1814/2008/. ص 5.

[228] – المقاربة الدولية للقرصنة البحرية: وكالة الأنباء الصومالية (Sonna)، 2011/11/10، PM 11:37 (صفحة مخزنة على الويب) http://www.Sonnanews.net /ar/read.php.pid= 480.

[229] – الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1816 (2008) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5902 المعقودة في حزيران/يونيو 2008، S/Res/1816/2008، ص1.

وإذ يعرب عن استيائه للهجمات وعمليات الاختطاف التي تعرض مؤخرا للسفن في المياه الإقليمية للصومال وأعالي البحار قبالة سواحله وفي مياهه الإقليمية بما في ذلك الهجوم على سفن يستغلها برنامج الأغذية العالمي وعلى العديد من السفن التجارية واختطافها...الخ.

وإذ يقرر أن حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية للصومال وأعالي البحار قبالة سواحله تؤدي إلى تفاقم الوضع في البلد الأمر الذي يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذا يتصرف بموجب الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة.[230]

1- يدين ويشجب جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية للصومال وأعالي البحار قبالة سواحله.

2- بحث الدول التي لها سفن بحرية وطائرات عسكرية تعمل في أعالي البحار وفي المجال الجوي قبالة سواحل الصومال على توخي اليقظة إزاء أعمال القرصنة والسطو المسلح، يشجع بشكل خاص الدول المهتمة باستخدام الطرق البحرية التجارية قبالة سواحل الصومال على تكثيف إجراءاتها وتنسيقها لردع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وبالنسبة لباقي المواد في نفس القرار:

المادة 03: حث الدول على التعاون فيما بينها ومع المنظمة البحرية الدولية في التصدي للقرصنة وتبادل المعلومات.

المادة 04: حث الدول على التعاون مع المنظمات المعنية لوضع خبراء مدربين للإرشاد والتدريب على أخطار القرصنة.

المادة 05: يدعوا الدول والمنظمات المعنية بما فيها المنظمة البحرية الدولية وتقديم المساعدة التقنية إلى الصومال والدول الساحلية المجاورة ومكافحة القرصنة.

المادة 07: يجوز للدولة التي تعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مكافحة القرصنة مع إشعار الأمين العام من طرف الحكومة الاتحادية الانتقالية للقيام بما يلي:[231]

---

[230] – الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1816 (2008)، المرجع السابق، ص 2.

[231] – المرجع نفسه، ص 3.

أ) دخول المياه الإقليمية للصومال بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر بشكل متسق مع الإجراءات التي يسمح بها القانون الدولي ذو الصلة في أعالي البحار فيما يتعلق بالقرصنة.

ب) القيام داخل مياه الصومال الإقليمية، ويشكل متسق مع الإجراءات التي يسمح بها القانون الدولي ذو الصلة في أعالي البحار فيما يتعلق بالقرصنة، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح.[232]

إن المتتبع لمواد هذا القرار يجد أن مجلس الأمن أعطى تفويضا باستعمال القوة لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة و من خلال المادة (السابعة) في الفقرتين (أ) و(ب) نجد أن كل دول العالم تستطيع استباحة المياه الإقليمية الصومالية, والمعروف أن الدول الوحيدة التي يمكنها السباحة في المنطقة هي الدول العظمى من جهة وإسرائيل من جهة اخرى وبالتالي اختراق السيادة الصومالية بتشريع من الأمم المتحدة وموافقة من مجلس الأمن وفي الظاهر ان هذا ما هو إلا قرار لبداية استباحة المياه الإقليمية الصومالية ,والقرصنة هي الذريعة التي من خلالها يتم الدخول إليها، ولعل المادة (09) من هذا القرار والتي تخص حالة الصومال دون غيرها هي ظاهرة تجر ورائها نوايا مبنية للدخول الى هذا البلد العربي.

ج) قرار مجلس الأمن رقم (1838) في 7 أكتوبر 2008:

جاء هذا القرار ليضاف إلى القرارات السابقة لمجس الأمن صدر بالإجماع في الجلسة المرقمة بـ: (5987) في 7 أكتوبر 2008، إذ يشير في قراريه (1814) و (1816) لعام 2008 و الذي تنص بنوده على:

–وإذ يساور قلق شديد من جراء انتشار أعمال القرصنة والسطو المسلح، في البحر في الآونة الأخيرة ضد السفن قبالة سواحل الصومال والتهديد الخطير الذي يشكله ذلك على إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وفعالية إلى الصومال ،وعلى الملاحة الدولية وسلامة الطرق البحرية التجارية، وعلى أنشطة ضد الأعمال التي تجري على نحو يتماشى مع القانون الدولي.

[232] – الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1816 (2008)، المرجع السابق، ص4.

– وإذ نلاحظ مع قلق أيضا أن أعمال القرصنة تزداد عنفا وتنفذ باستخدام أسلحة أثقل في منطقة أوسع قبالة سواحل الصومال وباستعمال وسائط بعيدة المدى من قبل السفن الأم، مع إظهار قدر أكبر من الدقة في التنظيم وطرق الهجوم.

– وإذ تؤكد من جديد أن القانون الدولي على نحو ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982) تحدد الإطار القانوني الواجب التطبيق في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر فضلا عن أنشطة بحرية أخرى.

– وإذ يثني على المساهمة التي قدمتها الدول منذ 2 نوفمبر 2007 لحماية القوافل البحرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وقيام الاتحاد الأوربي بإنشاء وحدة تنسيق مكلفة بمهمة دعم مراقبة وحماية الأنشطة التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي قبالة سواحل الصومال...الخ.[233]

– وإذ يؤكد أن السلام والاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون كلها أمور ضرورية لتهيئة ظروف تتيح القضاء التام على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

– وإذ يقرر أن حوادث القرصنة والسطو المسلح عل السفن في المياه الإقليمية للصومال وفي أعالي البحار قبالة سواحل الصومال تؤدي إلى تفاقم الوضع في الصومال، وهو وضع مازال يشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.[234]

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1) يكرر تأكيد إدانته وشجبه لجميع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على السفن قبالة سواحل الصومال.

2) يهيب بالدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية أن تشارك بنشاط في مكافحة أعمال القرصنة في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال عن طريق القيام على الخصوص بنشر سفن بحرية وطائرات عسكرية وفقا للقانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية.

3) يهيب بالدول التي تعمل سفنها وطائراتها العسكرية في أعالي البحار وفي المجال الجوي قبالة سواحل الصومال أن تستخدم في أعالي البحار والمجال الجوي لسواحل الصومال جميع

---

[233] – وفاء أحمد الحمزي: قرار مجلس الأمن رقم 1838 لعام 2008، مجلة النبأ نيوز الإلكترونية الخميس 16 أكتوبر 2008، 23:42، القاهرة، ص1، (نسخة مخزنة على الويب) :

http://www.nabanews.net /2009/15786. HTML.

[234] – المرجع نفسه، ص 2.

الوسائل اللازمة بما يتماشى مع القانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية من أجل قمع أعمال القرصنة.

4) يحث الدول التي لديها قدرة على مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحار على أن تتعاون في ذلك مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن (1816) لعام 2008.

5) يحث أيضا الدول والمنظمات الإقليمية على أن تواصل وفقا لأحكام القرار (1814) لعام 2008 اتخاذ إجراءات لحماية القوافل البحرية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، التي تكتسب أهمية حيوية في إيصال المساعدة الإنسانية الى السكان المتضررين في الصومال.

6) يحث الدول تنفيذ لما طلبته على وجه الخصوص المنظمة البحرية الدولية في قرارها على أن تقدم حسب الاقتضاء نصائح وتوجيهات للسفن التي يحق لها رفع عملها بشأن التدابير الاحترازية المناسبة لكي تحمي نفسها من الاعتداء أو الإجراءات التي ينبغي لها أن تتخذها إذا تعرضت للاعتداء وهي تبحر قبالة سواحل الصومال.[235]

7) يهيب بالدول والمنظمات الإقليمية أن تنسق إجراءاتها عملا بالفقرات 3و4و5 أعلاه.

8) يؤكد أن الأحكام الواردة في هذا القرار لا تسري إلا فيما يتصل بالوضع في الصومال ولا تمس حقوق الدول الأعضاء والتزاماتها أو مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أية حقوق أو التزامات تقضي بها الاتفاقية، فيما يتعلق بأي وضع آخر، ويؤكد على وجه الخصوص أن هذا القرار لا يعتبر منشأ لقانون دولي عرفي.

9) يتطلع إلى تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة 13 من القرار (1816) لعام 2008 ويعرب عن التزامه النظر في الوضع فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر ضد السفن قبالة سواحل الصومال بغية القيام على وجه الخصوص بتحديد الإذن الممنوح في الفقرة 7 من القرار (1816) لعام 2008 لفترة إضافية لدى تلقي طلب بذلك.[236]

ومن خلال ما جاء في هذا القرار يمكن القول:

رغم أن القرار جاء بهدف معالجة القرصنة إلا أنه:

- السماح للقوات الدولية للدخول الى المياه الصومالية دون تحديد.

---

[235] – وفاء أحمد الحمزي: قرار مجلس الأمن رقم 1838، المرجع السابق، ص 3.

[236] – المرجع نفسه، ص 4.

- السماح لدخول الاراضي الصومالية بذريعة تقديم الحماية للقوافل البحرية من اجل المساعدات الانسانية ، وبالتالي السماح لكل الدول والمنظمات الدولية الدخول الى الاراضي الصومالية وهو مايهدد مستقبل الصومال ومستقبل أمن المنطقة العربية ، وبالتالي يعتبر نوعا جديدا من أنواع الاستعمار .

د) قرار مجلس الأمن رقم (1851) في 19 ديسمبر 2008:

اتخذه مجلس الأمن في الجلسة (6046) المعقودة في 16 ديسمبر 2008، حيث حث فيه مجلس الأمن المجتمع الدولي بالتصدي للقراصنة في البحر أو البر داخل نطاق الإقليم الصومالي (البري، البحري والجوي) وهذا للحد من جريمة القرصنة، حث جاء في القرار مايلي:

يهيب بالدول والمنظمات الإقليمية والدولية القادرة على الاشتراك الفعلي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال أن تفعل ذلك، لا سيما بشكل يتماشى مع هذا القرار والقرار (1836) عام 2008، والقانون الدولي.[237]

المادة 04: يشجع جميع الدول والمنظمات الإقليمية التي تكافح القرصنة وأعمال السطو المسلح في البحر و قبالة السواحل الصومالية على إنشاء آلية تعاون دولية تكون نقطة اتصال بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وتعني جميع جوانب مكافحة القرصنة[238] وأعمال السطو المسلح في البحر وقبالة سواحل الصومال...الخ.

يشجع أيضا جميع الدول والمنظمات الإقليمية التي تكافح القرصنة والسطو المسلح في البحر قابلة سواحل الصومال على النظر في إنشاء مركز في المنطقة لتنسيق المعلومات المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، وتعزيز القدرة الإقليمية على القيام بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع اتفاقية أو ترتيبات فعالة تخص منفذي القانون على ظهر السفن وتتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتنفيذ اتفاقية سلامة الملاحة البحرية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، والصكوك الأخرى ذات الصلة

---

[237] - الأمم المتحدة: مجلس الأمن، القرار 1851 (2000) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6036، المعقودة في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2008. S/res/1815/2008.

[238] - المرجع نفسه، ص 3.

التي انظمت إليها دول المنطقة، وذلك من أجل القيام بفعالية بالتحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح في البحر ومقاضاة مرتكبيها.[239]

المــادة 10: يؤكـد أن الإذن الممنـوح في هـذا القـرار لا يسـري إلا فيمـا يتصـل بالوضـع في الصومال...الخ.[240]

كما أشار في باقي المواد أن تحرك الدول جاء نتيجة وجود تهديد للسلم والأمن الدولي في المنطقة.

ومن خلال هذا القرار نستنتج ما يلي:

-أن تحرك الدول العظمى جاء نتيجة الخطر الذي بدأ يلمس مصالحها في المنطقة.

- أن أبعاد القرار الأساسية تتمثل في:

أ) حق تتبع القراصنة برا وبحرا وجوا في إقليم الصومال وهو استعمار مقنع بوسائط دولية.

ب) إنشاء آلية دولية للتنسيق في مكافحة ظاهرة القرصنة.

ج) إنشاء مركز إقليمي للتعاون الاستخباراتي بهدف مكافحة القرصنة وهذا داخل إقليم الصومال.

ومنه يمكن القول أن هذا القرار هو إضفاء للشرعية لتواجد القوى الكبرى لحماية مصالحها، وهذا عن طريق الوكالة الدولية، واستعمال الشرعية الدولية في استعمارها المقنن والمقنع.

هـ) قرار مجلس الأمن 2036 (2012):

ان هـذا القـرار الـذي اتخذه مجلس الأمـن في جلسته رقـم (6718) المعقـودة في 22 شباط /فبراير 2012 وجاء في دبياجته مايلي:

- التأكيـد علـى ضـرورة اعتمـاد اسـتراتيجية شـاملة في الصـومال للتصـدي للمشـاكل السياسـية والاقتصادية والإنسانية والأمنية السائدة ولمشكلة القرصنة، بما في ذلك احتجاز الرهائن قبالة سواحل الصومال، وذلك من خلال الجهود التعاونية لجميع أصحاب المصلحة...الخ.

- وإذ يشـير في قراراتـه 1950 (2010) و 1976 (2011) و 2020 (2011) وإذ يعـرب عـن قلقه البالغ إزاء الخطر الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، وإذ يدرك أن استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يساهم في تفاقم مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، وإذ يؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية

---

[239] – المرجع نفسه، ص 5.

[240] – الأمم المتحدة: مجلس الأمن، القرار 1851 (2000)، المرجع السابق، ص 5.

بتدابير شاملة للتصدي للقرصنة واحتجاز الرهائن وأسبابها الجذرية، وإذ يرحب بالجهود التي قام بها فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال والدول والمنظمات الدولية والإقليمية.[241]

- جاء هذا القرار تأكيدا للقرارات السابقة.
- تأكيدا للعمل الدولي في انتهاك السيادة الصومالية.
- الإبقاء على سياسته الإستراتيجية المستقبلية لاحتلال الصومال و السيطرة عليه.

و) قرار مجلس الأمن 2039 (2012):

اتخذه مجلس الأمن في جلسته (6727) المعقودة في 29 شباط/فبراير 2012.

وهو عبارة عن قرار تابع للقرارات السابقة وتكملة للقرارات السابقة المشار إليها، وإنما تدعيما للوجود الأجنبي في الصومال من خلال التأكيد على ذلك في هذه القرارات وجاء فيه:

- الإعراب عن القلق مما يحدث نتيجة أعمال القرصنة.
- الإشارة إلى ما يحدث في خليج غينيا من أعمال قرصنة وآثاره على المنطقة.
- تهديد السلم والأمن الدولي في المنطقة (وخاصة في خليج غينيا).
- التأكيد على ما جاء في اتفاقية قانون البحار عام 1982.
- القيام بتدابير فاعلية للحد من الجريمة.

ومايمكن ملاحظته ان قرارات مجلس الأمن تصب كلها في نوع معين من التدخل لإنتهاك الأراضي البرية الصومالية والمياه الإقليمية للصومال.[242]

والخلاصة: انه بالرغم من كل هذه القرارات وبالرغم من أن كل الآليات العسكرية المتمثلة في مدمرات وغواصات وحتى البارجات التي تحوم في المنطقة، ورغم الترخيص باستباحة المياه والأراضي الصومالية- بالإضافة إلى المياه المشاطئة لبعض الدول المشاطئة التي أصبحت مرتعا للزوار-، إلا أن القراصنة مازالوا يمارسون مهنتهم بكل حرية، وهذا مازاد من أعمالهم الخطرة وتزايدت تداعياتها على

---

[241] – الأمم المتحدة : مجلس الأمن: القرار 2036 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/ فبراير 2012 ، (2012) S/Res/2036، ص 2.

[242] – الأمم المتحدة : مجلس الأمن: القرار 2039 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6727 المعقودة في2922 شباط/ فبراير 2012 ، (2012) S/Res/2039، ص 2 ص4.

التجارة الدولية ودول المنطقة، نظرا لتجاهل جوهر الأزمة وهي محنة الصومال وما يجري فيه من حرب أهلية مفتعلة.

– 3) مساهمة البوليس الدولي (الانتربول) في مكافحة القرصنة:

حاولت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) القيام بمجموعة تدابير محاولة منها الحد من ظاهرة القرصنة التي تهدد منطقة القرن الإفريقي من خلال عدة إجراءات أهمها:

أ) قرار نوفمبر 2011:

حيث أن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) اجتمعت في دورتها (80) في هانوي (فيتنام) في الفترة من 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2011 وكان أهم قراراتها:

- الإعراب عن القلق الشديد من تزايد أعمال القرصنة في السواحل الصومالية.
- ارتباط نشاط القرصنة المقلق مع أنشطة إجرامية أخرى (غسيل الأموال، الأسلحة و الإرهاب).
- الإقرار بأن القرصنة جريمة عابرة للحدود، والحد منها يتطلب تعاونا دوليا.[243]

و أعطت مجموعة توصيات تحث فيها البلدان على مايلي:

1) تقاسم المعلومات المتعلقة بالقرصنة البحرية من خلال تعميم نشرات الانتربول من ضمن جملة وسائل وتزويد قواعد بيانات الانتربول بالبيانات، ولا سيما قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالقرصنة البحرية وقاعدة بيانات خاصة بالسفن المسروقة.

2) ودعم المنظمة عبر تقديم مساهمات مالية طوعية وانتداب موظفين متخصصين لدعم الفريق المعني المخصص لمكافحة القرصنة البحرية.

3) وتعيين موظفين متخصصين للمساعدة في تحقيقات الأدلة الجنائية في مسارح جرائم القرصنة البحرية، وليكونوا جزءا من أفرقة تحرك الانتربول إزاء الأحداث المعنية بالقرصنة البحرية وللمساعدة في تدريب البلدان الأعضاء على مكافحة القرصنة البحرية وتطوير قدراتها.[244]

ب)النشرة الإعلامية رقم (2012/41):

---

[243] – إعداد الإنتربول برنامجا فعالا ومستداما لمكافحة القرصنة البحرية، الانتربول قرار: الدورة 70 للجمعية الهامة، هانوي، 31 تشرين الأول / أكتوبر –3 تشرين الثاني /نوفمبر 2011، Ag-2011-Res- 09، ص 1.

[244] – المرجع نفسه، ص2.

حيث أقر الانتربول في 9 ماي 2012 نشرة إعلامية تحت رقم 2012/41 بعنوان: الاتفاق بشأن تبادل المعلومات بين الانتربول ومنظمة حلف شمال الأطلسي يعزز التحقيقات في أعمال القرصنة.

كان الاتفاق في ليون (فرنسا) مع منظمة حلف شمال الأطلسي وكان الهدف منه:

1) تبادل المعلومات المتعلقة بأعمال القرصنة فيما يخصص القرصنة قبالة سواحل الصومال.

2) الاتفاق بدعم المكافحة من خلال الملاحقة – التحقيقات و متابعة الشبكات الإجرامية.

3) اعتمد الاتحاد الأوربي قرارا في ديسمبر 2010 يتيح استخدام شبكة الانتربول وأدواته العالمية لمكافحة الشبكات الإجرامية التي تقف وراء أعمال القرصنة في خليج عدن، وهذا في إطار عملية (أتلانتا) العسكرية التي ينفذها الاتحاد قبالة سواحل الصومال لمكافحة هذا النوع من الجرائم.[245]

من خلال قرارات ونشرات الانتربول يمكن أن تستشف أن الانتربول يمكن ان يساهم في عمليات الحد من القرصنة البحرية نظرا لقاعدة بياناته الكبيرة وشبكاته المتواصلة في جميع انحاء العالم تقريبا، ولكنه يبقى جهازا في يد الدول العظمى.. إحداها الحلف الأطلسي.

2) القرصنة البحرية في التشريعات المحلية:

إن استعمال الدول الأدوات القانونية الصارمة ووسائل الردع الفعالة لتواجه تهديد القرصنة، في حين قامت دول أخرى عانت من جريمة القرصنة بوضع تشريعات محلية خاصة بهدف تسهيل توقيف القراصنة ومحاكمتهم وإعادتهم الى وطنهم ومن بين هذه الدول مايلي :

* **السيشل**: تعتبر من أوائل الدول (مطلة على المحيط الهندي) عمدت إلى تعديل قوانينها المتعلقة بجريمة القرصنة، ففي مارس 2010، قامت بتعديل قانون العقوبات الخاصة بها عبر اعتماد المادتين (101) والمادة (117) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[246]

وبعد هذا القانون وقعت السيشل (15) مذكرة تفاهم حول نقل القراصنة المشتبه بهم (وحاكمة أزيد من 60 قرصانا مشتبه بهم).

1 – نشرة إعلامية بعنوان: الاتفاق بشأن تبادل المعلومات بين الانتربول ومنظمة حلف شمال الأطلسي يعزز التحقيقات في أعمال القرصنة البحرية، الانتربول رقم 2012/41 ص 1.

[246] – جاك بيل: الإجراءات القانونية: مسعى لجنة المحيط الهندي إلى تعزيز مواءمة إقليمية للقوانين المناهضة للقرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى للتحليل العسكري (إينغما) في إطار المؤتمر الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة بعنوان: استجابة إقليمية للقرصنة البحرية، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتفعيل المشاركة العالمية، وزارة الخارجية الإماراتية، دبي، جوان 2012، ص4.

*****دولة موريشيوس**: حيث عانت هذه الأخيرة من القرصنة البحرية بالقرب من مياهها الإقليمية، فوّقعت في جويلية 2011 اتفاقية نقل المساجين قبل المحاكمة مع الاتحاد الأوربي، ووقعت في ديسمبر 2011 اتفاقية اعتمدت مشروع قانون حول القرصنة والعنف البحري، وهذا نتيجة وعيها بخطورة التهديد وسعيها إلى بناء محكمة خاصة لمحاكمة القراصنة.

*كما عملت **فرنسا**: على وضع قانون متعلق بمكافحة القرصنة البحرية في 2 فيفري 2011، وهو قانون شبيه بقانون السيشل وموريشيوس من حيث تماشيه تماما مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لأنه يعتمد التعريف نفسه للقرصنة ويرجع إلى الاتفاقية في أي مطالبة بالتعويض عن ضرر أو جرح أو خسارة.[247]

في حين تحرص تشريعات العديد من الدول على تحريم القرصنة صراحة ولا سيما الدول التي تملك أساطيل بحرية كبيرة، وتشمل القوانين الجنائية للدول جميعها تقريبا عل مواد تعد القرصنة من الجرائم الخطيرة وتقضي بإنزال عقوبات صارمة على من يمارس النهب البحري ففي:

بريطانيا مثلا: وردت بعض النصوص التي تجرم القرصنة وذلك منذ عام (1535) ومن ثمة تبعتها نصوص أخرى في أعوام (1700)، (1721)، (1823).

كما وضع التشريع البلجيكي نفس القواعد، حيث أصدر قانونا خاصا في 5 نوفمبر (1925) ضم تجريما لبعض صور القرصنة.[248]

- اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي 4 ماي 2004:

إن اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب هي رغبة من دول التعاون الخليجي في وقاية مجتمعاتها وشعوبها ومكتسباتها ومنجزاتها المستقبلية وحماية مصالحها من خطر الإرهاب، وباعتبارها من أهم دول العالم تأثرا بما يحدث في القرن الإفريقي سواءا من (الإرهاب والقرصنة، أو اللااستقرار السياسي)، وبحكم العالم الجغرافي وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية لهذا الطريق البحري الذي يعتبر شريانا مهما للتجارة والنقل بالنسبة لدول الخليج العربي وأي تهديد للملاحة فيه هو تهديد مباشر لأمنها واقتصادياتها، وقد سعت لوضع هذه الاتفاقية من خلال: [249]

---

[247] – جاك بيل: الإجراءات القانونية: المرجع السابق، ص 5.

[248] – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، المرجع السابق، ص273.

[249] – اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب، أنظر: المادة(1) والمادة (3) من الاتفاقية، ص 2 ص4.

(نسخة مخزنة على الويب):

http://www.omanlegal.net/ Vb/Showthread.php?t=13108.

– اعتبرت دول مجلس التعاون في هذه الاتفاقية:

المادة (03): الجريمة الإرهابية واعتبرت تقديم أموال أو جمع أموال أيا كانت نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم لذلك، كما يعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو لم تصادق عليها.

وجاء في الفقرة (و) ما يلي:

و– اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 ما يتعلق منها بالقرصنة البحرية.

–كما ورد أيضا في الفقرة (ط) من المادة (1)

واعتبرتها من الجرائم الإرهابية حيث:

ورد في الفقرة (ط) من المادة (1):

ط–اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1983، وما تعلق منها بالقرصنة[250].

ومن خلال ما ورد في هذه الاتفاقية نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي اعتبرت جريمة القرصنة البحرية جريمة إرهاب، واعتبرت ما ورد في اتفاقية قانون البحار لعام 1982 ينطبق عليها.

[250] – اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، انظر المادة (1)، مرجع سابق، ص4.

المبحث الثاني: القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة ومخاطر الاندماج:

عرفت القرصنة تطوراً في العتاد والعُدة وتنوعت نشاطاتها وزادت خطورتها خاصة في الوقت الراهن، والإرهاب اتخذ أبعاداً جديدة محليا ودوليا، ولقي دعما من حكومات دول ومنظمات دولية وإقليمية.. مما زاد من قوة الجريمة وخطورتها ليس فقط على الصعيد السياسي وإنما على الصعيد الإنساني، وأمن المجتمعات داخل الدولة، ونتجت منظمات إرهابية شديدة الخطورة متناقضة الاتجاهات في الدولة الواحدة[251]، حيث أن الكثير من المنظمات الارهابية أصبحت القرصنة مهنتها لتمويل منظماتها بل ان تواجد الارهاب في منطقة القرصنة خلق نوعا من علاقات التبادل والتعامل الذي فرضه منطق المصلحة والمال بل القرصنة تعتبر للمنظمات الارهابية نافذتها المادية الكبرى ، وحتى انه هناك بعض الدول لها أهداف خفية تخدم مصالحها وما يمكن قوله انه أصبح هذا التعامل لوبيا جديدا يهدد الأمن والسلام العالمي، وخاصة أنه أصبح ثلاثة أخطر جماعات إجرامية محترفة متخطية للحدود تملك المال والعتاد في تنفيذ مخططاتها.

ومن جهة أخرى فإن تهديد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، زاد في ضعف وهشاشة العديد من الدول، وضعف في قياداتها وتفشي العديد من العلل داخلها، وهو ما يغذي (الجريمة المنظمة، الإرهاب والقرصنة ..) وبالتالي تهديد الأمن الإقليمي الدولي، كل هذه الظواهر تراها الدول الأوربية عابرة للحدود من نتاج الضفة الأخرى لحوض المتوسط، وكانت ضمن الاستراتيجيات الأوربية للأمن المتبناة من قبل رؤساء الدول والحكومات الأوربية في ديسمبر 2003.

وفي حين أصبحت الشوارع الأوربية تعاني من خطر الاجرام غدى تهديد الهجرة غير الشرعية مشكلا يؤرق رؤساء هذه الدول وأصبحت منبع التهديدات والمشاكل الداخلية فهم يسعون بكل جهد لمعالجة منابع التهديد التي تجمع بين الجريمة المنظمة من قرصنة وارهاب والجريمة غير المنظمة من مهاجرين ومتشردين وغيرها...[252]

[251] – محمد أبو الفتوح غنام: الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، ط1، 1991، ص 150.

[252] – رقية العاقل: إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 105.

المطلب الأول: خطورة استعمال الجماعات الإرهابية للقرصنة:

الإرهاب ظاهرة مفتتة ولدت منذ ولادة المجتمعات الإنسانية وتطورت كالظواهر الأخرى مستفيدة من التقدم العلمي لتفعيل أساليبها ووسائلها نتيجة لذلك تعددت أهدافها وتوسعت جغرافيتها لتشمل العالم بأسره دونما تمييز بين الدول المتقدمة والتي في طور النمو، سواء كانت الدولة فقيرة أو غنية أو أنها تطبق النظام الديمقراطي أو غيره من الأنظمة، بحيث بات وقوع العمل الإرهابي في أية دولة محتملا ولم تعد القوة مانعا لوقوعه.(1)

- تعريـف الإرهــاب:

أ) لـغة:

يفيد لفظ « **الإرهاب** » إذا أطلق معنى الرهبة والخوف والفزع، فهو اسم يدل على حالة من الهلع والرعب والاضطراب.

وأصل اللفظ في اللغة من رهِب يرهَب رهبة ورُهبًا ورَهَبّ إذا خاف ومنه العقول أرهَبه: خوَّفه وفزَّعه. والرهبة والخوف صفة جامعة لحالة واقعية تحدث عن فعل وأفعال ذات خصر، يبعث في النفس الخوف والرعب والهلع. (2)

وكلمة (***terror***) ترجع في أصلها في الإنجليزية إلى الفعل (***ters***) وفي الفرنسية إلى الفعل (***terroriser***) وتحمل في كلتا الكلمتين معاني الرعب والهول والفزع أو تدور في مجملها حول هذا المعنى.

وفي المعجم العربي الحديث نجد أن كلمة: ارهاب تعني الأخذ بالعنف والتهديد والحكم الإرهابي القائم على أعمال العنف.

---

(1) حسن عزيز نور الحلو: الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة – أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام- هلسنكي –فلندا- 1427هـ- 2007م، ص 6.

(2) المرجع نفسه: ص 07.

ب) **الإرهـاب اصطلاحـاً:**

عرفت الموسوعة السياسة الإرهاب على أنه: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين.[1]

أما القاموس السياسي نجد كلمة "إرهاب" تعني: "محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية والإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها.[2]

– **تعريف لاروس القاموس العالمي (للإرهاب) انه:** " حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات، ضد أشخاص، ممتلكات أو مؤسسات ومجموع هذه الأعمال العنيفة (الفردية أو الجماعية) تتخذ أساليب إرهابية متعددة: اغتيالات، حجز رهائن، وضع متفجرات، أعمال تخريبية. يهدف إلى احتلال أرض أو قلب نظام سياسي ...إلخ.

1) **التعريف الإيديولوجي لظاهرة الإرهاب:**

– **التعريف الأمريكي للإرهاب:**

أ) **قبل أحداث 11 سبتمبر 2001:**

الإرهاب: يشمل كل من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في: قتل شخص، أو إحداث ضرر بدني فادح به، أو خطفه، أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكاب أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرم.[3]

ب) **بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:**

الإرهاب الدولي هو القيام بأفعال إرهابية، تشمل الأشخاص أو الأقاليم من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة أو من طرف دول تدعم الإرهاب.[1]

---

[1] عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي: ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 32.

[1] christophen.c. joyner; 2002;p01.

والمتأمل في التعريف الأمريكي للإرهاب قبل وبعد أحداث سبتمبر يلاحظ الفرق بينهما بسهولة والتغيير الكبير في الرؤية الأمريكية، فأمريكا كانت تعتبر الإرهاب كل ما يمس الأشخاص بأي شكل من الأشكال لأنها كانت مهددة في مواطنيها خارج أراضيها، تفجير السفارات الطائرات تفجير الأساطيل البحرية الاغتيالات ...إلخ دون أن يساورها الشك قبل)أحداث 11 سبتمبر 2001) بأنها مستهدفة داخل إقليمها.

2) التعريف القانوني:

ومن جهة النظر القانونية فإن الإرهاب جريمة لها أركانها وعناصرها مثلها مثل باقي الجرائم الأخرى وهذه العناصر هي:

أ) **العنصر المادي:** وهو النشاط المادي كالقتل أو النهب أو التفجير أو الاحتجاز ... وذلك بأي وسيلة كانت وسيان إن قام به شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

ب) مدخل الجريمة: موضوعيا تقع الجريمة على الناس أو ممتلكاتهم أو الممتلكات العامة ويدخل هذا العمل في إطار الإرهاب إذا كان المجني عليه غير مقصود بذاته إنما هو رسالة من أجل غاية معينة للضغط على جماعة ثالثة والتي بيدها عادة زمام الأمور. [(2)]

3) تعريف الإرهاب في الفقه الدولي:

في الأونة الاخيرة ظهرت تعاريف جديدة للارهاب علاى الساحة الدولية وما يمكن الاشارة وقد اجتمع الفقهاء على تعاريف محددة تشمل جوانب عديدة من حيث الدقة والموضوعية.

عرفه "سوتيل" "sottile": « بأنه عمل إجرامي مصحوب بالعنف أو الفزع بقصد تحديد هدف أو غرض معين».

عرفه أستاذ القانون الجنائي في جامعة مدريد الدكتور "سالدان saldan" « كل جريمة أو جناية سياسية أو اجتماعية يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث ذعر عام يخلف بطبيعة حظر عام ».

[(2)] عبد الله سليمان: ظاهرة الإرهاب والقانون ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصاد والسياسة، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، ابن عكنون، العدد 4، جامعة الجزائر، 1996،4، ص 940.

ويعرفه الدكتور "عبد العزيز سرحان": « هو كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي ، ويعد الفعل إرهابا دوليا وبالتالي جريمة دولية، سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول ».

وعرفه بيسون التعريف الذي أخذته لجنة الخبراء الإقليميين في اجتماعاتها في فيينا 14-18 مارس 1988 وهو استراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة بدعاية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم.[1]

تطور ظاهرة الإرهاب:

إن أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ هي منظمة **سيكاريه** "sicarii" التي شكلها المتطرفون اليهود الذين أُوفدوا إلى فلسطين بعد أن شتتهم البابلون سنة 586 ق.م فقاموا بحملة متصلة من الاغتيالات والحرائق ضد الرومان والأغنياء من سكان البلد.

- أما فيما يخص التاريخ الإسلامي، فقد بدأ الإرهاب باغتيال سيدنا (عمر بن الخطاب) ثم عثمان بن عفان –رضي الله عنهما– وبعدهما "على بن أبي طالب" –كرم الله وجهه– على يد الخوارج إثر النزاع بينه وبين "معاوية بن أبي سفيان وما ناله أتباعه على يد الأمويين وما ناله هؤلاء على يد العباسيين.

وحوالي القرن 10 م، ظهرت منظمة إرهابية عرفت بـ "الحشاشين" واتخذت زعيما "حسن الصباح" من قلعة "علموت" الإيرانية مركزا له وقد بلغت درجة عالية من التنظيم، أشاعت معه الرعب في قلوب الحكام وقادة الجيوش والرأي، ويرجع إليها ابتكار الإرهاب كبديل على الحرب إذ كانت قليلة العدد إلى الحد الذي لا يستطيع معها رجالها الدخول في مواجهة مع خصومهم.

---

[1] حسن عزوز نور الحلو: مرجع سابق، ص 14.

- أما ما ميز أوروبا بالقرون الوسطى في هذا الشأن هو تلك العصابات الإرهابية التي استخدمها النبلاء، للإخلال بالأمن في ربوع إقطاعيات خصومهم، وثورات العبيد الفارين من مقاطعات الأسياد والمشكلين لعصابات للانتقام وإشاعة الفوضى في أراضي الملاك.

وفي الأساس يرجع البعض ظهور الإرهاب إلى سنة 1793 (الثورة الفرنسية) حيث مارسه "**روبس بيبي**" وزمرته على نطاق واسع، فقطع رأس 40 ألف شخص من أصل 27 مليون واعتقل 300 ألف آخرين وتبني الثوريين الذين استولوا فيما بعد على السلطة سياسة العنف ضد أعدائهم فعرفت فترة حكمهم بـ "عهد الإرهاب".[1]

وبعد نهاية الحرب الأمريكية سنة 1865 عرف تكتيك الإرهاب على القارة الشابة، فظهرت جماعة "**كوكلوس كلان**" مارست الإرهاب بشكل قاس على المواطنين السود والمتعاطفين معهم، كما ظهرت بالتزامن معها تقريبا منظمة "*zeniya.lvolya* (**الأرض والحرية**) " الروسية سنة 1872 ومنظمة *nodonaya* (**الإرادة الشعبية**) سنة 1879. وتعد من أكثر المنظمات الإرهابية شراسة وتوقفت عن النشاط بعد الثورة البلشفية.

هذا بالإضافة إلى بعض الحركات الثورية مثل الحركة الأيرلندية من أجل الاستقلال سنة 1891، نشاطات المنظمة الأرضية ضد الاحتلال التركي سنة 1890 وحركة الاستقلال الوطني المقدونية في بداية القرن 20 والتي واصلت بقايا منها النشاط داخل بلغاريا، وبعض الأجزاء من يوغسلافيا حتى سنة 1930، وحركة الباسك الإسبانية ....وغيرها من الحركات.

وقد كان حادث اغتيال الأمير "**رودولف**" ولي عهد النمسا والذي ارتكبته مجموعة صربية إرهابية سببا من أسباب[1] قيام الحرب العالمية الأولى كما دفع اغتيال كل من الملك "**ألكسندر**" ملك يوغسلافيا (سابقا) و "**برافو**" وزير خارجية فرنسا في مرسيليا سنة 1934 عصبة الأمم لوضع أول لبنة تعاون دولي من أجل مكافحة الإرهاب بإبرام أول اتفاقية (**اتفاقية جنيف**) سنة 1937.

---

[1] عبد الله سليمان: ظاهرة الإرهاب والقانون، المرجع السابق، ص 9.

[1] عبد الله سليمان: ظاهرة الإرهاب والقانون، المرجع السابق: ص 49.

وفي الثلاثينيات دأب "أودلف هتلر " في ألمانيا و"موسيليني" في إيطاليا وستالين في الاتحاد السوفياتي سابقا على استخدام الإرهاب دون هوادة لإخماد الحركات المناوئة لحكوماتهم.

بيد أن كثيرا من الآراء تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول وخطأ فاصلا في تاريخ الإرهاب لما صاحبها من تحولات جذرية في التكنولوجيا والاقتصاد، والعلاقات الدولية وابتكار أسلحة الردع الشامل مما شجع الكثير من المنظمات على القيام بالأعمال الإرهابية فظهرت على سبيل المثال في الستينات جماعة "**الألوية الحمراء**" في إيطاليا وزمرة "**الجيش الحر**" في ألمانيا الغربية وقد سعت كلتا الجماعتين إلى تخريب النظام السياسي والاقتصادي في بلديهما قصد إقامة نظام جديد.

مثلما ظهرت العديد من بؤر الإرهاب في العالم كأوربا الشرقية خاصة (روسيا ويوغسلافيا) وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر) وغيرهما من المناطق أين تلجأ هذه المنظمات إلى الصراع المسلح وهو صراع الزعامات الإقليمية أو العرقية أو الدينية، وهدفها الأول هو اعتلاء السلطة السياسية.

- **خطورة ظاهرة الإرهاب:**

أصبح الإرهاب ظاهرة خطيرة تشغل بال العالم بأسره باعتباره ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط بل طالت العديد من الدول الأخرى وتكمن خطورة الإرهاب في كونه يسعى من خلال القيام بأعمال الاغتيال وخطف الطائرات وتفجير القنابل واحتجاز الرهائن والقرصنة البحرية، لدعم أهداف سياسية، إيديولوجية أو فكرية معينة.

كما يستعمل الإرهاب العنف من أجل إثارة الخوف، فالخوف يشل الإرادة ويعطل التفكير السليم ويستنزف القوة لدى الخصم ومن ثم فهو يحمل هذا الخصم على الاقتناع بأي ثمن التمسك بموقفه سيكون باهظا، مما يقتضي التراجع عنه، إن هناك استراتيجية تؤكد أن العمليات الإرهابية تثير الخوف لدى الخصم مما يقوده –كرد فعل محسوب- إلى زيادة حجم قوته هذه الزيادة تتحول مع الوقت إلى عبئ عليه.[1]

---

[1] محمد سماك: الإرهاب والعنف السياسي: ط2، النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 88.

وأيضا يهدف الإرهاب إلى زعزعة أركان السلطة القائمة في محاولة لإجبارها على التنحي، بيد أن الإرهاب تجاوز هذا الهدف إلى المساس بمصادر المعيشة العامة وتهديد الموارد الفكرية والاقتصادية مما يؤدي إلى إجبار السلطة على إنشاء أو إلغاء أو تعديل قراراتها بما يتفق ورغبة الإرهابيين وهذا يعد مكسبا سياسيا لهم.[2]

- ***العلاقة بين الإرهاب وجريمة القرصنة:***

إن التأمل في أوصاف الجرائم الإرهابية وأوصاف جريمة القرصنة البحرية يكشف عن ان بينهما صلة قوية أو شبها كبيرا، ولكن الضبط الدقيق لهذه الصلة أو ذلك الشبه يوجب البحث في عناصر الجرائم الإرهابية وعناصر جرائم القرصنة. وذلك على النحو التالي:

1. **صفة العنف والتهديد:** تتصف الجرائم الإرهابية بأنها بحسب الشائع المعتاد من جرائم العنف إذن هذه الصفة هي التي تجعل هذه الطائفة من الجرائم مخيفة مرعبة، فالعنف والقسوة في الفعل، هو عادة ما يبعث على الفزع ومن ثم يجعل العمل إرهابيا وبالتأمل في معنى القرصنة – السابق وصفه- يظهر أنها من أعمال العنف إثارة ومغالبة، وهي استخدام للقوة والشدة والبطش على نحو يخيف المجني عليهم ويرعبهم ويقهر قوتهم، فيغلبهم على أنفسهم أو أموالهم أو أغراضهم، ويكون للقهر والمغالبة في القرصنة معنى أعمق وأشد، ، لكونها أنها تقع عادة في مكان بعيد يتعذر معه على المجني عليهم أن يستغيثوا أو يستنجدوا بالغير. وهذا يعني أن العنف هو جوهر الجرائم الإرهابية وهو كذلك في جرائم القرصنة.[1]

2. **صفة الغرض والباعث:** جاء في تعريف الإرهاب بأنه أعمال تقع ... مهما كانت بواعثها أو أغراضها، ثم جاء في نفس التعريف أن تلك الأعمال تهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، فكان الإطلاق في كلمة "**مهما كانت**" ثم جاء التقييد في كلمة "**الهدف إلى**" ونعتقد أن هذا التقييد إنما يقصد به التمثيل

---

(2) المرجع نفسه: ص: 91.

(1) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الإرهاب والقرصنة البحرية، ط1، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض، 2006، ص28.

لا الحصر فالأصل في المسألة هو الإطلاق في البواعث والأهداف، واستنادا إلى هذا الحكم يمكن القول بأن أهداف العمل الإرهابي، المشار إليها ليست متعارضة مع أهداف القرصنة البحرية فأعمال القرصنة البحرية عادة ما تتصف بكل أو أغلب صفات العمل الإرهابي، فهي أعمال من شأنها إلقاء الرعب في أنفس المعرضين لها وترويعهم وإيذائهم وتحريض حياتهم وأمنهم وحياتهم للخطر، ولا يختلف عنها إلا في صفة العموم التي تفيدها لكلمة " **بين الناس**" فأخطار القرصنة البحرية قد تكون أضيق في نطاقها أو أخص في أهدافها فهي لا تقع إلا في البحار ولا تهدف عادة إلا للسلب والنهب أو القتل أو الخطف أو كل ذلك فقد سمي القراصنة بـ (**لصوص البحر**) كونهم يغيرون على السفن بغرض النهب والسلب لا بغرض التدمير والتخريب، فإن حصل شيء من ذلك فهو غرض غير مقصود لذاته.

وهذا يعني أن أعمال القرصنة البحرية هي جزء من الأعمال الإرهابية ذات طبيعة خاصة اقتضتها طبيعة الجريمة فهي -إذا- إرهاب مخصوص في نطاقه وأغراضه، هذا في شأن الأغراض أما في شأن البواعث الدافعة إلى الجريمة فإن للإرهاب أهدافا أوسع وأشمل من أهداف القرصنة فقد تُحرك الجناة في الجرائم الإرهابية بواعث سياسية أو اقتصادية أو عِرقية أو طائفية أو دينية أو غير ذلك في حين أن بواعث القرصنة عادة ما تكون اقتصادية، إذ يسعى الجُناة إلى الكسب عن طريق الإغارة والسلب والنهب، كما أننا لا نستبعد أن تقع أعمال القرصنة لأسباب سياسية أو أسباب أخرى وهذا ما سبق الجزم به من أن القرصنة هي صورة خاصة من صور الجرائم الإرهابية.[2]

- **خطورة التعاون بين الجماعتين:**

الأموال المتأتية من الإجرام والفساد يمكن استخدامها في تمويل الإرهاب (القرصنة البحرية شكل من أشكاله) سواء كانت مغسولة أو بدون غسل والواقع يشير إلى أن تطور في العلوم والفنون جعل من العالم قرية صغيرة، تنتقل فيه الأموال والأشخاص ولأشياء الملموسة وغير الملموسة بكل شيء وخدم ذلك الأعمال المشروعة، وتأتي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية على

[2] جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الإرهاب والقرصنة البحرية، المرجع السابق، ص 29.

رأس قائمة الجرائم التي تدر مالا لذلك قال عنها الدكتور "حياكو ميللي"« أن الأرباح الطائلة المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات هي شريان الحياة الرئيسي لتنظيمات الجريمة المنظمة» ويأتي بعد جرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات من حيث إدرار المال جرائم الإتجار غير المشروع بالأسلحة ثم جرائم الاتجار بالأشخاص (الاستغلال الجنسي للأشخاص بخاصة الأطفال والنساء) استرقاق البشر في العمل القسري، تجارة الأعضاء البشرية، تجارة الأطفال من أجل التبني.

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة وعلاقتها بالقرصنة:

1) مفهوم الجريمة المنظمة:

جميع المفاهيم التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية وأغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها، حيث تشترك جميعها في التعريف بها " أنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المتطورة".

- ويعرفها الإنتربول على أنها: « جماعة من الأشخاص التي تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية »
- تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوربي: « جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق أرباح » (1)

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ما له وبالمجتمع ونظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء.

---

(1) jean jaque. Voche, thevues des relations internationales paris, montchrestion, 5eme edition, 2004.p 9.

أ) **التـاريخ و النشـأة:**

الجريمة المنظمة ظاهرة وجدت بوجود الإنسان منذ بدأ التاريخ ففي العصور القديمة كانت المجتمعات البداية تتشكل على هيئة تجمعات قبلية توفر لنفسها نظاما اجتماعيا تعتمد عليه في الأمن والاستقرار، ومع ظهور وازدياد الحضارات وخاصة الحضارة الفرعونية وجدت الجريمة المنظمة بصورة بدائية كالسرقة بواسطة العصابات وعمليات الاجرام.[1] تنتشر على مشارف الأهرامات، فتقوم بسرقة المعابد والمقابر لسبب احتفاظ الفراعنة بكنوزهم فيها، وفي بداية القرن (18) ظهرت التشكيلات الأولى لجماعات المافيا وتعني (**العائلة الإيطالية**) حيث تعتبر أقدم وأكثر جماعات الجريمة المنظمة، وفي منتصف القرن الثامن عشر هاجر عدد من رجال المافيا إلى أمريكا وشكلوا جماعات سميت بالعائلات سيطرت بنفوذها على جميع الأنشطة الاقتصادية المحظورة وغير المحظورة، وعلى اتحادات العمل والنقابات المختلفة، ومن أمثلة العصابات المنظمة الحالية: مجموعة المثلث الصيني؛ عصابات الياكوزا اليابانية؛ المافيا الروسية، مجموعة الكارت الكولومبية، التنظيمات الإجرامية النيجيرية، المافيا التركية والمافيا المكسيكية، والمافيا الإسرائيلية.[2]

ب) **خصائص الجريمة المنظمة:**

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية، هذه الخصائص والسمات تتجسد فيما يلي:

1- **التخطيط**: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة فهو يكفل لها النجاح والاستمرار ويتطلب افراد مؤهلين وذوي خبرة عالية.

2- **الإحتراف**: وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لأن الهدف منها هو الكسب المالي، السريع في وقت قصير وهذا الهدف ليس من أهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع.

3- **التعقيد**: وتعتبر شرطاً من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

---

(1) ipid, p 10.

(2) يوسف داوود، كوركيس: الجريمة المنظمة، عمان: الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص01.

4- **القدرة على التوظيف والابتزاز:** الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتعاملون معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

5- **الخطورة على المجتمع:** لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لأن الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنصل أساس عملهم، وتأتي خطورتهم في كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم.

6- **الهدف:** تهدف الجريمة المنظمة إلى الكسب المادي السريع والسيطرة على السوق.

7- **التآمر على المجتمع:** تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة واللاأمن.

8- **التركيز على التحالفات الإستراتيجية:** أي أن تعقد تحالفات مع غيرها من المنظمات الإجرامية، المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التنافر والتصادم بنها.

9- **الطابع الدولي:** تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول أي أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل تتعدد إلى أقاليم الدول الأخرى.

أما التقاليد الإجرامية لعصابات الجريمة المنظمة، فهي: البناء الهرمي لتشكيل العصابة، اجتياز الأعضاء الجدد لاختبار القبول، الطاعة العمياء والولاء المطلق للرؤساء، تغليب مصلحة العصابة على مصلحة أفرادها، صرامة النظم الداخلي، الالتزام بقواعد السلوك، التكفل بأعضاء العصابة تقسيم مناطق النفوذ، الثأر من الخصوم، والسعي إلى استمالة الرأي العام.

ج) مظاهر الجريمة المنظمة:

تعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تكون المجتمعات ووسائل التكنلوجيا ومن صور الجريمة المنظمة ما يلي:

الإتجار غير المشروع بالمخدرات: تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلوا مجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات المحلية والدولية لمكافحتها، والتوعية

بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار فتجارة المخدرات نسبة 08% من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقرير للأمم المتحدة لسنة 2000.[1]

الإتجار في الأشخاص: أضحت مشكلة الإتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمع والبشرية واستقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات فضلا على أنها أصبحت أكثر نموا واتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تخص جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية تلك التجارة، وقد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيد الوطني والدولي وأشهر المنظمات الإجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة جمعيات الثالوث الصينية (*traids*) والياكوزا اليابانية (*yakoza*).[2]

1) **تهريب المهاجرين غير الشرعيين:** يعد تهريب المهاجرين غير الشرعيين أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنويا) وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم دولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاإنسانية الماسة بالكرامة والتحقير.

2) **غسيل الأموال:** إن غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها أنه: « عملية تحويل الموال المتحصلة عن أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال ومساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم »

---

[1] بسمة عولمي: جريمة تبييض الأموال وحظر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها، جريدة الشعب، العدد 14492، الجزائر فيفري 2008، ص 11.

[2] يوسف داوود ، كوركيس: الجريمة المنظمة، المرجع السابق، ص 68.

وتعد محصلات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة، والتي يتم غسيل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الإتجار غير المشروع بالأسلحة والإتجار غير المشروع بالآثار وتزييف العملة.[1]

3) **الإرهاب الإلكتروني أو الرقمي (elictrenic or digital terrorisme):** مصطلح يشير إلى ثقافة سلبية عبر الإنترنيت ذات خطورة خاصة، فالإرهاب الإلكتروني مظهر من مظاهر العدوان على أمن الدول باستخدام الأنترنت ومن مظاهر السلبية الخطيرة: اتساع رقعة تصنيف الجريمة التقليدية في القانون الاجتماعي وخصوصا في قانون العقوبات النيوكلاسيكي، وذلك باستخدام الأداة التشريعية والإعلامية في هذا الشأن، لذلك كان النداء المتواصل من الفقه وخبراء السياسة والمجتمع والقانون بضرورة التوصل إلى صيغة اتفاقية لهذا المصطلح الجديد حتى يمكن أن تتضح صورته الكلية التي من خلالها يمكن توجيه الشرعية لمواجهته والحد من انتشاره. [2]

2- العلاقة بين الجريمة المنظمة و القرصنة البحرية:

أ) أوجه الشبه:

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة إرهاب القرصنة البحرية على نشاطات تنظيمية سرية معقدة تفضي نوعا من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها والمتعاملين معها.
- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم وإرهاب القرصنة البحرية في طبيعتها العابرة للحدود ووسائلها غير المشروعة.
- وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة وإرهاب القرصنة البحرية على الأمن والاستقرار الوطني والدولي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 74.

[2] الملتقى الدولي الأكاديمي العربي الأول حول الإرهاب الإلكتروني. المرجع السابق، ص6.

- يتسم كل منها بالنزوح إلى نحو العالمية وعبور الحدود، فالجماعات الإرهابية للقرصنة مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة قد تعمد إلى تجنيد أتباعها في دولة وتدريبهم في الدول الأخرى.

ب) أوجه الاختلاف:

- إن إرهاب القرصنة يهدف إلى تحقيق أهداف وفي بعض الأحيان بعض المطالب السياسية للضغط على دول معينة واستفزازها، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة.
- قد لا يكون للقراصنة نفس الهدف مثلما يكون للجريمة المنظمة. فالأول طالب للرزق وإعالة مجتماعنهم كما هو الحال لبعض القراصنة الصوماليين و الثاني بالأغلب للمال للغَناء كالمافيا الإيطالية.
- في أغلب الأحيان يستعمل اصحاب الجريمة المنظمة الاغتيالات حتى وان تحصلوا على ما يصبوا اليه ، عكس القراصنة الذين يتحقق هدفهم في الحصول على المال أو الفدية وقد عرف هذا الأمر منذ القدم.[253]

– علاقات تعاون القراصنة مع الإرهاب في القرن الإفريقي:

استطاعت الجماعات الارهابية بعقد العديد من الصفقات و التعاون مع القراصنة سوآءا في بيع السلاح أو تأمين التنقلات و الخدمات الأخرى. خاصة في المناطق الربط الملاحي من اليمن الى الصومال وهذا ما عملت علية تنظيم القاعدة في تنقلاتها ، حيث وجدت الجماعات الارهابية شريكا هاما في مد الجسور بين القارة الافريقية و الاسيوية. واستطاعت مختلف التنظيمات الارهابية من الحصول على السلاح من مناطق التوتر بأفريقيا وشراءها ونقلها عن طريق القراصنة الى الضفة الاخرى من شبه الجزيرة العربية.

وقد عرفت العلاقة بين الارهاب و القراصنة علاقات خاصة وان المصلحة متوفرة. المال للقراصنة والسلع و الاسلحة للجماعات الارهابية. حيث ذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات

---

[253] حسام الدين الأحمد: القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2010، ص67.

والجريمة التعاون الوثيق بين الجماعات الارهابية و القراصنة حيث أن (حركة الشباب) في الصومال و المحسوبة عن القاعدة اعتقلت العديد من القراصنة و اشترطت اطلاق سراحهم بدفع 20 بالمئة من اموال الفدية لهم. ومن جهة ذكرت جريدة(ذي سيدني مورنينق هيرالد)الاسترالية في تقرير لمنظمة الكومنوالث للبحوث العلمية والصناعة والخدمات أن خدمات التنبؤ بالأرصاد الجوية تأثرت بفعل اجرام القراصنة. وبات السلاح يسير على طول خط الساحل الافريقي مرورا بالقرن الافريقي نحو اليمن و السعودية و غيرها من المناطق. وهذا ما يشكل خطورة كبيرة في مجال دعم الارهاب وخطورة تطور العلاقات اكثر وزيادتها في المستقبل. وقد شهت تنقلات السلاح من الصومال نحو اليمن و العكس نتائج خطيرة مست بأمن المنطقة في ظل دعم القوى المتربصة بالمنطقة و اشعال فتيل الحروب بها في ظل الوضع الدولي الراهن.

الفصل الرابع: البعد الدولي لجريمة القرصنة وآلية المكافحة:

تقع الدول العربية على امتداد قارتين من قارات العالم، حيث تشمل جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا بحيث ترسو مساحتها الإجمالية عن (14) مليون كليو متر مربع، وهي مساحة أكبر من مساحة أوربا القارة، وأكثر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين حيث أن أقصى اتساع للمنطقة العربية يزيد عن 6700كلم من نواكشوط على ساحل المحيط الأطلسي لدولة موريتانيا إلى الغرب حتى مسقط على ساحل خليج سلطنة عمان شرقا.

وتزيد المسافة عن 4500كلم من جنوب أطراف الصومال حتى حدود سوريا شمالا.

ولعل الامتداد الفلكي للأرض العربية على أساس فلكي قرابة (39^0) درجة عرضية ابتداءا من جنوب خط الاستواء بدرجتين حتى درجة عرض (37^0) شمالا تقريبا، ومن هذا الموقع المهم جعل المنطقة العربية متنوعة الخصائص الطبيعية ما بين عروض مدارية ومعتدلة وأخرى استوائية.

وفيما يتعلق بخطوط الطول تقع البلاد العربية على (76^0) درجة طولية شمالا من خط طول (16^0) درجة غربا إلى (60^0) درجة شرقا[254]، ومن خلال هذا الموقع الذي تحتله المنطقة العربية وأهميته جعل منها منطقة لحروب الكبار وتكالب القوى الأجنبية في ظل تباين المصالح، خاصة مع ظهور آفات قديمة استجدت، كالقرصنة البحرية التي استغلت لدخول المنطقة من بابها الواسع بحجة حماية الأمن والسلم الدولي وهو ما سنحاول دراسته في هذا المباحث الثلاثة التالية في إطار مكافحة القرصنة وصراع الدول الكبرى على المنطقة العربية ثم مستقبل المنطقة العربية والقرن الإفريق في ظل القرصنة البحرية والإستراتيجيات الأمنية لمكافحة الجريمة.

[254] – محمد محمود السرياني: الحدود الدولية في الوطن العربي، مركز الدراسات و البحوث، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2001، ص 13.

المبحث الأول: مكافحة القرصنة وأهم أسبابها : مصالح أم حرب على الجريمة؟

بعدما بدأت تأثيرات القرصنة البحرية تضرب بظلالها على باقي المنطقة العربية، ونالت من الصومال بآثارها السلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبعدما بدأت تداعياتها تظهر من خلال السلم والأمن الدوليين وبدا جليا التأثير عليهما من خلال تهديد السلامة للملاحة البحرية والتي تمثل الشريان الذي يغذي ويربط العالم بعضه ببعض فكانت الدول العربية أول من عانا من الجريمة بحكم أنها في ساحة لعب القراصنة، بدأت أساطيل العالم تتحرك خاصة وأن بوارج وسفن نقل البترول مصدر الطاقة الأول في العالم أصبح في خطر نتيجة الممرات الغير آمنة في منطقة القرن الإفريقي واتخذت الدول العظمى فكرة الحرب على الجريمة للسيطرة على المنطقة وحماية المصالح والتواجد لسلب ونهب خيرات المنطقة، من خلال هذا نحاول معرفة وتشريح دور دول العالم خاصة العظمى منها في حربها على القرصنة وهل وجودها للحرب على الجريمة أم لاستعباد وقرصنة خيرات بلدان هذه المنطقة، من خلال هذا المبحث بعنوان:

مكافحة القرصنة وأهم أسبابها: مصالح أو حرب على الجريمة والذي نحاول دراسته بالتفصيل.

المطلب الأول: أهم مصالح الدول العظمى في المنطقة:

تسعى الدول العظمى للسيطرة على المنطقة العربية وإرساء ركائز بها لخدمة مصالحها والحفاظ على بقاء التبعية من جهة والإمدادات النفطية من جهة أخرى.

فالمسائل التجارية بين الولايات المتحدة وأوربا، وكذا روسيا والصين واليابان كلها تكاد تكون على مناطق النفوذ، فقيام الشراكة بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، وما نشأ عنها من علاقة تفضيلية متبادلة، بالإضافة إلى الصراعات المختلفة في مناطق شتى من العالم، أدى إلى بروز صراع للقوى حول المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم.[255]

ولعل معارضة الحروب على المنطقة من طرف العديد من الدول سوآءا الحرب (على العراق وأفغانستان...) ليست في جوهرها إنسانية أو قانونية إنما هي دفاع عن مستقبل وحرية المصالح هذه الدول وخشية من سيطرة قطب واحد عليها.

ولعل الموقف الأوربي المعارض لبعض الحروب الأمريكية هو قرار استراتيجي من أجل منابع النفط، في حين تبقى الحروب الدائمة أفضل وسيلة تملكها الولايات المتحدة الأمريكية كي تصنع ولادة عالم متعدد الأقطاب يهدد مصالحها.[256]

فالولايات المتحدة الأمريكية وفي تحليل العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية يعتقدون أن أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية في حروبها بمنطقة الخليج العربي هو إعادة الطاقة الإنتاجية لهذه البلدان النفطية ثم استغلالها، والتحكم في السعر العالمي للنفط بما يتماشى مع أهداف النمو الاقتصادي الأمريكي، فمثلا حربها على العراق كان للهدف ذاته فاحتياطي العراق يقدر بـ 78 مليار برميل من الاحتياطي وهو ما يشكل بمجموعه ثاني أكبر احتياطي في العالم.[257]

أما بالنسبة مثلا لأوربا فيعتبر الغاز الطبيعي العراقي مهما لتغذية شبكة أنابيب تصل إليها عبر تركيا عن طريق مشروع نقل10 ملايين متر مكعب من الغاز سنويا في 5 حقول في الشمال والولايات المتحدة الأمريكية سيطرت عليها وبالتالي يعتبر خنقا لأوربا وتحكما فيها[258]، وبالتالي

---

[255] – فيفي عبد المنعم مسعد: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2002، ص 165.

[256] – أنور قاسم: قطعة قزوين والعراق وتناحر المصالح الدولية، مجلة الشاهد، الكويت، 2002/09/13، ص 20.

[257] – شفيق المصري: العراق مخاض الولادة، مجلة الاقتصاد والأعمال، مجلة تصدر عن الشركة العربية للصحافة والنشر، العدد 281، بيروت، 2003، ص 35.

[258] – نقولا سركيس: العراق تحت ظلال الاحتلال، مجلة الحوار العربي، المركز العربي للتوثيق والإعلام، العدد 01، بيروت، 2003، ص 42.

فالإستراتيجية الأمريكية تنظر بعين الاهتمام إلى منطقة الخليج العربي وما يحدث فيها كمصدر مهم ورئيسي للبترول، واستعمال القوة ضروري للحفاظ على هذه الثورة، حيث تعارض اليابان هي الأخرى هذه السياسة لما لها من مصالح هي الأخرى، وبالتالي تتناقض المصالح بين الحلفاء من أجل السيطرة والتحكم.[259]

فنفط المنطقة العربية يجعل المصالح تتشابك، فهو كالدم الذي يجري في العروق للمدنية المعاصرة، وهو الذهب الذي يسيل لبريقه لعاب أصحاب النفوذ وجامعي المال، فكل شيء في أمريكا يكاد يتحرك به، وشتاءا قارصا في كل أوربا، ومصانع تتوقف في اليابان والصين وروسيا هذه الأهمية الكبرى للمنطقة العربية نفطا وسوقا وجغرافية مهمة تجعل كل الدول العظمى في العالم تسعى لحماية مصالحها التي نوجز منها أهم القوة وأهم مصالحها:

- **المصالح الأوربية**:

وبما أن التكتلات الإقليمية، أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الدولي الراهن وقد ظهر الاتحاد الأوربي وكأنه القطب البديل في مجال العلاقات الدولية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفي العشر السنوات الأخيرة تعددت بمبادرات لبلورة مفهوم الاتحادات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط لأجل السيطرة على المنطقة من جهة وحماية المصالح من جهة أخرى وكانت هناك عدة مبادرات مثلا:

أ) **المنتدى المتوسطي العربي: (مباحثات الـ5+5)**

(The West Mediterranean forum 5+5 talks)

وقد بادرت فرنسا بهذه المبادرة عام 1990 وهو يتكون من خمسة دول أوربية: فرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا، وخمسة دول عربية ممن ينتمون للاتحاد المغاربي: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس. والغرض من هذا الشكل هو تأسيس منتدى للأمن في المتوسط.[260]

---

[259] - Ayman Yousef, & Roiliph Mohite: Rise of islamique fondamentalism and the arabe American stratégy . Kalinga publications , India, 2002, p 189.

[260]– السيد ياسين: البحر الأبيض باعتباره منطقة إستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17 ديسمبر 2006، ص 9.

ب) منتدى البحر الأبيض المتوسط:

-The méditerranéen forum .

نشأ هذا المنتدى عام 1994 بمبادرة من مصر وفرنسا، وقد أسس ليكون أداة للتعاون وكان مخططا له أن يكون مرنا يظم 11 دولة (الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، المغرب، البرتغال، إسبانيا، تونس، تركيا).

ج) مجلس البحر الأبيض المتوسط:

The council of the Mediterranean (cm).-

حيث شكل نقلة نوعية أخرى، انعقد في ديسمبر 1990، صادق على توجهات ومحتوى السياسة المتوسطية الجديدة للفترة الممتدة (1992- 1996) مع التركيز على أهمية احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مقابل توسيع المعاملة التفضيلية على الصعيدين التجاري والمالي.[261]

د) مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط:

-The conférence on Security and coopération in the Mediterranean .

برزت كمنظمة رسمية بدءا من العام 1990، وقد نص عليها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تظم 55 من الدول الأعضاء في الاتحاد مهامها إرساء الديمقراطية في أوربا، الدبلوماسية الوقائية، فض النزاعات، بناء الأمن في فترة ما بعد النزاعات، هذا رغم بداياتها ورغم صعوبة المهام تحاول جاهدة لأجل ذلك، خاصة في علاقاتها مع المنطقة العربية والتحديات التي تمر بها (الإرهاب، المشاكل السياسية، الهجرة...) وتأثيرها على المنطقة الأوروبية بحكم التقارب الجغرافي.[262]

ه)الشراكة الأوربية المتوسطية:

تعتبر فرنسا أن الأمن في حوض البحر المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني، وعملت على تبني سياسة أمنية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، وعملت فرنسا على التنسيق مع باقي الدول الأوربية من أجل بناء سياسة أمنية في حوض المتوسط، وعملت على

---

[261] – هاني الشميطلي: أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، سبتمبر 2008، ص 149.

[262] – مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 405.

تجسيد هوية أمنية ودفاعية وذلك من خلال جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام وذلك عن طريق الشراكة الأوربية مع دول وشعوب المنطقة.[263]

وقد ركزت دول الاتحاد في هذه الشراكة على الجوانب الأمنية لسياساتها العربية من خلال التدخل في عملية السلام في الشرق الأوسط، أو مسألة الإرهاب والجريمة المنظمة، واعتبر الاتحاد الأوربي أن معالجة مجمل هذه المسائل يجب أن يتم في إطار تعاون أمني إقليمي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال الجوانب (الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) وجعل المنطقة منطقة أمن وسلام خالية من الصراعات والحروب، ومكافحة ظاهرة الإرهاب التي تعتبر من أهم الظواهر المساهمة في انعدام الأمن الإقليمي.[264]

ولعل هذه المشاريع ليست إلا لحماية مصالحها في المنطقة والمتمثلة في:

1) طبيعة تطور الكيان الجماعي الأوربي إلى الاتحاد الأوربي والتغيرات الجذرية بعد قيام النظام الدولي الجديد، والذي يتطلب تواجدا دوليا لحماية المصالح.
2) تحديات وتهديدات الأمن الأوربي النابعة من جنوب المتوسط، والمنطقة العربية، وحوض البحر المتوسط.[265]
3) إن الثروة النفطية في المنطقة العربية كانت وستظل في صلب الإستراتيجية الأوربية، ومصالحها الحيوية، وبالتالي ستظل تسعى جاهدة لاحتواء هذه الثروة.[266]

بعد الدراسة التاريخية لتواجد القوى الفاعلة على المستوى الدولي خاصة القوى القطبية وتلك التي تسعى لرسم مواقع لها على الساحة الدولية، وفي المنطقة العربية خاصة فإن أهم أسباب تواجدها في حوصلة لما تم التطرق إليه تكمن فيما يلي:

بالرجوع إلى التاريخ قليلا للوراء فإن أبرز أهداف حملات القراصنة الأوربيين على المنطقة وإفريقيا تطويق الإسلام وفقا لما أعلنه من ادعوا اكتشاف طريق الرجاء الصالح من البرتغاليين، حيث

---

[263] – رتيبة برد: الحوار الأورو–متوسطي من برشلونة إلى منتدى (5+5)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 41.

[264] – علي الحاج: دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 291.

[265] – علي عواد الشرعة: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، 2008، ص 238.

[266] – محمد سحنون: الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وآثارها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الثاني، 2010، ص 370.

افتخر أحد كبار قراصنتهم (دي جاما) حينها قائلا: "الآن لففنا الحبل حول عنق المسلمين، ولم يبق إلا شده ليختنقوا ".

ولقد بدأت حملات القرصنة حينذاك بوتيرة عالية الحد الذي أبقى تعداد إفريقيا مستقرا عند مائة مليون نسمة لمدة قرنين كاملين (1650 حتى 1850م) بسبب كثرة عمليات الخطف والتهجير القصري وتكريس نظام الاستعباد[267]، وفي بداية القرن الواحد والعشرين في الوقت الذي استطاعت فيه دول الاتحاد الأوربي إنجاز تقدم هام في الانصهار والوحدة لتسعى إلى تطويق مناطق نفوذها خاصة المناطق التي لها علاقات تاريخية وطيدة وجغرافيا مرتبطة بها، وهذا يجعل الدول الأوربية خاصة (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) تسعى إلى حماية مصالحها بالمنطقة وتطويرها.

- **أهم مصالح التواجد الأمريكي بالمنطقة:**

قبل الحديث عن أهم مصالح التواجد الأمريكي بالمنطقة فهذه هي "الإستراتيجية الامبريالية" (جورج بوش الابن) جعلت الولايات المتحدة (دولة تأديبية) بلا قيد أو شرط تعمل على استعمال كل أسلحتها السياسية والعسكرية والمخابراتية في ظل نظام عالمي تتحكم بكل قواعده وشروطه[268] وهذا خدمة للإستراتيجية الجديدة للألفية الثالثة التي تتمحور أهم نقاطها في:

أولا: إنعاش الاقتصاد الأمريكي بمعظم قطاعاته، والسيطرة على الثروة النفطية ، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: الضغط على الأنظمة في المنطقة للاستجابة الكاملة للمطالب والمصالح الأمريكية في المنطقة مع التهديد، بتغيير الأنظمة التي لا تستجيب لذلك، وإنشاء محاور تحالفية تتناسب مع هذه المصالح.

ثالثا: تقديم المنظومة الأمريكية في السياسة والاقتصاد والاجتماع إن استدعى الأمر (ديمقراطية توصل عملاء أمريكا لسدة الحكم) واقتصادا أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا: كسر شوكة كل الدول التي تهدد الكيان الصهيوني، وتأمين مجال حيوي لإسرائيل، يضمن استمرار تفوقها وهيمنتها على دول المنطقة.[269]

---

[267] – إبراهيم العامر: تحديات إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، ثقافية فصلية، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد6، الرياض، سبتمبر 2010، ص 02.

[268] – نافذ أبو حسنة: بلا أي حق...وبالقوة "العالم الجميل" وفق الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الشاهد، مجلة شهرية شاملة، العدد 218، أكتوبر 2003، بيروت، لبنان، ص 15.

[269] – خالد أبو الفتوح: النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، مجلة إسلامية شهرية تصر عن المنتدى الإسلامي، السنة 18، العدد 189، يوليو 2003، ص 74.

خامسا: دخول الولايات المتحدة طرفا مباشرا في مواجهة الحركات الإسلامية الجهادية والسياسية في المنطقة، وجعل أجيال جديدة تتبنى الديمقراطية الأمريكية مما يعطي بريقا إعلاميا للولايات المتحدة في عدم استهدافها الإسلام.

سادسا: استعادة الهيبة الأمريكية المفقودة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبار أن أمريكا هي القوة العظمى الأولى في العالم التي تستطيع فعل ما تريد.

سابعا: تحقيق التنبؤات التوراتية التي يؤمن بها التيار الأصولي المسيحي والتي تلتقي مع أهداف الصهاينة في إقامة (دول إسرائيل الكبرى).

ثامنا: الهيمنة على سوق النفط وتأمين مداخل ومخارجه، وتجارته في ظل أزمة الاقتصاد الأمريكي والركود الاستثماري المتواصل، وارتفاع ميزان العجز التجاري الذي يشكو من التباطؤ والانكماش وبالتالي المنطقة العربية هي الممول ماديا، وبالنفط والكنوز وغيرها، ومنطقة خصبة للاستثمار واللصوصية.[270]

إن الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه، تسعى لوضع يد تضرب بها في المنطقة وتأمينها وهي **"**إسرائيل**"** وتعتبر منطقة القرن الإفريقي البوابة الرئيسية التي من خلالها تسيطر إسرائيل على المنطقة العربية ولعل الصومال الدولة الفقيرة ذات النظام الهش والصراعات الطائفية والدينية هي الأسهل بالإضافة إلى المنطقة الاستراتيجية التي تملكها كانت اختيارا مناسبا من طرف أمريكا وإسرائيل حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في المنطقة من كل الجوانب وكانت مشاريعها الشرق أوسطية كليا فاشلة ما عدا في خدمة صقور وجنرالات الجيش الأمريكي، بدءا من مشروع ترومان، امتدادا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وتحويله إلى المشروع المسمى **"**الشرق الأوسط الجديد**"**.

الشرق الأوسط الجديد: مصطلح قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية كوند ليزا رايس في "تل أبيب" يونيو 2006، ليحل محل المصطلح الذي سبقه **"الشرق الأوسط الكبير"**، وتصادف هذا الطرح مع تدشين مسار خط النفط (باكو –تبليسي–سيمان) في شرق البحر المتوسط وفي ذروة الحصار الإسرائيلي للبنان.[271]

---

[270] – خالد أبو الفتوح: النفط يشعل الحرب، المرجع السابق، ص 75.

[271] – حسام الدين جاد الرب: خطة إعادة رسم الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية أمريكية، دار النشر الإلكتروني، كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر، 2007، ص 32.

فهو إذن تخطيط جديد للاستراتيجية الأمريكية وتنظيمها لتقاسم مناطق النفوذ وخدمة المصالح الأمريكية على غرار الاتفاقيات التي شهدها العالم في القرن الماضي مثل اتفاقية "سايكس بيكو".

ويظم الشرق الأوسط الكبير البلدان العربية، بالإضافة إلى خمس دول أخرى هي: باكستان، إيران، أفغانستان، الكيان الصهيوني، والهدف من ذلك دمج الكيان الصهيوني في إطار مجموعة تنظيم العالمين الغربي والإسلامي، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وتقسيم الدول العربية والإسلامية إلى دويلات تضم الشيعة والسنة.[272]

– **أهمية المنطقة العربية لروسيا:**

يعتقد الكثير من الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن الخبرة التاريخية والاجتماعية المتوافرة لروسيا ستمارس دورها يقينا في التطور السياسي، فروسيا (والاتحاد السوفييتي قبل ذلك) تمتلك خبرة واسعة في مجال المنافسة العالمية على امتلاك القدرة، وستكون القوة العالمية –في هذا القرن كما لاحقا، وكما أن هناك دولا استطاعت بإمكاناتها الذاتية بناء عظمتها الإقليمية، بينما وصلت الأخرى بفضل دعم الآخرين لها (الأمثولة الإسرائيلية)، بينما تظم روسيا العاملين معا[273] وعملت وتعمل جاهدة اليوم لأن تكون قائدة للبلاد التي كانت في فلك الشيوعية، متخذة نفسها زعيمة للتحرر والتقدم والأخذ بيد الضعفاء والتغلغل بكل الوسائل من أجل السيطرة والتحكم.

ومن المهم التطرق إلى أن روسيا تحاول دائما تنزيه نفسها عن الاستعمار، وتدعي مقاومته، رغم أنها وجها آخر للاستعمار والسيطرة (في الحقيقة)، وتسعى جاهدة لوضع قدم في المنطقة العربية والتي تعتبرها مجالا حيويا مهما لعدة أمور نذكرها:[274]

1) تسعى روسيا إلى شراكة استراتيجية بالمعنى التقني والاقتصادي ذات عائد اقتصادي بالنسبة لروسيا في المنطقة العربية.

2) ضمان الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط.

---

[272] – طلعت رميح: الدعوة إلى الشرق الأوسط الكبير، مجلة البيان، مجلة إسلامية تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد 198، لندن، مارس 2004، ص 81.

[273] – باسم العسلي: الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1999، ص 261.

[274] – سميح عاطف الزين: السياسة والسياسة الدولية، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1975، ص 123.

3) الاستثمار الروسي في قطاع النفط العربي، حيث الإقبال الكبير لشركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج لضمان بقائها في المنطقة العربية .

4) الشراكة مع الدول العربية في قطاع الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى متواجدة في العالم.

5) سوق عالمي مهم في مجال الطاقة العالمية، والاستثمار في مجال النفط العربي.

6) تعتبر السوق العربية من أنشط أسواق الأسلحة بالنسبة لروسيا كالجزائر و غيرها. ولعائدات السلاح مورد مهم للدخل الروسي.

7) تعتبر المنطقة العربية آفاق رحباً، لسوق الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البيئة العربية، أهما الجزائر، السعودية، والمغرب..

8) سعي روسيا لرسم خريطة تحالفات جديدة لحماية مصالحها بالمنطقة العربية، في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة، وبحث روسيا عن موقعها كقطب مهيمن.

9) البحث عن السيطرة على السوق العربية باعتبارها سوق استهلاكية واسعة قد تزيد من انتعاش اقتصادياتها.

10) اعتبار المنطقة العربية جارا مهما ترتبط معه بعلاقات صداقة وجوار ومصالح أمنية مشتركة لابد من حمايتها والنفوذ فيها.[275]

- الصين واليابان في الأجندة العربية:

أ) الصين:

تسعى الصين منذ مدة طويلة إلى الدخول في المنطقة العربية وأصبح ذلك من أولوياتها المهمة في سياساتها، ويعزز الاهتمام الصيني بالمنطقة تجربة التحديث والتنمية الصينية وحاجتها إلى الأسواق العربية، والنفط العربي، إذ حققت الصين نسبة نمو اقتصادية مطردة، إذ من المتوقع أن تكون مستقبلا ركنا أساسيا في مجموعة الدول الصناعية الكبرى وهو ما تسعى إليه.[276]

---

[275] – كورهان الشيخ: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية اتجاه المنطقة العربية بعد الثورات العربية، مجلة الأهرام الإلكترونية، تصدر عن مؤسسة الأهرام 2010. 2012/08/15 pm14:30 . (نسخة مخزنة على الويب):

http:// digital .ahram.org.eg /articles. aspx? Serial= 691739&eid=1538.

[276] – محمد حسون: الاستراتيجية التوسعية لحف الناتو أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، سوريا، 2010، ص 367.

فبعد العام 1978 طبقت الصين سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بصورة كاملة، فانغلاق الصينين على أنفسهم تسبب في عرقلة دخول الصين في تيار التحديث العالمي، وبهذا قررت الصين الدخول في عصر الانفتاح الشامل، والذي سيشهد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة في الوقت الحاضر خاصة مع استقلال الصين سياسيا واقتصاديا والظروف الملائمة.[277] ومع ثورة التكنولوجيا الجديدة وظهور القوة الإنتاجية العظمى في الصين خاصة في ظل البيئة الدولية بدأ الصينيون الانفتاح الكامل على العالم الخارجي، ولعل المنطقة العربية من أهم المناطق ملائمة.[278]

هذا ما جعل الصين تبحث عن مكانة دولية مهمة وباعتبار المنطقة العربية سوقا دوليا مفتوحا، ومن أهم المناطق المنتجة والمصدرة للبترول الذي تحتاجه الصين، ومنطقة مجاورة جعل الصين تسعى جاهدة لكسب نفوذها بها والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليها بوسائلها الخاصة وهو ما جعل آلياتها العسكرية البحرية تتحرك إلى منطقة القرن الإفريقي في حادثة هي الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

ب) اليابان:

لقد تأثرت اليابان كثيرا بالقرصنة البحرية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وهذا نتيجة حرصها في انتظام الإمدادات النفطية ودفع التكنولوجيا ومحاولتها المستمرة الدخول المباشر في عمليات التنقيب ولهذا فإنها تسعى جاهدة للمساهمة في المشاريع العالمية لحماية الممرات المائية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

ولعل حرص اليابان على الإمدادات النفطية كان من بين أولوياتها للمساهمة في حل بعض المشاكل السياسية التي تعكر صفو المنطقة ومن هنا جاءت مبادراتها غير المباشرة، والوقوف مع بعض المصالح العليا للمنطقة العربية، فاتخذت مبدأ العدالة والتكافؤ مبدءاً لربط علاقاتها مع الدول النامية.

وكانت أزمة 1973 النفطية رسالة للعالم الغربي، حيث استغلت طوكيو الأزمة من خلال إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى أقطار عربية عدة مثل (سوريا، السودان، مصر، الأردن، المغرب) كي تعرض عليها إعانات اقتصادية، وكان من نتيجة ذلك اشتراك اليابانيين في مشروعات تطوير قناة السويس، وذلك أن معظم النفط الياباني يأتي من الأقطار العربية المطلة على الخليج، وأمن المنطقة

---

[277] – وو.بن: الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدي، ج1، سلسلة كتب المعرفة ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 201، الكويت، يونيو 1996، ص 290.

[278] – وو.بن: الصينيون المعاصرون، المرجع السابق، ص 291.

مهم باستثناء اندونيسيا، خاصة في ظل تزايد سيطرة حكومات أخري واحتكارها له في الشرق الأوسط والأقطار العربية خاصة منطقة الخليج، هذا في ظل حاجة اليابان المتزايدة للنفط في ظل تطورها الهائل، بالإضافة إلى الصناعات المشتركة.[279]

وقد شجعت اليابان الشركات اليابانية النفطية على الدخول في عمليات التنقيب الجديدة بالمنطقة العربية، والوصول إلى أن يكون النفط الخام المملوك لشركات يابانية لا يقل عن 30% من مجموع النفط المستورد إلى اليابان، وقامت وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية بتمويل هذا البرنامج.[280]

المطلب الثاني: الحرب على جريمة القرصنة بين الفشل و النجاح:

تعيش الصومال أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية بكل معاني الكلمة كون الحكومة الفدرالية الصومالية تعاني الضعف والهشاشة رغم ما حققته من حرب على الإرهاب والفوضى، والسعي لبسط سلطتها وبناء دولة قادرة على تسيير شؤون البلاد، وقادرة على إعادة النظام القانوني لمعظم السواحل الصومالية، خاصة وأن تلك السواحل شهدت خلال السنوات القليلة الماضية استعادة القانون الذي كان مفتقدا فيها، وبالتالي نجاح الحرب على جريمة القرصنة بالدرجة الأولى هو مواجهة للقرصنة البحرية نظريا لأهمية الملاحة البحرية عالميا.

ولكن السؤال المطروح :هل يمكن أن تنجح الحرب على القرصنة؟ خاصة في ظل الحكومة الصومالية الحالية وهل هي قادرة على هزيمة القراصنة؟[281]

ثغرات كبيرة تفشل المساعي الحثيثة للحد من هذه الجريمة منها:

- إن الحل لمشكلة القرصنة في البحر لكن ليس على الأرض فحسب ففي 17 ديسمبر، أصدر مجلس الأمن الدولي اقتراحا يجيز عملية تعقب القراصنة، ورغم مشاركة العديد من السفن الحربية لمحاربة هذه الظاهرة إلا أنها وفي نفس اليوم إصدار هذا القرار تمت قرصنة أربع سفن.

---

[279] – محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة كتب المعرفة، العدد52، سلسلة كتب ثقافية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1982، ص 101.

[280] – محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 100.

[281] – هنري بيلينغهام: الشراكة بين (العام والخاص) أساسية في مكافحة القرصنة، جريدة البيان، بريطانيا (لندن)، تصريح لوزير الخارجية البريطاني (هنري بيلينغهام)، 29 يونيو 2012، جريدة البيان، 30 يونيو 2012 4:15 Pm. (نسخة مخزنة على الويب).
http://www.albayan.ae / a cress-the-uae/news-and-reports/2012-06-29-1.1678675.

- إن الفشل في عملية إيقاف القراصنة والحد من الجريمة جعلت العديد من السفن تحول مسارها عبر طريق رأس الرجاء الصالح .
- كانت جريمة القرصنة لا توجد بمعنى القوانين التي تقرر في قضاياهم حيث تم الإفراج على العديد من القراصنة، بالإضافة إلى أن الاتفاقيات كانت تنص بسماح تفتيش السفن المشبوهة فقط، وإزعاج السفن يجعلها تطالب بالتعويض.
- طول المسافة البحرية جعل من الصعب السيطرة عليها وتتطلب العديد من الوسائل والتجهيزات وأموالا وغيرها[282]
- تسعى العديد من القوى القطبية لإفشال مكافحة القرصنة للاستفادة والربح و التواجد العسكري بحجة مكافحة القرصنة وبالرجوع إلى التاريخ أين سعت الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية من خلال ملوكها بدعم ومساندة القراصنة خلال إبحارهم مستعمرين أمريكا عبر المحيط الأطلسي وبحجة حماية القانون الدولي تم الاستيلاء على العديد من المناطق، على سبيل المثال الاستعمار الفرنسي لـ (هاييتي) الجزيرة الهادئة، فبدأت الحياة بالقراصنة الذين سيطروا على البحر وعلى التجارة في الجزيرة بعد أن فتك الإسبان بشعبها عام 1651، وبالتالي فإن دفع القراصنة إلى منطقة ما تم بالإجهاز عليها كان أحد الطرق الماكرة للدول الاستعمارية وتم استعمال سفنهم حتى في أثناء عملياتهم الحربية من خلال قراصنة الكراييبي الذي كان يحكمهم قانونهم الخاص بإحكام.[283]
- وبالتالي هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة هذه الجريمة والتي ذكرناها بالإضافة إلى عوامل أخرى وصعوبات تواجد مكافحة القراصنة نذكر منها:
- **الصعوبات التي تواجه التصدي للقرصنة البحرية:**

في المنطقة العربية بالخصوص في القرن الإفريقي وخليج عدن هناك عدة صعوبات تواجه التصدي لهذه الجريمة الخطيرة منها :

1) استحالة مراقبة مياه خليج عدن والتي تزيد عن مليون كيلومتر بعدد محدود من السفن الحربية.

---

[282] - Alain Aodier: la piraterie maritime dans le monde debut 2009, centre frençais de la recherche sur le renseignement, not D'actualité N^0= 165, 02-03-2009, paris, France, p 13.

[283] - Carlos belane: pirates corsarios, bucaneros, filibusteros…, revista actually nots, N^0=52-An 03, spain 2011, p11.

2) معرفة القراصنة بالمنطقة البحرية جيدا باعتبارهم بحارة في المنطقة وخبرة طويلة فمنهم من مارس الإبحار إلى أزيد من نصف قرن يجعل صعوبة متابعتهم بالإضافة إلى تحايل القراصنة.

3) استحالة التحرك على الأرض الصومالية في الوقت الحالي نظرا للوضع الأمني المتدهور والسياسي الهش، هذا ما يجعل مكافحة القرصنة بريا أمرا صعبا في ظل غياب الدولة والقانون.

4) تحول القراصنة إلى قوة حقيقية وأسلحة متطورة جدا لا توجد حتى عند الدولة الصومالية والدول المجاورة، فأصبح يحسب لهم ألف حساب.

5) زيادة القرصنة وعمليات القراصنة خاصة في الوقت الراهن يشكل تحدياً للقراصنة للدول المجاورة والمجتمع الدولي.[284]

6) تمكن القراصنة في وقت قصير من تأمين مستلزماتهم العسكرية والمدنية-من حصيلة الغنائم- بحيث حصلوا على الأسلحة المتطورة وطرق المؤن، كما حصلوا على معدات الكترونية، تؤمن اتصالهم بالأقمار الصناعية، بالإضافة إلى تعاون المنظمات الإجرامية معهم وتأمين مستلزمات (أسلحة، مؤن، أجهزة اتصال...) لهم.

7) تطور تكتيكات القراصنة البحرية، بعد أن استطاعوا تأمين سفن وزوارق بحرية في أحجام مختلفة، للمطاردة السريعة تنقلهم سريعا بعيدا عن المياه الإقليمية إلى أعالي البحار، وإجبار السفن كذلك للخروج إلى أعالي البحار وإجبارها على الاستسلام.[285]

8) عدم وجود تنسيق فَعَّال سواء بين الدول المجاورة أو الدول الكبرى حول كيفية التعاون وسيادة الدول المطلة على المناطق البحرية وكيفية التعامل مع بعض الحالات التي يمكن تختلف فيها آراء تلك الدول.[286]

9) بروز طبقة الأثرياء ورجال الظل:

إن الأموال التي تمكن القراصنة من جمعها جعلت منهم رجالا أثرياء في ظل وجود رجال الظل على البَر يقومون بتقديم كل الدعم المادي واللوجستيكي ، وهناك رجال من القراصنة أصبحوا زعماء

---

[284] – حياة زلماط: القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، المركز العربي للدراسات، 30-11-2010، 4:30 pm، ص5.(نسخة مخزنة على الويب). http://www.cmes-maroc.com /index. php? Option=comcontent&view= article&id=204:210-12-30-15-18-57&catid=40:2009-02-08-06-48-22&Itemed=69.

[285] – حياة زلماط: القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، المرجع السابق، ص 6.

[286] – المرجع نفسه، ص7.

يقدمون كل ما يحتاجه القراصنة حتى من التجهيزات الحديثة، وهذا ما ضمن استدامة الحماية للقراصنة كما لو كانت أعمالا تجارية.

10) إن المبالغ الطائلة التي يجنيها القراصنة منن الفدية أصبحت عاملا مشجعا لدخول عالم القرصنة وهذا ما جعل الآلاف من الرجال يقدمون على هذه الحرفة التي أصبحت مداخيلها ورواتب أعضائها أكبر من راتب أي حرفة أخرى في كل الدول المجاورة والصومال خاصة وهذا يزيد الأمر تعقيدا في ظل الوضع الاجتماعي الصعب الذي تعانيه الصومال.[287]

و من خلال معاناة الصوماليين، كان نجاح القراصنة في المنطقة من خلال:

- الحاجة إلى السوق: في ظل الأوضاع الاقتصادية الهشة وجد القراصنة سوقا لعرض غنائهم بمثابة سلع فوجدوا ملاذا وسوقا مفتوحا لسلعهم وأسواقا للإستثمار وللشراء وهذا ما يعتبر تبيضا للأموال.
- ونتيجة للمنطقة الآمنة والهادئة التي تتيح للقراصنة العمل بحرية وبدون عقاب من جهة ومن جهة أخرى أصبح القراصنة يجبون البحر بكل حرية وأصبحت المطالبة بفدية أكبر مرة بعد مرة في حين أصبح هذا نشاطا إقتصاديا عاديا وهذا مازاد في نجاح هؤلاء الأشخاص وتوسيع دائرة نفوذهم وأعمالهم وبالتالي أصبح من الصعب الحد من الظاهرة.[288]

وبين فشل ونجاح عملية مكافحة هذه الجريمة ونتيجة للمشاكل السابقة الذكر فإن هناك العديد من الصعوبات التي طرأت على معالجة هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى أن عوائد القراصنة كبيرة بالملايين الدولارات وحظوظ مقتلهم أو اعتقالهم أثناء عمليات الاختطاف تبدوا قليلة، لذلك كان يجب أن تتكافل الجهود للحد من هذه الجريمة، فهناك عدد من العوامل التي تساهم في بناء بيئة الصراع بالقرن الافريقي بالإضافة إلى تفكك الدولة وغياب السلطة المركزية فيها.

- **فالمستوى الداخلي**: تميز بإقتتال ونزاع شعبي، وجماعات مسلحة وجوع وفقر، واقتصاد منهار.

---

[287] - Nathalie Boudong: la piraterie maritime moderne, mémoire présenté master II professionnel droit maritime et des transports, faculté de droit et de science politique d'Aix-Marseille, université poule Cézanne III année 2008-2009, France , p4.

[288] - Almirante Enrique Molina pico: pirateria en el mar. nuevas Aménazas en el Ambito Maritimo: pirateria y terrorismo Academia del mar, cuaderno talasico N^0= 36 expuesto y de batido en la session plenarie ordinaria N^0= 117, Del 28 de Arbil de 2009, Buenos Aires, p 07.

- **المستوى الإقليمي**: تميز بكثرة الحروب مع الجيران (إرتيريا، كينيا، إثيوبيا، وحرب على الحدود، وصراع تقسمات تسعى دول الجوار إلى إذكائه حتى تستطيع الحصول على المناطق المتنازع عنها والسيطرة على الصومال وخيراته).
- **المستوى الدولي**: هناك دول تسعى إلى تمزيق الصومال، والاستيلاء على خيراته وقدراته بالإضافة إلى أنه منطقة جيواستراتيجية من خلال السيطرة على العالم، وبما أن المصالح والفوائد كبيرة تزداد فإن حدة الصراع وأطرافه الفعالة تزيد من اشعال الفتيل ليشمل نطاق إقليميا أوسع.

ومن خلال ما تقدم فإن النزاع مستمر في المنطقة وجريمة القرصنة لاتزال في انتشار بالإضافة إلى العوامل الداخلية هذا ما يزيد من الوضع سواء إلى أن تحقق الدول المعنية المصالح وهذه الفوضى الخلاقة ما تصبوا إليه.

المبحث الثاني: صراع الدول الكبرى حول المنطقة:

بعد قيام النظام الدولي الجديد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة وبسط نفوذها على العالم من خلال مجموعة من الاستراتيجيات وتنفيذ أجندة تدعم موقعها الدولي، تم التخطيط لها منذ عقد من الزمن.

وفي ظل هذا النظام ذو القطب الواحد، الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله التفرد بتسيير شؤون العالم من خلال مجموعة من صقور البنتاغون ورجال البيت الأبيض، تخدم مصالحها الضيقة، ومصالح الكيان الصهيوني، خرجت مجموعة من الدول الأوربية عن الصف الأمريكي نتيجة تفرد هذه الأخيرة، والإضرار بمصالح هذه الدول خاصة في المنطقة العربية، في حين بدأ الدب الروسي في العودة إلى الساحة الدولية كلاعب وفاعل دولي.

وفي ظل هذه الحرب المستعرة للهيمنة وتقاسم الأدوار، ومحاولة الدول الكبرى فرض منطقة نظام متعدد القطبية، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لأن تكون رأس الهرم، تبقى الساحة العربية وأهم مناطقها القرن الإفريقي والخليج العربي وشمال إفريقيا ملعبا للكبار، لما يحتويه من كنوز وخيرات وثروات بالإضافة إلى أنه منطقة استراتيجية هامة، واشتعلت ظاهرة الإرهاب ثم القرصنة البحرية كأسباب التحكم فيها من خلال قواتها العسكرية التي تجوب المنطقة.

ومن خلال هذا نحاول في هذا المبحث التحدث عن أسباب هذا التواجد في المنطقة العربية ومعالم هذا الصراع في بداية الألفية الثالثة.

المطلب الأول: أسباب تواجد الدول العظمى في المنطقة:

منذ القدم كانت المنطقة العربية محل اهتمام الدول العظمى ولا زالت ولعل رواج هذا الاهتمام، وبلوغه الذروة، كان في بداية العصور الوسطى فالتجارة الخارجية لأوربا هي العامل الرئيسي والأساسي لهذا التطور خاصة مع الثورة الصناعية التي عرفتها وما تبعها من تقدم، نتج عنه تطورا مذهلا للملاحة البحرية، وكانت عاملا مهما في القرنين الحادي عشر والثاني عشر في التجارة الأوروبية خاصة إيطاليا والأرض المنخفضة[289]، وكانت التوابل أو مطالب هذه التجارة، والتي أدت إلى حركة واسعة في البحر المتوسط وثراء كبير في البندقية، وتوسعت إلى إفريقيا وموانئ الشرق خاصة

[289] – هندري بيرين: تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة عطية القهوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 137.

الموانئ السورية، ثم الهند والصين، وكان شغف الدول الأوروبية سببا هاما في بداية مرحلة استعمارية جديدة كانت الملاحة البحرية وتجارة السفن أول مراحلها.[290]

- **الحركة الاستعمارية:**

إن الأهمية الكبيرة للمنطقة وأهمية البحر الأحمر كأعظم طرق وأهمها للمواصلات البحرية في العالم، جعل تجارة التوابل بين الشرق والغرب في العصور السابقة، وتحول من مجرد بحر داخلي إلى أهم شريان بنقل البترول والغاز من مناطق الزيت في الخليج الغربي إلى أوربا الصناعية، وطريقا سريعا ومختصرا وملاحته هادئة وباعتباره من أهم محاور الصراع الغربي للبترول، ومعبرا للجارة الأساسية ومجال تدفق القوة العسكرية بين المتوسط والأسود والمحيط الأطلنطي وبين المحيط الهندي والهادي، وبهذه المميزات ارتبط البحر الأحمر بمدخله الجنوبي بالقرن الإفريقي مثلما يرتبط بقناة السويس شمالا[291] بدأت تتكالب القوى العظمى على المنطقة للسيطرة على ممراتها البحرية من خلال الحملات الاستعمارية حيث أدركت فرنسا أهمية الموقع ذلك حاولت احتلال مصر عام 1798 للتحكم في منافذه والسيطرة عليه لتتخذ قاعدة الانطلاق ضد بريطانيا ومستعمراتها في الشرق، ورغم أن فرنسا فشلت في ذلك، إلا أنها وجهت أنظار بريطانيا لأهمية هذا الطريق البحري القصير للشرق، فحاولت عبثا إحتلال مصر، وأرسلت حملة (فريزر) في 11 مارس 1807، واحتلت الإسكندرية، وفشلت وخرجت القوات بعد سبعة أشهر.

في هذه المرحلة سيطرت مصر بقيادة "محمد علي" على المنطقة خاصة في ظل الظروف التي عرفتها منطقة الحجاز في تلك الفترة، وسيطر على البحر الأحمر، واحتكار تجارته بموافقة الباب العالي[292]،وفي هذه الفترة لم يهدأ بال بريطانيا بل حاولت بكل السبل المشروعة وغير المشروعة السيطرة على ساحل البحر الأحمر ، هذا الطريق المهم، فاستطاعت أن تستولي على عدن عام 1839، وأن توقف نفوذ (محمد علي) على البحر الأحمر بموجب مؤتمر لندن 1840.[293]

---

[290] – المرجع نفسه، ص 138.

[291] – صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، سلسلة كتب ثقافية واجتماعية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 56.

[292] – طارق عبد العالي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998، ص 7.

[293] – المرجع نفسه، ص 8.

- **السيطرة البريطانية على البحر الأحمر:**

كان الوجود العثماني في المنطقة منذ القدم أما بالنسبة للقرون الثلاثة السابقة، سعت بريطانيا للسيطرة على المنطقة ووضع قدم بها فكان العام (1801) أول قنصل بريطاني في مدينة جدة[294] حيث دعم البريطانيون تواجدهم في الحجاز خاصة مستعمراتهم في عدن، وهذا لأجل حماية مستعمراتهم هذا رغم وجود المنافسة الفرنسية البريطانية في المنطقة، خاصة مع سيطرة بريطانيا على الهند وتعميق مصالحهم ونفوذهم في كل أنحاء المنطقة (الحجاز، عدن، الهند...)[295]، وكان بداية الاحتلال البريطاني وسيطرته على المنطقة لقصف ميناء جدة عام (1808) وبسبب ضعف الباب العالي استطاعت بريطانيا فرض السيطرة على المنطقة[296]، ولعل الثورات التي مست كل من (اليمن، عسير، الحجاز) زادت في دعم تواجد البريطانيين، ومع افتتاح قناة السويس ساعدت الدولة العثمانية في تشديد قبضتها على شؤون الحجاز عسير واليمن وزادت من نفوذها على سواحل البحر الأحمر[297]، ومع احتلال عدن عام (1839) بدأت السياسة البريطانية تتبلور أكثر اتجاه هذا الساحل والجزر الموجودة فيه، وحرص البريطانيين على مراقبة أوضاع الصومال والسيطرة على أعالي البحار، ومنعوا قيام أي نفوذ أو تضامن للقوى الإسلامية ضد الأوربيين.[298]

- **أسباب التواجد البريطاني في المنطقة:**

- شهدت المنطقة نشاطا تجاريا مهما كان للموانئ وسواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية جعلت المنطقة تمثل نشاطا تجاريا ومصالح لبريطانيا لابد من حمايتها.
- الصراع الفرنسي البريطاني ذو الطابع الاستعماري، حيث سعت بريطانيا على تشييد محطة السكة الحديدية وفرنسا مشروع القناة، كل هذا يدخل في زيادة الأطماع العسكرية وزيادة قوة القوة الإمبراطورية.

[294] – جملية العيسي: الصراع البريطاني الفرنسي حول البحر الأحمر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001، ص 39.

[295] – المرجع نفسه، ص 100.

[296] – المرجع نفسه، ص 107.

[297] – المرجع نفسه، ص 112.

[298] – المرجع نفسه، ص 132.

– البعد الديني خاصة للصراع الفرنسي البريطاني من خلال النشاط التنصيري خاصة برز من الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، فضلا من أن البريطانيين سعوا لتكون لهم النفوذ في المناطق المقدسة في الحجاز.[299]

ومع ذلك زاد الصراع البريطاني الفرنسي في المنطقة وبقي مستمرا إلى يومنا هذا وذلك أن أوروبا لم تنس التاريخ القديم في المنطقة العربية.

فالارتباط الأوروبي بالمنطقة يعود إلى مراحل قديمة، تحدثنا عليها، فقد تمكنت القوى في أوروبا من احتلال المنطقة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوفات الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل العديد من الدول الأوربية، هذه القوى التي استطاعت الحفاظ على مصالحها بالمنطقة، فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوربية التقليدية التي كانت تسيطر على إفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة في إفريقيا، وسمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة، بل إن الدبلوماسية الأمريكية في تلك الفترة قامت على اعتبار المنطقة خاصة إفريقيا، وفي بداية القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوربية في حملاتها العسكرية على المنطقة العربية في تكالب استعماري كرسه مؤتمر برلين (1884) بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوربية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا) خاصة في القارة الإفريقية كانت تصورها نفسها على أساس أنها قوى جاءت لنشر الحضارة والمدنية في المنطقة والعالم، لكن الهدف الأساسي هو استنزاف خيراتها واستعباد شعوبها.[300]

أما الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن استطاعت السيطرة على خيرات العالم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم السيطرة العسكرية والمالية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت بحاجة لتدعيم قوتها خاصة وأنها أصبحت القوة الأولى في العالم، وللحفاظ على قواتها لا بد من أن تساهم في بقاءها وتطورها، وبدأت باستنزاف الشعوب والحركة التوسعية.

– **النشاط الأمريكي في المنطقة العربية:**

تعود الجذور الأمريكية في اهتمامها بالمنطقة منذ قرون، وكان اهتمامها كمنطقة المغرب العربي قد تزايد منذ مطلع القرن العشرين، لما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، اكتشفت الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا

---

[299]– جميلة العيسي: الصراع البريطاني الفرنسي حول البحر الأحمر، المرجع السابق، ص 495.

[300] – حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998، ص 51.

الموقع من عناصر امتياز في المواجهة مع دول المحور (أثناء الحرب)، فأثناء الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والولايات المتحدة في مدينة الدار البيضاء بالمغرب كانت بداية الوجود الرسمي للولايات المتحدة في المنطقة، ولقد استمرت القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة حتى بعد الحرب، واستقلال دول المنطقة (القواعد الأمريكية في القنيطرة وبني سليمان)، و كان للتقسمات الإيديولوجية بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين (الشيوعي والرأسمالي) مما جعل الولايات المتحدة تسعى لتطويق الاتحاد السوفييتي في العديد من دول المنطقة، وفي مطلع التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة وبداية النظام الدولي الجديد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تطوير علاقات سياسية واقتصادية مع دول إفريقيا والمغرب العربي بالخصوص.[301] ومن جهة حاولت احتواء منطقة الخليج نظرا لأهميتها الحيوية من العالم والتي تحتوي على ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي في العالم، واتخذت مشاريع استراتيجية عسكرية واقتصادية وسياسية وثقافية، لتحقيق هذه الغاية، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي يعرفها العالم وتعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية (ديون، منافسات...).[302]

- **السياسة الأمريكية لحماية مصالحها بالمنطقة العربية:**

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر الكبير على المدى المتوسط والبعيد على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية والعالم، في ظل مواجهة بعض القوى والمنافسة أخرى ، فسعت جاهدة للسيطرة على المنطقة العربية من خلال بعض الإجراءات أهمها:

1) اعتماد إجراءات تحافظ فيه على أسعار منخفضة لمبيعات النفط.
2) بناء مؤسسات تجعل أرباح مبيعات النفط تستخدم في مجالات تضمن تحسين البنية التحتية لهذه الدول، لتضمن استرجاع مبالغ مبيعات النفط.
3) السعي نحو إدخال الشركات الأمريكية ضمن نسيج الحياة اليومية لهذه الدول.[303]
4) الاحتفاظ بالدور الأمريكي والنفوذ الأمريكي في المجال الاقتصادي على درجة عالية من الفعالية.

---

[301] – حمدي عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مركز الأهرام، العدد 144، يناير 2001، القاهرة، ص 192.

[302] – صبري فارس الهيتي: الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ص 257.

[303] – صبري فارس الهيتي: الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية ..، المرجع السابق. ص 259.

5) الحفاظ على الحدود السياسية القائمة في بلدان المنطقة العربية للحفاظ على التجزئة التي تلائم مصالحها، وتعطل مشاريع التنمية في هذه الدول.

6) منع توحيد الشعوب العربية الذي يمثل لها عقبة، تواجه المصالح الأمريكية في الوطن العربي.

7) تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة وأصدقائها من الدول العربية.

وهذه الإجراءات تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الاحتياطي النفطي العالمي الموجود بالمنطقة.[304]

8) استيعاب الدول الفاشلة:

إن العين التي تنظر بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل القارة الإفريقية مثلا وهي نفسها تصلح على منطقة الخليج العربي هي الهيمنة ونهب الثروات والبترول ووضع طبقة تمتثل لها وتمثل قيمها وسياساتها (سياسة الاحتواء)[305] وذلك بوضع عدة مشاريع وأجندات في المنطقة.

- **أما بالنسبة للصين:**

تحاول الصين إيجاد مكانة لها في خضم الصراع الدائر في المنطقة العربية والتي وجدت الصين فيها سوقا مفتوحا واسعا ومهما، ومناطق تزخر بالموارد الأولية والخيرات التي تحتاجها الصين من أجل زيادة وتطوير صناعاتها التي اكتسحت بها العالم والتي هي في حاجة إلى الكنوز العربية.

حيث طور الصينيون في عقد التسعينيات سياسة خارجية واسعة تشمل جميع المناطق الواقعة في حدود الصين البرية والبحرية ويطلق عليها الصينيون اسم (السياسة المحيطة) والتي تهدف إلى ضمان محيط آمن ومستقر حتى تتفرغ الصين إلى التحديث وعصرنة اقتصادها (هنا تكمن أهمية المنطقة العربية)، ولكي تضاعف في نفس الوقت نفوذها (المنطقة العربية هي إحدى مجالات الأجندة الصينية في مخططات نفوذها) وتسعى الصين لمنع استغلال أي دولة نفوذها مع دول الجوار.[306]

- **روسيا والبحث عن القطبية و أجندة المنطقة العربية:**

استطاعت روسيا في بداية الألفية الثالثة أن تفرض نفسها على الساحة الدولية من جديد وقد برز ذلك في خطاب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عام 2005، حيث قال: "أن العالم يجب أن

---

[304] – المرجع نفسه، ص 260.

[305] – محمد أبو القاسم حاج محمد: بوش وإعادة التأهيل الإفريقي، مجلة الشاهد، العدد218، لبنان، أكتوبر 2003، ص 33.

[306] -Thierry kellner: la chine et la nouvelle asie centrale rapport du grip, janvier, 20002, p 25.

يتعامل مع روسيا قوية" وقال كذلك: "أن انهيار الاتحاد السوفييتي قد شكل أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين"، وتذكر بحنين العالم الثنائي القطب القديم وأراد أن يصرح أن روسيا بثقلها وموازينها في مقابل القوة الأمريكية كمنافس استراتيجي على رقعة الشطرنج الدولية، والعودة إلى الأمة العظمى.حيث غيرت روسيا نظرتها إلى بعض سياساتها الخارجية، ورؤيتها إلى العديد من المواقف والقضايا الدولية:

- الملف النووي الإيراني.
- وصول حماس إلى السلطة.
- الملف السوري اللبناني.
- معاهدة الحد من انتشار الأسلحة والتسلح الاستراتيجي.

وغيرها من القضايا الرئيسية، وانسحبت روسيا من معاهدة الحد من انتشار القوات التقليدية في أوربا التي وقعها الرئيس السابق "غورباتشوف" عام 1990 باسم الاتحاد السوفييتي.

وكانت من بين الاستراتيجيات الجديدة لروسيا تعزيز نفوذها في المناطق التي يعتقد أن روسيا ضعيفة فيها، في معالم خارطة المرحلة القادمة، من خلال إعادة انتشارها في منطقة القوقاز، بحر قزوين، والبحر الأسود.

وكذلك الأهمية الجيواستراتيجية والجيوبوليتيكية للقارة الآسيوية والمنطقة العربية باعتبارها:

- الطريق السريع والسهل للتربع على دفة السيادة العالمية.
- المقومات الاستراتيجية والموقع الجغرافي.

وبالتالي هدف روسيا أولا:

1) استعادة مكانتها الإقليمية والدولية.
2) استكمال مسيرتها التاريخية ومكانتها.

وتعتبر المنطقة العربية إرثاً في علاقات مهمة ومميزة مع الاتحاد السوفيتي سابقا تعتبر روسيا المنطقة من أهم المناطق التي يجب أن ترجع للنفوذ الروسي وريث الاتحاد السوفيتي فهي سوقا مهما ومنطقة إستراتيجية، وثروات طبيعية أهمها النفط.[307]

---

[307] محمد بن سعيد الفطيسي: المفاجأة الروسية، نحو استشراق مستقبلي للإمبراطورية الروسية الحديثة (على رقعة الشطرنج الدولية بالقرن الحادي والعشرين)، موقع: كتاب عراقيون من أجل الحرية، السبت 6 جوان 2009، 8:03. (نسخة مخزنة على الويب).

http://www.iwffo.org /index.php/arabic/ index.php? Option =com_content&view=article&id= 661: 2009-06-06-14-03-38&catid=2009-05-11-20-57-44& Itemid=10.

المطلب الثاني: حروب المصالح وبداية حروب جديدة في الألفية الثالثة:

إن محاولة "فرانسيس فوكوياما" في كتابه نهاية التاريخ سنة (1989) لم تكن إلا محاولة صناعة وعي كوني مخالف ليثبت فيه أن الرأسمالية هي التي ستسيطر كبعد إنساني أو كديانة إنسانية تقد الشخص للمرحلة الراهنة والتي أكد فيها أن الانتصار النهائي هو للنموذج السياسي والفكري الغربي ولم يكن بالبعيد عنه المفكر الأمريكي الأخر "صامويل هانتغتون" حين كتب في صدام الحضارات سنة (1993) معلنا فيه دخول السياسة وعلى نطاق العالم مرحلة جديدة فهو يفترض حتمية تصادم الحضارات حيث يرى أن الانقسام الأساسي داخل المجموعة البشرية يتمحور حول العوامل الثقافية التي ستصبح المصدر الرئيسي للصدام في السياسة العالمية.

فظهور العولمة في بداية التسعينات قوت وارتكزت بانهيار الاتحاد السوفيتي ومن الجدير بالذكر أن للعولمة أثار اقتصادية وسياسية وصناعية ، ثقافية واتصالية، ففي المجال الاقتصادي ظهر ما يسمى النمو الاقتصادي فتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية في وحدة الأسواق والمالية وزيادة تعمق التبادل التجاري الذي ظهر وطغت فيه الحماية التجارية حسب ما جاء في دورة أرغواي والتي سنحت فيها ظهور المنظمة العالمية للتجارة من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية للتجارة من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات العابرة للقارات والمؤسسات الدولية والاقتصادية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والذي يعتبر المحرك الأساسي للعولمة.[308] وهذا ما أثر في الدول العربية من خلال السياسات التي فرضتها هذه المنظمات العالمية في التدخل في الشؤون غير الاقتصادية أما فيما يتعلق بالجوانب السياسية للعولمة فبرزت معالمها من خلال سقوط الأنظمة الشمولية الواحدة تلو الأخرى واللجوء إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات سواء كانت هذه التغيرات عن طريق الثورات، كما وقع في أغلبية الدول العربية التي تتأثر بشكل مباشر أو عن طريق فرض سياسات اقتصادية وتجارية وحتى سياسة من التكتلات الاقتصادية والدولية كمجلس الأمن وصندوق النقد الدولي وغيرها، والتي تؤثر بشكل رئيس في طبيعة السياسات والثقافات للمجتمعات المختلفة في العالم، كما أن مظاهر القوة في المجتمع البشري المعولم تكمن في السيطرة على المجال العسكري والأمني وامتلاك الصناعات المتطورة في مجال التكنولوجيا التقنية

---

[308] بوعيسي حسام الدين: تطور العلاقات الاوروبية الامريكية.بعد احداث 11 سبتمبر 2001, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2007 ,جامعة بيروت, لبنان، ص 69.

كالطيران والصواريخ والأقمار الصناعية و المجال البحري عن طريق القواعد العسكرية المختلفة، وكل ما تملكه الدولة من وسائل اتصال، فالمجتمع الصناعي في القرن العشرين تحول إلى مجتمع معلومات يتحكم فيه أرباب وسائل الاتصال ليصبح الرأي العام العالمي حكرا لتوجيه وتغيير الذهنيات وإدخال ثقافات جديدة على مستوى الكرة الأرضية والتي أصبحت في عصر العولمة القرية الصغيرة.

الفرع الأول: الاستراتيجيات الأمنية للسيطرة على المنطقة العربية:

عملت الدول الكبرى بشكل مستمر للسيطرة على المنطقة العربية عبر استراتيجيات عديدة وإن اختلفت وتباينت الوسائل تبقى الأهداف واحدة ومن هذه الاستراتيجيات يمكن الاشارة الى كل من الاستراتيجية الامريكية والروسية والفرنسية والايطالية والتركية على النحو التالي:

أولا: الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على المنطقة العربية:

كما ذكرنا سابقا تحتل المنطقة العربية بامتدادها القاري في آسيا وأفريقيا، وسواحلها الطويلة على البحار والمحيطات، موقعاً جغرافياً متوسطاً هو بمنزلة حلقة الوصل بين القوى الدولية الكبرى في الشرق والغرب. و تُعد محوراً رئيساً من محاور الإستراتيجية الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحضارية في السلم والحرب على حدٍّ سواء. وإذا أردنا التحديد لابدّ من الإشارة إلى أبرز أسباب وعوامل الجاذبية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية تجاه المنطقة العربية، والتي شكّلت منذ بدايات القرن العشرين توجّهات إستراتيجية أميركية شبه ثابتة، إنما تتمحور حول المرتكزات الأساسية الآتية:

1– الوضع الجيواستراتيجي للوطن العربي على الكرة الأرضية، الذي يتكون من أربعة مقومات تمثل في ذاتها قوة جذب للقوة الدولية، وهي:

أ. الموقع الجغرافي المهم

ب. ثروات الطبيعية التي تملكها المنطقة العربية.

ج. المركز الحضاري للوطن العربي.[309]

د. موقع الوطن العربي في مركز الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية، هذه الحروب التي باتت تهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية.[310]

[309] – هيئة التحرير: مجلة المستقبل "الموارد المالية العربية"، العدد 216، باريس، 1981/4/11، ص57.

[310] – المرجع نفسه، ص 58.

أ. إستراتيجية السياسة الامريكية و فكرة التقسيم الجيوسياسي للوطن العربي:

يقسم مخططو السياسة الأميركية والقائمون عليها الوطن العربي إلى أربع دوائر جغرافية، لكلٍّ منها مقوماتها وخصائصها التي تربطها بأهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة[311].

وهذه الدوائر هي:

الأولى: تشمل منطقة الخليج العربي، وتظم دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق واليمن بالإضافة إلى إيران. وتتركز مصالح الولايات المتحدة في هذه الدائرة في المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية.[312]

الثانية: وهي تقع في قلب المنطقة العربية ، وتضم كلاً من لبنان وسورية والأردن وفلسطين ومصر، وتنبع أهمية هذه المنطقة من موقعها الاستراتيجي بالإضافة إلى وجود "إسرائيل"في مركز هذه الدائرة، والدور الذي تلعبه لخدمة مصالح وأهداف أميركا في المنطقة العربية.[313] بالإضافة الى خدمة مصالح وأمن الكيان الصهيوني خاصة بعد اجتياح الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة و القدس الشرقية حيث عملت اسرائيل من خلال القرار الاممي (242) الصادر عن مجلس الامن في 22 نوفمبر 1967الى السعي لحماية امن وحدود الدولة الصهيونية والحفاظ على المناطق المحتلة.[314]

الثالثة: وتقع جغرافياً غرب وجنوب المنطقة العربية ، وتشمل وادي النيل، والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وتضم كلاً من مصر والسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر، والهدف المركزي للسياسة الأميركية تجاه هذه الدائرة هو عزل هذه المنطقة عن محيطها العربي والأفريقي، لأن التلاحم العربي الأفريقي يشكّل قوة إقليمية تقاوم أميركا وجودها.[315]

الرابعة: تشكل هذه الدائرة الجناح الغربي للمنطقة العربية والجزء الشمالي من أفريقيا، وهي تمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلنطي، وتشمل كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[316] وأهداف أميركا في هذا الجزء من المنطقة العربية تتركز حول مشاركة أوروبا في استغلال ثرواته الاقتصادية، وتأمين المصالح الأميركية، والمحافظة على الوجود الأميركي الفاعل هناك.

---

[311] – هيئة التحرير: مجلة المستقبل "الموارد المالية العربية"، المرجع السابق، ص 59.

[312] – رياشي اسكندر: رؤساء لبنان كما عرفتهم ، المكتب التجاري، ط1. بيروت، 1961، ص218.

[313] – بواندار يفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، موسكو: دار التقدم، 1975، ص212 .

[314] Backmann René: Un mur en Palestine, Gallimard, Folio actuel, Paris, 2006.p04.

[315] – محمود صالح: تصريح بلفور، مع قسم خاص عن فلسطين" في: تقارير ييل الأميركية ، دار الفكر، القاهرة، 1970، ص 213.

[316] – بكر مصباح تنيره: "التطور الاستراتيجي للسياسة الأميركية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 37، بيروت، آذار مارس 1982، ص37 .

3- المصالح الاقتصادية التي تشكّل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الأميركية في الوطن العربي، وهي تشمل: صناعة النفط، والعلاقات التجارية وإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية .

4- التحالفات السياسية والعسكرية التي تقيمها الولايات المتحدة مع بعض دول "الشرق الأوسط "غير العربية مثل تركيا،و" إسرائيل" وتعتمد أميركا اعتماداً قوياً على تعاونهما في حماية مصالحها وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة في المنطقة العربية.[317]

إلى جانب هذه التحالفات تعمل الولايات المتحدة على تنسيق سياستها مع بعض الدول العربية التي تتركز فيها مصالحها والتي لها وزن استراتيجي مؤثر في ميزان القوى الإقليمي وذلك في إطار سياسة الاحتواء حتى لا تكون هذه الدول معادية لسياستها .

5- الاهتمام الأميركي التاريخي المبكر بالمنطقة العربية، عبر الهيئات الدبلوماسية والمصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية.[318]

في ضوء ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن السياسة الأميركية لم تبدأ من الصفر، بل استفادت من الإرث الاستعماري وسخّرته لخدمة أهدافها، وحققت في هذا المجال نجاحات كبيرة.[319]

ب.الأهداف الدائمة والمصالح الحيوية الأميركية:

يميز علماء السياسة الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول، لاسيما العظمى منها، بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها، والتي تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي والمصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها،والأهداف غير الدائمة التي ترتكز على الحفاظ على المصالح الحيوية فالأهداف الدائمة تشمل النواحي الاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها. ولاشك في أن تحقيق الأولى يساعد على الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة اللازمة لحماية أمنها واستقراره.[320]

---

[317] – محمد محمود الصياد: جغرافية الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ط1، القاهرة، 1968. ص:12

[318] – بشأن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط قال الرئيس الأميركي رونالد ريجان:" نحن ننظر إلى الشرق الأوسط كمنطقة ضخمة كثيرة التنوع، ولكن مع الكثير أيضاً من التجانس. ونحن إذ نتعامل مع الشرق الأوسط كمنطقة واحدة، إلا أننا نأخذ بالحسبان الحقيقة التي تقول: إن لكل بلد هناك مصالحه وقضاياه الخاصة به"، (مجلة "الحوادث" العدد 1495، تاريخ 1985/6/28، ص 16).

[319] – بكر مصباح تنيرة: "الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمي..."، مجلة "شؤون عربية"، العدد 880، القاهرة، كانون الأول / ديسمبر 1996، ص24.

[320] – بواندار يفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، المرجع السابق، ص 212 .

1. **الأهداف الدائمة**: وهي:

* **الأمن**: ويأتي في مقدمة الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة في المنطقة العربية.. فالأمن العربي في المنظور الأميركي امتداد للأمن القومي الأميركي، وحتى تحافظ أميركا على هدف الأمن في هذه المنطقة تستخدم كل الوسائل لاسيما العسكرية منها، لأن الأمن يمثل القاعدة الأولى التي تقوم عليها الأهداف والمصالح الأميركية الأخرى.

* **الاستقرار**: يمثل الهدف الثاني للسياسة الأميركية في الوطن العربي.. والمفهوم الأميركي للاستقرار في هذه المنطقة يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات معا، والمحافظة على الوضع القائم. فالتغيير أيا كان نوعه، سياسيا أو اقتصادياً أو اجتماعياً غالبا ما يؤدي إلى الاضطراب الذي يؤثر بالضرورة على مصالح أميركا وأهدافها.

* المحافظة على توازن القوى الإقليمية: تبذل الولايات المتحدة جهوداً مستمرة من أجل المحافظة على توازن القوى بين دول منطقة "الشرق الأوسط"[321] لكن التوازن الذي يخدم مصالحها وأهدافها ومصالح حلفائها ولاسيما "إسرائيل".. وقد أثبتت التجربة أن هذا النموذج من توازن القوى المتحيز ضد المصالح العربية لم يحقق الغرض منه وهو الأمن والاستقرار، فقد شهدت المنطقة على مدى خمسين عاما ونيفا ما يزيد على عشر حروب، حدثت سبع منها في محيط الوطن العربي.

*منع قيام قوة إقليمية في الوطن العربي: إن وجود مثل هذه القوة الإقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح البلاد العربية، وهذا لا يتفق مع سياسة أميركا ومصالحها.. فأميركا تعلن بوضوح أنها تعمل على أن تكون "إسرائيل" هي القوة المتفوقة عسكريا في منطقة "الشرق الأوسط".[322]

* منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين "دول الشرق الأوسط" بمختلف أنواعها الذرية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى القادرة على حملها ونقلها إلى مسافات طويلة. و هذا يعد هدفا مستجداً من الأهداف الدائمة لأميركا بعد حدوث تغيرات جوهرية عديدة في المنطقة خلال العشرين سنة الماضية. فانتشار هذه الأسلحة في منطقة مفعمة بالمشكلات والنزاعات التي أدت إلى وقوع عدة حروب بين دولها، يشكل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار، ومن ثم للمصالح الأميركية الحيوية فيها، رغم أنها لا تمارس أي ضغط على "إسرائيل"التي لم توقع على اتفاقية منع

---

[321] – إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1987، ص 68.

[322] – بواندار يفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، المرجع السابق، ص243.

انتشار الأسلحة الذرية، وهذا الموقف نحو "إسرائيل" ينسجم مع استراتيجيتها التي تسعى إلى جعل هذه الدولة متفوقة على بقية دول المنطقة.

ج – المصالح الحيوية:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة بالمكاسب المادية والمعنوية التي تحصل عليها من علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحقق لها ولشعبها فوائد متنوعة: اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية. و المصالح الحيوية ليست ثابتة أو محدودة، كما هو الحال بالنسبة للأهداف الدائمة. فهي تختلف من دولة إلى أخرى، كما تتغير بالنسبة للدولة الواحدة من مرحلة لأخرى. وكلما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به الدولة على المسرح العالمي، زادت مصالحها وتعددت مع دول العالم[323] ، وقد تأثرت الاستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة بالعوامل التالية، وهي:

ثروة النفط العربية، الصهيونية العالمية ،والصراع العربي الصهيوني، مواجهة حركة القومية العربية، وتحجيم دور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى تقترب حدودها الجنوبية من الوطن العربي، ووقف المد الشيوعي والاشتراكي.

و الحقيقة أن الصهيونية العالمية، تأتي في مقدمة العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة إلى الاهتمام بهذه المنطقة حتى غدت تمثل جزءاً أساسياً من إستراتيجيتها الدولية.

وسنحاول هنا استعراض الأهداف والمصالح الأميركية في منطقة "الشرق الأوسط"، وكيف استطاعت أن توفق بين هذه المصالح التي تبدو متناقضة. كما سنتعرض إلى الأهداف الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتي، والأهداف الجديدة التي برزت وتبلورت في:

– ان منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ومقاومة الحركات الأصولية الإسلامية،و محاربة الإرهاب يجر ورائه مجموعة من الأهداف منها:

1 – تأمين النفط:

على الرغم من أن الوصول الأميركي إلى بترول الشرق الأوسط يرجع إلى نهاية العشرينيات، إلا أنه لم يكتسب قيمة إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. و ان أما أصبح النفط العربي ذو أهمية بالغة لإقتصاديات القوى الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية منها وبتصاعد الحرب الباردة

---

[323] – بكر مصباح تنيرة: مستقبل جامعة الدول العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 97، القاهرة، آذار/مارس 1999، ص28 .

اصبح من مخاوف الولايات المتحدة الامريكية سيطرت السياسة السوفياتية على المنطقة وحرمان الولايات المتحدة الامريكية من البترول .

وبناء على هذه التصورات لأهمية بترول "الشرق الأوسط" أصبح من الأهداف الأساسية الأميركية ضمان المحافظة على تدفق البترول بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أي قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح. وفي هذا السياق كانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وكانت المحصلة النهائية إضعاف هاتين القوتين الرئيستين وإنهاك اقتصادياتهما وهي اعتبارات صبت جميعها في المصلحة الأميركية. وقد جاءت تداعيات حرب (1973) لكي تمثل اللحظة الثانية التي واجهت فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها البترولية في المنطقة. أما اللحظة الثالثة فقد حلت مع حرب الخليج الثانية وكانت النتيجة تأكيد الوجود الأميركي في المنطقة وضمان حماية نفط الخليج إضافة إلى حماية وأمن وجود الكيان الصهيوني.

2 – احتواء الشيوعية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهى التحالف الذي جمع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي لمحاربة النازية، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة "العالم الحرب"، في الصراع الذي بدأ يتبلور مع الاتحاد السوفييتي، وقد بدأ الصراع ينعكس ويتسرب إلى مناطق العالم الأخرى، وكان "الشرق الأوسط" في مقدمة هذه المناطق بعد أوروبا وآسيا، وازدادت قيمة "الشرق الأوسط" مع ظهور طموحات الاتحاد السوفييتي في إيران وتركيا، ما جعل الولايات المتحدة تعمد إلى بلورة سلسلة من المبادئ والنظريات التي تستهدف احتواء الاتحاد السوفييتي (نظرية ترومان آذار (1947)، (نظرية أيزنهاور) (1957). وقد جاءت حرب (1967) في "الشرق الأوسط " لكي تمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة وتيار القومية العربية وكان التحول الجذري في أعقاب حرب (1973) الذي أدى إلى تراجع المكانة والوجود السوفييتي في المنطقة وتهميش دوره في العملية السلمية.

3 – ضمان أمن "إسرائيل":

من المعروف أن عدداً من الدبلوماسيين والخبراء والعسكريين الأميركيين قد اعترضوا على إنشاء دولة يهودية في فلسطين لكن ذلك لم يمنع من قيام هذا الكيان.[324]

---

[324] – قال وزير الدفاع الأمريكي السابق ويليام كوهين:" إن الدعم العسكري لـ"إسرائيل" يهدف إلى استمرار هذه الدولة متفوقة عسكريا لمواجهة التحديات التي تحيط بها ، جريدة"الأهرام" تاريخ 1997/11/6/،ص8 .

فقد كان الرئيس ترومان هو أول رئيس دولة في العالم يعترف بقيام "إسرائيل" بعد عشر دقائق من إعلانها[325]، ومنذ ذلك التاريخ والتأييد الأميركي لـ"إسرائيل" يأخذ شكلاً متصاعداً، غير أن هذا الالتزام لم يحل دون وجود جهود ومبادرات أميركية للتوصل إلى حل سلمي بين "إسرائيل" وجيرانها وكان هذا مدفوعاً بإدراك أن مثل هذه التسوية لا تخدم فقط المصالح الأميركية في المنطقة وإنما أمن "إسرائيل" أيضاً على المدى البعيد.

د. فكرة التغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الأميركية:

في غضون العقود الثلاثة المنصرمة شهدت منطقة الشرق الأوسط عموماً، والوطن العربي على وجه الخصوص تغيرات واسعة شملت الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، انعكست آثارها على العلاقات بين دول المنطقة، وأثّرت في علاقاتها مع بقية دول العالم. وكانت الولايات المتحدة من أكثر الدول التي تأثرت بهذه التغيرات لما يربطها بدول المنطقة من مصالح حيوية. ومن أبرز التغيرات التي أثرت في اتجاهات السياسة الأميركية، في مايلي:

1 – قيام الجمهورية الإسلامية في إيران سنة (1979)، ونهاية نظام حكم "الشاه" الذي كان من أقدم النظم المتحالفة مع الغرب، ومع الولايات المتحدة بصفة خاصة.

2 – وقوع عدد من الحروب الإقليمية بين دول المنطقة (الحرب العراقية –الإيرانية، الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حرب الخليج الثانية) ما دفع أميركا إلى التدخل العسكري المباشر، واتباع سياسة جديدة لحماية مصالحها في الخليج العربي على وجه التحديد.

3 – امتلاك بعض "دول الشرق الأوسط" ومن بينها عدد من الدول العربية للأسلحة المتقدمة.[326]

4 – انتشار الحركات الإسلامية في غالبية البلاد العربية والإسلامية المجاورة لها، ودعوتها إلى إقامة نُظم حكم إسلامية.[327]

5 – تبدّل علاقات الصراع العربي الإسرائيلي إثر انعقاد مؤتمر السلام في مدريد سنة (1991)، ودخول جميع الأطراف العربية في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل".[328]

[325] – كارل دوتيشي: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 126 .

[326] – كريستوفر سايكس: مفارق الطرق إلى "إسرائيل"، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966، ص 37 .

[327] – المرجع نفسه، ص 584.

[328] – بكر مصباح تنيرة: "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 37، القاهرة، آذار/مارس 1982، ص43.

6 – اختفاء دور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة في منطقة" الشرق الأوسط"، وذلك بعد تفككه إلى دول مستقلة سنة (1992).[329]

لكن رغم هذه التغيرات والتطورات لم تغير في الحقيقة من الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأميركية.

هـ. الاتجاهات الجديدة للسياسة الأميركية:

ومن أبرزها:

1– اتجاه الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة في منطقة الخليج العربي إثر وقوع حرب الخليج الأولى والثانية في غضون عشر سنوات.[330]

2– عملت الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية على تقوية تحالفها الاستراتيجي مع "إسرائيل"وغضّت النظر عن امتلاكها للأسلحة الذرية ما يشكل تهديداً للأمن والسلم في المنطقة.[331]

3– منذ سنة (1991)، قامت الولايات المتحدة بانتهاج دبلوماسية نشيطة من أجل إيجاد حلول لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، لكن هذه الجهود بقيت متعثرة، وعملية السلام تعاني أزمات عديدة على مختلف مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية، وهذا يعود إلى رفض "إسرائيل" تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.[332]

4– يعدّ الاتجاه الرابع للسياسة الأميركية نحو الوطن العربي انتكاسة خطيرة، لعودتها إلى اتباع سياسة "العصا الغليظة"، واستخدام القوة العسكرية وأساليب الحصار الاقتصادي ضد بعض الدول العربية التي لا توافق على سياستها في المنطقة، وتعارض تحيزها إلى "إسرائيل" في عدوانها على العرب.[333]

5– أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في مطلع عام (2004) "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة ودول " الشرق الأوسط".. لإقامة مشروع" الشرق الأوسط الكبير". وقد أثار "مشروع الشرق الأوسط الكبير"كماً هائلاً من التساؤلات والتحليلات حول أهدافه وغاياته الحقيقية، والنتائج المترتبة

---

[329] – دليب هيرو: الأصول الإسلامية في العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال. الهيئة المصرية العامة، ط1، القاهرة، 1997. ص28.

[330] – بكر مصباح تنيرة: "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي"، المرجع السابق، ص92 .

[331] – وافق مؤتمر قمة دول حلف شمال الأطلسي الذي عقد في مدريد سنة 1997 على دعوة كل من بولندا والتشيك والمجر للانضمام إلى الحلف، جريدة "الأهرام"، القاهرة، تاريخ 1997/7/4، ص4 .

[332] – بكر مصباح تنيرة: "التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي"، في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 46، الكويت، أفريل 1986، ص 75.

[333] – هيئة التحرير: أمن الشرق الاوسط، جريدة "الأهرام"، القاهرة. عدد 7/21/ 1999، ص4.

عليه، من حيث انه يمثّل تطويراً لاستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في الوطن العربي والدول الإسلامية، وصولاً إلى إندونيسيا والباكستان وغيرهما.

و. فكرة الاستراتيجية الأميركية ومبادرة "الشرق الأوسط الكبير":

للوهلة الأولى يبدو للمراقب أن أميركا بإعلانها الحرب على ما يسمى"الإرهاب" مسكونة بأحداث 11 سبتمبر 2001، ولكن الحقائق تفند ذلك لما تمثله هذه الحرب من مخططات واستراتيجيات مرسومة مسبقاً وما أحداث سبتمبر إلا ذريعة عجلت من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والمخططات.

ويكفي أن نعقد مقارنة بسيطة بين الأهداف الاستراتيجية الأميركية التي وضعت قبل أحداث سبتمبر وبين ما يحدث الآن. لقد اقترح "بول هينزو إندرزويمبش" من مؤسسة "راند" سنة (1992) الأهداف الاستراتيجية التالية:

1- النظر إلى منطقة "الشرق الأوسط "من خلال البلدان المحيطة به. فقد أصبح "الشرق الأوسط الكبير" هذه المنطقة التي كانت لها دور كبير قديما في الملاحة واصبح الشرق الاوسط من المغرب الأقصى غرباً إلى باكستان وأفغانستان شرقاً[334], ذو مكانة استراتيجية هامة .

2- وضع الطاقة وتوسيع المجال التجاري على رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية الأميركية.

3- إيلاء البلدان الكبيرة في المنطقة اهتماماً خاصاً (تركيا إيران الهند الباكستان).

4- مساعدة الدول الناشئة في آسيا الوسطى سياسياً واقتصادياً لتقف على قدميها مع الاهتمام الخاص بالقوتين الصاعدتين في المنطقة (أوزبكستان وكازاخستان).

5- الترويج للدمج الاقتصادي للمنطقة الممتدة من البحر الأسود إلى الصين.

6- الاعتراف بالدور النفطي لمنطقة القوقاز في القرن الحادي و العشرين.

7- توثيق العلاقات بأرمينيا لاستيعابها ضمن المصالح القومية والأهداف الاستراتيجية الأميركية.

8- الاستمرار في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي على ضوء الأهداف و المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

9- تشجيع استمرار التعاون بين "إسرائيل" وتركيا.

---

[334] الحقاف عبد على: جغرافية النقل و الاتصالات و التجارة، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، الاردن، 2000، ص 177.

10- الاســتمرار في مطالبــة دول المنطقــة بــالتحول الــديمقراطي و احــترام حقــوق الإنســان. وبغية إعادة تشكيل القوة العسكرية والدور الأميركي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في جميع أنحاء العالم وخاصة في الشرق الأوسط وآسيا وأميركا اللاتينية ،وعملت الولايات المتحدة على القيام بالخطوات التالية:

1- الانسحاب من اتفاقيات الحد من التسلح والاستمرار في تطوير أسلحة حرب النجوم.

2- زيادة الميزانية العسكرية.

3- تطـوير التكنولوجيـا للسـيطرة علـى الفضـاء العـالمي ومراقبـة الاتصـالات في كـل مجـال.

4- استمرار في تطوير وسائل هجومية جديدة.

5- تطوير القدرة على القتال والانتصار في حروب متزامنة.

وقد جاءت أحداث سبتمبر لتمثل الفرصة المناسبة وما احتلال العراق ودخول ليبيا إلى الحظيرة الأميركية إلا جزء من هذه الاستراتيجية.

ز. مشروع "الشرق الأوسط الكبير":

هو إستراتيجية أميركية جديدة لخدمة الإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية الغربية المشتركة في العالمين العربي والإسلامي. هذا العالم الذي عمل على اقامة وحدة عربية اساسها:

-- حماية وحدة الدول العربية "الأمة"

- وحماية استقلال كل عضو من أعضائه.[335]

ولعل مجرد قيام الرئيس الأميركي "جورج بوش الابن" بالإعلان عن الخطوط العريضة لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" تلقفها الغرب وبدأ يهلل لها ويحاول ترويجها وتسويقها بما يضمن مصلحة "إسرائيل"والإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية الغربية.

حيث بدأت الحملة السياسية الفعلية لمشروع"الشرق الأوسط الكبير" مع جولة مارك جروسمان في الأول من مارس (2004) للمنطقة للدفاع عن هذا المشروع ودعم رغبة الولايات المتحدة في إدخال إصلاحات ديمقراطية واقتصادية في الشرق الأوسط الحالي. وكما هو متوقع فإن الولايات

[335] AMOUR. A: Constitution et religion dans les Etats musulmans, in Constitutions et religions, Tunis, 1994, p 35.

المتحدة ستبذل أقصى جهودها وتمارس أقصى درجات الضغط على هذه الدول لتجبرها على الالتزام بالمشروع. ولو اقتضى الأمر استعمال العصا دون الجزرة.[336]

ك. مستقبل الجامعة العربية في ظل السيطرة الامريكية على الوطن العربي :

هو فصل أميركي إسرائيلي غربي جديد مثلته مبادرة أو مشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي يفترض فرط عقد الجامعة العربية التي تشكل العنوان الأخير للأمة العربية في الإطار المعنوي على الأقل، حتى تمهد الأرضية الصالحة لهذا المشروع. وعرف عن زعيم حزب العمل "شيمون بيريز" أنه العراب والمروّج والمنفذ لهذا المشروع، ومما يلفت النظر أنه ومع البدء الفعلي للترويج لمشروع جورج بوش هذا خارج الولايات المتحدة، بدأت "إسرائيل"حملة "مركزة" داخل الولايات المتحدة للترويج للانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد. والسؤال: هل جاء هذا التوافق بالمصادفة، أم في إطار مخطط ومدروس خدمة "لمشروع الشرق الأوسط الكبير"الذي ما طرح إلا خدمة لـ"إسرائيل"وضماناً لاستراتيجيتها التي تشكل ضلعاً من مثلث الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية الغربية.

وتتركز الأضواء في هذه الأيام على مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وتثار الشكوك حوله بكثرة أكبر من الحجم الجغرافي لهذه المنطقة الشاسعة، الواسعة.. الضاربة الجذور في أعماق التاريخ والحضارة. ويمكن إيجاز منابع الشكوك الأساسية بالنقاط التالية:

1- إن مصطلح "الشرق الأوسط" تعبير استراتيجي جغرافي، استعماري المنشأ، مصطنع، مفروض سياسياً وثقافياً وإعلامياً.. والهدف منه معالجة مصالح القوى العظمى.

2- بذلت عشرات المحاولات لتحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح استناداً إلى عناصر جغرافية وديموغرافية وثقافية وإيديولوجية؛ لكنها لم ترتق إلى المستوى العلمي والواقعي بسبب تضارب الأهداف والمنطلقات الإيديولوجية وغموض الدلالات، واضطراب الصياغات.

3- رغم وجود الجامعة العربية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن التعامل مع العرب من جانب الغرب كان دائماً على أساس "شرق أوسط"، هذا النظام الذي يشكل الضد لأية منظومة عربية متكاملة، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

---

[336] بوعيسي حسام الدين: تطور العلاقات الاوروبية الامريكية بعد احداث سبتمبر 2001. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير علوم سياسية. جامعة بيروت العربية . لبنان، 2007. ص126.

4- بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية و"حلف وارسو" اختل التوازن الاستراتيجي في العالم، وتحوّلت أميركا إلى القوة المقرّرة، وأصبحت البلاد العربية أكثر قابلية للابتزاز في الالتزام بالتوجهات الأميركية و"الإسرائيلية".

وقد حددت إدارة كلينتون رؤيتها للاستراتيجية الأميركية في المنطقة على الأسس التالية:

أ. احتواء مزدوج لكل من إيران و العراق.

ب. الالتزام بالحفاظ على تفوّق "إسرائيل" النوعي خاصة عسكريا.

ج. تعزيز تطوير المنطقة "باتجاه الديمقراطية"وتعزيز اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية.

هـ. ترويج "إسرائيل" «للنظام الشرق أوسطي" من خلال مستويين: فكري و رسمي.

5- اشتداد "هجمة المبادرات"على المنطقة؛ دون أن يكون للعرب والمسلمين دور في صياغتها.

6- تجاهل المتعدي لجوهر المشكلة ومنبع التفجيرات في المنطقة، وهي القضية الفلسطينية.

7- عدم استشارة أهل الشرق "الشرق الأوسط الكبير"حكاماً ومحكومين، ولم يؤخذ بالحسبان تاريخ الشعوب وثقافاتها وتقاليدها وواقعها وتنوعها الحضاري والسياسي والديموغرافي والاقتصادي، بل نصّبوا أنفسهم "رعاة" يسوقون الناس بالعصي و(الصواريخ إن لزم الأمر) إلى"جنات الديمقراطية" الموعودة.[337]

ع. مستقبل العلاقات العربية الأميركية في القرن الحادي والعشرين:

اثبت التاريخ أن هذه العلاقات، لم تستقر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة 1945، ولم تسر على وتيرة واحدة، فهي تختلف من دولة عربية إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى. ويمكن أن نحدد عاملين اثنين كان لهما أكبر الأثر في عدم استقرارها وهما:

1- المتغيرات الإقليمية الدولية التي كانت سائدة في ظل مرحلة الحرب الباردة.

2- الصراع العربي الصهيوني.[338]

وقد نشأ عن هذين العاملين العديد من العناصر التي أثّرت في العلاقات العربية الأميركية، أبرزها :

[337] - خلف الجراد: "مشروع الشرق الأوسط الكبير": مقدمات... و تساؤلات صحيفة". مجلة «تشرين"، دمشق، سوريا، عدد مارس 2004، ص1.

[338] - بيل كلينتون: "حياتي". ترجمة حسام الدين خضور، ط1، دار الرأي للنشر، دمشق، 2004"، ص 875 .

1- معارضة الولايات المتحدة لآمال الأمة العربية في الوحدة أو التضامن.[339]

2- محاولات التدخل في شؤون بعض الدول العربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[340]

3- استخدام مشكلات الأقليات الدينية والقومية لخدمة مصالحها الخاصة في المنطقة.

4- عدم اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً في مواجهة السياسات "الإسرائيلية".

ثانيا: الإستراتيجية السوفيتية القديمة والروسية الجديدة للسيطرة على المنطقة العربية:

إن الإستراتيجية الأمنية الروسية اليوم تعمل جاهدة على استعادة سيطرتها القديمة التي عمل عليه الاتحاد السوفيتي على تنفيذها لتحقيق مصالح القومية العليا للاتحاد السوفيتي فهي ليست إلا امتدادا للسياسة وخطط إستراتيجية قديمة تهدف إلى تنفيذ تلك المصالح لتعود كدولة عظمى لها إستراتيجيتها التنافسية مع القوة الأمريكية العظمى فعودة العلاقات العربية الروسية ودعم الثورات والحركات يرجعنا إلى خمسينيات القرن الماضي وخاصة فيما تمثل بالدعم الروسي والصيني لسوريا في ظل تأجج الأزمة للحفاظ على المد الاشتراكي والحفاظ على المصالح القديمة في المنطقة العربية إلا أن الإستراتيجية الروسية كانت أكثر نطاقا في مجال دول البحر المتوسط لمنع الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء دول المنطقة بحجة القضاء على القرصنة البحرية، لذلك فالبحر المتوسط يكتسي أهمية بالغة إذ من خلاله يمكن تطويق الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي .والإستراتيجية الأمنية الروسية في حقيقة الأمر هي إستراتيجية ذات طابع دفاعي من حيث المضمون ولكنها مؤخرا اكتست طابع اللاممارسة على ارض الواقع واصبحت سياساته مجرد حبر على ورق نظرا للظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها الآن.

أما مصالح روسيا في الدول العربية المطلة على البحر المتوسط فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- تأمين حرية الملاحة.
2- تأمين حركة التجارة والسياحة مع دول حوض البحر المتوسط مع زيادة اهتمامها السياحي.
3- تأمين حركة التجارة للحد من ظاهرة القرصنة
4- تأمين امن روسيا من الاتجاه الجنوبي وخاصة بعد أحداث البلقان.

---

[339] – اتهمت الباحثة الأميركية غيليسبينيس أميركا بالتحيز إلى "إسرائيل"والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وفق قراري الجمعية العامة 194، 181. انظر: جريدة "الأهرام"، القاهرة، عدد 2000/3/7، ص5.

[340] – بكر مصباح تنيرة:"حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة،" مجلة "شؤون عربية" العدد 2، القاهرة، أفريل1981، ص 134.

5- تأمين مصالح أخرى تخص المشاكل العامة المستجدة أو القائمة (بيئية, جيوسياسية, قومية, عرقية...).[341]

ثالثا: الإستراتيجية الفرنسية:

1- وجوب استخدام البحر المتوسط حلقة اتصال بين فرنسا ومصالحها في إفريقيا والمحيط الهندي.

2- استخدام المتوسط لتثبيت واستمرار الروابط التقليدية مع دول المغرب العربي في الشمال الإفريقي منذ الفترة الاستعمارية.

3- رغبة فرنسا الزعامية بين دول البحر المتوسط, وتطلعها للقيام بدور هام في أزمات ومشاكل هذه الدول.

4- تعلن فرنسا تبينها فكرة تحييد البحر المتوسط وانسحاب أساطيل القوى العظمى منه وإعلانه منطقة خالية من الأسلحة النووية.

5- حماية المواصلات البحرية والاستثمارات النفطية الفرنسية وهذه الإستراتيجية الفرنسية هي تحديث لسياسة فرنسا السابقة والتي كانت تصر على امتلاك الساحل الجزائري خلال فترة احتلالها للجزائر.

6- احتواء المنطقة للقضاء والحد من الهجرة السرية القادمة من السواحل الإفريقية بشكل خاص.

رابعا: الاستراتيجية الايطالية:

1- تأمين خطوط مواصلات البحرية, ومصالحها مع الدول العربية في شمال إفريقيا بشكل خاص, ومع دول المتوسط بشكل عام.

2- اشتراكها مع باقي دول حلف شمال الأطلسي في تحقيق الإستراتيجية البحرية للحلف والدفاع ضد أي تهديد له للقضاء على الجريمة المنظمة وغير المنظمة في المنطقة البحرية.

خامسا: الإستراتيجية التركية:

1- الوقوف في وجه النفوذ اليوناني في بحر إيجه وجزيرة قبرص وتحويله إلى صالح تركيا.

2- تأمين خطوط مواصلاتها البحرية بما يحقق مصالحها مع دول المنطقة.

---

[341] – إشراف محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة فرانكلين، القاهرة، 1965، ص 329.

3- اشتراكها مع باقي دول حلف شمال الأطلسي في تحقيق الإستراتيجية البحرية للحلف المتمثلة بالنقاط التالية:

- منع الحرب ضمن دول الحلف– الحضور والمراقبة– الاشتراك في إدارة الأزمات.
- دعم العمليات البحرية والجوية– السيطرة البحرية– تطبيق القوة البحرية المتعددة الجنسيات– حرية البحار– الأمن المضاد (امن رد الفعل).

تستثمر تركيا الأهمية الجيواستراتيجية لموقعها الجغرافي من خلال ارتباطها بحلف الأطلسي وقيامها بعلاقات اقتصادية واسعة مع دول المنطقة, وخاصة مع الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق ولا تملك شواطئ بحرية, مما جعل لإستراتيجيتها في المتوسط أبعاداً جديدة تهدف من خلالها القيام بدور بحري إقليمي ليتم استثماره لمصالحها, إلا أنها لا تخرج عن إطار الإستراتيجية البحرية الأمريكية التي أخذت في الحسبان ضعف ارتباط الإستراتيجية البحرية اليونانية بالحلف, وتوجه فرنسا إلى رسم سياسة مستقلة في المتوسط.[342]

هذا بالإضافة الى الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي الذي يعمل على سياسة احتواء للدول العربية من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على مصالح الدول بشكل غير مباشر وهذا ما يتجلى في مشاريع الاتحاد الأوروبي والاتحاد من اجل المتوسط أو ما يسمى الشراكة الاورومتوسطية والتي تضم غالبية الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الثاني: التحولات السياسية الجديدة في المنطقة العربية وسعي الدول الكبرى في توزيع مناطق جديدة:

مثير ما تشهده الساحة العربية في هذه الآونة خصوصا مع تزايد مَد التحولات الديمقراطية والتغيرات السياسة بعد الحرب الباردة الى التغيرات الجذرية في واقع العلاقات بعد أحداث سبتمبر (2001) والحرب على الإرهاب في المنطقة العربية والشرق الأوسط فالحرب على العراق ومن قبله حرب الخليج الأولى والثانية هدفها الرئيس ليس إسقاط نظام "صدام حسين" لكنها سعي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء قاعدة عسكرية وتوزيع جديد بضعف وتدهور حالة روسيا التي كانت لديها الأفضلية في المنطقة لذلك فالسيطرة على حقول النفط العراقية

---

[342] – الموسوعة العسكرية: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ط1. بيروت، 2000. ص35.

وخلق اللااستقرار بالمنطقة. أهدافه واضحة ومباشرة لكن الهدف الأكبر هو إسقاط الدولة القوية المعادية لإسرائيل في المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن التحولات السياسية الحالية التي تمر بها أغلبية الدول العربية ومنذ الثورة التونسية وإسقاط نظام بن على إلى سقوط أقدم الأنظمة العربية من مصر إلى ليبيا وحالة اليمن والبحرين والسودان إلى الفوضى السورية فدعم الدول الكبرى لهذه الثورات خلقت شكلا جديدا لتوزيع المناطق الجديدة للدول الكبرى في المنطقة حيث أن مجلس الأمن والذي أنشأ لهذه الحالات أصبح يصب في مفترقين ينبأ بعودة الثنائية ويخوف من اشتعال حرب عالمية ثالثة أو حرب باردة ثانية فالتدخل العسكري لحلف الناتو بقيادة فرنسية في ليبيا كان بدون قرار مجلس الأمن وبشكل أصح وصل التقرير الى مجلس الأمن بعد يوم من التدخل العسكري[343] في حين لا تزال قراراته عالقة بشأن الوضع السوري ومواصلة روسيا والصين استعمال حق النقض لصالح سوريا لحماية مصالحها المشتركة وخاصة التجارية منها على الصعيد الصيني بشكل خاص والإرث الاشتراكي القديم, في حين تعمل تركيا بالدور الوصي لاسترداد الدولة العثمانية وسيطرة الأتراك على المنطقة هو نفسه الجهد الإيراني المبذول ولو بشكل أقل لامتلاك منطقة جديدة بين هذا وذاك فإن الأحداث الحالية تفسّر أن الدول الكبرى تعمل جاهدة لتوزيع مناطق جديدة في المنطقة العربية وذلك بدعم الأنظمة الجديدة والتي بدورها تزيد من تباعد الوحدة والوفاق بين الدول العربية.

[343] - ATLAS2010. 4TH EDITION. LANDON2010, PAGES 53/54/93/102/113/121/147

المبحث الثالث: مستقبل المنطقة العربية والقرن الإفريقي في ظل القرصنة والاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

من قرصنة و إرهاب، وتحولات سياسية تمر بها المنطقة العربية... وشد وجذب بين الكبار في الساحة الدولية، ومزيد من الحروب والتدهور في العديد من المناطق، وتدخلات باسم القانون الدولي تارة والمنظمات الدولية تارة أخرى.

ولعل المتتبع لما يحدث في المنطقة العربية، صمت رسمي وضعف حكومي وتواطأ مع القوى الأجنبية أحيانا، يشعر ويدرك أن المنطقة العربية من القرن الإفريقي ومضيق باب المندب إلى المتوسط ومضيق جبل طارق، مسرحا لاستعراض القوى ولعب الدول العظمى وتنفيذ أجندات كل لمصلحته، البحار إلى التدويل، والدول إلى السيطرة ونشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية والإسرائيلية، وسياسات واستراتيجيات أمنية جديدة لحكم المنطقة واستنزافها بدءا من العراق وأفغانستان مرورا بالصومال ثم سوريا.

ويبقى مشكل المنطقة العربية والقرن الإفريقي في ظل القرصنة البحرية مرهون بتحرك عربي موحد وفعال أو الانصهار في بوتقة الأجندات الخارجية.

وهذا ما نحاول دراسته في هذا المبحث تحت عنوان: مستقبل المنطقة العربية والقرن الإفريقي في ظل القرصنة البحرية والاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي وبحر العرب

شهد العالم في بداية القرن الحادي والعشرين بروز مناطق جديدة في الصراعات الدولية، كانت ولمدة طويلة محل اهتمام حيث شكلت منطقة القرن الإفريقي في الماضي واحدة من أهم مناطق التواجد الثقافي والحضاري الإسلامي، وشيدت بها حضارات إسلامية، امتزج بها العرق الغربي بالعرق الإفريقي، كما شكلت فيما بعد أهم نقطة تقاطع فيها الطرق التجارية التي تربط العالم بالمنطقة العربية عن طريق المحيط الهندي، وبعد افتتاح القناة في القرن 18 أصبحت أهم مناطق العالم كحلقة وصل تربط الشمال بالجنوب عن طريق البحر الأحمر–القناة– البحر المتوسط. واليوم في ظل صراع الدول العظمى حول مناطق النفوذ تسعى الدول القطبية للسيطرة على المنطقة فأصبحت في معظم الأجندات الأمنية والإستراتيجية للدول العظمى من أجل السيطرة على المنطقة، وبالأخص المنطقة العربية التي هي جزء منها.

وبالنظر إلى حالة التلاؤم بين تنامي جريمة القرصنة وبين الحرص على إبقاء حالة الفوضى والصراع، وما يتصل بها من مزاعم وجود الإرهاب والقاعدة[344]، فإن التنافس لا يزال يستمر فيمن يستطيع ان يحتكر أكثر.

– **السيناريو الأول:**

التركيب: حيث يتم من خلاله إعادة تركيب فواعل جدد في المنطقة بما يخدم سياسات الدول الكبرى، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن بعيد إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك مصالح وأمن الكيان الصهيوني في إسرائيل حيث تمثل اشراقة القرن الإفريقي على منطقة الشرق الأوسط ومداخله البحرية حافزا مهما للمشروع الأمريكي.

ويشير التدخل الغربي والإسرائيلي خاصة الى أن هناك علاقة وثيقة بما يجري في الصومال واليمن والسودان وبين الوجود العسكري الغربي الكثيف في هذه المنطقة، تحت حجج ودواعي مختلفة، كمكافحة الإرهاب مرة، وحماية السفن وناقلات النفط مرة أخرى من جريمة القرصنة[345] وفي حالة ما

---

[344] – حسن محمد: منطقة القرن الإفريقي تحت رحمة المتنافس، الأعداد التاريخية عدسة الأهرام، كتاب الأهرام، منشور بموقع الأهرام: 2012/08/12، 4:30 pm (نسخة مخزنة على الويب).

Digital.Ahram.org.eg/ getsubpic.ashx? Eassyib= 284485&picno=1.

[345] – حمدي عبد الرحمن: السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي، مجلة الأهرام 19 أوت 2012، مجلة الأهرام تصدر عن مؤسسة الأهرام ، ص 4. (نسخة مخزنة على الويب).

http:// digital.ahram.org.eg/articles.aspx? Serial=220319&eid= 225.

إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تركيب قيادات جديدة وذلك عن طريق تدخل عسكري قوي كما حدث عام 1992 وليس بالمستحيل فهنا تكون نتائجه:

أ) كارثة إنسانية في ظل الوضع الحالي حيث تزيد معاناة تدفق اللاجئين والمشردين.

ب) سيتم إزالة الحكومة الصومالية الهشة وتنصيب حكومة أخرى هزيلة وموالية لها، كما حدث في أفغانستان وغيرها، وهنا أن الولايات المتحدة الأمريكية من الواضح أنها لن تلجأ إلى تدخل شامل في محاولة إسقاط الحكومة الحالية وإنما الضربات تكون محدودة.[346]

– **أما السيناريو الثاني والمتعلق بالتفكيك:**

– من خلال خلق فواعل جدد وهو المشهد الذي يضمن استمرار حالة الانهيار والتفكك، وبقاء الأنظمة مكتفية بدور المتلقي دون دور فاعل في الأمور الإقليمية والدولية[347] فالوضع الدولي الحالي يشهد إجهاضا للسلام والأمن الدوليين بالرغم من كثرة رفع شعارات الديمقراطية والإصلاح ذلك أن العالم اليوم يشهد حالة من فرض الهيمنة عن طريق استعمال القوة العسكرية، وهذا ما سوف يولد مشاعر الكراهية والعداء بين الشعوب، فلا يمكن للوضع الحالي أن يستقر، وهناك من يعمل على تفكيك كل مقومات الاستقرار والتوازن الدولي[348]، وبالتالي استمرار نفس المواقف والسياسات في دول المنطقة في نفس الوقت الذي تضمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في النظام الدولي تحقيق مصالحها، فأيا كان الأمر لا أحد يستطيع أن يمثل تحديا للمصالح الغربية في القرن الإفريقي حتى لو كان النظام السياسي في دولة معينة معاديا للغرب، كما أن الحديث عن عروبة البحر الأحمر انحصر كثيرا خاصة بعد حرب الخليج الثانية، والتطورات الأخيرة في المنطقة، فهو ممر مائي دولي، ما يعني استمرار الحروب الأهلية والصراعات الأمنية، ووجود الجماعات الإرهابية باعتباره ملاذا آمنا وهو ما ينتج عنه محاصرة للقوى الدولية باسم القانون الدولي عن طريق الوسائل الأمنية والاستخباراتية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تفكيك وخلق حالة

---

[346]– نور الدين بوشا: الصومال على خطى أفغانستان، تحليلات المعرفة، الثلاثاء 2007/05/15، موقع الجزيرة. (نسخة مخزنة على الويب).
http://www.aljazeera.net /analysis/pages/867e294e-c407-405b-9273-bc1087c8293d.

[347] – سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 1996، ص 159.

[348] – محمد وليد اسكاف: حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، سوريا، 2009، ص 46.

انهيار تخدم مصالح الدول الكبرى التي تبقى بقواعد وعساكرها تلعب دور المتفرج، والخادم الإنساني في مجال الإغاثة والتأديب لكل قائد لا يطيع الأوامر كاستراتيجية مستقبلية للولايات المتحدة.[349]

ونجد أن كل هذه الأفكار ترتبط بسياق النفوذ ومساعي السيطرة على القرن الإفريقي، والبحر الأحمر، وباب المندب، وتعزيز الوجود العسكري في المياه الإقليمية للمنطقة، وخلق توازنات وعقد تحالفات التي يجب أن تكون عليها المنطقة، ومن ثم الانفراد بثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي.

ولعل السيناريو الذي يبقى الأهم هو:

- **السيناريو الثالث والمتعلق بمنطقة القرن الإفريقي الكبير:**

يتمثل هذا السيناريو في إنشاء ما يسمى منطقة القرن الإفريقي الكبير حيث يتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والآليات المهمة لعل أبرزها:

أ) الاستعانة بمجموعة قيادات إفريقية جديدة تتسم بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية والغرب وخاصة إسرائيل ولعل أهم نجاح حققته إسرائيل في هذا المجال ما حدث في جنوب السودان حيث استطاعت بناء قاعدة لها هناك.

ب)تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في مناطق التوتر، من خلالها يتم محاصرة كل النظم المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، خاصة وأن هناك طموحات تنافسية في المجال التجاري والاقتصادي والاستثمار بين قيادات هذه المنطقة.

ج) تقسيم السلطة والثروة بشكل عادل بين الجماعات الإثنية والقيادات لأن عملية السيطرة على النزاعات الإثنية والمحلية في معظم دول المنطقة تقتضي تقاسم المال والسلطة.[350]

ولخلق هذه المنطقة تسعى إسرائيل جاهدة في بناء قرن إفريقي جديد يرقى وطموحاتها من خلال السيطرة عليه بدأت أولا من جنوب السودان واستطاعت بناء دولة موالية تنطلق إلى المناطق الأخرى من خلال أجندة تهدف إلى السيطرة على أهم المناطق الاستراتيجية لعل بحر العرب والبحر الأحمر أولها.

ولعل أساس هذه السيناريوهات هو صب العقيدة الأمريكية التي من الأهم مبادئها في الألفية الثالثة السيطرة على العالم من خلال إرهاب عولمي ثقافي وعسكري

---

[349] – حمدي عبد الرحمن: السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي، المرجع السابق، ص 4.

[350] – المرجع نفسه، ص 4.

- **السيناريو الرابع والمتعلق بصناعة القرصنة ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على الهيمنة:**

في مسح إيديولوجي لشعوب العالم نستطيع تبيان نقاط الضعف في الجهات المستهدفة من قبل العولمة لغاية تطويعها والسيطرة عليها وعلى مقدراتها وصهرها داخل بوتقة الاستهلاك التي تملك مفاتيح توجيهه مراكز قيادة العالم الجديد.

ففي مرحلة من مراحل التاريخ الحديث كان الهم الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية تحدي ومجابهة الاتحاد السوفييتي ،والذي أُعتبر بدوره من اكبر التهديدات التي تواجهها وتهددها وهذا من خلال امتلاكه قوة سياسية و قدرات نقل التدمير الشامل إلى أراضيها، وما يعني ذلك من القضاء على الأصل والفرع والنظرية وصاحبها، لذلك اتخذ الصراع أوجها متعددة، فبالإضافة إلى المقارعة العسكرية الباردة، والمجابهة الاستخباراتية، والضغوط الاقتصادية، كان هناك نفخ في نار الروح القومية لدى الشعوب التي كانت تمثل الكيان الاشتراكي بتوجهها وكانت تلك الروح كامنة تحت ثقل الطروحات الاجتماعية التي حملتها الماركسية والتي فرضت نظاما اجتماعيا مضبوطا ضمن إطار الستار الحديدي... هذا بالنسبة للدول الحاكمة[351] وبالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية شمس الحقيقة للغرب لا بد منها من خلال تمييز عنصري بأن الرب منع المعارف عن الغرس والمغول والعباسيين والصينيين ... في مقولة لقس كاثوليكي إنجليزي عام 1577، وأن أمريكا والغرب صدرت الحضارة إلى بقاع العالم وإخضاع شعوبها لتحضيرها ... فإذا كان الاستعمار والاحتلال هي الحضارة وكان البرابرة السود الإفريقيون وحوش فلماذا ذلك.[352]

وبالنسبة للشعوب العربية في زمن الاشتراكية لم يكن التململ القومي كافيا لخروجه كقوة ضاغطة أساسية في وجه النظام المفروض عليه بسبب العسكر والقمع، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي وفرز الشعوب وفق قومياتها وتراثها التاريخي ومن ثم تشكلها في دول واضحة الحدود والمعالم.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة ومن قبل في ضرب الحالة الناصرية في مصر سابقا، وأوقفت مدها القومي، فحيث ضربت الحالة القومية ولدت حالة من ضياع للهوية سببها

---

[351] – جرمي سلوث: تفكيك الشرق الأوسط، تاريخ شعب غربي في بلاد العرب، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، مارس 2006، ص 6.

[352] – إلياس العطروني: إرهاب العولمة الثقافي: الخنق بقفازات من حرير، مجلة اللواء، عدد خاص، كانون الثاني 2002/01/11، تصدر عن الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، 2002، ص 52.

الشك والهزيمة، وعندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة القرن الإفريقي أثناء الوجود السوفييتي عندما كونت كياناتها قوميات وتشكلت دولها اصطدمت بحاجز الحاجة الاقتصادية والأزمات الاجتماعية، مما جعلها في وضع الباحث عن حلول لأزمات حياتية ملحة، ووضع الهوية (حتى الوطنية) جانبا ولعل أبرز مثال ما حدث في أفغانستان لدول الجوار المحيطة بها، يحدث الشيء نفسه في القرن الإفريقي، شيء كان محضر له منذ عقود، لكن ما زاد الأمر سوءا هو الحروب الحدودية والقبلية والطائفية كلها نعرات شجعت الوضع في زيادة الأمر سوءا والصومال نموذجا حياً، من بين نتائج هذه التراجيديا العولمية، جريمة قديمة وجدت مكان مناسبا هي القرصنة البحرية.

ومن هنا يصبح طرح العولمة أنه سبق له التحضير منذ عقود لتأمين سبل نجاحه، هو ما يحدث اليوم، أين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على القوة وزيادة القوة[353]، وبالتالي فإن سيناريو القرصنة ما هو إلا الأفلام الأمريكية الجديدة في المنقطة الذي يتناسب مع الرؤى الأمريكية في الوقت الراهن، وأكيد بتوافق أكثر مع سياسات الكيان الصهيوني، فلا أحد يشك أن الحروب الأمريكية في المنطقة تنطوي على أبعاد (ذرائعية- براجماتية) محكومة للسقف الاقتصادي-السياسي من إحكام السيطرة على منابع النفط والغاز وتصريف مخزون الصنائع العسكرية وتجارة السلاح التي تختلق لها أسواقا في الصومال واليمن وإريتريا والسودان، والقراصنة ذاتهم فالمشروع ليس إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لما استقر عليه العرف في اتفاقية سايكس بيكو فقط وإنما إعادة بناء العالم بكل المتغيرات وفق الصورة النمطية التي خططت لها الإدارة الأمريكية لتحقيق لائحة الأهداف التي لا تكاد تنتهي والمسطرة سلفا، تحت اسم ومسميات مختلفة، استقرت التسمية في الصومال على مكافحة القرصنة وفي اليمن مكافحة القاعدة وفي العراق قيم الديمقراطية والحرية، وفي أفغانستان محاربة الإرهاب... بل أن جزء من جوهر الصراع الأمريكي وصلب أهدافه البعد الديني في صنع لون تفكير الإدارة الأمريكية وهو أساس من أساسيات الصراع في الشرق الأوسط، أين الرؤية الدينية الأمريكية في نفوذ تيار اليمين المسيحي الأصولي الذي يحكم أفراده بقبضة من حديد الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الحركة الصهيونية وما تملكه هذه الحركات من نفوذ وقدرات هائلة في الولايات المتحدة (مالية ومؤسساتية وإعلامية).[354]

[353]- الياس العطروني: إرهاب العولمة الثقافي...، المرجع السابق، ص 53.

[354] – سامر عجيمي: السياسة الأمريكية بين الإيديولوجية والمصالح، جريدة الانتقاد، بيروت، لبنان، الجمعة 2003/06/20، ص 17.

حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت احتلال دول والقيام بعدة حروب في وقت واحد، واحتلال دول بجيوشها وترساناتها في مدة قياسية (العراق، أفغانستان، حرب كوسوفا...) تعجز عن حرب على مجموعة من الخارجين عن القانون فتحاول خلق الذرائع القانونية.

فعسكريا سيطرت على البر والبحر والجو في كل العالم، وتملك أقوى التقنيات والأسلحة وتتواجد قواتها وأساطيلها في كل الكرة الأرضية.

ومن الناحية القانونية: للتذكير فإن الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 شرعت قوانين تجيز للقضاء الأمريكي أن يتهم أي شخص استنادا إلى أدلة سرية وأشخاص سريين، كما هو الشأن في ذلك (احتجاز) الأشخاص في أي ومن أي منطقة بالعالم دون صدور أي حكم قضائي ومن دون تحديد مدة لهذا الاحتجاز، استنادا إلى أدلة سرية وبلاغات سرية، مما يعني أن احتجاز الأشخاص يبرره القاضي بالأدلة السرية من دون الحاجة إلى سر الأدلة من أجل المدافعة مما يبطل الغاية الحقيقية من القضاء، والمهم في الأمر أن هذه القوانين لا تنطبق إلا على العرب والشرق أوسطين المسلمين، كما هو الحال في قضية تفجير أوكلاهوما التي أظهرت التحقيقات أنها من تدبير طائفة أمريكية، مع ذلك مازالت الولايات المتحدة تحتجز العديد ممن اعتقلتهم في ذات القضية بحجة الأدلة السرية.[355]

وفي ظل هذه القوانين الخلاقة تستعد كل دولة لتنفيذ أجندتها في المنطقة العربية وتتقاسم الكعكة التي صارت سهلة التقاسم، من جهة وكل دولة من الدول المعنية وجب عليها حماية مصالحها من خلال تواجدها الميداني ومن أمثلة ذالك :

- **الصين**: فالصين لا تثق في أي دولة، ويعتبر هذا الطريق (القرن الإفريقي) ممرا حيويا، وتسعى لتأمين الوصول إليه، فمنذ سنوات لم يتحرك أسطول الصين الحربي إلا في السنوات الأخيرة عام 2008 نحو المحيط الهندي.

حيث عملت الصين على وضع قوة تدخل صينية تتألف من ثلاثة سفن حربية تسير قوافل في معظم الأيام عبر عدن، وهي قوة لم تكن منذ القرن الخامس عشر، هذا ما يبين أهمية المنطقة بالنسبة لبكين وخطورة الوضع وفهم ما يحدث في المنطقة.

[355] – جعفر عتريس: فوضوية العالم وميزان القوى، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص 379.

أما بالنسبة لروسيا، كان التواجد الروسي عادة بسفينتين في المنطقة لكن تزايد الأحداث وتزايد التواجد الدولي في المنطقة، زادت في عدد السفن العسكرية الروسية في منطقة المحيط الهندي حيث تقوم بحراسة المنطقة.

الأمر نفسه بالنسبة لليابان الذي تواجدت طائراته الدورية وبعض قطعه الحربية التي لم تتحرك في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، ونفس الشيء للبحرية الهندية والكورية الجنوبية وماليزيا التي تحضر قواتها في المنطقة.[356]

وما يمكن قوله أن المنطقة أصبحت حلبة صراع القوى الكبرى لكل دولة أجندة وحسابات ومصالح اقتصادية في المنطقة هي الرسالة التي من خلالها الحصول على الحق، وأصبحت غاية ووسيلة في ظل ضعف الأنظمة في المنطقة وصمت الدول العربية المعنية بالدرجة الأولى وإن تحركت تحرك السلحفاة.

---

[356] – أشرف أبو السعود: القرصنة البحرية تجعل المحيط الهندي ساحة عسكرية دولية، مجلة الأهرام، القاهرة، نوفمبر2010، ص3. (نسخة مخزنة على الويب).

http://digital.ahram.org.eg /articles.aspx ?serial=322931&eid=85.

المطلب الثاني: الآليات العربية لمكافحة جريمة القرصنة:

كانت رغبة الدول العربية كبيرة في تعزيز التعاون لمكافحة جريمة القرصنة التي تهدد أمن وسلامة الأمة العربية واستقرارها، وتهدد مصالحها الحيوية، والتزاما بالمبادئ و الأخلاق الدينية السامية، لا سيما أحكام الشريعة الإسلامية وكذا التراث الإنساني للأمة العربية التي تبذل كل أشكال العنف والإرهاب وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى مع القانون الدولي وأسسه التي قامت عل تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.[357]

ومن خلال ما تقدم في هذا الإطار فإن الدول العربية قدمت العديد من الآليات المقترحة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، والدولي لمكافحة هذه الجريمة بما يتماشى ومصالح الدول المعنية بهذه الظاهرة والتي تتمثل في:

- **المجال السياسي لتسوية الصراع:**

لعل الصراع وما يحدث من فوضى في المنطقة الإفريقية هو أهم الأسباب المدمرة للأنظمة السياسية فيها وبالتالي لا بد من وضع حد لهذه الفوضى ومن بين مسبباتها "الظاهرة الإثنية" التي لابد من معالجتها من خلال:

1)الاحتواء (Containment): ويعني الإبقاء على عزل الجماعة الإثنية الخارجة عن سيطرة الدولية، أي فصلها وعدم مساواتها بالجماعة الإثنية الحاكمة.

2) الاستيعاب (Assimilation): وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقبل قيم الجماعة الحاكمة وثقافتها، أو المسيطرة بالرضا والإقناع، وقد يكون الاستيعاب ثقافيا (تذويب الثقافات المتباينة في إطار الثقافة للجماعة المسيطرة)، وقد يكون الاستيعاب مؤسسا (إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية تشارك فيها كل الجماعات المتمايزة ثقافيا)، وأحيانا أخرى يكون الاستيعاب عنصريا (القضاء على التمايز من خلال تشجيع الزواج المختلط).[358]

3) التعددية (Pluralism): وتعني الاعتراف بالآخر، وإعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح الجماعية للأقليات، بيد أن هذه الاستراتيجية لم تطبق إلا نادرا.

---

[357] – الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: صدرت بقرار من مجلس ووزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعها المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية بتاريخ 1998/04/22 تاريخ بدء نفاذها 7 ماي 1999، وفقا للمادة 40، القاهرة، مصر (ص: الديباجية).

[358] – محمد عبد العزيز الهواري: بريطانيا في إفريقيا (تلخيص كتاب)، مجلة قرارات إفريقية، ثقافية فصلية تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد6، الرياض سبتمبر 2010، ص 102.

4) الوحدة من خلال التعدد: ترمي هذه الاستراتيجية إلى تأسيس الولاء القومي دون القضاء على الثقافات الفرعية، حيث يتم إيجاد نوع من الولاء والثقافة المشتركة بينهما ويكون للجماعة الإثنية الحق في استخدام لغاتها، وشعائرها الدينية، وحماية تراثها الثقافي، ولعل أبرز أدواتها: الفدرالية الكونفدرالية، والحكم الذاتي الإقليمي.

5) تقاسم السلطة: تطرح هذه الاستراتيجية نهجا مختلفا في التعامل مع وضعية التعددية المجتمعية من خلال الاعتراف بالهوية الجماعية، وتقوم على أربع ركائز:

- تحتل كل الجماعات المتمايزة والفاعلة.[359]
- وجود درجة عالية من الاستقلال والحكم الذاتي لهذه الجماعات.
- تخصيص حصص معينة في السلطة لهذه الجماعات وعوائد لها.
- حماية حقوق الأقليات.

6) الاستبعاد: وهو منهج متطرف مع الظاهرة الإثنية، حيث تنطوي هذه السياسة على تطبيق سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في الدولة على أن يسرى هذا العزل في كل المستويات (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، إقليمية...).

7) الإبادة الجماعية: وهي الأكثر استراتيجيات تطرفا، تتم بالتخلص العضوي لجماعة على يّد جماعة من الجماعات المتمايزة اثنيا (مثلما حدث مع جماعة "التوتس" على يد "الهوتو" 1994).

8) القبول بمبدأ الانفصال: حيث تسمح الحكومة المركزية للجماعات الإثنية الراغبة في الانفصال بممارسة حق تقرير المصير[360]، كما حدث في السودان.

وبالنسبة لمكافحة القرصنة في الصومال بالخصوص:

1- بذل جهد إقليمي ودولي لإعادة الاستقرار للصومال، والمصالحة كما ذكرنا سابقا بين أطيافه.

2- العمل على بناء حكومة مركزية صومالية قادرة على بسط الأمن والاستقرار فيها.

3- مكافحة الصيد الجائر على السواحل الصومالية، ودعم الصيد بها.

---

[359] - محمد عبد العزيز الهواري: بريطانيا في إفريقيا (تلخيص كتاب)، مجلة قراءات إفريقية، ثقافية، فصلية تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد6، الرياض سبتمبر 2010، ص 102.

[360] - المرجع نفسه، ص 103.

4- مكافحة رمي النفايات السامة في شواطئها، ومعاقبة الدول التي تقوم بتلك الجريمة الدولية، وتطبيق القانون الدولي بصددها.

5-الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصومال من قبل الدول الإقليمية.

6- إيجاد بدائل للقراصنة عبر مشروعات وإعانات دولية في البر و البحر.[361]

- **المجال العسكري:**

لمكافحة القرصنة عسكريا لابد من تعاون دولي لمكافحة هذه الجريمة التي أصبحت خطرة جدا وعابرة للحدود خاصة مع التعاون مع الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ولمكافحتها لا بد من:

1- تكوين قوة مشتركة من دولة الصومال واليمن والدول العربية والإسلامية والإفريقية تحت مظلة الأمم المتحدة لمحاربة جريمة القرصنة.

2-تقديم التسهيلات اللوجيستية والمعدات المتطورة من أجل تحقيق هذه الغاية، حتى لا يتاح الفرصة لأي مجموعة أو دولة لمحاربة القرصنة بصورة منفردة مما يزيد من تحدي القراصنة لهذه الدول.[362]

- **مكافحة القرصنة بالنسبة للدول المجاورة للصومال:**

إن انتقال هذه الجريمة وانتشارها بالمنطقة، هدد نظام الملاحة العالمي برمته، ومس بأمن وسلامة العديد من الدول في المنطقة خاصة الدول التي تعتبر أنظمتها السياسية هشة ، وبالتالي لا تقتصر مكافحة القرصنة على دولة فقط، وعلى المجال العسكري وحده، لكن لابد من توافر الجهود من كل الجوانب ولذلك لابد من الدول المحاورة للصومال هي الأخرى من إجراء تدابير وقائية لمكافحة هذه الجريمة كما يلي:

1)تفادي تكرار ما حدث في الصومال من انهيار الدولة في دول المنطقة المجاورة خاصة الدول المشاطئة للبحر الأحمر مثل اليمن والسودان خاصة وأن الوضع السياسي لهذه الدول هش.

2) منع التواصل بين القراصنة وتجار السلاح في المنطقة عن طريق البر والبحر خاصة السودان واليمن وإثيوبيا.[363]. فاليمن تعاني منذ يونيو 2004، في محافظة صعدة شمال اليمن بشكل منتظم

---

[361] – آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، منشورات ملتقى دولي، كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، بعنوان: ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيراتها على الأمن، يناير2012، ص 15.

[362] – المرجع نفسه، ص 16.

[363] – المرجع نفسه، ص 15.

اشتباكات بين الجيش اليمني وبعض القبائل في المنطقة أدت باليمن الى عدم الاستقرار . وتدخل العديد من الدول ووصلت القضية الى التدويل[364]، كاإستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لطائرات بدون طيار.

- المكافحة التقنية (عسكريا):

لابد من الحلول السياسية والإعلامية والاجتماعية، لكن ومع ذلك لا تمنع من وجود عناصر إجرامية تتطلب القوة العسكرية والعملية للحد من الجريمة وقد حاولت العديد من الدول وضع وسائل وآليات للحد من جرأة القراصنة منها ما كان ناجحا ومنها ما فشل نظرا لاستعمال القراصنة الأساليب ذاتها المتطورة أو الموازية لها، ولعل أهمها:

1) وضع منصات دفاعية قبالة سطح السفينة، وسفن أصغر تابعة للسفينة الأم.

2) هناك شركات تعاقدت مع مؤسسات أمنية، واتباع السفينة الأم بزوارق صغيرة برجال مسلحين (لكنها مكلفة) تحمل أجهزة دفاعية وهجومية وقد طورت شركة (لوكوهيد مارتن) وتسويقها، تحمل هذه الزوارق أنظمة دفاعية محدودة متصلة بالأقمار الصناعية.[365]

3) مجموعة زوارق حربية تحمل أجهزة ليزر دقيقة، وخراطيم مياه من خلال هذه التقنية إبعاد الخطر عن السفينة الأم، وتساعد على حمايتها في الممرات الضيقة.

4) طور معهد بحوث (جنوب غرب) "نظام ضد التنقل" (MDS) عبارة عن رادار مصنوع من المواد الكيماوية الغير خطيرة، تمنع القراصنة من صعود السفينة لاحتوائه على مواد زلقة (هدام لزج) لمنع حركة الأفراد.

5) طور مختبر سلاح الجو و وزارة الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية سلاحا غير فتاك يعمل بالليزر، حيث يرسل السلاح شعاعا ليزريا، مما يسبب حروقا للشخص، وهو جهاز فعال للزوارق الصغيرة الغير مجهزة تجهيزا مضادا للسلاح.

6) هناك بعض الأسلحة خاصة ما تستعمله القوات البحرية التي تجوب المحيط والمنطقة لكنها كلها أسلحة مميتة، وهو ما يمكن أن ينتج عنه الانتقام وحدوث كوارث في البحر.

---

[364] Benjamin Wiacek: La guerre de Saada au Yémen,un conflit international ?.revue averroes. Numéro 3, Printemps - Été 2010.p50.

[365] Saballah mahfoud : traduit par siouda aissa, la militarisation de l’espace la 5eme force dans les guerres futures, magazin el djeiche, No= 312-313-27 annees, algerie 07-08, p10.

من خلال هذه الإقتراحات فإن الحل الحقيقي الوحيد هو إعادة إنشاء قواعد قانونية ذات مصداقية وبناء دولة صومالية قادرة على إضفاء الأمن والسلم داخل الصومال وفرض سيادة القانون في الموانئ والقرى وعلى طول الساحل، وكذا أعالي البحار، وهو ما يتطلب جهودا إقليمية ودولية،من خلال تعاون دولي مكثف للحد من هذه الجريمة الخطيرة، بالاضافة الى منح مساعدات مدنية وعسكرية لدولة الصومال وحكومته من أجل استعادة القانون على الشاطئ والبحر أولا ثم بناء دولة قادرة على حماية اقليمها وشعبها ثانياً.[366]

- **الإجراءات الدولية لمكافحة جريمة القرصنة:**

نتيجة لخطورة هذه الجريمة واتساع رقعتها الجغرافية وتأثيرها الكبير دوليا، تسعى الدول كافة على المستوى العالمي بتضافر الجهود للقضاء على هذه الجريمة.

حيث بناءا على تكليف الأمم المتحدة المكتب المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في وضع إطار عمل عالمي لمكافحة جريمة القرصنة المتنامية، كما قام مكتب الأمم المتحدة في فينا بمجموعة من الإجراءات أهمها:

1) إنشاء مجموعة عمل عالمية تظم العديد من المنظمات الدولية في إطار البرنامج العالمي لمكافحة القرصنة.
2) وضع برامج تدريب لأجهزة إنقاذ القانون والعدالة الجنائية ووضع آليات تؤهل الدول المصدرة والعابرة والمتضررة من القرصنة لمنظومة عمل وتعاون لمواجهة هذه الجريمة.
3) إنشاء صندوق استثماري عالمي لمكافحة القرصنة، أطلق خلال القمة العالمية لمكافحة القرصنة التي استضافتها دولة الإمارات، ودعوة كافة الدول والقطاع الخاص المساهمة فيه.
4) مساعدة الدول المتضررة من القرصنة ووضع برامج وآليات تؤهلها لمكافحة الجريمة من خلال هذا الصندوق.[367]

---

[366] - Maritime Security aamp counter piracy stragegic adaptation and téchnological options: journal of Enargy Security, july 2012.
http:// www.ensec.org /index. php? Option =com_ content&view =article&id=188: Maritime –Security-aamp-counter-piracy- stragegic- adaptation-and- technological-option& catid =94: 0409 content&Itemid= 342.

[367] - لارا الظراسي وموفق محمد: كنوز عائمة: ظاهرة القرصنة البحرية تهدد أمن الممرات المائية وحركة التجارة العالمية، 999 مجلة الثقافة الاجتماعية والأمنية، العدد 49، السنة 41، مجلة تصدر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2011، ص 28.

– الآليات السلمية للحد من القرصنة البحرية:

يعتبر مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الجزائري نموذجا (أخذت الجزائر درسا لا يمكن أن ينسى في مكافحة الإرهاب)حيث استطاعت بلد المليون ونصف المليون شهيد أن تثبت للعالم بأسره قدرتها على تجاوز المحن، من إجرام الإرهاب الذي ضرب الجزائر عشرية من الزمن في حين أن العالم لم يحرك ساكنا.

ومن هذا المنطلق ليس من الصعب أخذ العبرة من دول القرن الإفريقي لمكافحة الإرهاب، وإسقاط التجربة على واقع تلك الدول، ونحاول هنا التطرق إلى آليات مشروع " **الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الجزائري**" وإسقاطه في مكافحة جريمة القرصنة بالدول المعنية خاصة الصومال.

- **التعريف بالمشروع:**

مشروع جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى جانب المكافحة العسكرية لظاهرة الإرهاب وتتمة للرئيس السابق في مشروع التوبة (الرئيس اليامين زروال)تمثل في فتح باب التوبة للناس المغرر بهم الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة محددة في طلب هذا المشروع، استطاع من خلاله الحد من ظاهرة الإرهاب وتسليم مئات الإرهابيين أنفسهم وسلاحهم واندماجهم داخل المجتمع بعدماكفل لهم هذا المشروع حقوقا تسمح لهم بالعيش الكريم، وعدم المتابعة القضائية.

ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم 05-278 المؤرخ في 9 رجب عام 1426 الموافق لـ14 سبتمبر 2005 الذي دعا فيه الرئيس بوتفليقة هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالحصانة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005[368]، حيث دعا الرئيس بوتفليقة تكافل جهود الجيش والأمن والشعب من أجل مصالحة وطنية شاملة ونجدة الجزائر التي قدمت النفس والنفيس من أجل الاستقلال، من خلال مجموعة إجراءات للحد من هذه ظاهرة الإرهاب والتي لا تقل خطورة بل أكبر من ظاهرة القرصنة البحرية.

1. إجراءات رامية إلى استتباب الأمن:

أولا: إدخال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المنظم الوئام المدني.

---

[368] – مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، مطبوعات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009/09/29، ص 3.

ثانيا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح، ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجاز الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

ثالثا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يمثلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة، ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

رابعا: إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنطويين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة.

خامسا: إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولائك الذين كانت لهم يد في المجاز الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

سادسا: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.

سابعا: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

ثامنا: إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر.

2- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية:

إجراءات تجسد وحدة ونقاوة قلوب الشعب الجزائري من خلال:

أولا: تزكية الشعب لتطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لاتزال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام المدني واضعين بذلك واجبهم الوطني فوق أي اعتبار آخر، ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا ولا زالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز[369] السلم

[369] – مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، المرجع السابق، ص 12.

والمصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل وأذنابها في الخارج.

ثانيا: إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يعدم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا عقابا لهم على ما اقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية اتخذتها الدولية، في إطار ما لها من صلاحيات وترتب عنها فصلهم من مناصبهم، وذلك قصد تمكينهم وأسرهم من تسوية وضعيتهم الاجتماعية تسوية نهائية.

ثالثا: إن الشعب الجزائري، وإن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث بتعاليم الإسلام دين الدولة.

إنه يؤكد حقه في الاحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات ويقرر سيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي تحت أي غطاء كان من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.[370]

انطلاقا من هذه التجربة الفريدة من نوعها في الجزائر، وهذه الطريقة الحكيمة في معالجة أخطر الجرائم في العالم، وانطلاقا من أن الاستقرار والسلم والأمن هو الهدف الأساسي لأي دولة في العالم ولكل المجتمع الدولي فإن إسقاط هذا النموذج في مكافحة القرصنة ليس بالأمر المستحيل خاصة وأنه أوقف نزيف دم في الجزائر وجعل مئات العائلات تعيش بأمان ومئات أخرى تعيش مع مجتمعات نبذتها، وأرجعت شباب غرر بهم، وشباب كانوا على ضلالة وخطأ تمت هدايتهم وتوضيح لهم الطريق السلام، وساعدتهم في العيش الكريم، وانطلاقا من هذا فإن مكافحة القرصنة قانونيا بالطرق السلمية ومصالحة هو الأساس حيث:

1) مصالحة شعوب المنطقة سواء كل دولة على حدى أو الدول مجتمعة، وفق معايير القانون الدولي وميثاق المصالحة الجزائري.
2) الأخذ بنصوص وتدابير إجراءات مشروع الميثاق من أجل المصالحة الوطنية الجزائري أنموذجا في المعالجة القانونية للقراصنة، لأن عملية المكافحة السلمية والقانونية أولى.
3) نشر ثقافة السلم والمصالحة في القرن الإفريقي، وخليج عدن بين الدول المجاورة خاصة الصومال الذي يعاني من ظاهرة الإرهاب وظاهرة القرصنة على حد سواء.

[370] – مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، المرجع السابق، ص 12.

4) أخذ العربية من الأنموذج الجزائري في مكافحة الإرهاب وخبرة الدولية الجزائرية في مكافحة هذه الظاهرة سياسيا، ومصالحة ونشر ثقافة السلم والوئام في نفس الوقت أمنيا وعسكريا باعتبار الحكم العسكري لابد منه في مثل هذه الجرائم الخطيرة وبالتالي التوبة (ففي التوبة في اللغة العودة والرجوع ويقصد بها شرعا الرجوع ولا يلزم أن تكون عن ذنب فالنبي صلى الله علي ه وسلم قال: " إن لأتوب إلى الله في اليوم سبعين مرة"، وبالتالي الالتزام بأحكام القانون والتحول الفكري إذا كان الخطأ فكريا والعودة إلى الصواب.[371]

- **وسائل الإعلام ودورها في الحد من ظاهرة القرصنة البحرية:**

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في حياة الأفراد في كافة المجالات خاصة وأن الشعوب أصبحت بمقدورها الحصول عليها من جهة وقضاء وقت طويل في الاستماع أو المشاهدة والقراءة من جهة أخرى، وأصبح لها تأثير سحري على الأفراد والمجتمعات،من خلال إسهامات وسائل حيث:

1) تساهم وسائل الإعلام على الفهم الكامل لظاهرة القرصنة والإرهاب من خلال المعلومات المتدفقة في وسائل الإعلام المختلفة.
2) تساعد وسائل الإعلام على إشباع فهم المواطنين نحو سماع أو رؤية مظاهر الإرهاب والقرصنة في العالم وتظهر جانبها السلبي.
3) تستطيع وسائل الإعلام أن تحمي المواطنين من أخطار الإرهاب والقرصنة من خلال حمايتهم في الوقوع فيها، وتطوير اتجاهاتهم السلبية نحوهما.[372]
4) تساعد وسائل الإعلام على إبراز مشاعر عدم الرضا عن الإرهاب والقرصنة من خلال التحكم في جميع البيانات الداعمة للقيم المدعمة للإرهاب...وتحد من تغلغله في نفوس الشباب.

- **الاستراتيجية الإعلامية لمواجهة القرصنة:**

1) مواجهة إشكالية العولمة والقرصنة البحرية.
2) توفير كوادر متخصصة للحد من الجريمة إعلاميا.
3) تقديم القدوة في وسائل الإعلام.
4) التعريف بأخطار جريمة القرصنة.

---

[371] – أحمد رأفت رشدي: الإرهاب والقرصنة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص 192.

[372] – أحمد مطهر : عقبات الإرهاب والقرصنة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص 143.

5) ضمان الحرية الإعلامية وعدم استغلالها.

6) التخطيط الإعلامي المتناول لأخطار الانحراف.

7) معالجة إعلامية لظاهرة القرصنة من المنظور الإسلامي.

وبهذا تساهم بلا شك في مواجهة جريمة القرصنة البحرية والإرهاب الدولي بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة.

- **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة القرصنة:**

إن حدوث تغيرات وتحولات حضارية، وما يلحق ذلك من تعقيدات وتشابك في ظروف الحياة وسبل العيش خاصة في مجتمع استهلاكي، كمجتمعاتنا العربية أدت إلى حدوث بعض الاختلالات في نظام القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وظهور بعض المشاكل الاجتماعية والضغوطات النفسية التي لم تكن مألوفة، مثل النزعة الفردية، والصراع بين القديم والحديث والتفكك الأسري والرغبة في الثراء السريع، ودخول كفاءات مختلفة، وغير ذلك من الظواهر المصاحبة للتغير الاجتماعي السريع، وقد انعكست كل هذه المشاكل على الجيل الجديد وجد نفسه في موقع يتطلب التكييف مع التغير الحضاري[373] وهذه الأحداث التاريخية من تاريخ المنطقة العربية العديد من العوامل النفسية لها الدور الكبير في بناءها وكثيرا من الأحداث التاريخية اليوم إعطائها صبغة نفسية حسب مالك بن نبي "إن آلية الحركة التاريخية إنما ترجع في حقيقتها إلى مجموعة من العوامل النفسية الذي يعد ناتجا عن بعض القوى الروحية هي التي تجعل النفس المحرك الجوهري للتاريخ الإنساني".[374]

فعندما لا يجد الشباب الوسائل التي تؤدي إلى إشباع حاجاتهم فإنهم يبدون تشككهم في المؤسسات القائمة[375] وبالتالي اتباع السلوك المنحرف... كالقرصنة، الإرهاب... وهذه الجرائم الخطيرة تتطلب دورا مهما في المكافحة من طرف المجتمع المدني لعل أهمها:

1) الوقاية من الجريمة ومنع الظروف المسببة لها، وعزل الجريمة قبل ظهورها.

2) الاهتمام بالتنمية (فرص عمل، تأهيل القراصنة وإدماجهم عبر مؤسسات المجتمع المدني).[376]

3) مساعدة الأفراد على العمل وتنمية مهاراتهم وتشجيعهم على العمل المنهجي.

---

[373] – صالح بن رميح الرميح: الإرهاب والقرصنة البحرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006، ص 121.

[374] – مولود عويمر: مالك بن نبي رجل الحضارة مسيرته وعطاؤه الفكري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2007، ص 87.

[375] – صالح بن رميح الرميح: المرجع نفسه، ص 122.

[376] – المرجع نفسه، ص 133.

4) تعبئة المواطنين وتفعيل دورهم سياسيا وثقافيا ودينيا.[377]

5) التأكيد على أهمية أعمالهم وتشجيعهم وإعطاء فرص للتعليم والتكوين، واستثمار العامل البشري إيجابيا، والتحسيس عن طريق الجمعيات والمؤسسات الجمعوية، وجعل الحرية حاجة ونظاما ومناخا.[378]

6) وضع برامج واضحة للرعاية الاجتماعية وتحسين وضع الفئات المحرومة، واستنفار جهود المنظمات الحكومية والأهلية للمشاركة في التنمية.[379]

الأخير يمكن القول أن الدول العربية بإمكانها مجتمعة للقضاء على هذه الجريمة.

التكنولوجيا والتطور والتنمية التي تعرفها هذه الدول هي أيضا عرفت القرصنة البحرية، وجودا، ولكن هذه التكنولوجيا هي أيضا يمكن أن تكون حلا لهذه الجريمة إذا ما استعملت على نحو فعال، فقط هي الحاجة إلى الإرادة الأساسية والتعاون الدولي والتزام سلطات الدول خاصة البلدان المعنية بالتعاون، فالأموال الباهظة التي تعطي للقراصنة والتي هي مرشحة للزيادة أقل منها بكثير يمكن أن يكون دعما لحلول تقضي على هذه الجريمة الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدولي.[380]

ومجمل القول أن (أهل مكة أدرى بشعابها) فالأصل الرجوع إلى دولة الصومال موطن الجرح تعالج البلاد والعباد ثم المناطق المجاورة التي تبعث سواء بسمومها أو تأثيراتها ثم إقليميا، والحد من غطرسة القوة للقوى العظمى لكن يبقى هذا في المدينة الفاضلة في انتظار المستقبل.

---

[377] – المرجع نفسه، ص 134.

[378] – صالح بن رميح الرميح: الإرهاب والقرصنة البحرية، ، المرجع السابق، ص 135.

[379] – المرجع نفسه، ص 136.

[380] – Alcrante Enrique molina pico: pirateria enelmar, ibid, p6.

خـاتمة:

إن جريمة القرصنة التي باتت تتسرب عبر المياه الدولية لاعتبارات عديدة داخلية و خارجية. سياسية واجتماعية و اقتصادية، سوف تزداد اخطارها على الدول والمجتمعات الإنسانية كافة، فهذه الجريمة لم تعد تقلق أجهزة الدولة على النطاق الداخلي فقط، انما اصبحت من المعضلات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي في هذه المرحلة بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي للدول ودرجة تطورها، وباعتبار أن المنظمات الاجرامية تعمل على استخدام اساليب غير تقليدية في عملياتها وتتكيف مع الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد مستغلة فتح الحدود الوطنية أمام التجارة الحرة والاقتصاد العالمي منطلقة في نشاطها من خلال تحالفات في أكثر من مكان من هذا العالم مهددة بذلك خطط التنمية والاستقرار على كافة المستويات.

وإذا لم يلجأ الى معالجة هذه الآفة بصورة فاعلة وواقعية فهنا تكمن الخطورة. وهذا لا يتحقق إلا من خلال البحث عن جذوره المغروسة في الصومال وبلدان منطقة القرن الافريقي من خلال الواقع الاجتماعي والاقتصادي. وفي المناطق التي يسودها الفقر والحرمان من البطالة وانعدام الرعاية التعليمية والصحية في حدها الأدنى، فالعلاج لا يقتصر على تبني الإجراءات الرادعة على الصعيدين الداخلي والدولي بل يشمل ايضًا اعتماد سبل الوقاية المتمثلة بتوفير الاستقرار و الأمن و العدالة الاجتماعية والصحية والرفاهية للإنسان في كل هذه المناطق.

والثابت من خلال بحثنا في حلقات الصراع بالقرن الإفريقي أنَ الاستعمار الغربي، كمحرك دولي لتاريخ الأحداث، قد ساهم بتكالبه وتعاقبه على إحتلال دول المنطقة و اليوم نفس الشيء فإنه يساهم في خلق أوضاع هشة ومتفجرة فيها خدمة لأجندة القرن القادم، نتيجة لموقع هذه المنطقة جيواستراتيجيا واهميتها من حيث الخيرات و الموارد وموقعها من حيث انها طريقا مهما للربط الملاحي البحري بين القارات ولاعتبارات أخرى تم التطرق اليها

كان القراصنة يتقاسمون الغنائم بطريقة سماها الكاتب رديكَر: "الأكثر مساواة في توزيع الثروة في القرن الثامن عشر". بل إنهم كانوا يأخذون أفارقةً رقيقاً ليعيشوا معهم على قدم المساواة .

لهذا السبب كانت شعبيتهم الكبيرة بالرغم من كونهم لصوصاً غير منتِجين. فكلماتُ قرصان من ذلك الزمن عبر عنها شابّ بريطاني اسمه "وليم سكوت" من أشهر قراصنة عصره في الكتب

والروايات فقال، قبل أن يُشنَق في شارلستون في كارولاينا الجنوبية: (فعلتُ ما فعلت لأظل على قيد الحياة. أُرغِمت على القرصنةِ لأعيش).

-في العام 1991، انهارت الحكومة الصومالية في القَرن الأفريقي. ومُذ ذاك ظل السكان وهم تسعة ملايين جياعاً. وبعد رحيل الحكومة شرعت السفنُ الأجنبية تظهر على شواطئ الصومال، لتتخلّص من براميل النفايات. ففي سواحل القرن الإفريقي مَن يدفن موادّ نوويةً..رصاصٌ ومعادنُ ثقيلةٌ مثل الكادميوم والزئبق..حيث سكّانُ السواحلِ يعانون الامراض. و الأوبئة ففي سنة 2005، قذفَ البحر إلى ساحل الصومال بمئات البراميلِ الملوثة.

-لقد دمّرت ثروة الصومال السمكية. ضف إلى أكثر ممّا قيمتُه 300 مليون دولار من سمك التونة والروبيان واللوبستر وسواها، تُسرَق سنوياً بسفن صيدٍ عملاقة تبحر بطريقة غير شرعية في مياه الصومال غيرِ المحميّة. لقد فقد الصيادون المحليون وسيلة عيشهم، فها هو ذات السياق الذي برزَ فيه من نسمِّيهم «القراصنة». الذي يسميه أبناء المنطقة "حرس شواطئ الصومال المتطوعين".

وبالرجوع إلى ذاكرة التاريخ في الحرب الثورية الأميركية، دفَع جورج واشنطن والآباء المؤسسون مبالغ للقراصنة، بُغْية حماية مياه أمريكا الإقليمية، إذ لم تكن لديهم آنذاك بحرية و لاحَرس سواحل وغالبية الأمريكيين أيدت ذلك.

النتائج : من خلال بحثنا هذا خلصنا الى جملة من النتائج لعل أهمها:

1- إن جريمة القرصنة من أخطر الجرائم في العالم و التي قد تؤدي إلى الاضرار بالملاحة البحرية والنقل البحري دولياً ولذا يجب التنبه لها.

2- إن التعاون بين الإرهاب و الجريمة المنظمة في طريقه إلى التجسيد. وهو ما يشكل خطرا كبيرا على المنطقة و العالم ولابد من التحرك السريع إلى الحد من ذلك.

3- إن جريمة القرصنة في سواحل الصومال و القرن الأفريقي بصفة عامة نتائج عوامل عدة أهما داخلية ناتجة عن التوتر الداخلي و هشاشة الحكم في البلاد و الفوضى التي تعاني منها الصومال

4- إن دول الجوار الصومالي ساهمت بشكل مباشر و غير مباشر في إذكاء الفوضى و التوتر بالصومال وما نتج عنه من حالة عدم الاستقرار في المنطقة و التي أدت الى الحالة الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها الصوماليون و التي تسببت في ظهور هذه الظاهرة الخطيرة.

5- إن قدم الجريمة في المنطقة كانت احدى حلول المجتمعات في المنطقة في مختلف مراحل التاريخ الذي مرت به المنطقة و التي كانت عومل ظهورها في كل مرحلة الفقر و الجوع من جهة .. وانعدام الامن و الاستقرار من جهة ..و عوامل التدخل الخارجي من جهة اخرى

6- إن غياب قوانين دولية وداخلية صارمة تجرم هذه الظاهرة وطرق محاربتها وآليات ذلك جعلت من القرصنة أحرارا وزادت في ظهورها. كما منحت لهم عامل المشروعية في ذلك.

7- لقد تهاونت الدول العربية كثيرا في مكافحة الظاهرة و بالتالي ادى الى توسع هذه الجريمة وانتشارها بالرغم من تأثيرها المباشر على اقتصاديات و امن هذه الدول

8- ساهمت العديد من الدول الغربية و الأجنبية في ظهور هذه الجريمة . خاصة الكيان الصهيوني نظر لأهمية المنطقة ورغبتها في انعدام الامن بها مما يسهل لها التواجد و التحرك بحرية بهذه المنطقة. و قد عملت على ذلك منذ حرب 1973 التي كانت درسا لها في ممانعة العرب بهذه المنطقة.

9- إن اهمية المنطقة وحيوية ممراتها وأهميتها جعلت منها منطقة صراع للدول العظمى. تدفع الدول الضعيفة فاتورة هذا الصراع كساحة للقتال و تنفيذ الأجندات ورمي النفايات و استغلال الخيرات.

10- بالنظر إلى نتائج المبحث من شهادات أبناء المنطقة . هناك جرائم تنتهك في حق الصيادين بالمنطقة و أبناءها من الصومال و الدول المجاورة الأخرى ظلما بذريعة القرصنة . وأصبحت الكثير من القوات المتواجدة بالمنطقة لا تفرق بين القراصنة و الصيادين الصغار. وما نتج من خرق لحقوق الانسان في حقهم

- إن جملة هذه النتائج المتوصل اليها جعلتنا نحاول اقتراح بعض التوصيات خاصة في ظل خطورة هذه الجريمة الخطيرة و لعل أهم هذه التوصيات:

توصيات:

على الرغم من التواجد للقوة الحربية البحرية المكثف في مناطق خليج عدن والبحر العربي وعلى الرغم أيضا من صدور قرارات مجلس الأمن والجهود الدولية الأخرى المبذولة لقمع ومكافحة القرصنة البحرية في خليج عدن والمياه الإقليمية لدولة الصومال إلا أن كل هذه الجهود غير ناجحة ما دام المجتمع الدولي يتجاهل عن عمد جوهر الأزمة وبالتالي يجب أولاً :

1- التكاتف لتبنى المصالحة بين شعب الصومال وتشكيل حكومة مركزية موحدة وإنشاء نظام قانوني متكامل مع دفع التنمية الاقتصادية المحلية خاصة وان الصومال دولة تعاني من الحروب الأهلية والفوضى السياسية و القضاء على كل الأوضاع غير المشروعة التي أدت منذ أكثر من عقدين إلى الفوضى و العنف في البلاد ومساندة هذه الحكومة الجديدة للتحكم في الأوضاع الامنية و تحسين الاوضاع المعيشية للسكان و الاقتصادية للبلاد. مع ظهور ظاهرة القرصنة وتفشيها بين في سواحل الصومال. و على جامعة الدول العربية تبنى هذا الدور لإقرار المصالحة الصومالية وبناء الحكومة الجديدة.

2- العمل على تبني حل عربي للظاهرة. و العمل على حماية المصالح الاقتصادية و الاجتماعية العربية. وتطوير الوضع الاجتماعي و الصحي و التعليمي للدول المتأثرة بالقرصنة.

3- وضع استراتيجية للملاحة البحرية في منطقة القرن الافريقي و البحر الاحمر و خليج عدن خاصة بين الدول المطلة على الواجهة البحرية منها. ومساهمة جميع الدول العربية في توفير الامكانات اللازمة لذلك بالتنسيق بينها.

4- إنشاء مركز تنسيق لتبادل وتمرير المعلومات الأمنية. وتطوير النظم الأمنية خاصة البحرية منها وتبادل الخبرات بين الدول المعنية.

5- إن الحد من استغلال خيرات الصومال و الحد من انتهاك مياهه الاقليمية. من خلال دعم دولة الصومال و الدول المجاورة على بناء قوة أمنية قادرة على حماية اقليمها البحري و أمنها الداخلي هو أهم هذه الحلول و اسرعها علاجا.

6- إن التنسيق مع دول الجوار و السعي الى حل الخلافات بينها هو من اهم العوامل المساعدة في الحد من هذه الظاهرة(اريتريا – إثيوبيا – كينيا –ودول حوض النيل) . و إيجاد أسس تعاون بينهم, خاصة من الناحية الأمنية والاقتصادية.

7- العمل على ايجاد مراكز تكوين للشباب المنخرطين في صفوف جماعات القرصنة وتكوينهم في حرف و تخصصات تساهم في ادخالهم عالم الشكل و التكوين الفني كمورد بشري فعال ومنتج. بالإضافة الى الارشاد النفسي و التربوي لهم.

الملاحق

الملحق رقم (01)



- خريطة توضح موقع الصومال البحري و اهم مدن ومناطق الصومال.

- المصدر:

- **World Map Finder :**
- **http://www.worldmapfinder.com/Ar/Africa/Somalia/**

الملحق رقم (02)

شعار القراصنة

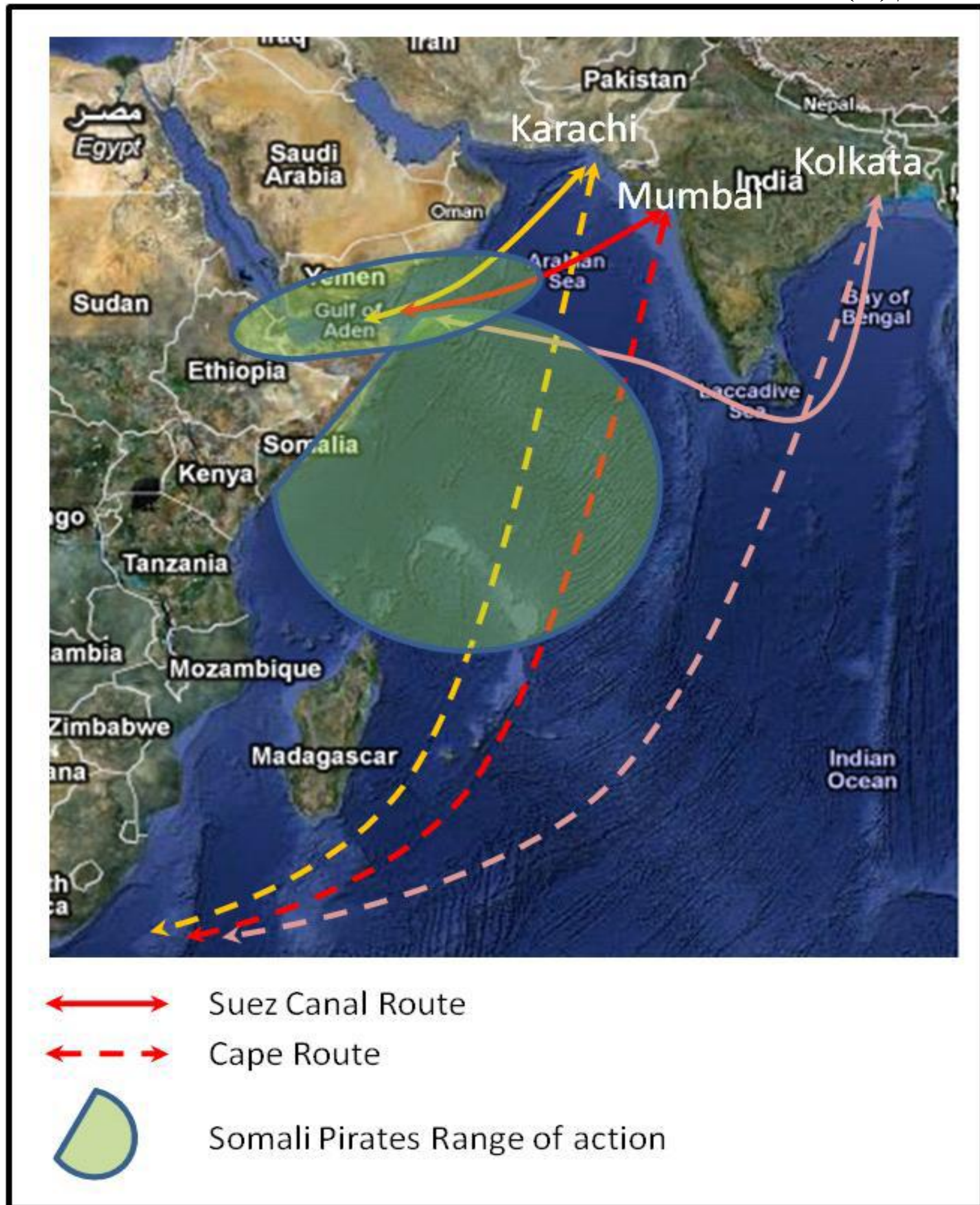


- يستعمل هذا الشعار من طرف القراصنة تميزا للسفينة القرصنية منذ مئات السنين.

- المصدر:

.- http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/b/bc/Evil_Pirate_Arts_logo

الملحق رقم (03)

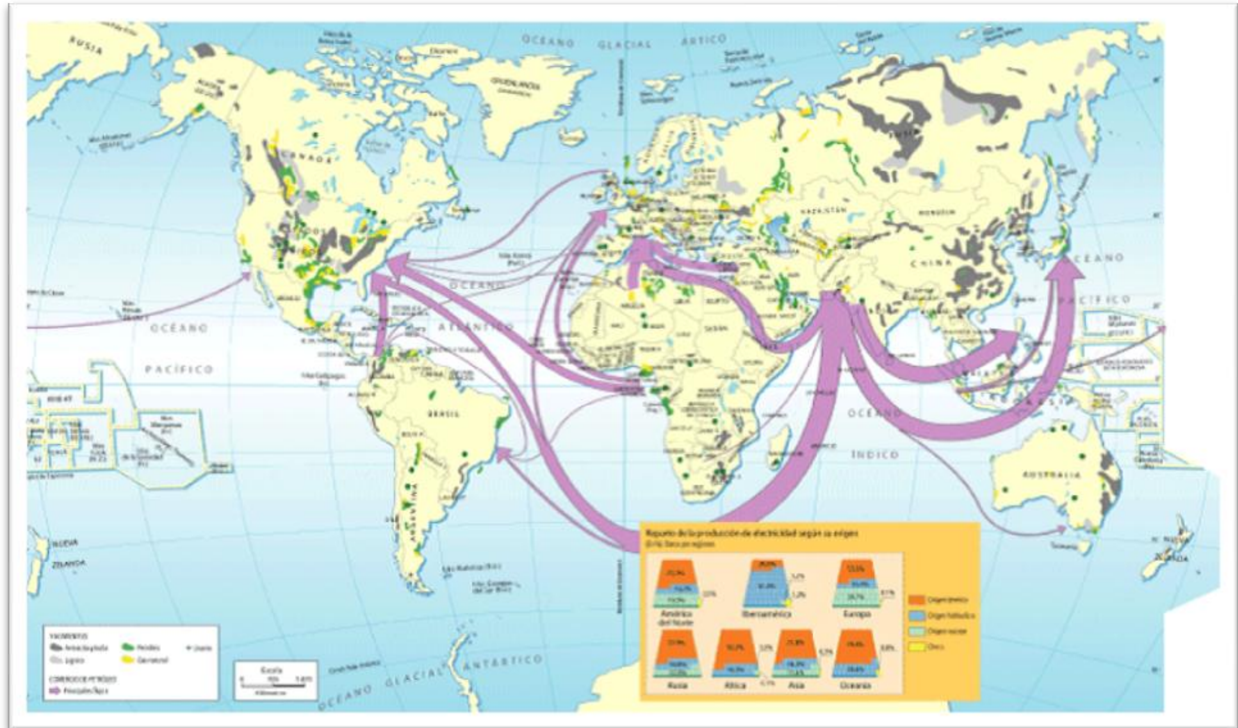


- طرق عمل القراصنة. قناة السويس- رأس الرجاء الصالح- المحيط الهندي.

- المصدر:

Self-createdusing data from IMB PiracyReporting Center, International Maritime Bureau, ICC - Commercial Crime Services, London, UK.- http://www.icc-ccs.org

الملحق رقم (04)

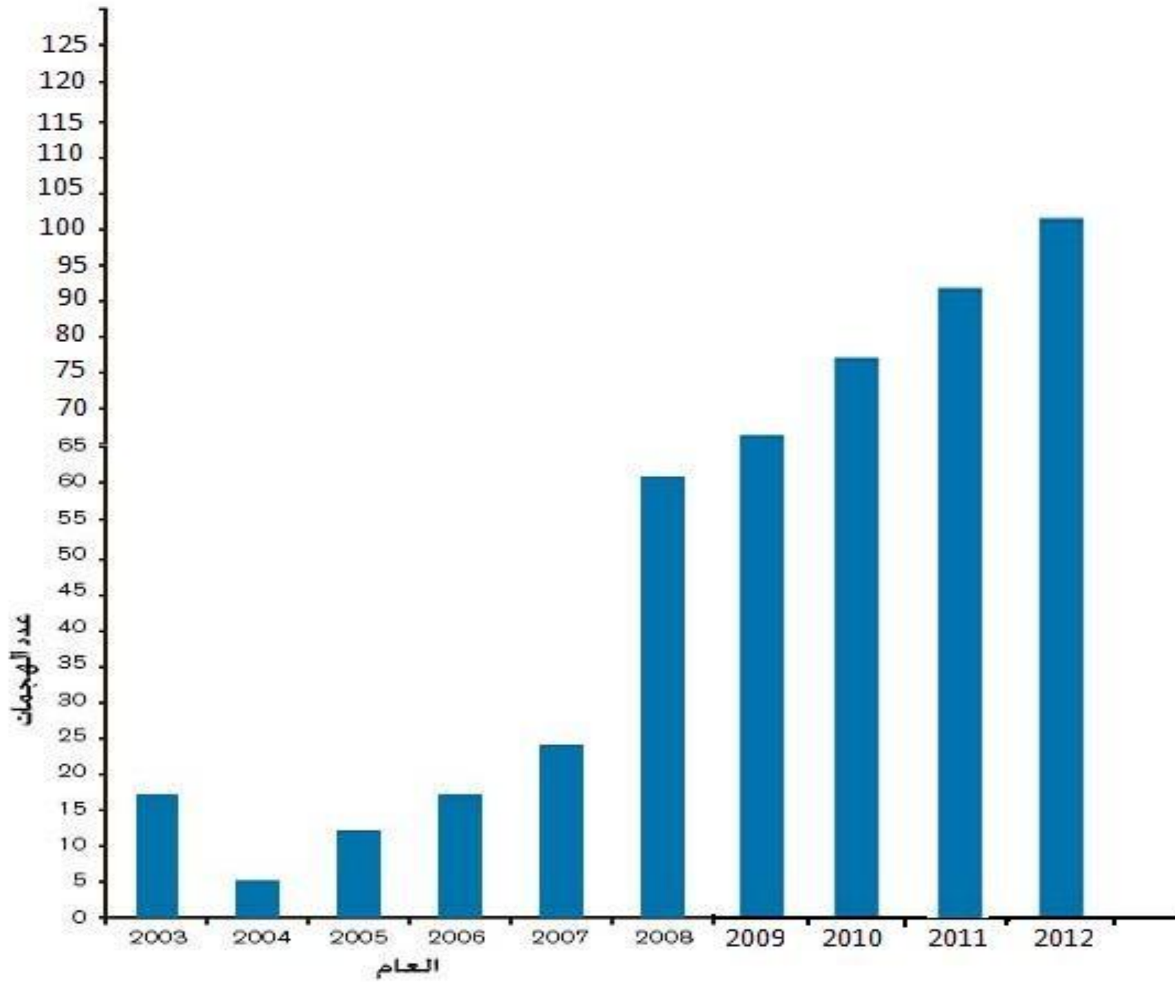


- صورة توضع أهم الخطوط الرئيسية لتدفقات النقل ومسارها في العالم.

- المصدر:

http://www.kalipedia.com/ecologia/tema/recursos-naturales/energiamundo.html?x= 20070418klpcnaecl _92.Kes-

الملحق رقم (05)



رسم بياني يوضح عدد هجمات القراصنة خلال سنوات (2003-2012)

المصدر : موقع **مجلس الغرف السعودية**

http://www.iccsaudiarabia.org.sa/arabic/News/Pages/ICC224.aspx

الملحق رقم (06)



- **فريدومأونوها : خريطة توضح مناطق القرصنة الأكثر في العالم – القارة الإفريقية.**

- **المصدر:**

- **http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm**

الملحق رقم (07)

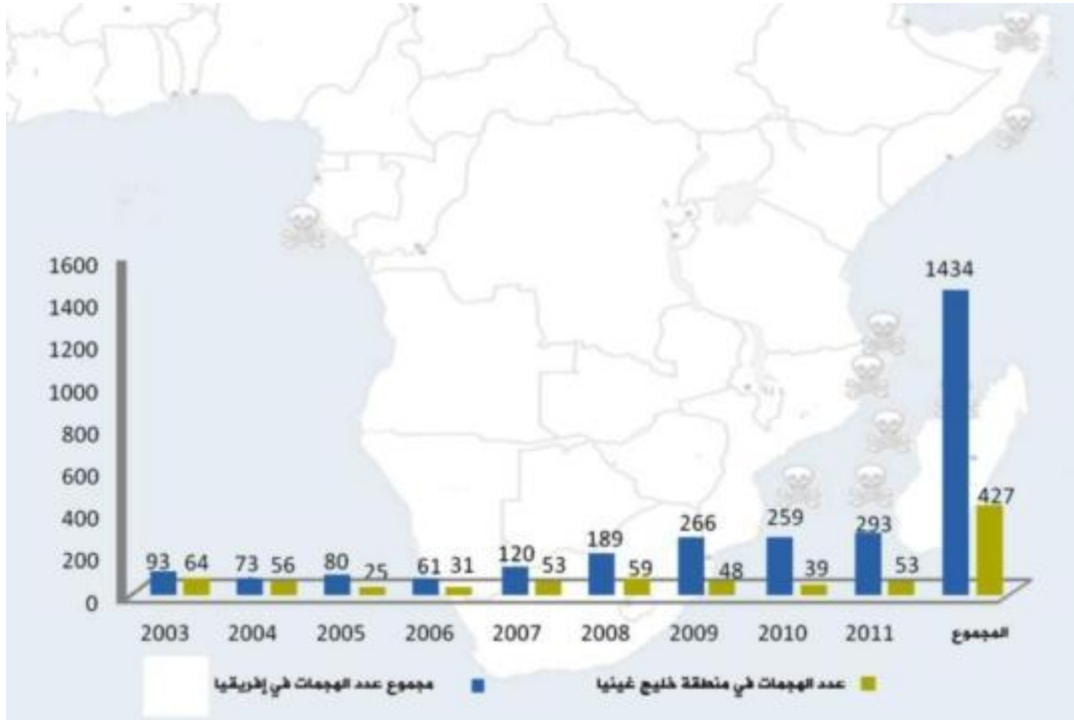
دول أفريقية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
إريتيريا	-	1	-	-	1	-	-	-	-	2
أنغولا	3	-	-	4	1	2	-	-	1	11
البحر الأحمر	-	-	-	-	-	-	15	25	39	79
بنين	1	-	-	-	-	-	1	-	20	22
تنزانيا	5	2	7	9	11	14	5	1	-	54
توغو	1	-	-	1	-	1	2	-	6	11
جنوب أفريقيا	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1
خليج عدن	18	8	10	10	13	92	117	53	37	358
السنغال	8	5	-	-	-	-	-	-	-	13
السيراليون	-	3	-	2	2	-	-	-	1	8
الصومال	3	2	35	10	31	19	80	139	160	479
غانا	3	5	3	3	1	7	3	-	2	27
غينيا	4	5	1	4	2	-	5	6	5	32
غينيا الاستوائية	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1
غينيا بيساو	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1
الكاميرون	2	4	2	1	-	2	3	5	-	19
كوت ديفوار	2	4	3	1	-	3	2	4	1	20
الكونغو	-	-	-	3	4	1	2	3	4	17
الكونغو	-	-	-	-	-	1	-	1	3	4
كينيا	1	1	-	-	4	2	1	-	1	10
ليبريا	1	2	-	-	1	1	-	1	-	6
مذغشقر	-	1	1	-	1	-	-	-	-	3
مصر	-	-	-	-	2	-	-	2	3	7
المغرب	-	-	1	-	1	1	-	-	-	3
موريتانيا	-	2	1	1	-	-	-	-	-	4
الموزمبيق	1	-	-	-	3	2	-	-	-	6
نيجيريا	39	28	16	12	42	40	29	19	10	235
المجموع	93	73	80	61	120	189	266	259	293	1434

- **(جدوليمثلهجماتومحاولاتالقرصنةضدالسفنفيالقرنالإفريقيوالمياهالأفريقية(2003-2011)**

- **المصدر:**

- **التقرير السنوي حول القرصنة والسطو المسلح الصادر عن المكتب الدولي للملاحة البحرية 2003-2011.**

الملحق رقم (08)



- الشكل يوضح هجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا والهجمات في المياه الأفريقية بينعام (2003-2012)

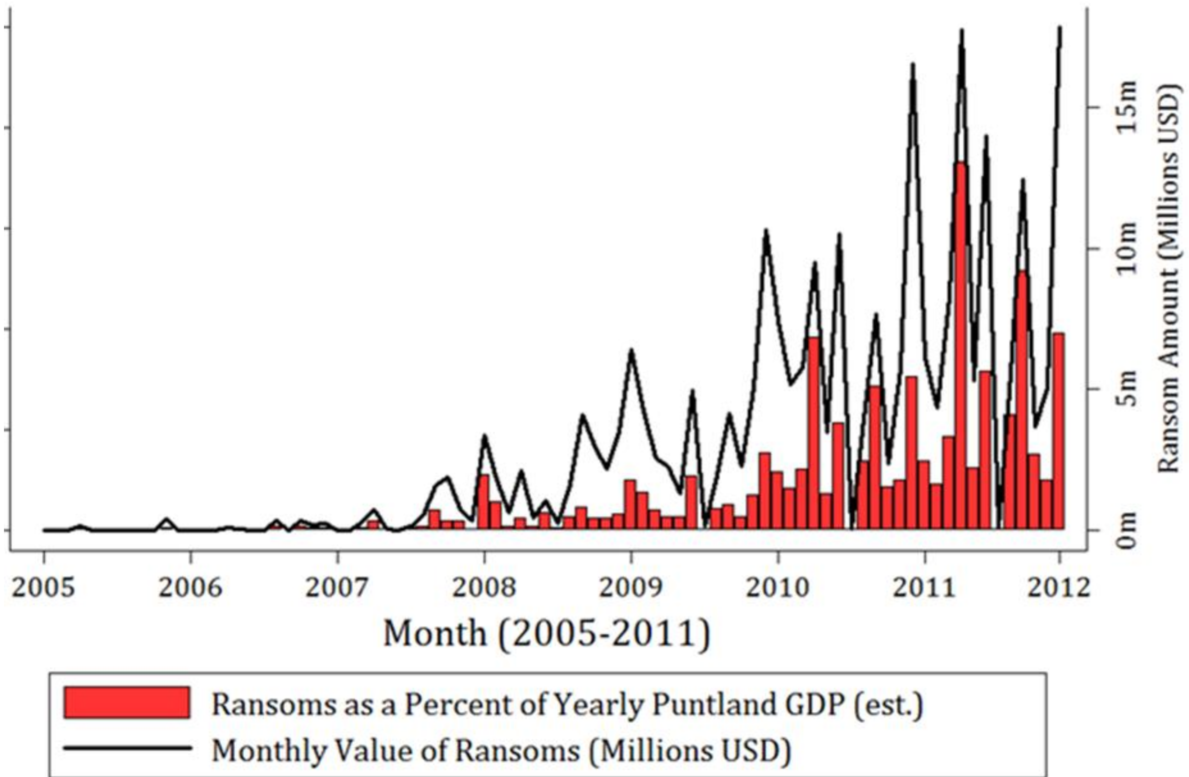
- المصدر:

- التقريرالسنويحولالقرصنةوالسطوالمسلحالصادرعنالمكتبالدوليللملاحةالبحرية.

الملحق رقم (09)

- **نسبة الفدية السنوية.**

- **القيمة الشهرية من الفدية بالمليون دولار.**



- **جدول يوضح نسبة استفادة الاقتصاد الصومالي من الفدية (2005-2011).**

ـ المصدر:

ـ التقرير حول القرصنة يوضح نسبة استفادة الاقتصاد الصومالي من الفدية الصادر عن المكتب الدولي للملاحة البحرية.

الملحق رقم (10)

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

الديباجة

إن الدول العربية الموقعة:
رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطرا على مصالحها الحيوية.
والتزاما بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهى الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.
والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفا فيها.
وتأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.
قد اتفقت على عقد الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.

الباب الأول: تعاريف وأحكام عامة

المادة الأولى

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها:
1- الدولة المتعاقدة:
كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة.
2- الإرهاب:
كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.
3-الجريمة الإرهابية:
هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

(أ) اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 1963/9/14م.
(ب) اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 1970/12/16م.
(ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 1971/9/23 والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 1984/5/10م.
(د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية

الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 1973/12/14م.
(هـ) اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 1979/12/17م.
(و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية

(أ) لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.
(ب) لا تعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية. وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لا تعد من الجرائم السياسية- ولو كانت بدافع سياسي- الجرائم الآتية:
1- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.
2- التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة.
3- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.
4- القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.
5- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.
6- جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

الباب الثاني: أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب

الفصل الأول: في المجال الأمني

الفرع الأول: تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الثالثة

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها فإنها تعمل على:
أولا: تدابير المنع:

1- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.
2- التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التي تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.
3- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار. وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.
4- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

5- تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.
6- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المتعمدة لدى الدولة المتعاقدة وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.
7- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
8- تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول المتعاقدة بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثانيا- تدابير المكافحة:

1- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني، أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليهم التسليم.
2- تأمين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.
3- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
4- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.
5- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.

الفرع الثاني: التعاون العربي لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية

المادة الرابعة

تتعاون الدول المتعاقدة لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية، طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة، من خلال الآتي:
أولا- تبادل المعلومات:
1- تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

(أ) أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.
(ب) وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.
2- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، على أن تبين في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.
3- تتعهد الدول المتعاقدة، بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.
4- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى. بما يتوافر لديها من معلومات

أو بيانات من شأنها:

أ- أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.
ب- أن تؤدى إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.
5- تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.
ثانيا- التحريات:
تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقا لقوانين وأنظمة كل دولة. ثالثا- تبادل الخبرات:
1- تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة.
2- تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود إمكانياتها على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

الفصل الثاني: في المجال القضائي

الفرع الأول: تسليم المجرمين

المادة الخامسة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول، وذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

لا يجوز التسليم في أي من الحالات التالية:

أ- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، جريمة لها صبغة سياسية.
ب- إذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية.
ج- إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم، قد ارتكبت في إقليم الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الدولة المتعاقدة طالبة التسليم، وكانت قوانينها تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم، ما لم تكن الدولة المطلوب إليها التسليم قد بدأت إجراءات التحقيق أو المحاكمة.
د- إذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي (له قوة الأمر المقضي) لدى الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم، أو لدى دولة متعاقدة ثالثة.
هـ- إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقا لقانون الدولة المتعاقدة طالبة التسليم.
و- إذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج إقليم الدولة المتعاقدة الطالبة من شخص لا يحمل جنسيتها، وكان قانون الدولة المتعاقدة المطلوب إليها التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة إذا ارتكبت خارج إقليمه من مثل هذا الشخص.
ز- إذا صدر عفو يشمل مرتكبي هذه الجرائم لدى الدولة المتعاقدة الطالبة.

ح- إذا كان النظام القانوني للدولة المطلوب إليها التسليم لا يجيز لها تسليم مواطنيها، فتلتزم الدولة المطلوب إليها التسليم بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الدول المتعاقدة الأخرى جريمة من الجرائم الإرهابية؛ إذا كان الفعل معاقبا عليه في كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة أو بعقوبة أشد. وتحدد جنسية المطلوب تسليمه بتاريخ وقوع الجريمة المطلوب التسليم من أجلها، ويستعان في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم.

المادة السابعة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة أو محكوما عليه عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم، فان تسليمه يؤجل لحين التصرف في التحقيق أو انتهاء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة، ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتا للتحقيق معه أو محاكمته، بشرط إعادته للدولة التي سلمته قبل تنفيذ العقوبة عليه في الدولة طالبة التسليم.

المادة الثامنة

لغرض تسليم مرتكبي الجرائم بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة، جناية كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، بشرط أن تكون معاقبا عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة اشد.

الفرع الثاني: الإنابة القضائية

المادة التاسعة

لكل دولة متعاقدة أن تطلب إلى أية دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقليمها نيابة عنها. بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية وبصفة خاصة.

أ- سماع شهادة الشهود والأقوال التي تؤخذ على سبيل الاستدلال. ب- تبليغ الوثائق القضائية.
ج- تنفيذ عمليات التفتيش والحجز.
د- إجراء المعاينة وفحص الأشياء.
هـ- الحصول على المستندات أو الوثائق أو السجلات اللازمة أو نسخ مصدقة منها.

المادة العاشرة

تلتزم كل من الدول المتعاقدة، بتنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية، ويجوز لها رفض طلب التنفيذ في أي من الحالتين التاليتين:

(أ) إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل اتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة.
(ب) إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه المساس بسيادة الدولة المكلفة بتنفيذه أو بأمنها أو بالنظام العام فيها.

المادة الحادية عشرة

ينفذ طلب الإنابة وفقا لأحكام القانون الداخلي للدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعلى وجه السرعة، ويجوز لهذه الدولة تأجيل التنفيذ حتى استكمال إجراءات التحقيق والتتبع القضائي الجاري لديها في نفس الموضوع، أو زوال الأسباب القهرية التي دعت للتأجيل على أن يتم إشعار الدولة الطالبة بهذا التأجيل.

المادة الثانية عشرة

(أ) يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، الأثر القانوني ذاته، كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الدولة طالبة الإنابة.
ب- لا يجوز استعمال ما نتج عن تنفيذ الإنابة إلا في نطاق ما صدرت الإنابة بشأنه.

الفرع الثالث: التعاون القضائي

المادة الثالثة عشرة

تقدم كل دولة متعاقدة للدول الأخرى المساعدة الممكنة واللازمة لتحقيقات أو إجراءات المحاكمة المتعلقة بالجرائم الإرهابية.

المادة الرابعة عشرة

(أ) إذا انعقد الاختصاص القضائي لإحدى الدول المتعاقدة بمحاكمة متهم عن جريمة إرهابية، فيجوز لهذه الدولة إن تطلب إلى الدولة التي يوجد المتهم في إقليمها محاكمته عن هذه الجريمة، شريطة موافقة هذه الدولة وان تكون الجريمة معاقبا عليها في دولة المحاكمة بعقوبة سالبة للحرية لا تقل مدتها عن سنة واحدة أو بعقوبة أخرى أشد، وتقوم الدولة الطالبة في هذه الحالة بموافاة الدولة المطلوب منها بجميع التحقيقات والوثائق والأدلة الخاصة بالجريمة.
ب- يجرى التحقيق أو المحاكمة حسب مقتضى الحال عن الواقعة أو الوقائع التي أسندتها الدولة الطالبة إلى المتهم، وفقا لأحكام وإجراءات قانون دولة المحاكمة.

المادة الخامسة عشرة

يترتب على تقديم الدولة الطالبة لطلب المحاكمة، وفقا للبند (أ) من المادة السابقة، وقف إجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة المتخذة لديها بشأن المتهم المطلوب محاكمته، وذلك باستثناء ما تستلزمه مقتضيات التعاون أو المساعدة أو الإنابة القضائية التي تطلبها الدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة.

المادة السادسة عشرة

أ- تخضع الإجراءات التي تتم في أي من الدولتين - الطالبة أو التي تجرى فيها المحاكمة- لقانون الدولة التي يتم فيها الإجراء وتكون لها الحجية المقررة في هذا القانون.
ب- لا يجوز للدولة الطالبة محاكمة أو إعادة محاكمة من طلبت محاكمته إلا إذا امتنعت الدولة المطلوب إليها عن إجراء محاكمته. ج- وفى جميع الأحوال تلتزم الدولة المطلوب إليها المحاكمة، بإخطار الدولة الطالبة، بما اتخذته بشأن طلب إجراء المحاكمة. كما تلتزم بإخطارهم بنتيجة التحقيقات، أو المحاكمة التي تجريها.

المادة السابعة عشرة

للدولة المطلوب إليها إجراء المحاكمة، اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي يقررها قانونها قبل المتهم سواء في الفترة التي تسبق وصول طلب المحاكمة إليها أو بعده.

المادة الثامنة عشرة

لا يترتب على نقل الاختصاص بالمحاكمة المساس بحقوق المتضرر من الجريمة، ويكون له اللجوء إلى قضاء الدولة الطالبة أو دولة المحاكمة في المطالبة بحقوقه المدنية الناشئة عن الجريمة.

الفرع الرابع: الأشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة والناتجة عن ضبطها

المادة التاسعة عشرة

أ- إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تسليمه، تلتزم أي من الدول المتعاقدة بضبط وتسليم الأشياء والعائدات المتحصلة من الجريمة الإرهابية، أو المستعملة فيها، أو المتعلقة بها، للدولة الطالبة

سواء وجدت في حيازة الشخص المطلوب تسليمه، أو لدى الغير.
ب- تسليم الأشياء المشار إليها في الفقرة السابقة، ولو لم يتم تسليم الشخص المقرر تسليمه. بسبب هربه أو وفاته أو لأي سبب آخر، وذلك بعد التحقق من أن تلك الأشياء متعلقة بالجريمة الإرهابية.
ج- لا تخل أحكام الفقرتين السابقتين بحقوق أي من الدول المتعاقدة أو حسن النية من الغير على الأشياء أو العائدات المذكورة.

المادة العشرون

للدولة المطلوب إليها تسليم الأشياء والعائدات، اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ التزامها بتسليمها، ولها أيضا أن تحتفظ مؤقتا بهذا الأشياء أو العائدات إذا كانت لازمة لإجراءات جزائية تتخذ عندها، أو أن تسلمها إلى الدولة الطالبة بشرط استردادها منها لذات السبب.

الفرع الخامس: تبادل الأدلة

المادة الحادية والعشرون

تتعهد الدول المتعاقدة، بفحص الأدلة والآثار الناتجة عن أية جريمة إرهابية تقع على إقليمها ضد دولة متعاقدة أخرى بواسطة أجهزتها المختصة، ولها الاستعانة بأية دولة متعاقدة أخرى في ذلك. وتلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه الأدلة والآثار واثبات دلالتها القانونية، ولها وحدها الحق في تزويد الدولة التي وقعت الجريمة ضد مصالحها بالنتيجة متى طلبت ذلك، ولا يحق للدولة أو الدول المستعان بها إخطار أية دولة بذلك.
الباب الثالث: آليات تنفيذ القانون

الفصل الأول: إجراءات التسليم

المادة الثانية والعشرون

يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة في الدول المتعاقدة مباشرة. أو عن طريق وزارات العدل بها أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي.

المادة الثالثة والعشرون

يقدم طلب التسليم كتابة مصحوبًا بما يلي:

أ- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أوراق أخرى لها نفس القوة، صادرة طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.
ب- بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها، يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.
ج- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته وهويته.

المادة الرابعة والعشرون

1- للسلطات القضائية في الدولة الطالبة، أن تطلب من الدولة المطلوب إليها- بأي طريق من طرق الاتصال الكتابية- حبس (توقيف) الشخص احتياطيًا إلى حين وصول طلب التسليم.
2- ويجوز في هذه الحالة للدولة المطلوب إليها التسليم أن تحبس (توقف) الشخص المطلوب احتياطيًا، وإذا لم يقدم طلب التسليم مصحوبًا بالمستندات اللازمة المبينة في المادة السابقة، فلا يجوز حبس (توقيف) الشخص المطلوب تسليمه مدة تزيد على ثلاثين يومًا من تاريخ إلقاء القبض عليه.

المادة الخامسة والعشرون

على الدولة الطالبة أن ترسل طلبًا مصحوبًا بالمستندات المبينة في المادة الثالثة والعشرين من هذه الاتفاقية، وإذا تبينت الدولة المطلوب إليها التسليم سلامة الطلب. تتولى السلطات المختصة فيها تنفيذه طبقًا لتشريعها على أن تحاط الدولة الطالبة دون تأخير بما اتخذ بشأن طلبها.

المادة السادسة والعشرون

1- في جميع الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي ستين يومًا من تاريخ القبض.
2- يجوز الإفراج المؤقت خلال المدة المعينة في الفقرة السابقة، على أن تتخذ الدولة المطلوب إليها التسليم التدابير التي تراها ضرورية للحيلولة دون هروب الشخص المطلوب.
3- لا يحول الإفراج دون إعادة القبض على الشخص وتسليمه إذا ورد طلب التسليم بعد ذلك.

المادة السابعة والعشرون

إذا رأت الدولة المطلوب إليها التسليم حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل، تخطر بذلك الدولة الطالبة، وتحدد لها موعدا لاستكمال هذه الإيضاحات.

المادة الثامنة والعشرون

إذا تلقت الدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من دول مختلفة إما عن ذات الأفعال أو عن أفعال مختلفة، فيكون لهذه الدولة أن تفصل في هذه الطلبات مراعية كافة الظروف، وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق، وتاريخ وصول الطلبات، ودرجة خطورة الجرائم، والمكان الذي ارتكبت فيه.

الفصل الثاني: إجراءات الإنابة القضائية

المادة التاسعة والعشرون

يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات الآتية:

(أ) الجهة المختصة الصادر عنها الطلب.
(ب) موضوع الطلب وسببه.
(ج) تحديد هوية الشخص المعنى بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان.
(د) بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها، وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على مقارفتها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها، بما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

المادة الثلاثون

1- يوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، ويعاد بنفس الطريق.
2- في حالة الاستعجال، يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من السلطات القضائية في الدولة الطالبة، إلى السلطات القضائية في الدولة المطلوب إليها. وترسل صورة من هذه الإنابة القضائية في نفس الوقت، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوب إليها، وتعاد الإنابة القضائية مصحوبة بالأوراق المتعلقة بتنفيذها بالطريق المنصوص عليه في البند السابق. 3- يمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية، إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة.

المادة الحادية والثلاثون

يتعين أن تكون طلبات الإنابة القضائية والمستندات المصاحبة لها موقعًا عليها ومختومة بخاتم سلطة مختصة أو معتمدة منها. وتعفى هذه المستندات من كافة الإجراءات الشكلية التي قد يتطلبها تشريع الدولة المطلوب إليها.

المادة الثانية والثلاثون

إذا كانت الجهة التي تلقت طلب الإنابة القضائية غير مختصة بمباشرته، تعين عليها إحالته تلقائيًا إلى الجهة المختصة في دولتها، وفى حالة ما إذا أرسل الطلب بالطريق المباشر. فإنها تحيط الدولة الطالبة علمًا بنفس الطريق.

المادة الثالثة والثلاثون

كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسببا.

الفصل الثالث: إجراءات حماية الشهود والخبراء

المادة الرابعة والثلاثون

إذا قدرت الدولة الطالبة أن لحضور الشاهد أو الخبير أمام سلطتها القضائية أهمية خاصة، فانه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلبها، ويتعين أن يشتمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تقريبي بمبلغ التعويض ونفقات السفر والإقامة وعلى تعهدها بدفعها، وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبير للحضور، وبإحاطة الدولة الطالبة بالجواب.

المادة الخامسة والثلاثون

1- لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوي على إكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمتثل للتكليف بالحضور، ولو تضمنت ورقة التكليف بالحضور بيان جزاء التخلف.
2- إذا حضر الشاهد أو الخبير طواعية إلى إقليم الدولة الطالبة، فيتم تكليفه بالحضور وفق أحكام التشريع الداخلي لهذه الدولة.

المادة السادسة والثلاثون

1- لا يجوز أن يخضع الشاهد أو الخبير للمحاكمة أو الحبس أو تقييد حريته في إقليم الدولة الطالبة عن أفعال أو أحكام سابقة على مغادرته لإقليم الدولة المطلوب إليها، وذلك أيا كانت جنسيته، طالما كان مثوله أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور.
2- لا يجوز أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأي قيد على حريته في إقليم الدولة الطالبة أي شاهد أو خبير- أيا كانت جنسيته- يحضر أمام الجهات القضائية لتلك الدولة بناء على تكليف بالحضور عن أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور وسابقة على مغادرته أراضى الدولة المطلوب إليها.
3- تنقضي الحصانة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بقى الشاهد أو الخبير المطلوب في إقليم الدولة الطالبة ثلاثين يومًا متعاقبة، بالرغم من قدرته على مغادرته بعد أن أصبح وجوده غير مطلوب من الجهات القضائية، أو إذا عاد إلى إقليم الدولة الطالبة بعد مغادرته.

المادة السابعة والثلاثون

1- تتعهد الدولة الطالبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشاهد أو الخبير من أية علانية تؤدى إلى تعريضه أو أسرته أو أملاكه للخطر الناتج عن الإدلاء بشهادته أو بخبرته وعلى الأخص:

أ- كفالة سرية تاريخ ومكان وصوله إلى الدولة الطالبة، ووسيلة ذلك.
ب- كفالة سرية محل إقامته وتنقلاته وأماكن تواجده.
ج- كفالة سرية أقواله ومعلوماته التي يدلى بها أمام السلطات القضائية المختصة.

2- تتعهد الدولة الطالبة بتوفير الحماية الأمنية اللازمة التي تقتضيها حالة الشاهد أو الخبير وأسرته وظروف القضية المطلوب فيها، وأنواع المخاطر المتوقعة.

المادة الثامنة والثلاثون

1- إذا كان الشاهد أو الخبير المطلوب مثوله أمام الدولة الطالبة محبوسًا في الدولة المطلوب إليها، فيجرى نقله مؤقتًا إلى المكان الذي ستعقد فيه الجلسة المطلوب سماع شهادته أو خبرته فيها، وذلك بالشروط وفى المواعيد التي تحددها الدولة المطلوب إليها، ويجوز رفض النقل

أ- إذا رفض الشاهد أو الخبير المحبوس.
ب- إذا كان وجوده ضروريًا من أجل إجراءات جنائية تتخذ في إقليم الدولة المطلوب منها.
ج- إذا كان نقله من شأنه إطالة أمد حبسه.
د- إذا كانت هناك اعتبارات تحول دون نقله.

3- يظل الشاهد أو الخبير المنقول محبوسًا في إقليم الدولة الطالبة إلى حين إعادته إلى الدولة المطلوب إليها، ما لم تطلب الدولة الأخيرة إطلاق سراحه.

الباب الرابع: أحكام ختامية

المادة التاسعة والثلاثون

تكون هذه الاتفاقية محلا للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من الدول الموقعة، وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه ثلاثون يومًا من تاريخ التصديق أو القبول أو الإقرار، وعلى الأمانة العامة إبلاغ سائر الدول الأعضاء بكل إيداع لتلك الوثائق وتاريخه.

المادة الأربعون

1- تسري هذه الاتفاقية بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها من سبع دول عربية.
2- لا تنفذ هذه الاتفاقية بحق أية دولة عربية أخرى، إلا بعد إيداع وثيقة التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها لدى الأمانة العامة للجامعة، ومضى ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

المادة الحادية والأربعون

لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة ضمنًا على مخالفة نصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.

المادة الثانية والأربعون

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية إلا بناء على طلب كتابي، ترسله إلى أمين عام جامعة الدول العربية.
يرتب الانسحاب أثره بعد مضى ستة شهور من تاريخ إرسال الطلب، إلى أمين عام جامعة الدول العربية.
وتظل أحكام هذه الاتفاقية نافذة في شأن الطلبات التي قدمت قبل انقضاء هذه المدة.
حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة القاهرة/ جمهورية مصر العربية في 1418/12/25هـ، الموافق 1998/4/22م، من أصل واحد مودع بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ونسخة مطابقة للأصل تحفظ بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتسلم كذلك نسخة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها.
وإثباتا لما تقدم، قام أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية والعدل العرب، بتوقيع هذه الاتفاقية، نيابة عن دولهم.

المصدر:

–الامانة العامة للجامعة العربية: الاتفاقية العربية لمكافحة القرصنة. بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب فى اجتماعهما المشترك الذى عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/4/22 – تاريخ بدء النفاذ: 7 أيار/مايو 1999، وفقا للمادة **40.**

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

* القواميس:

1 - إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

2 - ابن منظور: لسان العرب. دار المعارف. القاهرة. 2008.

3 - البلاذري (أحمد بن يحي بن جابر البغدادي: فتوح البلدان ، شركة طبع الكتب العربية، مطبعة الموسوعات، مصر، 1901.

4 - الموسوعة العسكرية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.ط1. بيروت 2000.

5 - شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، اللجة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2002.

6 -كمال مورسي شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دال الجيل، بيروت، ط1، 1998.

7 -كولين ماكيفيدي: أطلس التاريخ الإفريقي، ترجمة مختار السويفي، الهيئة المصر للكتاب، 1987.

8 - مرتضى الزربدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة الوارق، ج16.

– الكتب باللغة العربية:

1 - أحمد جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، 1986.

2 - إشراف محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة. مؤسسة فرانكلين. القاهرة، 1965.

3 - الحقاف عبد على: جغرافية النقل والاتصالات والتجارة، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2000.

4- السيد ياسين: البحر الأبيض باعتباره منطقة استراتيجية، مكتبة الإسكندرية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17 ديسمبر 2006.

5 - الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.

6 - الصياد محمد محمود: جغرافية الوطن العربي ،القاهرة. معهد البحوث والدراسات العربية، ط1. 1968.

7 - أمين هويدي: أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980.

8 - إيمان مرعي: قراصنة الصومال بين عجز الداخل ومواجهة الخارج، مكتبة الأهرام، ط1، القاهرة، 2008.

9 - باتسيك ماخوفسكي: تاريخ القرصنة في العالم، ترجمة أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

10 - باسم العسلي: الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1999.

11 - بهجت عبد الله قائد: القرصنة البحرية وأمن الملاحة العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1410.

12 - بواندار يفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975.

13 - بيل كلينتون: "حياتي". ترجمة حسام الدين خضور، ط1، "دمشق. دار الرأي للنشر، 2004.

14- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الإرهاب والقرصنة البحرية، ط1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006.

15 - جرمي سلوث: تفكيك الشرق الأوسط، تاريخ شعب غربي في بلاد العرب، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، مارس 2006.

16 - جعفر عتريس: فوضوية العالم وميزان القوى، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

17 - جفري برون: تاريخ أوربا الحديث. ترجمة على المرزوقي. دار الاهلية للنشر. الاردن، 2006.

18 - جميلة العيسي: الصراع البريطاني حول البحر الأحمر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001.

19 - حسام الدين الأحمد: القرصنة البحرية في ضوء التشريعات والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

20 - حسني محمد جابر: القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

21 - حسين خوجة: ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر العموري، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.س.ط).

22 - حمدي عبد الرحمن: إفريقيا وتحديات عصر النهضة أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2007.

23 - حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998.

24 - دليب هيرو: الأصول الإسلامية في العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال. القاهرة. الهيئة المصرية العامة، ط1، القاهرة، 1997.

25 - رشدي أحمد رأفت: الإرهاب والقرصنة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006.

26 - رضا عبد السلام: انهيار العولمة، منشورات كتب عربية، القاهرة، مصر، 2004.

27 - روي فيرايرأندرادي: تاريخ البرتغاليين في الخليج العربي يوم سقطت هورمز، ترجمة عيسى أمين، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، 1996.

28 - رياشي اسكندر: رؤساء لبنان كما عرفتهم ، المكتب التجاري، ط1. بيروت، 1961.

29 - سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 209، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 1996.

30 - سميح عاطف الزين: السياسة والسياسة الدولية، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1975.

31 - شوقي عبد القوي عثمان: تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 151، شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو 1990، الكويت.

32 - صالح بن رميح الرميح: الإرهاب والقرصنة البحرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006.

33 - صبري فارس الهيتي: الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، (د.س.ط).

34 - صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 49، سلسلة كتب ثقافية واجتماعية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

35 - طارق عبد العالي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998

36 - عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر و الصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة. الكويت، 1989.

37 - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، المطبعة العربية ، ج2، الجزائر، 1955.

38 - عبد العزيز محمد سرحان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

39 - عبد السلام الترمانيني: الرق، سلسلة عالم المعرفة، العدد23 شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1979.

40 - عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي: ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

41 - عبلة عبد الحميد بوخارس: القرصنة البحرية وآثارها على الاقتصاد القومي، كتاب قضايا إقليمية، تطبيقات اقتصادية معاصرة، العدد 490، الجزء الثاني، القاهرة 2007.

42 - علي الحاج: دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

43 - علي حسين الشرفي: الإرهاب والقرصنة البحرية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006.

44 - علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط6، الإسكندرية، 1971.

45 - عوان بن عيد البلوي وآخرون: القرصنة البحرية برؤية المملكة العربية السعودية، كتاب الندوة الدولية الثالثة لإدارة الكوارث البحرية، المديرية العامة لحرس الحدود ووزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية 10-14 ذو القعدة 1432هـ.

46- فرانسيس مورلابيه، جوزيف كوليز: صناعة الجوع، ترجمة: أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد64، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أفريل 1983.
47 – فيفي عبد المنعم مسعد: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2002.
48 – كارل دوتيشي: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983.
49- كريستوفر سايكس: مفارق الطرق إلى "إسرائيل"، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966.
50 – مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
51 – مايكل كلير: الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002.
52 – محمد أبو الفتوح غنام: الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، ط1، 1991.
53 – محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة كتب المعرفة، العدد52، سلسلة كتب ثقافية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1982.
54- محمد حافظ غانم: مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
55 – محمد زاهي المغنيربي، ومصطفى عبد الله خشيم: صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، 2004.
56 – محمد سماك: الإرهاب والعنف السياسي: ط2، النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
57 -محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد34، أكتوبر 1980، الكويت.
58 – محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1970.
59 – محمد علي الحوات: مضيق باب المندب، أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.س.ط).
60 – محمد محمود السرياني: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.
61 – محمد مصطفى صفوت: الجمهورية الحديثة، منشأة المعارف، (ط1)، الإسكندرية، 1958.
62 – محمد وليد اسكاف: حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، سوريا، 2009.

63 – محمود صالح منسي: "تصريح بلفور، مع قسم خاص عن فلسطين" في: تقارير ييل الأميركية، دار الفكر، القاهرة، 1970.

64 – مديحة أحمد درويش: النشاط الأمريكي في جنوب البحر الأحمر، دار الشروق، ط1، جدة، 2006.

65 – مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

66 – مسفر بن صالح الغامدي: كتاب الحلقة العلمية مكافحة القرصنة البحرية، من 19-الى 2011/12/21، بعنوان الصراع الدولي على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، كلية التدريب، قسم البرامج التدريسية، الخرطوم، 2011.

67 – مطهر أحمد: عقبات الإرهاب والقرصنة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2006.

68 – مقلد إسماعيل صبري: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، دار السلاسل ،1987.

69- مناري خليل محمود وباسيل يوسف: المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أو قانون الهيمنة، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2003.

70- مولود عويمر: مالك بن نبي رجل الحضارة مسيرته وعطاؤه الفكري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو ، الجزائر، 2007.

71- هندري بيرين: تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة عطية القهوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

72 – وو.بن: ترجمة عبد العزيز حمدي: الصينيون المعاصرون، ج1، سلسلة كتب المعرفة ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 201، الكويت، يونيو 1996.

73 – يوجين روجان: العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر. كلمات عربية للترجمة و النشر. ط1. القاهرة، 2011.

74 – يوسف داوود، كوركيس: الجريمة المنظمة، عمان: الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.

*** رسائل الماجستير و الدكتوراه:**

1 – بولمكاحل إبراهيم: استراتيجية مواجهة التحدي الأمني في النظام الإقليمي الخليجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005-2006.

2- بوعيسي حسام الدين: تطور العلاقات الاوروبية الامريكية بعد احداث الحادي عشر ايلول/سبتمبر 2001. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير .علوم سياسية. جامعة بيروت العربية. لبنان، 2007.

3- جعيشيان صالح ناصر: المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن، دراسة سياسية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، ثم العلوم السياسية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.

4- حسن عزيز نور الحلو: الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية مقارنة – أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون العام- هلسنكي –فلندا- 1427هـ- 2007.

5- ذيب صالح عبد الكريم: الاختصاص في الجرائم المرتكبة على ظهر السفن، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، 1993.

6- رقية العاقل: إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

7- رتيبة برد: الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى (5+5)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

8- زواني نادية: الاعتداء على حق الملكية الفكرية، التقليد والقرصنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

9- محمد معلم أحمد: منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية، دراسة تطبيقية عن الحرب الأهلية في الصومال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير، الرياض، 2006.

- المجلات وجرائد:

1 – إبراهيم العامر: تحديات إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، ثقافية فصلية، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد6، الرياض، سبتمبر 2010.

2 – إبراهيم محمد العناني: القرصنة ومكافحتها في القانون الدولي، مجلة الإنساني، تصدر عن الصليب الأحمر الدولي، العدد 45، شتاء ربيع 2009.

3 – أحمد محمود سراج الدين: المضايق البحرية في منطقة الشرق الأوسط في المنظور الجيوستراتيجي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (20)، يناير، 1988.

4 - آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، ورقة بحيث منشورة في كتاب حول ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيراتها على اليمن، كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، جدة، يناير 2012.

5 – الكباب: المعالجة الحقيقية لعدم الاستقرار في القرن الإفريقي وعمليات القرصنة لا يمكن تحقيها إلا بتحقق الأمن والاستقرار في الصومال، جريدة 14 أكتوبر، العدد 14423، السنة 41، اليمن،الإثنين 30 مارس 2009.

6 – المحرر: التدافع الدولي نحو القرن الإفريقي، مجلة البيان، مجلة تصدر عن الكويت، العدد300، جويلية 2012.

7- إلياس العطروني: إرهاب العولمة الثقافي: الخنق بقفازات من حرير، مجلة اللواء، عدد خاص، كانون الثاني 2002/01/11، تصدر عن الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، 2002.

8 - أنور قاسم: قطعة قزوين والعراق وتناحر المصالح الدولية، مجلة الشاهد، الكويت 2002/09/13.

9 - بسمة عولمي: جريمة تبييض الأموال وحظر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها، جريدة الشعب، العدد 14492، الجزائر فيفري 2008.

10 - بكر مصباح تنيرة: "الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمي..."، مجلة "شؤون عربية"، القاهرة، العدد 880، كانون الأول/ديسمبر 1996.

11 - بكر مصباح تنيرة: "التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي"، في مجلة "دراسات الخليج والجزيرة العربية"، جامعة الكويت، العدد 46، أفريل 1986.

12 - بكر مصباح تنيره: "التطور الاستراتيجي للسياسة الأميركية في الوطن العربي"، مجلة "المستقبل العربي" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 37، آذار مارس 1982

13 - بكر مصباح تنيرة: "تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 37، آذار/ مارس 1982.

14 - بكر مصباح تنيرة: "حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة،" مجلة "شؤون عربية" العدد 2، أفريل1981.

15 - بكر مصباح تنيرة: مستقبل جامعة الدول العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة" شؤون عربية"، القاهرة ، العدد 97، آذار / مارس 1999.

16 - حامد عطا: على مضيق هورمز، 999 مجلة الثقافة الاجتماعية والأمنية، العدد49، السنة 41، مجلة تصدر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2011.

17 - حسام الدين جاد الرب: خطة إعادة رسم الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية أمريكية، دار النشر الإلكتروني، كلية الآداب، جامعة أسيوط، مصر، 2007.

18 - حسين البادي: ظاهرة القرصنة البحرية تهدد أمن الممرات المائية، وحركة التجارة العالمية، 999 مجلة الثقافة الاقتصادية والأمنية، العدد 491، تصدر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2011.

19 – حمدي عبد الرحمن: السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مركز الأهرام، العدد 144، القاهرة يناير 2001 .

20 – خالد أبو الفتوح: النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، مجلة إسلامية شهرية تصر عن المنتدى الإسلامي، السنة 18، العدد 189، يوليو 2003.

21- خلف الجراد: "مشروع الشرق الأوسط الكبير": مقدمات...و تساؤلات صحيفة". مجلة «تشرين"، دمشق، سوريا، عدد مارس2004.

22 - سامر عجيمي: السياسة الأمريكية بين الإيديولوجية والمصالح، جريدة الانتقاد، بيروت، لبنان الجمعة 2003/06/20.

23 - سيف شاهين المريخي: القرصنة في الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي في العصور الإسلامية الأولى، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد 58، مصر، 2008.

24 - شفيق المصري: العراق مخاض الولادة، مجلة الاقتصاد والأعمال، مجلة تصدر عن الشركة العربية للصحافة والنشر، العدد 281، بيروت، 2003.

25 - صالح البيضاني: برمودا آخر يلتهم السفن، مؤتمر إقليمي في اليمن لمواجهة القرصنة في خليج عدن، شؤون عربية، جريدة العرب اليمنية، الجمعة 2008/09/12.

26- طارق القيزاني: أسمرة ترفض التعاون مع لجنة الأمم المتحدة، اريتريا تبقي القرن الإفريقي في حالة حرب دائمة، جريدة العرب، الجمعة 2008/09/19، قطر.

27- طلعت رميح: الدعوة إلى الشرق الأوسط الكبير، مجلة البيان، مجلة إسلامية تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد 198، لندن، مارس 2004.

28 – عبد الرحيم العطاوي: مجلة التاريخ العربي، كلية الآداب، ج1، الرباط، (د.س.ط).

29 - عبد السلام الترمانيني: الرق، سلسلة عالم المعرفة، العدد 23، مجلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، نوفمبر 1979.

30- عبد الله الحسيني: فشل التدخل الأوربي في الصومال أدى إلى الفوضى وظهور القرصنة، جريدة الرياض، جريدة يومية، العدد 15202، تقارير دولية، السعودية. السبت 22 صفر 1431هـ /6 فيفري 2010.

31- عبد الله سليمان: ظاهرة الإرهاب والقانون، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصاد والسياسة، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، ابن عكنون، العدد 4، جامعة الجزائر، 1996.

32 – عز الدين محمد أحمد: ابعاد السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الخليج العربي، مجلة السائل، جامعة 6 اكتوبر، مصراته ، العدد الرابع، ليبيا، افريل 2008.

33 - علي عواد الشرعة: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، 2008.

34 - كلمة رئيس جمهورية الصومال شريف الشيخ أحمد، المؤتمر الدولي بعنوان: ظاهرة القرصنة البحرية دبي، 25-28 يونيو 2012، الإمارات العربية المتحدة.

35 - لارا الظراسي وموفق محمد: كنوز عائمة: ظاهرة القرصنة البحرية تهدد أمن الممرات المائية وحركة التجارة العالمية، 999 مجلة الثقافة الاجتماعية والأمنية، العدد 49، السنة 41، مجلة تصدر عن وزارة الداخلية للإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2011.

36 -مانويل الميدا: قراصنة القرن الإفريقية، مجلة المجلية مجلة العرب الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 1564، 2011.

37 – مايا خاطر: الإطار القانوني لجريمة القرصنة البحرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، دمشق،2011.

38 - محمد أبو القاسم حاج محمد: بوش وإعادة التأهيل الإفريقي، مجلة الشاهد، العدد218، بيروت أكتوبر 2003.

39 - محمد حسون: الاستراتيجية التوسعية لحف الناتو أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، سوريا، 2010.

40 - محمد زاهي المغنيربي، ومصطفى عبد الله خشيم: صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، مجلة فصلية تصدر عن جامعة الدول العربية العدد 66، جويلية 1991.

41 – محمد عبد العزيز الهواري: بريطانيا في إفريقيا (تلخيص كتاب)، مجلة قرارات إفريقية، ثقافية فصلية تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد6، الرياض سبتمبر 2010.

42 - محمد ياسر منصور: القرصنة البحرية بين الأمس واليوم، مجلة كلية الملك خالط العسكرية، العدد(78) سبتمبر2004.

43 - نافذ أبو حسنة: بلا أي حق...وبالقوة "العالم الجميل" وفق الاستراتيجية الأمريكية، مجلة الشاهد، مجلة شهرية شاملة، العدد 218، بيروت، أكتوبر 2003.

44 - نقولا سركيس: العراق تحت ظلال الاحتلال، مجلة الحوار العربي، المركز العربي للتوثيق والإعلام، العدد 01، بيروت، 2003.

45 - هاني الشميطلي: أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، سبتمبر 2008.

46 - هيئة التحرير: جريدة "الأهرام"، القاهرة. عدد 21/7/ 1999.

47 - هيئة التحرير: مجلة المستقبل "الموارد المالية العربية"، العدد 216، باريس، 1981/4/11.

- منشورات:

1- آدم محمد أحمد عبد الله: القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الأحمر، منشورات ملتقى دولي،كلية العلوم الاستراتيجية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، بعنوان: ملتقى قضايا الملاحة البحرية وتأثيراتها على الأمن، يناير2012.

2- مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، مطبوعات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009/09/29.

- اتفاقيات و مواثيق دولية:

1- الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1816 (2008) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5902 المعقودة في حزيران/يونيو 2008، رقم: S/Res/1816/2008، ص1.

2 - الأمم المتحدة: مجلس الأمن، القرار 1851 (2000) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6036، المعقودة في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2008. رقم:S/res/1815/2008 .

3 - الأمم المتحدة : مجلس الأمن: القرار 2036 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6718 المعقودة في 22 شباط/ فبراير 2012 ، رقم: (2012) Res/S2036/.

4 - الأمم المتحدة : مجلس الأمن: القرار 2039 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6727 المعقودة في2922 شباط/ فبراير 2012 ، رقم: (2012) Res/S2039/.

5 - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (جاميكا)، 1982.

6 - نشرة إعلامية بعنوان: الاتفاق بشأن تبادل المعلومات بين الانتربول ومنظمة حلف شمال الأطلسي يعزز التحقيقات في أعمال القرصنة البحرية، الانتربول رقم 2012/41.

7- إعداد الإنتربول برنامجا فعالا ومستداما لمكافحة القرصنة البحرية، الانتربول قرار: الدورة 70 للجمعية الهامة، هانوي، 31 تشرين الأول/أكتوبر-3 تشرين الثاني /نوفمبر 2011، رقم: Ag-2011-Res 09-.

8 - اتفاقية روما لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي.2005.

9 - الأمم المتحدة: مجلس الأمن: القرار 1814 (2008) الذي اتخذه مجلس الأمن خلال جلسته 5893 المعقودة في 15 ماي 2008، رقم: RES/ S/1814/2008/.

10 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، البند 34 من القائمة الأولية، المحيطات وقانون البحار، 2000، رقم: A/55/61، مارس 2000.

11 – محمد بهي الدين: أضواء على أهم إصدارات المنظمة البحرية الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مجمع المنظمة البحرية الدولية، مقر مذكرة التفاهم للمنظمة البحرية الدولية، مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر، سبتمبر 2006.

12 – الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب: صدرت بقرار من مجلس ووزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعها المشترك الذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية بتاريخ 1998/04/22 تاريخ بدء نفاذها (المادة 40)، القاهرة 7 ماي 1999.

مواقع انترنت باللغة العربية :

1– الحسيني عبد الكريم: ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ندوة بعنوان ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، السودان، 8 أفريل 2009. بتاريخ 24-11-2011 6:18 pm. (نسخة مخزنة على الويب).

- http//www.orrasid.com/index.php/Main/index /4/17/Cintents

2 – عز الدين الجوهري: القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية، مجلة المنار، الشركة الدولية للإعلام والتوزيع، 2010/05/28 القدس. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.manare .com/atemplate.php?id=2198.

3 – عزو محمد عبد القادر ناجي: عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2378، 2008/08/19. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.ahewar.eg/debat/show.art. asp?aid: 144415.

4 – روبرت رايت: ازدياد أعمال القرصنة الصومالية يهدد الشحن البحري الدولي، حدود ينبغي السيطرة عليها لتأمين طرق التجارة العالمية، صحيفة الاقتصاد الإلكترونية، العدد 6358، الأربعاء 9 مارس 2011، (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.aleqt.com/2011/03/09/article-512606.html

5 – روجيه ميدلتون: القرصنة في الصومال، تهدد التجارة العالمية وتغذي الصراعات المحلية، ترجمة محمد الزاوي، مجلة قراءات إفريقية، السبت 25 أوت 2012، ،(نسخة مخزنة على الويب)

- http://www.qiraatotrican.com /view/?q=199.

6 – شافعي محمد: مؤتمر دبي حول القرصنة: تعددت المؤتمرات والنتيجة هي الفشل، شبكة الشاهد، 23 أفريل 2011، 14:30(نسخة مخزنة على الويب).

- http://arabic.alshahid.net/reports/41004.

7 – محمد حافظ عبد المجيد: قناة السويس بين الأزمة المالية والقرصنة البحرية، تقرير القاهرة، العدد 39، 7 يوليو 2009، يصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، (نسخة مخزنة على الويب)

- http://acpess.ahram.rg.eg/ahram/2009/7/7/CAIRO.HTM

8 – أحمد الزبيري: القرصنة البحرية وتداعياتها على الأمن القومي اليمني، جريدة 26 سبتمبر، العدد 1494، الخميس 14 يناير –كانون الثاني 2010، (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.26sep.net /newsweekprint.php? lng=arabiclsid=48962.

9 – مقال منشور بموقع حركة الإصلاح الإسلامي الإرتيري بعنوان: المضايق والممرات المائية، (17 أوت 2012، 19:30)، ونشر بجريدة الرياض السعودية، يوم الجمعة 24 يونيو 2012 (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.islaher.og/details-php?ren type=1hid=1102.

10 – الحسيني عبد الكريم: ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وآثارها الأمنية على دول المنطقة، ندوة علمية لمركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8 أفريل 2009، السودان (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.arrasid.com /index.php/maiw/index/4/17/contents.

11 – أشرف أبو السعود: القرصنة البحرية تجعل المحيط الهندي ساحة عسكرية دولية، مجلة الأهرام، نوفمبر 2010 (نسخة مخزنة على الويب).

- http://digital ahram.org.eg/articles.aspx?serical= 322931eid=85.

12 – محمود قاسم الشعبي: القرصنة في القرن الإفريقي وردود الأفعال الدولية تجاهها، الجريدة الإلكترونية، اليمن اليوم، 20 فيفري 2010، 23:48 (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.yemen today.net/2008-11-11-20-53-11/2011-01-06-13-04-43-2255-2010-02-20-20-52-35-html.

13 – طلعت مسلم: ضرورة مكافحة القرصنة البحرية عربيا، مركز الجزيرة للدراسات (10-08-2012)، 11:30. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.aljazira.net/analysis/pages/27gc55bf-ef43-416c-94ce-70c23ab37sd6.

14 – موقع مصر للبترول والغاز، القرصنة وقناة هرتزل تهدد الإيرادات البترولية لقناة السويس، موقع متخصص اقتصادي، الجمعة 2012/08/21، 16:30 ، (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.egyptoil-gas.com /read-article-issues-a.php?AID=37.

15 – عمر الحسن: مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية، المخاطر والفرص، موقع كتاب مراقبون من أجل الحرية، الأحد 3 يوليو 2011، 12:47. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://108.167.157.35/index.php?Option=com-contant &view=article id= 39986=2011-07-04-03-47-23&catid=6:2009-05-11-20-56-01&temid=7.

16 – أسامة هيكل: أمن قناة السويس، مجلة المصري اليوم، العدد 1637، السبت 6 ديسمبر 2008.(نسخة مخزنة على الويب).

- http://today.almasryalyoum.com /article2 aspx? Artivle ID=189230 ISSUE ID= 1246.

17 - سامح راشد: التحرك المصري في مواجهة القرصنة الصومالية، مجلة الأهرام، مجلة تصدر عن مؤسسة الأهرام، (المجلة الإلكترونية)، العدد 118، 12 يناير 2009، (نسخة مخزنة على الويب).

- http://acpss.ahram.org /ahram/2009/01/12/como.HTM.

18 - موقع وزارة الخارجية اليمنية على الانترنيت، الخميس 20 أوت 2012، 18:30..PM الصفحة 8 عنوان: الأسماك. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.Mofa.gov.ye/ yemen –info/main-inf.HTML

19 - حزام الطاهر: اليمن، شركات أسماك خليجية تكبدت خسائر موجعة جراء القرصنة والأزمة المالية، مجلة الاقتصاد الإلكترونية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر والتوزيع، السبت 1430/05/07هـ الموافق لـ 2 مايو 2009، العدد 5682. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.alect.com /2009/05/02/article-223852.HTML

20 - موسوعة السودان الرقمية، 2011/08/10، 15:30. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.Sudanway.sd /geography –rivers-Bahrelharab.htm

21 - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988، الأمانة العامة، شبكة المعلومات القانونية لمجلس التعاون الخليجي، الأربعاء 22 أوت 2012، ص1. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.gcc-legal.org /mojportal public/treat y details.aspx?id=788

22 -اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب، أنظر: المادة(1) والمادة (3) من الاتفاقية، ص 2، ص4.(نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.omanlegal.net/ Vb/Showthread.php?t=13108

23 -وفاء أحمد الحمزي: قرار مجلس الأمن رقم 1838 لعام 2008، مجلة النبأ نيوز الإلكترونية الخميس 16 أكتوبر 2008، 23:42، القاهرة، ص1، (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.nabanews.net /2009/15786.HTML

24 - المقاربة الدولية للقرصنة البحرية: وكالة الأنباء الصومالية (Sonna)، (10/11/2011:37) PM،(نسخة مخزنة على الويب).

http://www.Sonnanews.net /ar/read.php.pid= 480

25 - كورهان الشيخ: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية اتجاه المنطقة العربية بعد الثورات العربية، مجلة الأهرام الإلكترونية، تصدر عن مؤسسة الأهرام، 2010. 2012/08/15 14:30 pm،(نسخة مخزنة على الويب).

- http://digital.ahram.org.eg /articles.aspx?Serial=691739&eid=1538.

26 – محمد بن سعيد الفطيسي: المفاجأة الروسية، نحو استشراق مستقبلي للإمبراطورية الروسية الحديثة (على رقعة الشطرنج الدولية بالقرن الحادي والعشرين)، موقع كتاب عراقيون من أجل الحرية، السبت 6 جوان 2009، 8:03. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.iwffo.org /index.php/arabic/ index.php? Option =com_content&view=article&id= 661: 2009-06-06-14-03-38&catid=2009-05-11-20-57-44&Itemid=10.

27 – حسن محمد: منطقة القرن الإفريقي تحت رحمة المتنافس، الأعداد التاريخية عدسة الأهرام، كتاب الأهرام، منشور بموقع الأهرام: موقع الأهرام 2012/08/12، 4:30 pm (نسخة مخزنة على الويب).

- Digital.Ahram.org.eg/ getsubpic.ashx? Eassyib= 284485&picno=1.

28 – أشرف أبو السعود: القرصنة البحرية يجعل المحيط الهندي ساحة عسكرية دولية، مجلة الأهرام، نوفمبر 2010، ص3. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://digital.ahram.org.eg /articles.aspx ?serial =322931Leid=85.

29 – حمدي عبد الرحمن: السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي، مجلة الأهرام 19 أوت 2012، مجلة الأهرام تصدر عن مؤسسة الأهرام ، ص 4.(نسخة مخزنة على الويب).

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx? Serial=220319&eid=225.

30 – نور الدين بوشا: الصومال على خطى أفغانستان، تحليلات المعرفة، الثلاثاء 2007/05/15، موقع الجزيرة. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.aljazeera.net/analysis/pages/867e294e-c407-405b-9273-bc1087c8293d.

31 – هنري بيلينغهام: الشراكة بين (العام والخاص) أساسية في مكافحة القرصنة.تصريح لوزير الخارجية البريطاني(هنري بيلينغهام)، جريدة البيان، بريطانيا (لندن)، 29 يونيو 2012، 30 يونيو 2012 Pm4:15 . (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.albayan.ae /acress-the-uae/news-and-reports/2012-06-29-1.1678675.

32 – حياة زلماط: القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، المركز العربي للدراسات، 30-11- 2010، 4:30 pm، ص5. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.cmes-maroc.com /index. php?Option=comcontent&view= article&id=204: 210-12-30-15-18-57&catid=40:2009-02-08-06-48-22&Itemed=69.

33 – وكالة الأنباء الجزائرية: إبراز دور الجزائر كقوة بحرية في الفترة العثمانية، يوم دراسي لمبادرة مركز الدراسات المغاربية في الجزائر، وهران. الخميس 12 يوليو 2012. (نسخة مخزنة على الويب).

- http://www.asp.dz/

– مراجع باللغة الأجنبية:

– قواميس باللغة الإنجليزية:

1- ATLAS2010 4TH EDITION : (page in the web).
- ATLAS2010. 4TH EDITION . LANDON2010 PAGES 53/54/93/ 102/113/ 121/147.

– كتب باللغة الإنجليزية:

1- Ayman Yousef &Roiliph Mohite, Rise of islamique fondamentalism and the arabe American stratégy , Kalinga publications , India, 2002, p 189.
2-in the Asiapacific , center occasionnel paper, Asia Pacific Center For Security Studies Honolulu , Hawail, Febauary 2000.
3- Richard Nixon, BeyondPeace, N.Y. Randon House, 1994.

–كتب باللغة الفرنسية:

1 -AMOUR .A :Constitution et religion dans les Etats musulmans, in Constitutions et religions, Tunis, 1994.
2 - Rom smith : la securité Maritim et les cargaisons nucléaires forum du des armement, institut des notions unies pour la recharche sur le des armement, nations unies, 2010.
3 -Thierry kellner: la chine et la nouvelle asie centrale rapport du grip, janvier, 20002.
4 - Backmann René: Un mur en Palestine, Gallimard, Folio actuel, Paris, 2006.

–رسائل تخرج ومجلات باللغة الفرنسية:

1 - Alain Aodier: la piraterie maritime dans le monde debut 2009, centre frencais de recherche sur le renseignement, not D'actualité N0= 165, 02-03-2009, paris, France.
2- Benjamin Wiacek: La guerre de Saada au Yémen, un conflit international ?.revueaverroes. Numéro 3, Printemps - Été 2010.
3 – jean jaque. Voche, thevues des relations internationales paris, montchrestion, 5eme edition, 2004.
4 - Nathalie Boudong: la piraterie maritime moderne, mémoire présenté master II professionnel droit maritime et des transports, faculté de droit et de science politique d'Aix-Marseille, université poule Cézanne III année 2008-2009, France.
5 - Saballah mahfoud : traduit par sioudaaissa, la militarisation de l’espace la 5eme force dans les guerres futures, magazin el djeiche,No= 312-313-27 annees, algerie 07-08.

- مجلات باللغة الإنجليزية:

1 - EdaardoGreppi: the évolution of individual ,criminal, responsibilityunder international Law .international review of redgross, Vol 81, No= 835, september 1999.

2 - Maritime Security aampcounter piracy stragegic adaptation and téchnological options: journal of Enargy Security ,No= 41, july 2012.

http:// www.ensec.org /index. php? Option =com_ content&view =article&id=188: Maritime –Security-aamp-counter-piracy- stragegic-adaptation-and- technological-option&catid =94: 0409 content&Itemid= 342.

- مجلات باللغة الإسبانية:

1- Almirante Enrique Molina pico: pirateria en el mar. Nuevas Aménazas en el Ambito Maritimo: pirateria y terrorismoAcademiadelmar, cuadernotalasico N0= 36 expuesto y de batido en la session plenarieordinaria N0= 117, Del 28 de Arbil de 2009, Buenos Aires.
2 - Bruno Modica: comprendre la piroterie maritime institut cloiseul pour la politique international et la géoéconomie (Vendredi 03 juillet 2009), Sécurité global N= 07.
Page ser leweb- http:// clio.cr.clionautes.org/spip.php? article 2471.
3 - Carlos belane: pirates corsarios, bucaneros, filibusteros…, revista actually nots, N0=52-An 03 ,spain 2011.
4 - Julio Albert ferrero: pirateriay terrorismo Maritimo. xxv11 semanade Estudiosdel Mar. Motril, 2009.

5- Morta coma I forcodell: la nueva pirateria on las difentes costasde ltacer Mondo Y su incidencia en el comercia Maritimo international, projectefide carrera de plomoteura en navrgacio Maritimo, Quatrimester de primo – vero,2009, facultat de noutica de Barcelona, universitat politéchnica de catolunya ,

- مواقع انترنت باللغة الإنجليزية:

1- Copyrigthtrademork son thern africa 2011: Economic impact of maritime piracy (10-08-2012) 17:30,
Htttp://www.trademarkas.org /news/economic-impact-moritime-piracy.
2- Ji Guoxing: slocsecurity in the ascia Pacific, centre occasiona lpoperasia – pocific center fo security studces, honolulu, hawai, february,2000,. (page in the wep)

http://www.apcss.org/ bublications /ocasionel %2 papers/opsloc.htm.
3 - Maritime Security aampcounter piracy stragegic adaptation and téchnological options: journal of Enargy Security, july 2012.
http:// www.ensec.org /index, php? Option =com.content et vieu=article id=188:Moritine –Security-aamp-conter-pirac-stragegic- adaptation, and technological.etcatid=94:0409content I temid=342.y

– مواقع انترنت باللغة الإسبانية:

1-Corsarios Y filibusteros: Historia de piratas Revisto, Muy , Junio 1986.
http://www.artrev.8K.com /0000000300. htm.
2- Corlosbelone: pirates corsaios, bu coneros, filibusteros…, revistaactuallynots, N0=52-2011, An 03.
http://www.actuallynotes.com /pirotes-corsorios-buconeros.htm
3- PirateriaHistorio, propiedaddelcontenido , Edition Riolp S.A Lunes 22 de Agosto de 2011, p3.
http:// www.Canalsocial.net /ger/ficha Ger.asp?id: 8481 lcae: histoire
4-Pirateria Historio, propiedaddelcontenido , Edition Riolp S.A Lunes 22 de Agosto de 2011, p3.
http:// www.Canalsocial.net /ger/ficha Ger.asp?id: 8481 lcae: histoire -

–مواقع انترنت باللغة الفرنسية:

1- a.leclev et onter: Le Moyen Age la gronde criminalite, JmogoMundi, Encyclopédie, Jeudi 30 Out 2012.
http:// www.Cosmovisions.com / chronCriminolite MA.HTM.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات